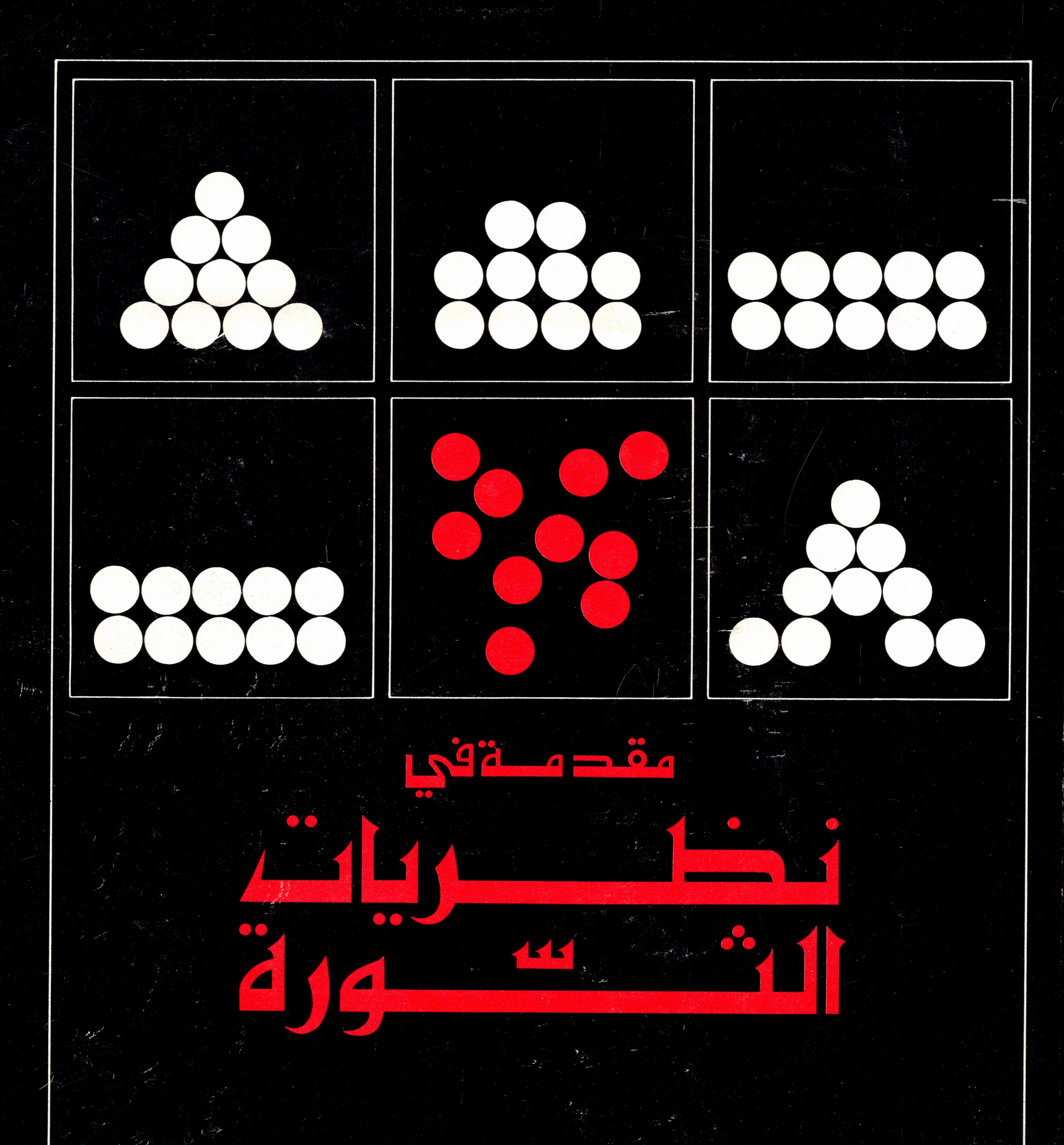


مقدمة في

نظريات الثورة

تأليف : ا . س . كوهان

ترجمة : فاروق عبد القادر

المؤسسة العربية للدراسات والنشر

مقدمة
في نظريات الثورة

مقدمة
في نظريات الثورة

تأليف

ا . س . كوهان

ترجمة

فاروق عبد القادر

المؤسسة العربية للدراسات والنشر

بناية برج الكارلتون ـ ساقية الجنزير

ت : ٣١٢١٥٦ ـ برقياً « موكيالي » بيروت

ص . ب . ١١/٥٤٦٠ بيروت

الطبعة الأولى
ايار (مايو) ١٩٧٩

الفصل الأوّل

مقدمة ونظرة عامة

إن دراسة الثورات وتحليلها عمل جذاب وموضع احتفال ، طالما استمتع به الفلاسفة والمؤرخون وعلماء الاجتماع والمعلقون الاجتماعيون قروناً طويلة ، فمجرد دراما حركة الجماهير كانت كافية دائماً لاثارة اهتمام أو فزع هؤلاء الذين يعملون بدراسة الأحداث الاجتماعية الكبرى وتحديد أسباب حدوثها ، ومن المدهش أنه منذ حدد أرسطو ـ للمرة الأولى ـ « منابع الثورات ومصادرها »[1] ـ فان المنظرين التالين عليه قد طرحوا من الأسئلة حول طبيعة هذه الأحداث أكثر مما قدموا من أجابات، والأهم أن المنظرين الذين تناولوا ظاهرة الثورة قد اختلفوا اختلافاً واسعاً حول ماهية الثورة ، ولم يصلوا ـ بعد ـ إلى اتفاق ذي طبيعة عامة حول أسباب حدوث الثورات .

ولا يعني عدم الوصول الى اتفاق، تكاسل الدارسين أو نقص اقتناعهم بأهمية الموضوع ، فحجم العمل الذي تم انجازه في هذا الصدد يشير الى قدر كبير من الاخلاص للدراسة ، واذا نحن افترضنا أن في قلب أي تنظير القدرة على الاجابة عن السؤالين : « لماذا . . . » و« كيف . . . » حين التصدي لدراسة أحداث معينة أو سلاسل من الأحداث ، فسنجد منظري الثورة يعتقد كل منهم أنه قد أجاب ـ بالتحديد ـ عن هذين السؤالين ، وأنه قد اكتشف الأسباب الأساسية ـ كلها أو بعضها؟ـ لنشوء الموقف الثوري وانتشاره .

لكن هذا الافتراض من جانب المنظرين حول صحة إجاباتهم يثير أسئلة أبعد ، لأنهم يختلفون ـ أحدهم عن الآخر ـ في تحديد أسباب حدوث الثورات ، فماركس ـ على سبيل المثال ـ يرى الثورات نتيجة حتمية لبناء المجتمع ، والثورات ـ بهذا المعنى ـ ظواهر « سوية » لأنها تقوم بحل التناقضات الأساسية الكامنة في النظم الاجتماعية ، وهؤلاء الذين تابعوا ماركس وتبنوا وجهة نظره عن المجتمع ، يختلفون فقط حول أين ومتى يزيد احتمال قيام الثورة .

وتعارض هذا المفهوم الماركسي مدرستان مترابطتان في الفكر السياسي والاجتماعي : الأولى يمكن أن ندرجها تحت هذا العنوان الواسع : « المدرسة الوظيفية؟ » ، وتهتم ـ على وجه العموم ـ بدراسة العوامل التي تتيح للمجتمعات الثبات لفترة زمنية طويلة ، وفي حين أن الوظيفي قد يعترف بأن الصراع سمة ملازمة للمجتمع ، إلا أنه يرفض الأسباب التي يقدمها الماركسي تفسيراً لوجود هذا الصراع ، وهو يرفض ـ قبل كل شيء ـ الفكرة الماركسية عن التناقضات الكامنة في بنية المجتمع ، فعند الوظيفي لا بد أن تؤدي به « حقيقة » الثبات في المجتمع إلى رفض وجود هذه التناقضات ، والى القول بأن الثورة ـ بعيداً عن أن حدوثها أمر حتمي ـ إنما هي شيء يمكن تجنبه ، وغير مرغوب في حدوثه على وجه العموم .

وترتبط بالنظرية الوظيفية مدرسة نظرية مجتمع الجماهير ، ويرى أنصارها أن وجود خصائص بنائية معينة في مجتمع ما يزود هذا المجتمع بالثبات الداخلي ، وحين يطاح ـ فجأة ـ بالتنظيمات البنائية التقليدية ، تتزايد احتمالات حدوث ثورة الجماهير ، مع النتيجة المتوقعة وهي أن ثورة الجماهير ليست سوى مؤسسة لنظام شمولي ، ولا يتقبل المؤمن بنظرية مجتمع الجماهير ـ شأنه في ذلك شأن الوظيفي ـ فكرة أن التناقضات الداخلية الكامنة في البناء الاجتماعي هي التي تؤدي الى الثورة ، وفي الحقيقة ، فان وجود بناء اجتماعي تقليدي ـ يلقى القبول والتأييد على نطاق واسع ـ هو الذي يتيح وجود الاستمرارية والثبات في المجتمع ، وهما ضروريان للحيلولة دون اندفاع الجماهير المستقلة نحو الحركات الشمولية ، فهذه الحركات تقدم للجماهير الشعور بالأمن الذي كان يقدمه البناء الاجتماعي من قبل .

كذلك فان التفسيرات السيكولوجية إنما هي جانب من التراث النظري في تحليل الثورة ، وهي تنحى ـ على وجه العموم ـ منحىً غير ماركسي فيما يتعلق بحتمية الثورة . وثمة وجهتان للنظر تحاولان تفسير أسباب ميل الجماهير الى القيام في وجه الحكام القائمين أو « الشرعيين » : ترى الأولى ان الثورات تحدث حين تصل الجماهير الى الاقتناع بأن الموقف الذي أصبحت فيه لم يعد محتملاً ، وأنها لم تعد قادرة على الاستمرار تحت وطأته ، فتهب لتقضي على قاهريها كي تغير من هذا الموقف الى الافضل . وترى الثانية ان لدى أفراد الشعب فكرة ما حول ما يعتقدون أنهم يستحقون الحصول عليه في حياتهم ، وحين يجدون انفسهم في موقف تتسع فيه الهوة بين ما يعتقدون انهم يستحقون الحصول عليه وبين ما يحصلون عليه بالفعل، قد يميلون الى الانتفاض ، وتتضمن هذه « النظرية العامة » فرضاً اكثر تحديداً وهو ان الانتفاضات الجماهيرية أميل للحدوث بعد فترة طويلة من التقدم الاقتصادي ، اذا حدث تراجع عن هذا التقدم ، او أحست الجماهير بأنه يمكن ان يتوقف .

كما أن هناك مجموعة من التفسيرات السيكولوجية توجه اهتمامها لا الى الجماهير بل الى قادة الحركات الثورية ، وتطرح هذه التفسيرات السؤال : لماذا يميل فرد من الأفراد لأن يصبح ثورياً ؟ . . . هل في خبرات الطفولة المبكرة للفرد ما يعده لأن ينهج منهجاً ثورياً ؟ هل هناك « صدع » أساسي في شخصيته ؟ هل هو فرد يمتلىء بشعور المرارة نحو الظلم والفساد في هذا العالم ، فيندفع ـ تحت وطأة احساسه باحتقار نظم القهر ـ ليخلص العالم من شرورها ؟

هكذا نجد لدينا مدىً واسعاً من الأدبيات التي صدرت عنها النظريات المختلفة في الثورة ، وهنا يجب ان نلفت النظر الى ان الكم لا يمكن ان يعادل الكيف ، وان هذه الأدبيات ـ على وفرتها ـ لا يخلو كثير منها من نقاط الضعف ، بعض هذه النقاط لا يكتسب دلالات خاصة ، ويمكن بعملية اختصار واعية استبعادها من النظريات ، وتبقى النظريات في مجملها سليمة ، غير ان بعضها الاخر ذو طبيعة أساسية ، ويثير أسئلة هامة حول جدوى النماذج وصحة النظريات ، وهذه تضم عدداً كبيراً من الفروض التي تقوم عليها النظريات ، والنماذج التي استمدت منها ، ونقاط الضعف الأساسية هذه هي موضع اهتمامنا الأول .

هدف هذا الكتاب أن يقدم تحليلاً نقدياً لعدد من نظريات الثورة ونماذجها ، وسننظر في اعمال عدد من المنظرين الرئيسيين معاً كي نحاول تحديد مدى الخلاف بينهم وأسباب هذا الخلاف ، وبشكل عام سنحاول تطوير « مقياس » يحدد لنا مدى اقترابنا من فهم الثورة عن طريق هذه النظريات ، وليست هذه دراسة مفصلة بأي حال ، فهي لا تشير الى كثيرين من منظري العنف والثورة ، لكننا سنعمل على ان نقدم أهم الأعمال الممثلة لمنظري المدارس المختلفة التي سنعرض لها .

وأولى المشاكل التي ستواجهنا مشكلة تحديد ما هي الثورة ، هذا السؤال الذي يبدو بسيطاً سيزداد تعقيداً حين نستعرض التعريفات المقترحة ، ورغم أن الانزلاق الى منزلق التعريفات ليس مهمة شائقة ، إلا أنه نقطة انطلاق ضرورية لتحليل أي من نظريات الثورة ونماذجها ، لأن كلاً منها يبدأ بافتراضات تتعلق بتعريف الثورة ، واحدى النتائج المثيرة التي يسفر عنها فحص التعريفات ان معظم هذه النظريات لا يدور حول الثورة ـ حتى كما يحددها صاحب النظرية نفسه ـ لكنه يدور حول العنف ـ وسنتناول هذه المشكلة بشيء من التفصيل في الفصل التالي .

ونظراً لوجود قدر كبير من الخلط والغموض حول مفهومي « النظرية » و « النموذج » ، فلا بد من أن نناقش ما يعنيه كل من المفهومين ببعض التفصيل ، وقد يكون مفيداً أن نفكر ـ منذ البداية ـ في ان النظرية تعين على اجابة السؤال : « لماذا . . . » ، في حين ان النموذج يعين على فهم الكيفية التي تترابط بها أجزاء النظرية ، وهذا فهم مبسط الى حد كبير ، لأن معظم أدبيات الثورة تميل الى تعقيد المعنى النسبي لكل من التعبيرين ، فالنماذج والنظريات على ارتباط وثيق فيما بينها ، ذلك أنه من المستحيل الوصول الى اجابة السؤال « لماذا . . . » ما لم نعرف شيئاً عن كيفية ترابط مختلف العوامل واحدها بالآخر .

وحين نتناول التراث الماركسي في دراسة الثورات ، من الأفضل ان نبدأ بماركس ، ما دام جميع أنصار هذه المدرسة يبدأون به ، وثمة موقف ذو شقين من القبول الكامل أو الرفض العنيف يلقي ظلاله على أي صورة يرسمها الدارس لماركس ونظريته في المجتمع ، ورغم أننا لا نرفع هنا دعاوى الموضوعية والحيدة وما اليها ، إلا أن بوسعنا النظر الى ماركس ـ من حيث هو عالم اجتماعي ـ من أجل أن

نؤكد جدوى اطار التحليل الذي يقدمه لدراسة الثورة ، وهذا يقتضي منا خطوتين : الأولى هي فهم نموذج ماركس في التغير الثوري ، وهذه الخطوة تؤدي الى التالية وهي فحص واختبار نظريته الخاصة الهامة في الثورة ، وفي هبة البروليتاريا وانتصارها الحتمي .

ورغم أن حشداً كبيراً من المنظرين قد تبعوا ماركس ، وجعلوا اسمه على الرايات التي رفعوها لحركاتهم الثورية ، إلا أن « النظريتين » اللينينية والماوية هما الأعظم نفوذاً وتأثيراً ، لأن الحركتين اللتين تحملان هذين الاسمين ـ الى جانب اسم ماركس ـ قد نجحتا في الاستيلاء على السلطة ، وبالتالي فسيتركز اهتمامنا حول المراجعات التي قام بها كل من هذين القائدين للنظرية الماركسية حين طبقها في بلاده ، ومن الضروري بطبيعة الحال ان نضع هذه النظريات في سياقها ، وأن نشير الى بعض المناهج الماركسية الأخرى اشارة مقتضبة ، لكن كلاً من لينين وماو كان له أثره البالغ على المحرضين والمنظرين الثوريين في كل أنحاء العالم ، وربما حين تتغير الشروط الاجتماعية ، سيبزغ منظرون ماركسيون جدد يتركون بصمات أعمالهم على التراث الماركسي ، أما في الوقت الراهن فمن الضروري فهم شيء عن اللينينية والماوية لتقدير التطور الذي أدخله الفكر الماركسي على دراسة الثورة .

وييسر لنا أنصار المدرسة الوظيفية مهمة اختيار العمل الذي يمثلهم واخضاعه للتحليل ، ذلك أن فكرتهم عن الثورة صادرة عن تراث يتضمن وجهة نظر خاصة حول الثبات في المجتمع ، ولا تكاد تقدم لنا المدرسة الوظيفية اعمالا تمكننا من فهم أسباب حدوث الثورة ،ويبدو ان تالكوت بارسونز ـ اهم الباحثين الوظيفيين الآن ـ هو المفكر الجدير بالمناقشة هنا ، الا أنه لا يقدم لنا الكثير حول مشاكل الثورة ، وأسباب حدوث الانقسام في المجتمع ، وفي حقيقة الأمر فان بارسونز كانت لديه ريب كثيرة حول بناء نظرية في التغير الثوري (والذي تعتبر الثورة أحد أنماطه) . يكتب بارسونز عن نظريته في النظام الاجتماعي :

« . . . في حين . . . أنه ليس لدينا نظرية كاملة عن عملية التغير في النظم الاجتماعية ، إلا أن لدينا منهجاً قياسياً لدراسة المشاكل التي يثيرها بناء مثل هذه النظرية ، وحين يتم التوصل الى هذه النظرية سيبدأ العصر الذهبي للعلوم

الاجتماعية ، ولن يتحقق هذا في عصرنا ، وربما لن يتحقق أبداً ، لكن التقدم نحو هذا الهدف يصبح سريعاً وأكيداً إذا عرفنا ما الذي نريده وما الذي نحن بحاجة اليه. . . »[٢] .

ويمضي بارسونز لأبعد من هذا فيرى أن الطريقة لتطوير نظرية كاملة عن التغير الاجتماعي هي في الفهم الصحيح للنظام الاجتماعي .

وهذه هي القضية الأساسية التي تبناها تشالمرز جونسون محاولاً تطوير نموذج للتغير الثوري في اطار المدرسة الوظيفية ، فبدأ بمقولة مؤداها أن الفهم الصحيح للمجتمع الذي يؤدي وظائفه على خير وجه (أي المجتمع المستقر) ضروري قبل فهم المجتمع الذي يختل أداؤه لوظائفه ، ثم أقام نموذجه في التغير الثوري ، وهو قاعدة تحليلنا لفهم جدوى هذه المدرسة في تفسير أسباب حدوث الثورات .

أما عند منظري مجتمع الجماهير فثمة فرصة أوسع لاختيار ما يمثل النقطة المركزية في تحليلنا ، لكنهم جميعاً يبدأون بمسلمات أساسية حول الديموقراطية الجمعية ، وعن طريق تحليل ما هي الديموقراطية الجمعية ، سنطبق نظرية مجتمع الجماهير على فترة صعود النازية في ألمانيا ، محاولين اختبار صحتها ، وهذه احدى الحالات القليلة التي اختبرت فيها النظرية على نطاق واسع من جانب عديد من الباحثين ، ورغم ذلك فان نتائج هذه الاختبارات لم تلق القبول الشامل من حيث هي تؤكد النظرية أو تنفيها ، ومن بين هؤلاء المنظرين سنهتم ـ على وجه الخصوص ـ بأعمال هانا آرندت وويليام كورنهاوزر .

ومن بين التحليلات العديدة والمتاحة للقادة الثوريين تكتسب الدراسات الخاصة بلينين وهتلر أهمية خاصة ، وسننظر في بعض الافتراضات المتعلقة بتطور شخصية كل منهما كي نحدد ما اذا كان قد أصبح ثورياً بسبب خبرات الطفولة ، ولو على نحو جزئي ، كما أن الاطار الذي خرج عنه كل من القائدين مناسب للتحليل بسبب وفرة المعلومات المتاحة عن كل منهما .

وفيما يتعلق بالنظريات السيكولوجية التي تهتم بالجماهير أكثر من اهتمامها بقادة الثورة . فان بتريم سوروكين قد صور نظرية في الثورة تدور حول « الغرائز المقيدة »

لجماهير الشعب ، فسوروكين يرى ان الثورة نتيجة احساس جانب من أفراد الشعب بأنهم مكبوتون ، بل ان الثورة عنده تبلغ نهايتها حين يفهم هؤلاء الافراد انفسهم « حاجتهم » لاستعادة النظام .

ولا يلقى منهج سوروكين قبولاً واسعاً داخل المدرسة السيكولوجية ذاتها . المنهج الأكثر قبولاً هو ما تتبعه . مدرسة « الحرمان النسبي » التي تقوم على افتراض ان الاحباط مؤدٍ للعدوان[٣] ولفهم « تطور » منهج الحرمان النسبي سنبدأ بتحليل دراسة دي توكيڤيل للثورة الفرنسية ، والتعديلات التالية لنظرية دي توكيڤيل كما قدمها جيمس ديڤز ، وينتهي هذا القسم بنقد لنظرية الحرمان النسبي كما يتبناها جار .

وأخيراً سنحاول ان نرى أي هذه النظريات قد اقتربت منا من فهم اسباب حدوث الثورات .

الهوامش والمـــــراجع :

(١) أرسطو : « في السياسة » ، عن : « الأعمال الأساسية لأرسطو » ، تحرير ريتشارد ماك كون ، نيويورك ، ١٩٤١ ، الكتاب (١) ، ص ٥ .

(٢) تالكوت بارسونز : « النظام الاجتماعي » ، نيويورك ، ١٩٦٤ ، صدرت طبعته الأولى في ١٩٥١ ، ص . ص ٥٣٤ ـ ٥٣٥ .

(٣) إن العمل الهام والمفيد في هذا المجال هو : جون دولارد ، و . دوب ، نيل أ ـ ميللر ، ا . هـ . موريز . روبرت . س . سيزر : « الاحباط والعدوان » ، نيوهافن ، ١٩٣٩ .

الفصل الثاني

أبعاد التفسير الثوري

ربما كانت مشكلة تعريف ما هي الثورة أولى المشاكل التي يتعين علينا أن نواجهها وأكثرها أهمية ، ولا يعنينا على هذا وفرة المادة التي تتناول مفهوم الثورة ، بل على العكس . فان هذا التعبير قد استخدم بمعنى مختلف في كل من الأعمال التي تدرس الثورة ، بل إن بعض هذه الدراسات كانت تقدم تعريفات للثورة تختلف باختلاف أقسام الكتاب الواحد ،[1] ، ويرى أمان أنه ليس هناك أهمية كبيرة للوقوف عند اختلاف التعريفات : « ذلك أنه ليس ثمة تعريف « صحيح » لشيء مجرد ، وما التعريف الا أداة لفظية قد تكون مفيدة أو لا تكون ، لكنه ليس انعكاساً لمثال ذي طابع أفلاطوني مجرد[2] . . » ، وما يقوله أمان صحيح حسب معنى واحد هو أنه ليس هناك تعريف « صحيح » ، لكن هذا ليس شيئاً مريحاً بالنسبة للدارس الذي يواجه مدى واسعاً من الاختيارات ، وسنرى أن بعض التعريفات أكثر جدوى في تحليل مفهوم الثورة من سواها .

ويختلف مدى استخدام تعبير الثورة ، فلا يقصد به الاشارة الى التغير السياسي الجذري فقط ، فهو بالمعنى الواسع للكلمة يستخدم لوصف التحول من مناطق ريفية الى حضرية ، خاصة في دول الغرب حيث يكون تأثير التصنيع ـ وما يتبعه من تحول حضري ـ تأثيراً بالغاً على التطور التالي للمجتمع ، ويحدث ما أصبح معروفاً اليوم باسم الثورة الصناعية ، ومن وقت قريب عرفنا ثورة في التواصل ذات أبعاد

متعددة : أول كل شيء ان الاذاعة والتلفزة قد خلقتا ثورة في نقل المعلومات[٣] ، والثاني أن التقدم الهائل في تكنولوجيا الكومبيوتر والتليفون قد أتاح للبحث العلمي أن يتقدم على نحو لا يمكن وصفه الا بأنه « معدل نمو أسس » ـ بالمعنى الرياضي للتعبير ، والثالث أن تطور وسائل الانتقال الجماعي في القطار والسيارة والطائرة قد يسر حركة الانتقال السريع بين الشعوب .

وفي مجالات أخرى من مجالات الحياة ، نجد ان التقدم في تكنولوجيا الطعام قد أدى لما يسمى « بالثورة الخضراء » في الدول النامية على وجه الخصوص ، ورغم المشاكل التالية المحتملة إلا أن محصول الطعام زاد زيادة كبيرة في كثير من الدول ، كذلك فنحن نتجادل الآن كثيراً حول ما يبدو تغيراً جذرياً في الأدوار المتعلقة بالجنس في المجتمعات الصناعية ، هذه الثورة الجنسية قد أفرزت جماعات ومنظمات مثل حركة تحرير المرأة ، والحركة الداعية لاباحة علاقات الجنسية المثلية ، وجعلت منظمات تنظيم الأسرة جديرة بالأهمية والاحترام . اذا نحن وضعنا في اعتبارنا الاستخدام الواسع لهذا التعبير ما اصابتنا الدهشة حين يبدأ كرين برنيتون كتابه بقوله : « إن كلمة الثورة من أكثر الكلمات ميوعة وافتقاراً للتحديد . . »[٤] .

وهناك ـ بطبيعة الحال ـ لون من الادراك الحدسي بأن تعبير « التغير الثوري » يعني أن شيئاً جذرياً يحدث ، وأن أشكالاً قديمة تتقوض ، أو ـ على الأقل ـ يتم ابدالها بطرائق جديدة غير مسبوقة في غالب الأحيان ، وهكذا فحين نتحدث عن استخدام تكنيكات جديدة في العلوم الطبية مثل استخدام الكلية الصناعية ، او في الاشكال الأدبية مثل اسلوب جيمس جويس فان كلمة « الثورة » هنا تبدو كلمة مناسبة .

وحين نتحدث عن تكنيكات جديدة في العلوم العسكرية فنحن نصفها بأنها ثورية ، ففرق المدرعات الألمانية في الحرب العالمية الثانية قد ثورت طريقة الحرب حين خلقت ـ للمرة الأولى ـ تآزراً بين الآليات الأرضية والقوات الجوية ، وأحدثت الهجمات الألمانية ـ من حيث قوتها وقدرتها على الحركة ـ انقلاباً كاملاً في الاستراتيجيات المستخدمة في الحرب العالمية الأولى ، ففيما مضى كان الهجوم يتم على طول خط الجبهة عن طريق المدفعية والفرسان ، أما في حرب ٣٩ ـ ١٩٤٥ عمد

الألمان الى تركيز هجماتهم على نقاط مختارة من خط الجبهة واستخدام المدرعات كأسلحة دفاعية ، واضطرت دول أخرى الى تغيير نظمها العسكرية تغييراً تاماً قبل أن تصبح قادرة على مواجهة هجمات الألمان بنجاح ، وقبل تغييرها لم تكن هذه الدول قادرة على الوقوف في وجه القوات الألمانية رغم تفوقها في عدد الأفراد وقطع السلاح .

إذن . . . . في فهمنا لما تعنيه هذه الأنماط من التغير بعض الفهم لما تعنيه كلمة الثورة ، أما بين منظري المجتمع وعلمائه فليس ثمة مفهوم تعريفي متفق عليه ويلقى قبولاً واسعاً ، فقد عرفت الثورة مثلاً بأنها تغيير الجماعة الحاكمة في المجتمع عن طريق العنف ، ولا يتفق هذا مع تعريف آخر يراها من حيث هي ابدال جذري للقيم السائدة في المجتمع ، على أن كلمة الثورة ليست وحدها التي تثير المشاكل ، فقد بذلت محاولات بطولية لوضع ما يمكن أن يكون مقياساً للتعريفات المختلفة السائدة في العلوم السياسية (٥) ، ولم تصل هذه المحاولات الى شيء ، وبقي الخلط في المفهومات هو الشائع .

فقد اعتبرت السلطة ـ على سبيل المثال ـ هي المعطى الأساسي في علم السياسة منذ نشأة هذا العلم ،(٦) . فقبل عصر أفلاطون كان الفلاسفة منهمكين فعلاً في بحث مشكلة توزيع السلطة في المجتمع ، وظلت مشكلة وضع المعايير المحددة لمن يجب أن تكون السلطة في المجتمع ولمن لا يجب أن تكون تصحبنا أكثر من ألفي سنة . وأذا وضعنا في الاعتبار استمرار وتزايد اصطدامات الشعوب بالسلطات في كل المجتمعات بغير استثناء ، ايقنا أننا اليوم لسنا أكثر قرباً من اجابة هذا السؤال عما كان عليه فلاسفة الاغريق الذين حاولوا إجابته ، بل لعل المشكلة الآن قد أصبحت أكثر تعقيداً من ذي قبل ، فثورة المواصلات قد ساعدت على خلق مواطنين أكثر وعياً وأوفر معرفة ، ونظراً لوجود مسافة شاسعة بين الحاكمين والمحكومين ، فلا شك في أن الاجابة عن سؤال : « من الذي يجب ان يحكم » ستختلف اختلافاً واسعاً عند أفراد المجموعة الأولى والثانية . وفي مجتمعات الماضي ـ الاكثر استقراراً والأقل عرضة للتغير ـ كان جمهور المواطنين أقل معرفة ، ونادراً ما كان يتساءل حول أحقية حاكم أو حكام في الاستيلاء على السلطة .

أما في العصور الحديثة فقد أضيف الى سؤال : « من الذي يجب ان يحكم » أو « من الذي يجب ان يكون في السلطة » سؤال آخر ، وشغل علماء السياسة المعاصرون أنفسهم بمشكلة عملية او امبريقية وهي كيفية توزيع السلطة داخل الجماعة ، لكن هؤلاء الدارسين لم يستطيعوا التوصل الى تعريف للسلطة توافق عليه اغلبيتهم ، وفي الحقيقة فان في أصل الخلاف حول توزيع السلطة في الجماعة الفشل في الوصول الى اتفاق حول ما تعنيه كلمة « السلطة » ، ونتيجة اختلاف التعريفات تأتي نتائج الأبحاث على انماط متباينة ، والمشكلة هي اننا لا نعود على يقين من ان هذه النتائج تعكس بالفعل تلك التعريفات التي تبدأ بها او الشروط الخاصة للنظم موضوع الدراسة ، فقد توصل بعض الباحثين الى وجود تنظيمات تصاعدية وهرمية لتوزيع السلطة في حين توصل آخرون الى وجود تنظيمات اقل تحديداً من حيث الشكل . فهل تصور هذه النتائج التنظيمات الاجتماعية الخاصة في الجماعات التي تناولها التحليل ام هي تصدر فقط عن التعريفات الخاصة للسلطة التي استخدمتها ؟[٧] .

ويذكر رايكر في مقال له يتناول بشكل خاص تحليل التعريفات والأفكار المتعلقة بمفهوم السلطة أننا حين نستخدم هذا التعبير « فان التصنيف لم يتقدم بعد بحيث يلبي احتياجاتنا ، ونحن حين نتحدث الآن عن السلطة فاننا لسنا واثقين مما نعنيه على وجه التحديد[٨] . . . . » ، ثم يتناول بالفحص والتحليل خمس تعريفات للسلطة ، ويخضع كلاً منها لتناول رياضي ، وينتهي الى أن « الشيء المشترك بين هذه التعريفات لا يكاد يذكر . . . [٩] » ، « ومثل هذا الاشتراك والالتباس لا مكان له في علم أو فلسفة . . [١٠] » .

والسبب وراء «أنه لا مكان لمثل هذا الغموض في المفهومات في العلوم السياسية» هو أننا ما لم نكن واضحين كل الوضوح فيما يتعلق بموضوع دراستنا ، فان النتائج التي نصل اليها معرضة دائماً للشكوك ، فيجب ان تكون التعبيرات واضحة تماماً بالنسبة للمشتغلين بهذه الدراسات ، فوضوح التعبيرات ـ كما يقول همبل :

« يهدف الى انقاص درجة الاشتراك والتناقض الداخلي التي تحيط بالاستخدام العادي لها ، وذلك عن طريق اعادة تفسيرها بحيث تزيد من درجة وضوحها ودقتها

كذلك قدرتها على أداء وظيفتها في الفروض والنظريات ، بحيث تصبح ذات قدرة على التفسير والتنبؤ[١١] » .

يمكن اختبار الفروض ومقارنة النتائج ، وحين تتم المقارنة بين النتائج ، نصبح في وضع أفضل يتيح لنا ان نطور تعميات صالحة ، وهذا بدوره يؤدي الى صياغة النظريات ، غير ان المقارنة تصبح موضع شك ـ ان لم تصبح مستحيلة تماما ـ اذا لم يعرف الباحثون مفهوماتهم بالطريقة نفسها ، ذلك انهم ـ كما يذكر رايكر ـ لا يدرسون الظاهرة نفسها اذا اختلفت تعريفاتهم .

وفي حين ان عدداً كبيرا من تعريفات الثورة يشترك في عناصر بعينها ، إلا أن ثمة اختلافات واضحة بين بعضها الآخر ، تتسع هذه الاختلافات أحياناً حتى يمكن القول بأن الباحثين لا يدرسون نفس الظاهرة ، هذا بالاضافة الى أن جوانب كثيرة من التغير الثوري يشيع استخدامها في تعريفات معظم المنظرين ـ خاصة ابدال القيم واستخدام العنف ـ لا تكاد تعيننا على فهم الثورات وأسباب حدوثها ، فابدال القيم واستخدام العنف مفهومات عصية على القياس والتقويم حتى ان عوامل اخرى قد تصبح أكثر منها طواعية للتحليل المنهجي في محاولة عزل أسباب الثورات عن نتائجها .

هكذا يمكننا ان نحدد عاملين يضيفان الصعوبات في دراسة الثورة : الأول وجود اختلافات واضحة بين المدارس العديدة في دراسة الثورة وذلك من حيث التعريف ، والثاني هو أن تلك الجوانب من الثورة التي يميل معظم الدارسين الى ربطها بظاهرة الثورة صعبة جداً على القياس . ولكن نتناول كلاً من النظريات والنماذج التي سنناقشها ، لا بد من فهم التعريف الذي تتخذه النظرية او النموذج نقطة بداية ،لا لكي نفهم فقط ما يمكن اعتباره ثورة حسب اهداف النظرية او النموذج . بل كي نفهم ايضا ما يترتب على التعريف . . اي ما هو ليس بثورة ، وتصبح هذه النقطة هامة بوجه خاص اذا تناولنا تلك الهبات العنيفة مثل اضرابات الطليعة في ايطاليا او اليونان او المكسيك ، وتلك لا يمكن اعتبارها ثورات بالمعنى المقصود في هذا الكتاب . ومن الناحية الأخرى فان انتخابات شيلي التي حملت الى مقعد الرئاسة رئيساً ماركسياً ملتزماً باحداث تغير اجتماعي بعيد المدى ـ هذه

الانتخابات يمكن اعتبارها حدثاً في ثورة .

تعـــريف الثـــورة :

على وجـه الاجمـال ، يمـكن القـول بأن تعريفـات الثـورة تنقسـم الى فئتـين تقريبيتين ، مع وجود بعض التعريفات تتأرجح على الحد الفاصـل بينهما . الفئـة الأولى تضم حركات التغير التي يحسن أن نطلـق عليهـا « الثـورات الكبـرى » . والمنظرون الذين تقع تعريفاتهم في هذه الفئة يشملون كرين برنيتون وجورج بيتي وسيجموند نيومان الى جانب منظري الماركسية : لينين وماو وكاسترو ، أما الثورات المعنية فتشمل الثورتين الفرنسية والأميركية في القرن الثامن عشر ، وأهم ثورتين في القرن العشرين : الروسية والصينية ، ويمكن أن نضيف إليها ـ جدلاً ـ الثورات الجزائرية والكوبية والمكسيكية . ومن الناحية الأخرى فان أحداثـاً مثـل اسـتيلاء الجيش البرازيلي على السلطة في ١٩٦٤ لا يمكن إدراجها هنا ، ولا يعني هذا أن كل الانقلابات العسكرية ـ من حيث التعريف ـ مستبعدة من هذه الفئـة ، فانقـلاب الجيش المصري في ١٩٥٢ يمكن اعتباره جزءاً من ثورة لأسباب سنناقشها فيما بعد .

وكمثال لهذه التعريفـات ، يصف بيتـي الثـورة الكبـرى بأنهـا « اعـادة بنـاء الدولة »[١٢] ، وثورة على هذا النمط لا بد أن تكون لها آثار خطيرة على مجتمـع أو مجتمعات ، وتبلغ هذه الآثار أن الدولة التي تنتهي إليها الثورة لا تشابه ـ من وجوه كثيرة ـ الدولة التي كانت قائمـة في النظـام القـديم ، وقـد يحـدث هذا التغـير في « أسطورة » الدولة نفسها ، أو في تنظيماتهـا البنـائية ، او في تكوين القيادة أو في المؤسسات السياسية .

الفئة الثانية من التعريفات أوسع من الأولى ، وقد تضم كثيراً من وجوه التغير التي تضمها الأولى ، وقد تضم أيضاً كل أشكال انتقال السلطة التي تتجاوز الشرعية و (أو) تتسم بالعنف ، ومن بين منظـري هذه الفئـة شالمرز جونسـون ورودلف روميل ورايمونه تانتر وبيتر كالڤرت وجيمس دافيز . وحسـب وجهـة النظـر التـي يتضمنها هذا النمط من التعريفات فان الانقلاب الذي قام به الجيش اليونانـي في ١٩٦٧ ، واستولى به العسكريون على السلطة يمكن اعتبـاره ثورياً ، في حـين أن انقلاب النازيين على جمهورية ڤيمار في ١٩٣٣ لا يمكن اعتباره كذلك ، لأن السلطة

اذا انتقلت على نحو شرعي لا يمكن اعتبارها ثورة ، ولذا فان النصر الذي حققه حزب العمال البريطاني في انتخابات ١٩٤٥ ، وكان بداية برنامج تشريعي أثر تأثيراً بالغاً على مختلف جوانب الحياة البريطانية لا يمكن اعتباره ثورة(١٣) ، فمثل هذه التغيرات تعتبر جزءاً من العملية السياسية العادية في هذين البلدين .

وثمة ميل عند كل الكتاب الذين تناولوا هذا الموضوع تقريباً للنظر الى الثورات في ضوء الانتفاضات العنيفة والتغير الذي يتجاوز حدود الشرعية ، لكنهم لا يعتبرونها جزءاً من العملية السياسية « العادية » في البلاد ، وقد تكون النتيجة النهائية للعملية السياسية « العادية » شكلاً من أشكال الدولة يختلف اختلافاً واضحاً عن الشكل الأصلي ، لكن هذا لا أهمية له عندهم ، فاذا حملت العملية الانتخابية طبقة جديدة الى السلطة بدأت بعد ذلك في ابدال الأبنية السياسية والاجتماعية في تلك الدولة . فان هذا لا يعني أن هناك ثورة قد حدثت ، بالمفهوم الواسع للثورة ، وهذه السمة تصدق أيضاً على أنصار مدرسة « الثورات الكبرى » .

الفرق الأساسي بين هاتين المدرستين هو أن منظري مدرسة « الثورات الكبرى » يميلون الى ما يمكن أن ندعوه وجهة نظر « مانعة » أو « قاصرة » حول ما هي الثورة ، فعندهم أن مواقف قليلة فقط يحدث فيها تغير جذري هي ما يمكن أن ندعوها بالثورة . أما المدرسة الثانية فتهتم فقط بدراسة بعدين من أبعاد التغير الاجتماعي ، فتطرح السؤال : « كيف تم احداث التغير ؟ » ، فليس مهما عندها ماهية هذا التغير أو مدى اتساعه او ما اذا كانت قد حدثت تغيرات اخرى قدر أهمية حدوث هذا التغير بطريقة « مشروعة » أو « غير مشروعة » ، « عنيفة » او « غير عنيفة » ، فالثورة عندهم ـ حسب التعريف ـ فعل غير مشروع يتحقق باستخدام العنف .

ومدرسة « الثورات الكبرى » تهتم اهتماماً محدوداً فقط « بشرعية » العملية أو « عدم شرعيتها » وبالطريقة التي تم بها إحداث التغير ، وأنصار هذه المدرسة قد يتقبلون ـ على وجه الاجمال ـ وجهة النظر التي ترى أن التغيرات المشروعة في السلطة ليست جانباً من الموقف الثوري ، وقد يمضي منظرو مدرسة « الثورات الكبرى »

لأبعد من هذا فيقولون بأن هناك أبعاداً مختلفة للتغير الثوري ، وبوضع بعض أو كل هذه الأبعاد في الاعتبار يمكن للباحث أن يحدد ما إذا كانت ثمة ثورة قد حدثت في الماضي أو هي تحدث الآن أو قد تحدث في المستقبل .

وتشمل أبعاد الثورة التي تم التعرف عليها ابدال نظام القيم (أو الأساطير الخاصة بنظام معين) ، وابدال البناء الاجتماعي ، والتغيير في المؤسسات السياسية ، وشرعية (أو عدم شرعية » التغير ، وابدال النخبة أو الصفوة (كأفراد او كتكوين اجتماعي) ، والعنف ، وقد صدرت هذه الأبعاد عن المناهج المختلفة لدراسة الموضوع ، وتشير الى وجود قدر من الاتفاق بين كثير من الدارسين ، ولكن ليس كل منظري مدرسة « الثورات الكبرى » يوافقون على كل أبعاد التغير الثوري ، فقلة من التعريفات هي التي تشمل كل هذه الأبعاد ، وكثرة منها تضم بعضها فقط ، وبعض هذه الأبعاد يتسع مضمونها أكثر من بعضها الآخر ، ووجودها يعني وجود أو احتواء أبعاد أخرى .

ابــدال القـــيم :

يرى معظم المنظرين أن ابدال القيم هو اكثر سمات الثورة دلالة وربما أكثرها أهمية ، وهذا ينطبق بشكل خاص على المنظرين غير الماركسيين . بيتي - على سبيل المثال - يرى أن « الثورة الكبرى هي التي تعيد بناء الدولة في نفس الوقت الذي تبدل فيه اسطورة بأخرى ، كنواة للتكامل في ثقافة المجتمع . .[١٤] » ، وهنتنجتون أيضاً يعتبر أن « الثورة هي تغير داخلي سريع وأساسي وعنيف للقيم السائدة والأسطورة في المجتمع . . .[١٥] » ، ويرى نيومان الثورة بمعناها الواسع ، ويرى أنها - ضمن أشياء أخرى - « تغير أساسي وكاسح للأسطورة السائدة في النظام الاجتماعي . . .[١٦] » ، وهو لا يعني أن هذا هو المحك الوحيد للثورة ، لأنه - بالفعل - ليس كذلك ، فتغير الأفراد الحاكمين واستخدام العنف مهمان كذلك ، ولكن بين هذه المفهومات يبدو ابدال القيم المقياس الأول لدرجة التغير التي حدثت في المجتمع نتيجة الثورة .

ويرى كوهن - في دراسة كان لها أثر ملحوظ في مجالي العلوم السياسية والطبيعية -

أن الثورة السياسية تحدث لأن « الأحزاب المشاركة في الثورة تختلف حول قالب المؤسسات التي يمكن أن يحدث فيها التغير . . .[١٧] » ، ومن ثم فان العجز عن حل التناقضات بين طرائق مختلفة في « النظر الى العالم » يؤدي في النهاية الى الاطاحة بالطريقة السابقة في تقويم اهداف ومشاكل المجتمع ، وابدالها بنظرة جديدة الى العالم ، وكنموذج لمثل هذا التغير في مجال الدين نشير الى ثورة لوثر التي حدثت في ألمانيا أوائل القرن السادس عشر ، او انسلاخ الملكية الانجليزية عن كنيسة روما في عصر تيودور ، وفي المجال العلمي يمكن أن نعتبر ثورة كوبرنيكس نموذجاً لهذا التغير .

وحتى اذا لم تقم الثورة بابدال القيم في المجتمع ابدالاً كاملاً ـ وهو حدث يميل معظم دارسي الثورة الى اعتباره غير محتمل الحدوث نظراً لثبات الأنماط الثقافية وقدرتها على البقاء ـ يبقى لدى المشاركين في الثورة وعي حاد بأن النظام القديم الموشك على التقوض سيزاح نهائياً من على مسرح التاريخ ، وقد أشارت آرندت الى أن « المفهوم الحديث للثورة . . . يرتبط ارتباطاً لا انفصام له بفكرة أن مجرى التاريخ يبدأ ـ فجأة ـ من نقطة بداية جديدة ، وأن تاريخاً جديداً كل الجدة ، لم نعرفه ولم يحك لنا أحد عنه شيئاً ، سيتكشف الآن أمامنا . . [١٨] » .

وفكرة أن الثورة هي ـ في جانب منها ـ إدراك بالبداية الجديدة ترتبط بالتغيرات الخاصة التي حدثت في الغرب في الفترات السابقة على الثورتين الفرنسية والأميركية ، وفي حين أن الظروف المتغيرة وحدها ليست هي الدافع وراء ازدياد امكانية التغير الثوري ، فان التغير الأكثر أهمية كان علمانية السياسة ، ففي الحقبة السابقة كان الملوك يحكمون بمقتضى الحق الالهي ، أما في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، فان مكانة دور الملوك اصبحت موضع تساؤل ، ووقت حدوث هاتين الثورتين كانت الملكية ـ بالفعل ـ قد نزعت عنها عباءة الدين التي كانت تسترها [١٩] ، وتصاعدت علمانية السياسة هذه في تلك العملية الطويلة التي نعرفها اليوم باسم الثورة الانجليزية الى جانب الثورتين الفرنسية والاميركية[٢٠] ، وأثناء الثورة الانجليزية ابدلت أدوار الملك والبرلمان ابدالاً دائماً حتى أصبح الملك لا يستطيع تبرير سلطته بأنها حق آلهي .

اذن . . فان فكرة التغير في القيم تمثل بعداً حاسماً في أي تصور للثورة ، ويمكن اثبات هذا عن طريق التحليل النظري العام للدعائم الفلسفية التي يقوم عليها المجتمع في الفترة السابقة على ابدال الجماعة الحاكمة والتالية لها » وقد يعني هذا تأكيد مفهومات المشاركين في الثورة بأن العالم يتغير الآن ، وقد يعني طرح السؤال عما اذا كانت القيم التي تهدي أفعال الناس قد تغيرت . واذا كان بعد القيمة هو البعد الوحيد جاز القول بأن شيلي ـ أثناء رئاسة اللنيدي ـ كانت تمر بثورة ، ومن الناحية الأخرى فان ايرلندا ـ التي مرت بفترة طويلة من أحداث العنف انتهت الى الاستقلال الفعلي في الفترة من ١٦ ـ ١٩٢٣ ـ لم تكن بها ثورة على الاطلاق ، فقيم الديموقراطية البرلمانية التي غرسها الحكام البريطانيون يبدو أنها كانت موجودة قبل حرب الاستقلال ، ولم تتغير من ذلك الحين ، وظلت الديموقراطية البرلمانية الايرلندية تؤدي دورها بغير انقطاع منذ قيام الدولة ، ويشير نجاحها الى أن النظام الجديد قد لقي أرضاً خصبة .

ومن المهم القول بأن تغير القيم ـ على أهميته الفائقة في تعريفات الثورة ـ مفهوم لم يتم اختباره عملياً أو امبريقياً على الاطلاق ، والحديث عن ابدال أساسي في قيم المجتمع أو أسطورته السائدة أيسر كثيراً ، والحديث عن « طابع قومي » انما يعني التسليم بوجود أنماط سلوكية معينة تعكس القيم التي يعتنقها الناس ، واذا تحدثنا عن تغير سلوك الألمان منذ الحرب العالمية الثانية ، فاننا نعني ابدال القيم ، أما اثبات حدوث هذا التغير فقضية مختلفة كل الاختلاف ، ومن الصعب ان نحدد قيم المجتمع الثابتة او المستقرة ، وتحديد هذه القيم اثناء فترات التحول اكثر صعوبة ، ومن حسن الحظ اننا نستطيع عن طريق دراسة الأبعاد الأخرى التالية الاشارة ـ وكلمة الاشارة هنا مستخدمة عن عمد ـ الى حدوث ابدال في قيم الجماعة ، اما التعريفات التي تتركز حول أبعاد أخرى فمن الميسور اختبارها في « العالم الواقعي » اكثر من الفكرة القائلة بأن الثورة يمكن قياسها عن طريق درجة تغير القيم في المجتمع .

ابدال البناء الاجتماعي :

وابدال البناء الاجتماعي القائم كدليل على حدوث التغير الثوري بعد ثان يجب

ان نستخدمه في تعريف الثورة ، فكثير من المنظرين يعتقدون أن ابدال البناء مكون أساسي من مكونات الثورة ، يرى نيومان - على سبيل المثال - ان ابدال البناء الاجتماعي والسيطرة على الملكية الاقتصادية هما اهم العوامل في اي صياغة للثورة[٢١] ، ولكن بين كل هؤلاء الذين نظروا الى الثورة باعتبارها ابدالاً للبناء الاجتماعي ، ليس هناك من هو أعظم أثراً من ماركس .

وكل التراث الماركسي في الثورة - كما سنرى بالتفصيل فيما بعد - يقوم على ان الثورة هي ابدال للبناء الاجتماعي ، فالثورة هي المعبر ، او مرحلة التحول ، من حقبة تاريخية لأخرى ، وتتميز كل حقبة بنمط خاص للانتاج ، ومع التحول من حقبة للتالية عليها يحدث ابدال للعلاقات بين الطبقات التي تعكس هذا النمط الخاص للانتاج ، ومع تطور نمط الانتاج يزداد موقف الطبقات المستغلة تدهوراً . الثورة اذن هي « تحول نظام كامل ، يحدث حين لا تجد طبقة من الناس خلاصاً من بؤسها الا بالثورة . .[٢٢] » ، وبتعبيرات ماركسية فان الثورة الأخيرة ستنتهي الى استبعاد الصراع الطبقي ، والقضاء النهائي على الدولة من حيث هي - فوق كل شيء - ليست سوى تعبير عن مصالح الطبقة السائدة في حقبة معينة .

وقد أثرت وجهة النظر الماركسية في عدد كبير من المنظرين . فمنذ بدأ ماركس الكتابة بدأت حركة ثورية تحمل اسمه في كل المواقف الثورية التي وجد هؤلاء المنظرون أنفسهم فيها . كان بعض هؤلاء المنظرين - مثل روزا لوكسمبورج - يهتم اهتماماً خاصاً بنشاط الطبقة العاملة[٢٣] ، وكان على لينين ان يواجه مشكلة التعامل مع الطبقة العاملة والفلاحين معاً[٢٤] ، واضطر ماو لأن يعتمد في دعم الثورة اعتماداً أساسياً على الفلاحين[٢٥] ، رغم ذلك فان كل هؤلاء الدارسين المنظرين الثوريين كان يرى الثورة . أساساً - من حيث هي ابدال للبناء الاجتماعي الذي كان قائماً من قبل ، وليس عبثاً ان تكون المقالة الأولى في أعمال ماو الكاملة - في أربع مجلدات ، عن تحليل الطبقات في المجتمع الصيني ،كان يحاول ان يحدد اي الطبقات يمكن اعتبارها حليفاً للثورة ، وايها يقف في صفوف الأعداء[٢٦] ، ورغم الحاجة الى وجود البروليتاريا بعد ١٩٢٧ ، الاّ أن ماو ظل يقيم تحليله الثوري على أسس الصراعات الطبقية التي كانت واضحة في المجتمع الصيني .

ورغم أن الماركسيين هم الأكثر تأثيراً بين القائلين بأن الثورة هي ابدال للبناء الاجتماعي القائم قبلها ، الا أنهم ليسوا الوحيدين الذين يقولون بذلك . فثمة اضافة هامة وغير ماركسية يقدمها داهرندورف في دراسته لما أسماه بالمسألة الألمانية[٢٧] . وهذه المسألة عنده هي لماذا نجح النازيون في الاستيلاء على السلطة في جمهورية ڤيمار الديموقراطية ، ولماذا فشلت الديموقراطية الليبرالية في السيطرة على ألمانيا ، ويهتم داهرندورف بالعوامل الخاصة التي جعلت الشعب الألماني يصوت لصالح مرشحي الحزب الاشتراكي الوطني ويدعم هتلر بالتالي ، ومن المهم قوله بأنه في الفترة الأولى من حكم النازيين حدثت في ألمانيا ثورة بالفعل ، ففي جمهورية ڤيمار كان النظام الاجتماعي قائماً على أسس قوية من العلاقات الاستبدادية ، من هنا فان محاولتها بناء الديموقراطية كان مقضياً عليها بالفشل منذ البداية :

« فالأساس الاجتماعي للاستبدادية الألمانية ـ ومن ثم مقاومة المجتمع الألماني للتحديث والليبرالية ـ كان يتكون من مجموع أعراض بنائية متزامنة تشد الناس الى روابط اجتماعية دون ان يتعمدوا ، وتحول بينهم وبين المشاركة الكاملة . [٢٨] » .

وعن طريق ابدال « الأبنية الاجتماعية العضوية بتشكيلات ميكانيكية أو آلية ، نجح النازيون في احداث ابدال له دلالته في المجتمع التقليدي الألماني ، دمر النازيون الانتماء للولاية ، ومنابع الولاء لكل ما هو محلي ، وقيدوا النقابات ، ونظموا كل وجوه حياة الفرد ، وهذه عملية سنناقشها بالتفصيل في الفصل السابع .

وليست دراسة داهرندورف هي الدراسة الاجتماعية ـ التاريخية الوحيدة التي ترى الثورة من حيث هي ابدال للبناء الاجتماعي ، فعدد كبير من الأعمال يدور حول البناء الاجتماعي الجديد الذي قام في الاتحاد السوفيتي بعد الثورة، وهي تشير الى أن مشكلة التغير في البناء يمكن ان تخضع لتحليل امبريقي، فدويتشر يذكر في سلسلة من محاضراته ان الطبقة العاملة الثورية الأصيلة قد دمرت خلال فترة الحرب الأهلية الثورية ، واضطرت البيروقراطية السوفياتية ان تحقق النمو الذي حققته كي تكون « وصياً » على الثورة لصالح البروليتاريا الثورية الجديدة التي ستنمو لتحل محل الطبقة التي دمرت ، « ومارست البيروقراطية السلطة أعظم مما مارسنه أي طبقة مالكة في العصور الحديثة . . . [٣٠] » ، لكن هناك فارقاً حاسماً بين هذه الطبقة

الجديدة الحاكمة وبين النظام القيصري القديم ، فالسلطة البيروقراطية السوفياتية لا تضرب بجذورها الى حيازة الملكية او السيطرة عليها ، بل ان سيطرة البيروقراطية لا تعتمد على شيء اكثر من حالة التوازن السياسي « وهذه الحالة » أكثر هشاشة كأساس للسيطرة الاجتماعية من أي بناء قائم لعلاقات الملكية يحميه القانون والدين والتقاليد . . . (٣١) » ، إذن قام بناء اجتماعي جديد في الاتحاد السوفياتي تختلف اسسه اختلافاً واضحاً عن التصنيف الطبق القديم .

وقد وصل لين تقريباً لنفس نتائج دويتشر . فهو يرى أن التقسيم الاجتماعي اليوم في الاتحاد السوفياتي يشابه التقسيم الموجود في دول الغرب الصناعية الديموقراطية ، وهو يفترض في الحقيقة أنه « في حين أن **أصول** نظام التقسيم الاجتماعي توجد في النظام السياسي ، فبعد التغير الثوري ظهرت أشكال من عدم المساواة قاربت التقسيم الاجتماعي في المجتمعات الصناعية الأخرى(٣٢) » ، وتختلف قضية لين عن قضية دويتشر ، لأن الأول يعتقد أن أنماط البناء الاجتماعي تتشابه في المجتمعات الصناعية بصرف النظر عن الأسطورة السائدة في المجتمع ، لكنه يقول مثل دويشتر بأن نظام التقسيم الاجتماعي الموجود اليوم في الاتحاد السوفياتي له أصوله السياسية التي ترجع الى فترة الثورة ، وهكذا يستطيع أن يقول : « يبدو لي أن الاختلاف الهام الوحيد بين نظام التقسيم الاجتماعي في الاتحاد السوفياتي وغيره من المجتمعات الغربية هو عدم وجود طبقة مالكة يتركز بين أيديها قدر عظيم من الثروة . . (٣٣) » ، وهذا وجه الاختلاف لا بين الاتحاد السوفياتي وغيره من المجتمعات الصناعية فقط ، ولكن بينه وبين روسيا القيصرية كذلك .

التفسير في المؤسسات :

قد يعتمد تعريف الثورة على اشارة الى فكرة التغير في المؤسسات . مور ـ على سبيل المثال ـ قد وضع بعداً للتغير الاجتماعي تمثل الثورة نهاية أحد طرفيه ، فهو يرى الثورة فعلاً يتسم بالعنف، « وتشارك فيه نسبة كبيرة من الشعب ، ويؤدي الى تغير في بناء الحكومة . . (٣٤) » ، ويختلف تغير المؤسسات عن التغير في البناء الذي هو أكثر شمولاً ، لأن الأول يعني بعض صور الابدال في المؤسسات السياسية ، أما

الثاني فقد يعني ابدالاً لعلاقة الطبقات في المجتمع . وبالتالي فان التغير في المؤسسات قد يشمل تغيرات مختلفة مثل التغير في شخص الملك او الغاء الملكية تماماً ، واقامة هيئة تشريعية أو الغاء هيئة قائمة ، او ابدالاً أساسياً لوظيفة الهيئة التشريعية في المجتمع .

ومن الصعب أن نفصل التغير في المؤسسات عن أي من ابدال القيم او التغير العام في البناء الاجتماعي ، لأنه من الممكن القول بأن التغير في المؤسسات السياسية قد يعكس تغيراً في القيم السائدة والبناء الاجتماعي . وقد أوضح ادواردز هذه الفكرة وهو يدلل على أن الثورة تتضمن ابدال نظام للشرعية بنظام آخر :

« إن أي مؤسسة ـ بالغة ما بلغت من السوء والفساد ـ ستظل باقية إذا كانت عميقة الجذور في أرض الاعراف السائدة ، رغم وضوح جذرها ـ حتى تفرض الضرورة الملحة الغاءها ، ذلك ان الانسان أسير عاداته وتقاليده ، ومعظم المؤسسات نتاج العاطفة لا العقل ، وقد يفضل الانسان أن يتكبد المعاناة والخسارة على ان يسقط من نظامه الاجتماعي مؤسسة قائمة اعتاد بقاءها طويلا . ولا يعني شيئاً هنا أن تكون المؤسسة البديلة أكثر امتيازاً . فهي ليست القديمة بأي حال ، لذا سيعترف بالبديلة على مضض ، وتحت وطأة الضرورة الملحة فقط . . .[٣٥] » .

ويعتقد ادواردز أن الأمر يستغرق ثلاثة أجيال على الأقل كي تجمع الناس حول فكرة أنه لا خلاص من الموقف الذي لم يعد محتملاً الا بالاطاحة بالحكومة القائمة ، وذلك بسبب ارتباطهم العميق بالقيم السائدة[٣٦] .

هكذا . . . وحسب وجهة النظر هذه ، فان تغير المؤسسات يعكس فقط ابدال القيم والبناء الاجتماعي في المجتمع ، والقيم بوجه خاص ، وهذا يعني أن التغير في المؤسسات وظيفة من وظائف ابدال القيم ، وأن هذا الابدال لا بد أن يسبق تغير المؤسسات . ولأن تغير القيم هنا نذير بتغير المؤسسات ، فمعنى هذا أن تغير المؤسسات مفترض في تغير القيم ، ويتضمن هذا الافتراض أيضاً أن تغير المؤسسات يمكن أن يكون « تعريفاً اجرائياً » لمفهوم تغير القيم . بعبارة اخرى : اننا حين نقيس حجم التغير في المؤسسات ، فاننا في الحقيقة نقيس درجة ابدال القيم في المجتمع .

والثورة الروسية نموذج واضح لمثل هذا التغير . فاحدى السمات الهامة لانهيار الملكية الروسية هو السهولة المتناهية للخلاص منها نهائياً في ١٩١٧ . فأسرة رومانوف قد حكمت روسيا لأكثر من ثلاثمائة سنة ، واستطاعت ان تبقى بعد سلسلة الانتفاضات العنيفة في ١٩٠٥ ، رغم ذلك ، وبعد اثني عشر عاماً فقط اسقطتها اضرابات العاصمة بتروجراد . ولا شك في أن هذا دليل على صحة القول بأن تغير القيم في الفترة بين ١٩٠٥ و ١٩١٧ قد سبق تغير المؤسسات .

لكن هذه تبدو وجهة نظر ضيقة ومتعسفة ، ونحن نرى تغير المؤسسات بعداً مستقلاً من أبعاد الثورة ، لأن التغير في المؤسسات ، قد يسبق - في الحقيقة - تغير القيم ، وقد تنقضي أجيال عدة قبل أن تتغير القيم السائدة في المجتمع بعد ان تغيرت المؤسسات ، وقد لا تتغير القيم على الاطلاق عند قطاعات معينة من الجماهير . فقد تم القضاء على النظام الملكي في فرنسا منذ ١٨٤٨ ، ورغم ذلك بقيت قطاعات كبيرة من الشعب الفرنسي على ايمانها بأهمية نظام الملكية او وجود الحاكم القومي زمناً طويلاً[٣٧] ، وقد يكون هذا هو الأمر أيضاً في ألمانيا بعد خلع القيصر في نهاية الحرب العالمية الأولى ، فرغم اقامة بناء كامل من المؤسسات الجديدة ، بقيت قيم الشعب الألماني على ما كانت عليه قبل خلع القيصر[٣٨] . وثمة مثال آخر لتغيير المؤسسات الذي يسبق ابدال القيم نجده في اليابان ، فحين انتهت الحرب العالمية الثانية ، أصرت قوات الحلفاء على ان تقيم في اليابان نظاماً برلمانياً ديمقراطياً ، يهبط بالامبراطور من عليائه « ككائن إلهي » كي يصبح ملكاً دستورياً على الطريقة الغربية[٣٩] ، واذا افترضنا أن قيم الملكية الدستورية والبرلمانية الديموقراطية أصبحت الآن قيماً ثابتة في اليابان ، فان هذا مثال واضح للتغير في المؤسسات الذي يسبق تغير القيم .

لهذه الأسباب ، نتناول تغير المؤسسات كبعد مستقل ، صحيح انه مرتبط بالتغير في القيم ، لكنه ليس هذا التغير نفسه ، وهو ليس بالضرورة نتيجة تغير القيم ، بل على العكس ، فقد يكون لتغير المؤسسات أثره في ابدال القيم .

ابـــدال النخبـــة :

إن أحد الأبعاد المفيدة في التغير الثوري هو ما يمكن أن ندعوه « بعد النخبة » ، والتعريف الذي يستخدم هذا البعد يهتم بدراسة التكوين الخاص للجماعة القائدة في المجتمع ، والى اي حدٍ تغيرت هذه الجماعة أثناء الثورة . وقد تكون هذه نقطة بالغة الوضوح ، فلا شك في أن اي ثورة ـ بالمعنى الذي يستخدم به هذا التعبير ـ تتضمن تغييراً في الجماعة الحاكمة ، لكن هناك اختلافات أساسية بين نظريات الثورة حول ما يمكن أن يمثل ابدالاً للقيادة .

واذا نحن افترضنا بعداً لابدال النخبة ، فسنجد على أحد طرفيه ما يمكن أن نسميه « ابدال الأشخاص » وعلى الطرف الآخر الابدال الجذري لجماعة النخبة ، والتي قد تتضمن أن النخبة الجديدة من طبقات مختلفة تماماً ، ترى وجهة النظر الأولى .

« يمكن القول بأن الثورة تحدث حين تقوم جماعة من المتمردين ـ بطريقة غير مشروعة و (أو) بالقوة ـ بتحدي النخبة الحاكمة من أجل أن تشغل أماكنها في بناء السلطة السياسية ، كذلك يمكن القول بأن الثورة قد نجحت اذا استطاع المتمردون ـ نتيجة تحدي النخبة الحاكمة ـ ان يشغلوا أدواراً هامة في بناء السلطة السياسية . . .[٤٠] » .

وفي نفس الاتجاه اشار منظر آخر الى ان « الثورات هي . . . اضطرابات مدنية تتسم بالعنف . وتؤدي الى ابدال جماعة حاكمة بأخرى تلقى دعماً شعبياً على نطاق أوسع . .[٤١] » .

مثل هذه الفكرة عن الثورة قد لا تكون مفيدة بشكل خاص ، وفي حين أنه صحيح أننا لو ربطنا التغير في النخبة بشرط ان يتم هذا التغير عن طريق العنف ، فاننا نستبعد «سقوط»الحكومات في دول الديموقراطية البرلمانية كالمملكة المتحدة ودول الشمال ، الا اننا لا نستبعد حالات أخرى لا يحدث فيها شيء آخر ، فاذا نظرنا ـ مثلاً ـ الى تايلاند منذ ١٩٥٠ فسنجد ثلاثة انقلابات عسكرية قد حدثت ، واذا أخذنا بهذا المفهوم فلا بد أن نعتبرها ثلاث ثورات ، رغم أن كلاً من هذه

الانقلابات كان لا يقدم شيئاً سوى تغيير الأفراد الحاكمين ، ولم يحدث سوى تغير طفيف جداً في الحياة اليومية للناس ، بل وأكثر من ذلك ، فان الجماعات الحاكمة الجديدة كانت دائماً من نفس طبقة الجماعة القديمة . نفس هذا يصدق على بلاد مثل سوريا وفيتنام الجنوبية .

وفي النهاية ، فان تحديد بعد ابدال النخبة بمجرد ابدال الأفراد انما يضعف من مفهوم الثورة نفسه ، فنحن حين نفكر في التغير الثوري انما نتصور تغيراً جذرياً وابدالاً جوهرياً ، لا مجرد تغيير أشخاص الممثلين الذين يلعبون أدواراً لا تتغير ، ومن المحتمل ـ بطبيعة الحال ـ ان يكون تغيير الأشخاص جزءاً من الموقف الثوري ، إلا انه لا يكفي وحده مؤشراً لحدوث الثورة .

وعلى الطرف الآخر من هذا البعد يقدم لنا لاسول تعريفاً للثورة يمضي بنا لأبعد من القول بأن الثورة تقوم بمجرد التغيير البسيط في أشخاص الحاكمين ، فهو يعرف الثورة بأنها ، تحول في التكوين الطبقي لجماعات النخبة . .[٤٢] » ، ولا تخفي بساطة هذا التعريف حقيقة ما يعنيه ، فبعد النخبة ـ في أي صيغة اجتماعية سواء كانت عن الثبات الاجتماعي او التغير الاجتماعي ـ بعد كبير الأهمية ، ذلك أن التغير في جماعات النخبة قد يعكس أيضاً تغيرات خطيرة في التوجه نحو القيم أو في البناء الاجتماعي لمجتمع معين ، وقد يكون هذا التغير ارهاصاً بحدوث تغيرات تالية في قيم المجتمع ، ويرى لاسول أن دراسة الاطار الطبقي لتحديد مدى التغير في أفراد جماعات النخبة ليس بالقضية الأساسية ، فما يعنيه هو ما يمثله هذا التغير في المجتمع كله .

واذا استخدمنا تعريف لاسول فان استيلاء النازيين على السلطة في **١٩٣٣** وما أعقبه يمكن اعتباره ثورة نظراً للاختلاف الواسع بين الاطار العام والطبقي لقيادة النازيين وجماعات النخبة التي كانت قائمة قبلهم[٤٣] . ويشير ليرتر الى أن النخبة النازية كانت جماعة « هامشية » ، حين يحلل تكوينها بالمقارنة بالقيادة الألمانية السابقة ، وهي نقطة نناقشها بالتفصيل في الفصل السابع ، كذلك فان الجماعة التي تولت السلطة في ايرلندا عقب انفصالها عن بريطانيا العظمى كانت تختلف اختلافاً واضحاً ـ من حيث الاطار الجماعي والطبقة الاجتماعية ـ عن قيادة الحزب البرلماني

الايرلندي السابق[٤٤] ، ويمكن أيضاً اعتبار الانقلاب العسكري الذي حدث في مصر ١٩٥٢ جانباً من الثورة ـ حسب تعريف لاسول ـ لأن الضباط الذين عزلوا الملك فاروق لم يكونوا من نفس الطبقة الاجتماعية التي كان منها حكام مصر قبل الانقلاب[٤٥] .

والتعريفات التي تعتبر تغير الأشخاص مؤشراً للثورة لا ترى ما حدث في ألمانيا ثورة لأن القوة لم تستخدم لتحقيق الحصول على السلطة ، لكنها يمكن أن تعتبر ما حدث في ايرلندا ومصر ثورات ، كذلك أيضاً الانقلابات الجديدة في سوريا ، وانقلاب الجيش اليوناني في ١٩٦٧ ، هذه الانقلابات الأخيرة لا يمكن اعتبارها ثورات ـ حسب تعريف لاسول ـ ما دام الحكام الجدد من نفس طبقة الحكام الذين أطاحوا بهم .

القانونية والشرعية :

يصدر البعد الخامس من تلك الاقطار عن الثورة التي يعكسها الانقلاب على النمط السوري ، ويدور حول المقابلة بين الانتقال الشرعي وغير الشرعي للسلطة ، ويرتبط به ـ على نحو خارجي ـ ذلك السؤال عن هذا المفهوم الواسع والمراوغ للشرعية ، وحين نتحدث عن التغير الشرعي أو غير الشرعي فاننا نعني تلك التغيرات التي تحدث وفق القواعد الدستورية و (أو) التقليدية في المجتمع ، ومفهوم الشرعية يختلف قليلاً عن القانونية ويبدو انه يشملها ، فهو يشير الى الدعم الذي يلقاه النظام الجديد وقادته من جماهير الشعب ، هذا الدعم هو ما يقدم للحكام الجدد الحق « الأخلاقي » في الحكم .

والشرعية ـ على وجه الخصوص ـ مشكلة مربكة عند الجميع عدا المنظرين الماركسيين الذين يعتبرون السلطة تعتمد اعتماداً أساسياً على القوة . يقول روس : « إن نمط السلطة الذي يمارسه نظام من النظم يمكن تمييزه من درجة سلوك جماهيره وفقاً للتنظيمات الهادفة للابقاء على النظام ، ولنشر التوجهات الثقافية التي تؤيده[٤٦] » ، وهكذا . . فإذا كان النظام يلقى دعماً قوياً من جانب الجماهير أو من جانب الأعضاء « ذوي الثقل السياسي » في المجتمع ، فانه لن يكون بحاجة الا لحد

أدنى من استخدام القوة كي يحافظ على استتباب النظام ، أما اذا كان يواجه معارضة قوية فسيكون بحاجة لمزيد من اجراءات القوة ، وثمة مدرسة من مدارس الاجتماع - هي المدرسة الوظيفية - تجعل من هذا السؤال عن الشرعية موضوعها الأساس فيما يتعلق بالثورة .

ويوافق معظم منظري الثورة على فكرة أن « كل ثورة هي - من حيث التعريف - تعني فشل جماعة النخبة الحاكمة في فرض السيطرة السياسية . . (٤٧) ، لكن المشكلة التي تواجههم هي كيف يمكن قياس وتحليل الفشل في السيطرة السياسية ، وبالنسبة للفكرة التالية فلعل بعضهم لا يوافق عليها ، يقول دن : « لا يمكن أن توجد ثورة - مهما كانت مجهضة - الا حين يفقد النظام السابق حقه في الحكم ، اما لضعفه او لفساده . . (٤٨) » ، هذه المقولة عكس السابقة التي كانت ترى أن بعض الثورات تحدث نتيجة عمل جماعات « لا تتمتع بتأييد ذي قاعدة واسعة ، وحسب وجهة النظر التي يراها الفرد ، فان ثورة الفيت كونج في فيتنام الجنوبية يمكن تفسيرها بطريقتين على الأقل : فهذا القتال قد يكون انتفاضة شعبية داخلية . أو بأنها جزء من مؤامرة للشيوعية الدولية وضعت خطتها قوى خارج فيتنام الجنوبية ، وهي لا تلقى دعم الجماهير التي سيطر عليها الارهاب .

كذلك لا يستطيع الذين يعتبرون الثورة انتقالاً غير قانوني او غير مشروع للسلطة ان يتقبلوا فكرة أن الثورة تعني فشل النظام او فساده دون تساؤل : أولاً : ثمة مشكلة هامة ستثار اذا تقبلنا فكرة ان الانتقال غير المشروع للسلطة يعني الثورة . نظراً للعدد الكبير من النماذج التي تشملها هذه الفكرة ، والأمر هنا كما هو بالنسبة لفكرة الثورة من حيث هي تغيير للأفراد الحاكمين ، فكل انقلاب في داهومي او سيراليون يعتبر ثورة ، كذلك كل انقلاب للاستيلاء على السلطة في احدى دول أمريكا اللاتينية . ثانياً :- ان هذا الانتقال للسلطة يبدو غير مشروع من وجهة نظر الجماعة الحاكمة السابقة فقط (وربما من وجهة نظر الدول الاجنبية المعترفة بالنظام القديم أيضاً) ، وهو لا يبدو كذلك من وجهة نظر الجماعة التي استولت على السلطة ، وربما من وجهة نظر الجماهير كذلك ، فالدساتير التي تقوم على أساس خلقي واه يسهل ابدالها مرة وأخرى ، ونكرر هنا ما ذكره ادواردز من ان الثورة تعني

ابدال نظام للشرعية بنظام آخر ، فما دام النظام القديم قد انتهى ، يصبح النظام الجديد في حل من أن يضع أساسه الشرعي ، أما مسألة الدعم الأخلاقي لهذا النظام فهي مسألة اخرى .

العنـــف وأحداث العنـــف :

لا يوافق كل منظري الثورة على أن الثورات هي ـ من حيث التعريف ـ احداث عنيفة . ادواردز ـ مثلاً ـ شير الى أنالتغير الثوري«يمكن أن يحدث ليس باستخدام القـــوة او العنف بالضرورة . . .[٤٩] » ، ويكاد ادواردز أن يكون وحـــده في هذا الموقف ، ومن المفهوم ان يكون كذلك لأن صورة الجماهير التي تندفع من الريف نحو المدن كي تطهرها من الأوغاد والأشرار صورة لها شعبية واسعة وقد جسدتها الثورات المكسيكية والصينية ، وصورة الثورة الروسية كما جسدها الفن الـروسي المعاصر هي صورة الجماهير التي تهب لتطيح بالطغاة اطاحة فعلية .

والدارسون الذين يكتبون عن الثورة بوجه عام يميلون الى قبول وجهة النظر هذه ، لأن العنف قد أصبح جزءاً لا يتجزأ من الموقف الثـوري . ويقـول دن ان « الثورات هي تغير اجتماعي جماهـيري عنيف وسريع . . .[٥٠] » ، والعنف مكون أساسي من مكونات تعريف هنتنجتون أيضاً[٥١] • ويمضي كالفرت أبعد من هذين المنظرين ، فيعتبر بعد العنف هو البعد الوحيد في الثورة ، ويرى الثورة ببساطة « شكلاً من اشكال تغيير الحكومة القائمة بالعنف[٥٢] » . . وليست هذه فكرة بعيدة عن القول بأن الثورة هي تغير غير مشروع .

كذلك فان العنف جزء يتكامـــل مع الفـــكرة الماركسية عن الثـــورة . لكن مفهومات العنف عند منظري الماركسية تختلف اختلافاً واضحاً عنها عندالمنظرين غير الماركسيين ، فهؤلاء غير الماركسيين يميلون الى القاء اللوم في استخدام العنف على الثوار والحكومة معاً ، فاذا لجأت الحكومة الى استخدام القوة لمواجهة اعمال الثوريين فهي في الحقيقة ترد على الاثارة العنيفة التي يحدثها المتمردون . ومن الناحية الأخرى يرى المفكر الماركسي أن الدولة ليست سوى وسيلة او أداة لخدمة الطبقة السائدة ، وبالتالي فان السلوك المضاد للثورة من جانب الحكومـة يتمثـل في العنف ، وحـين

تندفع مع البروليتاريا أو الطبقة المقهورة الى الثورة ، فهي تندفع نتيجة تراكم العنف الذي استخدمته البورجوازية ضدها .

منذ ١٩٢٧ كتب ماو : « لا يمكن أن تكون الثورة حفل عشاء ، او كتابة مقال ، أو رسم لوحة ، أوتطريز قطعة . لا يمكن ان تكون بهذه الرقة واللطف ، لا يمكن ان تكون رحيمة ولطيفة ودمثة ومهذبة ، الثورة انتفاضة ، عمل عنيف تستطيع طبقة عن طريقه ان تطيح بطبقة اخرى . .(٥٣) » ، وبتعبير أكثر حداثة يرى دوبري أن الثورة لا تضم عناصر عنف أو أعمالاً عسكرية فقط ، بل هي عملية يصبح خلالها القادة العسكريون داخل الثورة ـ وهم أداتها في العنف ـ نواة الثورة ، وهم الذين يقدمون النظرية الثورية للجماهير لا منظري الحزب كما هو المفهوم التقليدي في اللينينية والماوية ، ويعتقد دوبري أن فكرة ماو عن الثورة تجاوزها التاريخ ، واليوم « وفي ظل شروط خاصة ، لا انفصال بين ما هو سياسي ، وما هو عسكري ، فهما معاً يشكلان كلاً عضوياً واحداً ، يضم جيش الشعب الذي كان نواته مقاتلو العصابات ، والحزب الطليعي يمكن أن يوجد من بين هؤلاء المقاتلين أنفسهم ، فمقاتلو العصابات هم الحزب في حالة جنينية . .(٥٤) » ، وهكذا . . فبدل أن يسبق الحزب تكوين القوى المقاتلة أصبح الأمر الآن على العكس ، فالعسكرية ـ أداة العنف ـ تصبح أساس نظرية الحزب .

ومن بين هؤلاء الذين يعتبرون العنف جزءاً متكاملاً من التغير الثوري ، لا أحد يستطيع القول بأن كل أعمال العنف هي أعمال ثورية ، لأن الحقيقة أنها ليست كذلك ، ويضع داهل الأمر بالصورة التالية : « حين أقرأ أن سرقة أجهزة التلفزيون من المحلات المجاورة يعتبر عملاً ثورياً فانني اتساءل : أليس هناك خلط بين السياسة وفن المسرح . لسوء حظ كل من الأثنين ؟ . .(٥٥) » ، فمعظم أعمال العنف ليست أعمالاً ثورية ولا تدعم الثورة ، رغم حقيقة ان الدوافع الكامنة وراء عنف المراهقين قد تكون كامنة أيضاً في أساس النزوع للسلوك الثوري ، وحسب احدى وجهات النظر في الثورة فان مثل هذا النزوع قد يعكس مجموعة اعراض للسلوك المعتاد للمجتمع .

ولا تزال هناك مشكلة حول وضع تعريف للثورة يقوم اساساً على وجود العنف

في عملية انتقال السلطة ، فالأمر هنا كما هو بالنسبة لتعريف الثورة : لا نجد تعريفاً واضحاً ودقيقاً ومحدداً ومتفقاً عليه للعنف . ففي مقال يتناول الثورات من حيث هي سياسات للعنف ، لا يحدد لنا كاتبه . كالفرت ـ ما يعنيه بالعنف ، لكنه يقول بأن « العنف وسيلة غير كافية سياسياً . .(٥٦) » ، وما دام كالفرت لم يحدد لنا ما هو العنف ، فانه يصعب علينا أن نصف ما يقول بالخطأ او بالصواب ، غير أننا نستطيع القول بأن العنف صحيح قد تكون له عواقف خطيرة ، الا أنه قد يكون أيضاً أسرع السبل ، وأقلها تكلفة لتحقيق الهدف المطلوب ، سواء كان قضاء الثوار على النظام القائم ، أو قضاء النظام القائم على الثوار .

ويمكن أن نرى في كتابات تشالمرز جونسون نموذجاً للصعوبات التي يواجهها الباحث حين يعتمد تعريفاً واسعاً وغير محدد للعنف . فجونسون يرى أن محاولة الفصل بين فكرة الثورة من جانب وارتكاب عمل أو أعمال عنف من الجانب الآخر ، يرى جونسون أن هذه محاولة عابثة وسخيفة ، فوجهة نظره في الثورة تقوم على فكرة مؤداها ان « الطريقة الوحيدة لفهم الثورة هي أن تدرسها كشكل من أشكال العنف . .(٥٧) » ، وفي مكان آخر من دراسته هذه يعتبر جونسون أن الثورة صورة من صور التغير الاجتماعي ، بعبارة أخرى : ان الثورة تقف على نهاية بعد التغير الاجتماعي ، ويمكن أيضاً أن نضعها على نهاية بعد الأحداث العنيفة ، لكن العنف والتغير الاجتماعي يمكن أن يكونا مفهومين يستبعد كل منهما الآخر ، فدرجة التغير الاجتماعي لا تتزايد بالضرورة مع تزايد العنف ، كما أن كلاً من الظاهرتين قد تحدث في غياب الأخرى .

وحين يتقدم جونسون لتعريف الثورة تواجهه صعوبة شاقة ، فهو لم يقدم تعريفاً للعنف من حيث هو استخدام وسائل القوة من جانب الحكومة او من جانب الجيش او الحزب الثوري ، بل هو يعرفه بأنه « الفعل الذي يؤدي ـ عن قصد او غير قصد ـ الى تغير في توجه سلوك الآخرين . . .(٥٨) » ، وهذا التعريف يتضمن افتراضات هامة ، ففي السنوات الأخيرة اصبح الاتحاد السوفياتي يقوم باعتقال بعض الكتاب او ارسالهم الى معسكرات العمل او ايداعهم مصحات الأمراض العقلية او نفيهم . ان هؤلاء الكتاب قد خرجوا على المجتمع بنشر كتاباتهم ، واذا

استخدمنا تعريف جونسون لقلنا ان هذا عمل من أعمال العنف لأن هؤلاء الكتاب هم - من حيث التعريف - معادون للمجتمع . وقد يدخل الفتى الزنجي الى مدرسة كانت مخصصة للبيض فقط في الولايات المتحدة ، واذا وقف حاكم احدى ولايات الجنوب امام باب المدرسة ليحول بين الفتى الزنجي والدخول ، وتجمع حولهما حشد ، وتقدم رجل من هذا الحشد وضرب الفتى ، هذا الفتى - حسب تعريف جونسون - قد ارتكب فعلاً من افعال العنف ، فهو حين نهج نهجاً معادياً للتقاليد الاجتماعية ، انما عمد الى تغيير توجه سلوك الآخرين ، في حين ان ضرب الفتى لا يعد عملاً من أعمال العنف ، لأنه لم يعمد الى تغيير في توجه سلوك جماعة البيض المحتشدة ، ثم انه رد فعل العنف الذي لجأ اليه الفتى « الثوري » .

ولمفهوم جونسون عن الثورة من حيث هي عمل من أعمال العنف - شأنه في ذلك شأن مفهومات معظم المنظرين - افتراضات هامة ، ففي القرن العشرين أصبحنا نألف - أكثر وأكثر - فكرة الثورة التي لا تقوم على العنف ، فالحركة الجماهيرية التي قادها غاندي ، وساعدت على استقلال الهند انما كانت تقوم على فلسفة في اللا عنف ، بشر بها قائد الحركة وعلمها لأنصاره ، صحيح ان هناك بعض احداث العنف قد وقعت ، ولكن ربما كانت تلك الأحداث ردوداً لفعل المقاومة السلبية ، كذلك الأمر أيضاً بالنسبة لحركة الحقوق المدنية التي قادها مارتن لوثر كينج في الولايات المتحدة اثناء فترة حرجة . كان كينج يعيش مؤمناً بفلسفة غاندي في اللاعنف ، لكن حدثاً من أحداث العنف قد وضع نهاية كل من الرجلين . يبدو ان قوى الثورة المضادة ، لا الثورة ، هي التي تثير قضية حتمية العنف .

ونظراً لأن معظم منظري الثورة يتطلبون العنف في تعريفهم لها ، فان فكرة الثورة التي لا تقوم على العنف تبدو لهم فكرة تحمل تناقضاً في الحدود ، وحسب وجهة نظرهم يجب استبعاد حركة الاستقلال في الهند ، وحركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة من قائمة التغيرات الثورية ، او - حسب استخدام تعريف جونسون للعنف - يمكن اعتبار مثل هذه الحركات ثورية اذا نزعنا عن كل من غاندي ولوثر كينج لافتة اللاعنف ، وحشدناهما ضمن صفوف ثوريي العنف مثل ماو وكاسترو .

هكذا . . فعلى رغم حقيقة ان معظم منظري الثورة يميلون الى جعل العنف شرطاً ضرورياً في الصياغة الثورية ، فان هذا لا يقدم لنا مفهوماً خلواً من المشاكل ، ولا هي تصور لنا بساطة العملية الثورية . فمفهوم العنف ـ كما أشرنا من قبل ـ مفهوم غير دقيق ـ وافتقاره للدقة يثير عديداً من المشاكل ، منها ان الابدال الجذري للمجتمعات القائمة قد لا يعتبر تغيراً ثورياً لأنه لم يحدث عن طريق العنف ، في حين أن أعمال العنف التي قد تؤدي الى تغيرات أهون شأناً مما تؤدي اليه المواقف غير العنيفة تعتبر ثورية لأن النخبة الحاكمة تم ابدالها باستخدام وسائل العنف .

وقد أوضحت آرندت هذه الصعوبة حين ذكرت :

« لم يعد العنف وسيلة أكثر كفاءة لوصف ظاهرة الثورة من وسيلة التغير ، اننا نستطيع ان نتحدث عن الثورة فقط حين يحدث تغير يعني بداية جديدة ، وحين يستخدم العنف لاقامة شكل جديد تماماً من أشكال الحكومة وحين يؤدي الى شكل جديد تماماً من أشكال الكيان السياسي ، وحين يهدف التحرر من القهر الى ازدهار الحرية . . [٥٩] » .

إذن ، فان بعض أفعال العنف ثورية ، ولكن لا يمكن اعتبار كل أفعال العنف كذلك ، وكما ذكرنا ، فان كثيراً من منظري الثورة ـ نتيجة التعريفات التي ترتكز على العنف ـ مرغمون على رفض فكرة حدوث الثورة اذا لم تصحبها أعمال العنف حتى لو انتهت الى تغيرات جذرية ، كذلك فان انتباههم سيميل الى الانصراف نحو الفعل العنيف ، حتى لو كان هذا الفعل عابراً دون نتائج باقية ، لكن هذا الانبهار بالعنف يؤدي الى نقطة اخرى .

اذا نحن عرفنا الثورة بأنها الاطاحة بالحكومة القائمة عن طريق العنف ، فاننا لن ننظر اليها باعتبارها عملية تغير جذري ، بل ان الثورة تصبح ـ من حيث التعريف ـ هي تلك النقطة في الزمن التي ينهار عندها النظام القديم ، وتصعد الجماعة الحاكمة الجديدة ـ واذا كان هذا التغير الواحد مصحوباً بأفعال العنف يمكن القول بأن الثورة قد حدثت ، وفي هذا الاستخدام لتعبير « الثورة » نستطيع أن نرى شيئاً من الخلط في المصطلحات الشائعة في هذا المجال ، ومثال آخر لهذا الخلط نجده

في تصنيف الانقلابات ، فالبعض الآخر يقولون بأن كل انقلاب هو ثورة لأنه يعني عملية انتقال غير مشروع للسلطة ومثال ثالث لهذا الخلط نجده في تحديد تاريخ الثورات ، فبالنسبة لروسيا مثلاً نستطيع الحديث عن ثورة فبراير وثورة اكتوبر كي نميز بين انهيار الارستقراطية الحاكمة، واستيلاء البلاشفة على السلطة ، وليس من الميسور ـ بطبيعة الحال ـ ان نحدد دائماً « تاريخ » الثورة ، والثورة الصينية يبدو أنها تتحدى هذه المحاولة البسيطة لتحديد تاريخ الثورة ، لأن « استيلاء الشيوعيين على السلطة » حدث بعد أن دامت الحرب أكثر من عشرين سنة ، فاذا نحن حددنا تاريخ الثورة بيوم اول اكتوبر **١٩٤٩** حين تم الاعلان الرسمي عن قيام جمهورية الصين الشعبية كان هذا يعني تجاهلاً لسنوات النضال الثوري(٦٠) .

والمشكلة الأساسية التي يثيرها رفع العنف وأعمال العنف لمستوى اعتبارها البعد الأول للثورة هي أن هذا التصور يرفض فكرة قياس مدى اتساع الثورة . بحجم التغير الذي يحدث خلال فترة زمنية معينة ، وهذه فكرة ليست واضحة ولا متضمنة في اي من تعريفات الثورة التي تناولناها ، فاذا كان هذا التغير في حده الأدنى لم نستطع القول بأن ثورة قد حدثت ، أما اذا كان هذا التغير « جذرياً » أمكن القول بحدوثها ، اما العملية التي تم بها انتقال السلطة فلا اهمية لها في ذاتها ، وعلى هذا النحو يمكن ان تعد بعض الانقلابات اجزاء من الثورة ، لكن الانقلاب في ذاته ليس ثورة لأنه . ببساطة يعني انتقالاً غير مشروع للسلطة ، كذلك اذا نحن نظرنا الى الثورة باعتبارها عمليات لا أحداثاً ، أمكن القول بأن الثورة الروسية (او الثورات الروسية) لم تحدث في مناسبة (او مناسبات) واحدة ، لكنها عملية شغلت الفترة من **١٩٠٥** حتى حوالي **١٩٣٩** ، حيث أن **١٩٠٥** هي تاريخ أول ثورة للعمال ، و **١٩٣٩** هي تاريخ انتهاء ستالين من حملات التطهير التي قام بها ، وحتى هذا التحديد قد لا يكون دقيقاً .

وقد رأينا أن إحدى السمات المميزة للثورة لدى مقارنتها بسواها من أشكال التغير الاجتماعي هي الدرجة التي تختلف فيها دولة النظام الجديد عن الدولة القديمة ، وهكذا اذا نحن درسنا روسيا عبر فترة ثلاثين عاماً سيتضح لنا حجم هذا التغير وروعته .

ومن المدهش انه حين تدخل فكرة العنف الى الصيغة الثورية ، او حين تطرح الاحداث المؤدية للثورة في المناقشة ، (مثل الأحداث التي تتسم بها الاطاحة بالنظام) ، فاننا نميل الى ان ننسى درجة التغير الذي حدث ، وهذا من سوء الحظ ، لأن الثورة إذا كانت حدثاً صعب أن ترتبط بتغير القيم والبناء والنخبة والمؤسسات على مدى الزمن ، ومن الناحية الأخرى اذا كانت الثورة ابدالاً جذرياً في مجتمع او عدة مجتمعات ، يصبح فهم كيفية انجاز هذا التغير جانباً واحداً فقط من الثورة التي يجب ان نضعها في الاعتبار .

ما هو أكثر اهمية هنا هو المدى الذي تغير فيه المجتمع أثناء الفترة الزمنية المعنية ، وهذه تشمل الفترة السابقة على انتقال السلطة ، وربما الأهم منها الفترة التالية لاستيلاء الجماعة الجديدة على السلطة ، وقد ناقشت آرندت هذه النقطة .

« اذا وضعنا في اعتبارنا ان الهدف النهائي للتمرد هو التحرر ، في حين ان هدف الثورة هو اقامة الحرية ، فسيعرف عالم السياسة كيف يتجنب مزلق المؤرخ الذي يركز معظم جهده حول المراحل العنيفة الأولى من التمرد وحول فكرة التحرر في الانتفاضة ضد الطغيان ، وذلك على حساب الفترة الثانية من الثورة ، فترة البناء الأكثر هدوءاً ، ذلك لأن كل العناصر الدرامية في حكايته تبدو متضمنة في المرحلة الأولى ، وربما أيضاً لأن الاضطراب الذي يلازم التحرر كثيراً ما أدى الى ضرب الثورة نفسها . . [٦١] » .

ومعظم المنظرين وواضعي النماذج الذين ناقشهم في هذه الدراسة لا يهتمون كثيراً بالتغير الثوري كما عرفه ماركس وآرندت ، فقد طوروا تخطيطات لانهيار النظام ترتبط بدرجات من العنف في المجتمعات ، وللأسف . فان معظم هؤلاء الدارسين لا يلتزمون بالتعريفات التي يضعونها هم أنفسهم ، فعلى حين تبدو التعريفات مهتمة بدرجة التغير في الدولة النهائية ، الا أن النماذج والنظريات لا تفلح الا في وصف كيف ولماذا انهار النظام القديم ، بدل التركيز على الفترة التي يقوم فيها النظام الجديد بوضع أسس المستقبل .

خـــاتمـــة :

من حيث التعريف ، فاننا نستطيع ان نضع أبعاد التغير الثوري كما يلي :

١ ـ ابدال القيم أو الأساطير في المجتمع .

٢ ـ ابدال البناء الاجتماعي .

٣ ـ ابدال المؤسسات .

٤ ـ التغير في تكوين القيادة ، اما بتغيير أشخاص النخبة أو تكوينها الطبقي .

٥ ـ انتقال السلطة غير الشرعي او اللاشرعي .

٦ ـ وجود السلوك العنيف او سيطرته على الأحداث المؤدية لانهيار النظام .

ومعظم التعريفات يشمل واحداً أو أكثر من هذه الأبعاد، وبعض هذه الأبعاد ـ خاصة ابدال القيم والبناء الاجتماعي قد تتضمن ـ أو تكون متضمنة في ـ الابعاد الأخرى ، ويجب ان نلاحظ أيضاً ان اثنين من هذه الأبعاد وهما تغير القيم واستخدام العنف ـ وهما أكثر الأبعاد شيوعاً عند المنظرين وأصحاب النماذج ـ هما أقل الأبعاد فائدة لنا في التفسير لأنهما يستعصيان على التحليل حسب أسس عملية او امبريقية .

واذا لم يشمل التعريف هذين البعدين ، او لم يستخدمهما في انتقاله من التعريف النظري الى الاجرائي ، تتاح دراسة الثورة على نحو اكثر يسراً : فتصبح الثورة اذن ـ حسب التعريف ـ هي عملية تؤدي الى ابدال جذري في مجتمع معين يحدث عبر فترة زمنية محددة ، هذا الابدال قد يشمل : (أ) تغيراً في التكوين الطبقي لجماعات النخبة ، (ب) استبعاد المؤسسات السابقة واستبدالها بمؤسسات أخرى (او بلا شيء) ، أو ابدالاً في وظائف تلك المؤسسات ، (ج) تغيرات في البناء الاجتماعي قد تنعكس في التنظيمات الطبقية (أو) اعادة توزيع الدخل ، والمصادر، ويمكن قياس حجم الثورة بمدى التغير الذي يصيب بعداً من هذه الأبعاد او عدداً منها .

وكل من الأبعاد الثلاثة التي ذكرنا يمكن اخضاعه للتحليل الامبريقي ، اي

تمكن دراسته في عالم الواقع بصعوبات قليلة ، وعن طريق هذا التحليل يمكن تطوير نظريات في الثورة ، ومن الناحية الأخرى فاذا كانت هناك جوانب معينة في الثورة لا يمكن اخضاعها لدراسة الباحثين ، او اذا كانت لا تشابه مصطلحات النمـوذج ، فستظل هذه الجوانب مجرد مفهومات لا تقدم لنا اسهاماً محتملاً لفهم التغير الثوري على العموم .

ولكن ليس من السهل ان نستبعد تغير القيم ومفهوم العنف ، فكلمة الثـورة نفسها كلمة مثيرة ، والفكرتان التوأمان عن العنف والقيم تشتملان على قدر كبير من « الرومانسية » التي لا بد ان ترتبط بدراما التغير الاجتماعي ، كل ما يمكن قوله هو ان جوانب اخرى من الثورة قد يكون بوسعها ان تعلمنا من درجة التغير ودلالاته أكثر مما تستطيع هذه الجوانب المراوغة ، وأكثر من ذلك فهي قد تدفعنا لأن نضع في قائمة الثورات تغيرات اجتماعية ذات أهمية كبرى تستبعد حتى الآن من هذه القائمة اما بسبب غياب العنف عنها ، او بسبب حاجتنا لفهم التغير في القيم .

الهـــوامـــش والمـــراجـــع :

(١) انظر : تشالمرز جونسون : « الثورة والنظام الاجتماعي » ، ستانفورد ، ١٩٦٤ ، خاصة القسم الثاني ، وسنعود لمناقشة هذه المشكلة بالتفصيل في الفصل السادس .

(٢) بيتر أمان : « الثورة : اعادة تعريف » ، فصلية العلوم السياسية ، عدد ٧٧ ، ١٩٦٢ ، ص ٣٦ .

(٣) انظر - على سبيل المثال - : هـ . ل. نيوبرج : « العنف السياسي » ، نيويورك ، ١٩٣٩ .

(٤) كرين برينتون : « تشريح الثورة » ، نيويورك، ١٩٦٠ ، ص ٤ ، نشر للمرة الأولى في ١٩٣٨ .

(٥) انظر : هارولد لاسول وابراهام كابلان : « السلطة والمجتمع » ، نيوهافن ، ١٩٥٠ .

(٦) المرجع السابق ، ص ٧٦ .

(٧) انظر - على سبيل المثال - بعض الدراسات « الكلاسيكية » عن جماعات السلطة : فلويد هانتر : « بناء السلطة في الجماعة » ، تشابل هيل ، ١٩٠٣ ، روبرت داهل : « من الذي يحكم ؟ » ، نيوهافن ، ١٩٦١ ، نيلسـون بولسبى : « السلطة في الجماعة والنظرية السياسية » ، نيوهافـن ، ١٩٦٣ . المرجعان الأول والثاني يمثلان فكر المدرستين الرئيسيتين : مدرسة « النخبة » والمدرسة « الجماعية » ، أما المرجع الأخير فينتمي أيضاً الى المدرسـة الجماعية ، لكنه تقديم مفيد لدراسة الموضوع .

(٨) ويليام رايكر : « بعض صور الالتباس في مفهوم السلطة » ، المجلة الأميركية للعلوم السياسية ، العدد ٥٩ ، ١٩٦٥ ، ص ٣٤١ .

(٩) المرجع السابق ، ص ٣٤٣ .

(١٠) نفسه ، ص ٣٤٣ .

(١١) كارل همبل : « أسس تكوين المفهوم في العلم الامبريقي » ، شيكاغو ، ١٩٥٢ ، ص ١٢ .

(١٢) جـورج سوبر بيتي : « عملية الثورة » ، نيويورك ، ١٩٧١ ، ص ٣ ، نشر للمرة الأولى في ١٩٣٨ .

(١٣) انظر :برينتون: « تشريح الثورة » ، ص ٤ .

(١٤) بيتي : « عملية الثورة » ، ص ٢٢ .

(١٥) صامويل ب . هنتنجتون : « النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة » ، نيوهافن ، ١٩٦٨ ، ص ٢٦٤ .

(١٦) سيجموند نيومان : « الحرب الأهلية الدولية » ، السياسية الدولية ، مجلـد (١) ، ٤٨ ـ ١٩٤٩ ، ص ـ ٣٣٣ ـ ٣٣٤ .

(١٧) توماس ـ س ـ كوهن : « بناء الثورات العلمية » ، شيكاغو ، ١٩٦٢ ، ص ٩٣ .

(١٨) هانا آرندت : « في الثورة » ، نيويورك ، ١٩٦٥ ، ص ٢١ ، نشر للمرة الأولى في ١٩٦٣ .

(١٩) المرجع السابق ، ص ـ ص ١٨ ـ ١٩ .

(٢٠) انظر : لورانس ستون : « أسباب الثورة الانجليزية ١٥٢٩ ـ ١٦٤٢ م ، لندن ، ١٩٧٢ .

(٢١) نيومان : « الحرب الأهلية الدولية ، ، ص ـ ص ٣٣٣ ـ ٣٣٤ .

(٢٢) فرانز شورمان : « في النضال الثوري » ، صحيفة الشؤون الدولية ، عدد ٢٣ ، ١٩٦٩ ، ص ٤١ .

(٢٣) ثمة عديد من الدراسات يمكن الاختيار منها لمعرفة الفكر السياسي لروزا لوكسمبورج . من بينها عمل هام حرره وقدم له روبرت لوكر : « روزا لوكسمبورج ،كتابات سياسية مختارة » ، لندن ، ١٩٧٢ ،

(٢٤) انظر : ف . أ . لينين : « تكتيكان للديموقراطية الاجتماعية في الثورة الديموقراطية » : عن « الأعمال المختارة ، مجلد (٣) ، لندن ، ١٩٣٦ ، ص ـ ص ٣٩ ـ ١٣٣ ، وهذه الدراسة من أهم الوثائق التي تركها لينين حول قضية التعاون مع الفلاحين ، وستناقش بالتفصيل في الفصل الخامس .

(٢٥) ربما كان أفضل تقديم للفكرة المادية من الفلاحين هو الموجود في عمله المشهور : « تقرير عن دراسـة حركة الفلاحين في اقليم هونان » ، عن : « أعمال مختارة لماوتسي تونج » ، المجلد (١) ، بكين ، ١٩٦٧ ، ص ـ ص ٢٣ ـ ٥٩ .

(٢٦) انظر : ماوتسي تونج : « تحليل الطبقات في المجتمع الصيني . . . » ، عن : « الأعمال المختارة » مجلد (١) ، ص ـ ص ١٣ . ٢١ .

(٢٧) انظر : رالف داهرندورف : « المجتمع والديموقراطية في ألمانيا » ، جاردن سيتي ، نيويورك ، ١٩٦٩ ، نشر للمرة الأولى في ١٩٦٧ ، ص ـ ص ٣ ـ ٦٠ .

(٢٨) المرجع السابق ، ص ٣٨١ .

(٢٩) نفسه ، ص ٣٨٥ .

(٣٠) ايزاك دويتشر : « الثورة الناقصة ، روسيا ١٩١٧ - ١٩٦٧ » ، لندن ، ١٩٦٧ ، ص ٥٧ .

(٣١) المرجع السابق ، ص - ص ٥٦ - ٥٧ .

(٣٢) ديفيد لين : « أهي نهاية الظلم ؟ » ، هارموندز وبرث ميدل سكس ١٩٧١ ، ص ١٣٢ .

(٣٣) المرجع السابق ، ص ٦٩ .

(٣٤) ويلبرت . ا . موور : « التغير الاجتماعي » ، انجلوود كليفس ، نيوجيرسي ، ١٩٦٣ ، ص ٨١ .

(٣٥) ليفورد . ب . ادواردز : « التاريخ الطليعي للثورة » ، نيويورك ، ١٩٦٥ ، نشر للمرة الاولى في ١٩٢٧ ، ص ٢١ .

(٣٦) المرجع السابق ، ص ١٦ .

(٣٧) انظر - على سبيل المثال - : ويليام شيرر : « سقوط الجمهورية الثالثة » ، لندن ، ١٩٧٠ ، هارفي ووترمان : « التغير السياسي في فرنسا المعاصرة» ، كولومبس ، أوهيو ، ١٩٦٩ ، هنرى اهرمان : « السياسات في فرنسا » ، بوسطن ، ١٩٦٨ .

(٣٨) انظر - على سبيل المثال - داهرندورف : « المجتمع والديموقراطية في ألمانيا » ، اليزابيت ويسكمان : « أوروبا الديكتاتورية » ، لندن ، ١٩٦٦ ، ا.ج نيكولس : « ثمار صعود هتلر » ، لندن ، ١٩٦٨ ، ويليام شيرر : « قيام وسقوط الرايخ الثالث » ، نيويورك ، ١٩٦٠ .

(٣٩) انظر - على سبيل المثال :- أردات .و. بيركس : « حكومة اليابان » ، نيويورك ، ١٩٦١ ، نوبوتاكا ايكي : « السياسة اليابانية ، مسح تمهيدي » ، لندن ، ١٩٥٨ ، شيتوشى يناجا : « الشعب الياباني والسياسة » ، نيويورك ، ١٩٦٤ ، ص - ص ١٢٩ - ١٤٣ .

(٤٠) رايموند تانتر ومانوس ميدلارسكي : « نظرية في الثورة » ، صحيفة حل الصراع ، عدد ١١ ، ص ٢٦٧ ،

(٤١) جيمس - س . ديفيز : « نحو نظرية في الثورة » ، المجلة السوسيولوجية الأميركية ، مجلد ٢٧ ، ١٩٦٢ ، ص ٦.

(٤٢) هارولد لاسول : « السياسة : من يحصل على أي شيء : ومتى وكيف ؟ » ، نيويورك ، ١٩٥٨ ، نشر للمرة الأولى في ١٩٣٦ ، ص ١١٣ .

(٤٣) دانيال ليرنر : « جماعة النخبة النازية » عن : « جماعات النخبة الثورية في العالم » ، تحرير هارولد لاسول ودانيال ليرنر ، كامبردج ، ماس ، ١٩٦٦ ، ص - ص ١٩٤ - ٣١٨ .

(٤٤) انظر : ا . س . كوهان : « النخبة السياسية الايرلندية » ، دبلن ، ١٩٧٢ .

(٤٥) انظر : ب . ج . فايتكيوتس : « الجيش المصري في السياسة : أهو نمط الدول الجديدة ؟ » بلومنجتمن ، ١٩٦١ ، ووجهة نظر فايتكيوتس لا تلقي تأييدا عاماً ، وقد أشار هرير . و . دكميجيان الى ان الضباط الاحرار ليسوا من تلك « الأصول المتواضعة » التي ينسبون عادة اليها . انظر : « مصر تحت حكم عبد الناصر » ، الباني ، ١٩٧١ .

(٤٦) ريتشارد روس : « الميول الدينامية في سلطة النظم » ، السياسة الدولية مجلد ٢١ ، ١٩٦٩ ، ص ٦٠٤ .

(٤٧) جون دن : « الثورة الحديثة » ، لندن ، ١٩٧٢ ، ص ١٣ .

(٤٨) المرجع السابق ، ص ٢٤٦ .

(٤٩) ادواردز : « التاريخ الطبيعي للثورة » ، ص ٢ .

(٥٠) دن : « الثورة الحديثة » ، ص ١٢ .

(٥١) انظر : هنتنجتون : « النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة » ، ص ٢٦٤ .

(٥٢) بيتر كالفرت: « الثورة : سياسات العنف » ، دراسات سياسية ، عدد ١٥ ، ١٩٦٧ ، ص ٢ .

(٥٣)ماوتسي تونج : « تقرير عن دراسة حركة الفلاحين في اقليم هونان » ، ص ٢٨ .

(٥٤) ريجي دوبرى : « الثورة في الثورة ؟ » ، هارموندز ورث ، ميدل سكس ، ١٩٦٧ ، ص ١٠٥ .

(٥٥) روبرت داهل : « وماذا بعد الثورة ؟ » ، نيوهافن ، ١٩٧٠ ، ص ٤ .

(٥٦) كالفرت : « الثورة : سياسات العنف » ، ص ٩ .

(٥٧) تشالمرز جونسون : « التغير الثوري » ، بوسطن ، ١٩٦٦ ، ص ٧ .

(٥٨) المرجع السابق ، ص ٨ .

(٥٩) آرندت : « في الثورة » ، ص ٢٨ .

(٦٠) لمناقشة « النموذج » الصين في الثورة انظر : هنتنجتون : « النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة ، ص ـ ص ٢٧٠ ـ ٢٧٤ .

(٦١) آرندت : « في الثورة » ، ص ٤٠ .

الفصل الثالث

النظريـات والنمـــاذج في تحليل الثـــورة

نظراً لأن هذين التعبيرين : النظريات والنماذج يستخدمان في دراستنا كثيراً ، فان الخطوة المنطقية التـالية هي أن نحـدد ـ بأكبـر قدر من الدقـة ـ ما يعنيه هذان التعبيران ، وعلينا ان نتسلح بقدر من الحذر لأن هناك خلافاً لا يستهـان به حول مضمون كل من التعبيرين ، بل ان هذا الخلاف يبلغ درجة التساؤل عما إذا كان مضمون « الثورة » شيء آخر غير مضمون « النموذج » ، وبالاضافة لذلك فان كثيراً من الدارسين الذين يتناولون موضوع بناء الثورة أو النموذج يزيدون الامر تعقيداً ـ دون ضرورة ـ حتى يفشلون في استخدام أنماط الأمثلة التي يقدمونها في أعمالهم ، والتي يمكن أن توضح افكارهم للقارىء الذي لا يألف مثل هذه التعبيرات ـ الفكرة الاساسية التـي يقوم عليها هذا الفصل إذن هي توصيف المعنى الذي ينصرف اليه كل من تعبيري الثورات والنماذج في هذا الكتاب ، تم تطبيقه من خلال الدراسـة التفصيلية لأعمال أحد علماء السياسة ، يتناول بعضها أصول الثورة .

ولكي نيسر مهمتنا ، علينا أن نوضح من البداية أن بعض أنماط النظرية لا تعنينا هنا على الاطلاق ، فحين نتحدث عن النظرية « في حين ان ما نعنيه هو أقرب لأن يوضـع تحـت عنـوان تاريخ الفـكر الاجتماعـي ، او دراسـة كلاسيكيات علـم الاجتماع »[1] ، فان علينا أن نستبعد مثل هذه النظرية ، وبالتالي ، فنحن نستبعد تلك النظريات التقليدية التـي طورتهـا العلـوم السياسية بوجـه خاص ، والعلـوم

الاجتماعية بوجه عام . يذكر فان دايك : « ان المنظر السياسي قد ينشغل بطريقة سير العمل في حكومة مجلس محلي ، لا من حيث تقدير مدى كفايتها وفرصها في البقاء ، بل من حيث ارتباطها بالمقولة العامة لجدوى الديموقراطية »[٢] ، وكما أشرنا من قبل ، فان اهتمام النظرية السياسية كان يدور حول الشكل الصحيح والملائم للدولة ، أو الصفات التي يجب ان يتصف بها الحكام العادلون والخيرون ، وقد ظل هذا التمرين هو الشغل الشاغل للمفكرين الاجتماعيين طوال قرون ، ويمكننا القول أيضاً انهم لم يستطيعوا أن يقدموا اجابات تكون موضع اتفاق شامل حول المشكلة الرئيسية لشكل الدولة . اما اليوم ، فقد أصبح علماء السياسة أقل انشغالاً بهذه المشكلة .

وبدل هذا الانشغال ، يميل التحليل المعاصر الآن الى تفسير الظواهر الاجتماعية ، بعبارة أخرى : إن العلم الاجتماعي المعاصر أصبح يهتم اهتماماً كبيراً ـ لكنه ليس اهتماماً مطلقاً ـ بتفسير كيف ولماذا تقع أحداث معينة ـ انه يهتم أساساً باكتشاف « قوانين » السلوك السياسي والاجتماعي التي تفسر حدوث أنماط اجتماعية معينة ، وتكرار حدوثها ، وعلى هذا النحو فان ماركس الذي كتب : « فلتضطرب الطبقات الحاكمة من لهيب الثورة الشيوعية ، ليس لدى البروليتاريا ما يخسرون ، لكن أمامهم العالم كله يكسبونه »[٣] ، أقول إن ماركس الذي كتب هذا لن يعنينا في هذا الكتاب ، لكن ماركس الذي يعنينا هنا هو الذي افترض أن « البروليتاريا ، أي الطبقة العاملة الحديثة ، انما تتطور حسب معدل تطور البورجوازية أو رأس المال . . . »[٤] ، فالأول هو ماركس الفيلسوف السسياسي الدعائي ، والثاني هو العالم الاجتماعي والسياسي ، الذي خلق وخلف للأجيال التي تلته نموذجاً ونظرية في الثورة .

ونحن ننحو هذا المنحى ، فاننا لا نعني أن العلوم الاجتماعية خلو من القيمة . يتساءل جروس ، وهو يشير الى علم الاجتماع على وجه الخصوص :

« هل يمكن أن يقوم بحث دون وجود دافع الرغبة في المعرفة او المصلحة العملية ؟ هل يستطيع عالم الاجتماع أن يواصل بحثه دون أن يكون مستعداً للدفاع عنه ضد هؤلاء الذين يتبنون اتجاهات مخالفة ، وهو في دفاعه لابد أن يستخدم

حججـاً عقلية ومقنعـة ، تتطلـب بالضرورة احكـاماً قيمـة (أو أحكامـاً معيارية)؟[٥] » .

واجابة السؤالين واضحة ، وقد تناولناها بالتفصيل في مكان آخر ، فلا يجب ان تشغلنا هنا ، وحقيقة الأمر أننا يجب ان نتقبل فكرة « أنه من حيث المبدأ» ،لا صعوبة في تطبيق المنهج العلمي على العلوم الاجتماعية ، أما في الممارسة ، فعلينا ان نواجه صعوبات خطيرة . . .[٧] » . وستتكشف لنا بعض هذه الصعوبـات في الفصـول التالية حين نشير الى ألوان التحيز التي تتسم بهـا بعض المناهـج ، وحتـى العلـوم الطبيعية لا تخلو من هذا التحيز كما سنرى . لكن الان . . فان تحديد مدلول تعبيري النظريات والنماذج هو الأجدر باهتمامنا .

النظـريات والنمــاذج :

أشرنا الى أن هذين التعبيرين يستخدمان استخدامـاً مختلفـاً من جانـب علماء المجتمع ، وبسبب هذا الاختلاف فان التفرقة التي نقدمها هنا بينهما لا تلقى موافقة شاملة ، ولا هي الكلمة الأخيرة في هذا الموضوع ، ورغم ذلك فلا مفر من التفرقة بينهما حتى يتيسر لنا وجود محك ثابت نقيس به « صحـة » النظـرية و « جـدوى » النموذج أثناء تحليل المناهج المختلفة لفهم الثورات . و « الصحة » و « الجدوى » هما جناحا المقياس الذي يمكن به قياس الأبنية النظرية .

وبمعنى من المعاني ، فان لدينا نمطين أساسيين من النظريات : « النظرية التي هي مجموعة منتظمة من الأفكار **حول الأفكار** ،والنظرية التي هي مجموعة منتظمة من الأفكار حول **معطيات عيانية** تمكن ملاحظتها في العالم الواقعـي . . .[٨] » النظريات الأولى « يبدو أنها تناسب مقولة النظرة الى العالم ، ويمـكن أن تصلـح وصفاً معقولاً للنظريات الماركسية والوظيفية . ومدى هذه النظريات لا يمكن اختباره الى حد كبير ، وهي عند أنصارها لا يمكن مهاجمتها ، وفيما يتعلق بصحتها ، فان كل شيء وأي شيء يمكن اتخاذه دليلاً على صحتها أو عدم صحتها حسب قبول المرء أو رفضه لوجهة النظر التي تقوم عليها مثل هذه النظريات .

ومن الناحية الأخرى ، فقد لا تتيح « نظرية » ما لأنصارها أن يقيموا مثل هذه

الدعاوى المتسمة بالمبالغة ، وبدل ذلك يعمد المنظر الى دراسة جانب من جوانب السلوك الانساني (في حالة العالم الاجتماعي) ، ولا يقيم نظرية تنطبق على كل السلوك الانساني ، ومثل هذا النمط من « النظرية » يعتبر ذا مستوىً « متدنٍ » أو « متوسط » ، وتظل التفرقة بين المستوى « المتدني » و « المتوسط » أمراً يلفه الغموض الى حدٍ كبير .

وأساساً ، يجب أن تكون النظرية قابلة للاختبار في العالم الواقعي ، فاذا كنا على سبيل المثال - معنيين بدراسة جانب من جوانب طبقة اجتماعية ما ، وعلاقة أفرادها بالاتجاه او السلوك ، وجب علينا ان ندرس لماذا تدلي هذه المجموعة من الأفراد - التي ننسب اليها « سمات » طبقية خاصة - بأصواتها في الانتخابات على نحو محدد . وهنا تواجهنا مشكلة دقيقة ، ذلك ان تعبير « الطبقة » ليس له مقابل خاص في العالم الواقعي . انه مفهوم او تصور يجب - من اجل امكان التحليل - ان نعرفه تعريفاً اجرائياً قبل ان نستطيع اختبار النظرية . وهكذا . فبالنسبة لمفهوم « الطبقة الاجتماعية » يجب ان نستخدم بعض الخصائص « التي لها وجود في العالم الخارجي » مثل المهنة او مستوى الدخل او مستوى التعليم كمؤشرات تحدد « الطبقة الاجتماعية » لفردٍ أو جماعة من الأفراد . وعلى هذا النحو نستطيع أن نثبت أو ننفي صحة نظريتنا التصورية من خلال استخدام تعريفاتنا الاجرائية . وتتوقف درجة نجاحنا في هذا على قدر يقيننا بتعريفاتنا الاجرائية ، ويجب ان يقر في أذهاننا دائماً ان علينا اختيار تعريفاتنا الاجرائية بأقصى قدر من الحذر ، وأن يكون هناك تبرير مقنع لاستخدامها ، وإلا اصبحت النظريات التي نثبتها معرضة للتساؤل في ضوء التعريفات الاجرائية التي يستخدمها المنظر ، وهذا ما سيتضح لنا - على سبيل المثال - حين نتعرض لمناقشة نظرية الحرمان النسبي [٩] .

وعادة ما يشار الى العملية التي نقيم بها بناء تعريفاتنا الاجرائية ، او متغيراتنا - بتعبير النموذج ، وهذا النموذج يمكن ان يكون مماثلاً للواقع « أو **تفسيراً** لهذا الواقع ،لكنه ليس الواقع نفسه . . . » [١٠]، وبالتالي ، فاذا كانت صيغتنا النظرية الأساسية هي ان الطبقة الاجتماعية ترتبط بالاتجاهات او السلوك ، فان النموذج سيكون هو بناء هذه العلاقة التي تشير الى أن الانتماء لطبقة ما يؤدي الى وجود أنماط

معينة من الاتجاهات او الأنماط السلوكية ، ومن هنا نستطيع استنتاج أن عضو طبقة اجتماعية أميل لأن يصوت في الانتخاب على نحو معين ، وتصبح هذه نظريتنا عن التصويت في الانتخاب . اذن « فعلى وجه العموم ، يمكننا ان نعرف شيئاً عن موضوع البحث **من** النظرية ، ولكن ليس عن طريق فحص مكوناتها ، فالنظرية **تثبت** ان لموضوع البحث تكوينا معيناً ، لكنها **لا تعكس** هذا التكوين في ذاتها بالضرورة . .[١١] » ، بكلمات أخرى : إن النموذج هو الذي يقدم البناء أو التكوين الذي يمكن من خلاله استنتاج او فحص النظرية ومضمونها .

ورغم أنه يكون من الصعوبة أحياناً التفرقة بين النظرية والنموذج ، إلا أن هذه التفرقة مرغوب فيها دائماً لأهداف التحليل . من هنا نستطيع القول عن النموذج إنه « صورة أقرب للعمومية للتخطيط الرئيسي لاحدى الظواهر الكبرى ، تتضمن بعض الأفكار الدالة عن طبيعة الوحدات المكونة للظاهرة ، وأنماط هذه الوحدات ، وأنماط العلاقات بينها . .[١٢] » ، والنظرية ـ من الناحية الأخرى ـ هي « وسيلة مساعدة وكاشفة لتنظيم ما نعرف ، أو ما نعتقد أننا نعرف ـ في وقت بعينه ـ عن موضوع معين أو مسألة معينة مصاغة بطريقة يختلف نصيبها من الوضوح . . .[١٣] » ، عن طريق هذه التفرقة يصبح عنصر المضمون جزءاً متكاملاً من الصيغة ، وتتضح لنا وسيلة أساسية للحكم على نظرية ما ونموذج ما ، فيمكن الحكم على النظرية ـ ومضمونها معاً ـ بالصحة أو الخطأ عن طريق التعريفات الاجرائية على الأقل ، ويمكن الحكم على النموذج بالجدوى أو عدم الجدوى بقدر ما يعيننا على تحديد صحة النظرية أو خطئها .

وقد وضع دافيد ويللر تفرقة مفيدة جداً بين التعبيرين ، فالنظرية عنده « مجموعة منتظمة ومتكاملة من العلاقات على درجة معينة من الصحة . .[١٤] » ، وهذا يعني أن النظرية في العلوم الاجتماعية قد لا تكون « صادقة » في كل الأحوال ، لكن صحتها تثبت في عدد كبير من الحالات ، وبالنظر الى النقص الذي يحيط بالجو العام للاختبار ، فان الباحث لا يأمل في الوصول الى النظرية « الكاملة » ، لكن النقطة الحاسمة هي اثبات صحة النظرية ، « وقبل هذا الاثبات لا يصح ان نصف تلك المجموعة المنتظمة من المقولات بأنها « نظرية » ، بصرف النظر عن نقائها

الشكلي . . . [١٥] » ، ويترتب على هذا ان نصنف تلك المجموعة من المقولات العقلية بأنها «منظومة من الفروض »[١٦] ، لا نظرية ، حين يتم ، فقط ـ اثبات صحة الفروض ، بمعنى اختبارها في العالم الواقعي ، واثبات « صدقها » ، يمكن ان نشير لهذه الفروض باعتبارها نظرية .

والنموذج ـ هو من الناحية الأخرى ـ « تحويل مجموعة من الظواهر الى مفهومات أو تصورات ، يتم بناؤها عن طريق العقل ، حين يكون الهدف النهائي هو اعداد الحدود والتعريفات والمقولات في نظام شكلي ، يتحول الى نظرية اذا ثبتت صحته . . [١٧] » ، من هنا فان النموذج عملية بنائية تخلو من المضمون ، لكن هذا المضمون يوجد حين يستخدم النموذج لاختبار فروض معينة ، يمكن أن تتحول لنظريات إن ثبتت صحتها ، أما إذا لم تثبت صحتها ، فإما أن تستبعد تماماً من المرحلة التالية من البحث ، أو يتم تعديلها بحيث تضع في اعتبارها العوامل التي يحتمل انها قد أدت الى عدم اثبات صحتها في المرة الأولى ، وادخال هذه العوامل يؤدي بدوره الى تعديل النموذج الذي يحتمل أن حدوده لم تشمل تلك المتغيرات التي أثبتت الآن اهميتها في التوصل لنتائج معينة .

ويتكون النموذج من جزأين أساسين : الأساس المنطقي ثم العملية نفسها . ويعرف الأساس المنطقي بأنه « تفسير طبيعة الظاهرة الخاصة ، يؤدي الى التعريف الاسمى لمفهومات النموذج . . . [١٨] » ، وبالنسبة لهدف هذه الدراسة نستطيع القول بأن الطريقة التي يتم خلالها التغيير الجذري في مجتمع ما يمكن اعتبارها الأساس المنطقي لنموذج في الثورة . أما العملية فهي ـ من الناحية الأخرى ـ طريقة بناء المفهومات وكيفية ارتباط أحدها بالآخر . وفي نموذج الثورة يمكن أن تشمل العملية كافة المتغيرات التي تؤدي الى التغيير الثوري ، وقد يكون من هذه العوامل الجوع والفقر والقيم الجديدة والاغتراب وغير ذلك من المتغيرات .

وفي النهاية فان على البناء النظري أن يجيب عن السؤالين : « كيف » و « لماذا » ، والنموذج هو العملية التي نرى خلالها كيف ترتبط مختلف مكونات النظرية بعضها بالبعض الآخر وما ينتج عن هذا الارتباط . والنظرية هي ـ من ناحية أخرى ـ محاولة لفهم أسباب « ظاهرة معنية أو العلاقات الداخلية بين مختلف

مستويات ظاهرة . . [١٩] » ، وهي - من حيث هي كذلك - فان عليها ان تقدم التفسير لحدوث الظاهرة ، وعملياً لا يمكن فصل اعتبارات الاجابة على سؤال « كيف » عن اعتبارات الاجابة على سؤال « لماذا » ، فنحن اذا استطعنا تفسير الأسباب التي أدت لحدوث أحداث أو عمليات معنية ، فقد عرفنا - ضمناً على الأقل - كيفية حدوثها ، وبالتالي اذا كانت لدينا نظرية في الثورة تفسر لماذا قامت الثورة الروسية او الفرنسية ، فاننا نستطيع أن نفهم منها أيضاً كيفية ارتباط العوامل المسببة للثورة أحدها بالآخر وبعضها بالبعض .

السببية :

والمسألة الأخرى التي يجب ان نتناولها الآن هي ما نعنيه حين نتحدث عن « أسباب الثورة » ، فهي مسألة وثيقة الصلة بالمشكلة العامة لتحليل الثورات باستخدام النماذج ، فمن أجل أن تكون النماذج مجدية في تطوير النظريات ، يجب ان ندرس عدداً من الحالات لنرى ما إذا كان ثمة عدد من مجموعات العوامل الكامنة او « الأسباب » موجودة في كل حالة ، واذا وجد الباحث في كل الحالات التي درسها عوامل معينة بذاتها ، فمن حقه أن يشرع في الاعتقاد بأنه قد توصل الى نظرية في الثورة بوسعها أن تفسر أسباب حدوثها على وجه العموم ، وقد يعتقد أنه قد توصل الى معرفة سبب أو أسباب الثورات .

لكن القول بوجود علاقات سببية وأسباب حدوث ثورات بالذات امر يعتمد في معظمه على الصدفة . واذا شئنا الحديث على نحو محدود ، قلنا ان من المستحيل إقامة علاقات سببية في العلوم الاجتماعية ، قدر استحالتها في العلوم الطبيعية ، لأن الشروط الضرورية اللازمة للقطع بعلاقة سببية هي من التحديد والصرامة بحيث لا نكاد نقابلها على الاطلاق، فهذه الشروط تتطلب ان الباحث إذا توصل الى أن(أ)هو سبب (ب) تحتم أنه اذا حدث (أ) - على الدوام - فلا بد ان يحدث (ب) ، وهذا شرط قد لا يمكن تحقيقه أبداً ، ورغم هذه الصرامة ، الا اننا نتحدث عن علاقات سببية بدرجة معقولة من الحرية ، فنحن في احاديثنا اليومية قد نشير الى ارتفاع الأسعار العالمية لسلعة ما كسبب لارتفاع اسعارها في الداخل ، او ارتفاع ارقام البطالة كسبب لفشل حكومة ما في الانتخابات ، او رداءة المحصول في احدى

السنوات ، وما نتج عنه من نقص في الأغذية ، كمسبب للثورة في احدى البلاد ، لكن المحك العلمي لأقامة علاقة سببية هي من الدقة بحيث ان الباحث يجب ان يلتزم غاية الحذر وهو يتناول مشكلة في اطار مسبباتها ، في الحقيقة ما أبعد المسافة بين الحديث العادي عن السببية والتحليل العلمي لها .

ويذكر ناجل أربعة شروط لا بد من توافرها كي نستطيع إقامة علاقة سببية بين حدثين او موضوعين : أولاً : أن تكون العلاقة ذات شكل موحد لا يتغير ، بمعنى ان هذه العلاقة يجب ان تكون دائماً على النحو نفسه . ثانياً : ان يكون هناك نوع من الاتصال المكاني بين الحادثين ، بمعنى أن (أ) يجب ان تكون دائماً تالية على (ب) ، ثالثاً : أن يكون لهذه العلاقات طابع زماني ، بمعنى أن (أ) يجب ان تحدث قبل (ب) ، فلا يمكن أن تكون (أ) سبب (ب) ، إذا حدثت (ب) قبل (أ) ، رابعاً : أن تكون هذه العلاقات غير متساوقة ، بمعنى أن (أ) إذا كانت سبب (ب) ، فلا يمكن ان تكون (ب) سبب (أ)[٢٠] .

في هذه الصياغة التي قدمها ناجل يجب ان يكون واضحاً ان الحدث الأول (او الأحداث الأولى) هو الشرط **الضروري والكافي** لما يليه من أحداث ، بمعنى أن هناك مجموعة مترابطة من العوامل يجب ان تحدث سابقة على الحدث الذي « سببته » ، وأنه ليس هناك عوامل أخرى ضرورية لاحداثه ، أو في الحقيقة ليست هناك أحداث اخرى تقع قبل هذا الحدث ، وهكذا اذا حدث (ب) فلا بد أن يكون (أ) قد سبقه الى الحدوث مباشرة .

لكن هذا التأكيد على الضرورة والكفاية على جانب كبير من الصعوبة ، وفي حديث يعني المؤرخين لكن له أهمية عند علماء السياسة وعلماء المجتمع جميعاً ، يشير ناجل الى أن الباحثين الاجتماعيين :

« نادراً ما يكونون - أو لعلهم لا يكونون أبداً - في الموقف الذي يتيح لهم تقرير الشروط **الكافية** لحدوث الأحداث التي يدرسونها ، فمعظم التفسيرات التاريخية - إن لم يكن كلها - مثلها مثل تفسيرات السلوك الانساني على العموم ، بل وفي الحقيقة أيضاً مثلها مثل كثير من تفسيرات الأحداث العيانية في العلوم الطبيعية ، تشير فقط الى بعض الشروط التي **لا غنى عنها** (أو **الضرورية** كما يقال في العادة) لوقوع الأحداث . . .[٢١] » .

فلماذا إذن حتى محاولة اقامة علاقـة عليّه في ضوء هذه التحـديدات القـاسية الموجودة أبداً ؟

يرى كيمنى أن هذا ليس سوى تقليد علمي ، وأن العلماء يفضلون دائماً أن يضعوا قوانينهم في صياغات سببية[٢٢] ، ويتفق بالوك مع وجهة النظر هذه ، وقد قام بدراسات مسهبة حول مشكلة السببية ، وهو يحذر من أن التفكير السببي أنما ينتمي الى المستوى النظري ، وأن القوانين السببية لا يمكن اثباتها عملياً (امبريقياً) ، لكنه يقترح ـ على أي حال ـ أن « من المفيد ان نفكر بطريقة سببية ، وأن نطور نمـاذج سببية لها مضامين يمكن اختبارها على نحو مباشر[٢٣] .

ويرى تيماشيف في كتاب يتناول تطور المواقف الثورية أن :

« النموذج المنطقي السببي . . . انما يناسب أكثر ما يناسـب النظـم المغلقـة نسبياً ، والتي يتركز فيها وعي الباحث حول :

(أ) حالة أصلية أو أساسية للنظام ، تضم كل سماته الواضحة .

(ب) الحالة الأخيرة التي أصبح عليها نفس النظام . .

(ج) عامل فعال غير قابل للتغير في النهاية ، مع بعض سمات الحالة الأصلية للنظام على الأقل . . . .[٢٤] » .

لكن الاشتغال بالنظم المغلقة في العلوم الاجتماعية ـ وفي هذه المرحلة من تطور تلك العلوم ـ إنما هو ترف يسهل دائماً تصوره ، ولكن لا يمـكن تخيلـه في دراسـة الثورات ، فحين نقيم نموذجاً سببياً أو سلسلة من الأسباب « فليست لدينا وسيلة تمكننا من أن نعرف على وجه اليقين ما اذا كنا قد أثبتنا كل المتغيرات أو أهملنا شيئاً منها . . .[٢٥] » ، وهذا يصدق بشكل خاص على علمي السياسة والمجتمـع ، من حيث ان الباحث الاجتماعي لا يعمل في شروط معملية .

وهكذا يتحتم علينا أن نعود الى النقطة التي ذكرها ناجل وكررها ميهان ، وهي انه اذا استحال اثبات الشروط الكافية لتـوليد حدث معـين ، فلا زال محتمـلاً ان يستطيع الباحث الاجتماعي اكتشاف الشروط الضرورية ، أو كما يذكر ميهان : « ان

معظم التفسيرات السببية في علم السياسة - فيما يتعلق بالحرب على سبيل المثال - انما هي تمرينات في البراعة أكثر منها محاولات لتقديم تفسيرات منهجية . . .[٢٦] ، ولأن التنبؤ الدقيق يتطلب معرفة كل من الشروط الضرورية والكافية ، فاننا نستطيع أن نصوغ حول ما يمكن أن يحدث أولا يحدث في عبارات توحى بالميل أو الاحتمال ، ويبقى أن هذه التنبؤات - رغم انها تقوم على معرفة الشروط الضرورية كما هي - لها قيمتها وقد أثبتت التجارب صحتها فيما يتعلق بابحاث التصويت في الانتخابات لدرجة معقولة .

ويبقى أيضاً أن أهم الأسئلة عند القارىء هو ما اذا كانت أي من نظريات الثورة و (أو) أي من نماذجها قد نجح في أن يقدم شيئاً بالنسبة للقضية الأساسية وهي كيف ولماذا تحدث الثورات ، وأهم من ذلك وأصعب هو ما اذا كان أي من النماذج أو النظريات يمكن أن يكون ذا نفع في التنبؤ بالأحداث الثورية ، فهذا هو الاختبار الحقيقي للنظريات والنماذج في التحليل الأخير .

العلاقة بين النظريات والنماذج :

ذكرنا من قبل أن كل نظرية تتضمن النموذج - ضمناً على الأقل - ، من حيث ان النظرية هي « اللحم الحي » للعلاقات الصادرة عن النموذج الذي هو بمثابة الهيكل العظمي ، ولكي يكون النموذج مجدياً يجب أن يعين على التنبؤ « فهذه القدرة **التنبؤية** » للنموذج تتضمن ثلاث سمات هي الدقة والثراء والصلة الوثيقة بالموضوع التي يمكن امتدادها أو قوتها التنظيمية . . .[٢٧] » ، ويجب ان يكون النموذج قادراً على تناول الأنماط المتعددة التي يحتمل ان يلقاها الباحث في العالم الواقعي ، واذا عجز النموذج عن تناول بعض هذه الأنماط تحتم تعديلة في ضوء المعلومات التي لم يشملها النموذج الأصلي .

فالباحث في الطب - في بداية عمله - قد يتبنى نموذجاً يوحي بأن العوامل الخارجية هي المسؤولة عن التغيرات في النظام ، مثل هذا النموذج يمكن رسمه على النحو التالي :

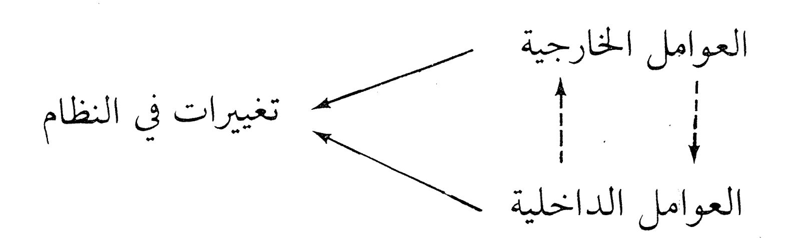
العوامل الخارجية ← تغيرات في النظام .

وحين يفحص هذا الباحث عديداً من الحالات لأفراد لديهم أزمات قلبية ، فقد

يلاحظ أن لدى هؤلاء الأفراد مستوى مرتفعاً من الكوليسترول في الدم ، وعلى حين أنه في بداية ابحاثه قد لا يستطيع ان يثبت امكانية ان المستوى المرتفع لامتصاص الكوليسترول هو « سبب » الأزمات القلبية ، إنه يستطيع فقط اثبات وجود علاقة ارتباط ايجابي بين مستوى الكوليسترول في مجرى الدم ، وحوادث الأزمات القلبية .

ومع مواصلة البحث ، يجد الباحث أنه في بعض مناطق العالم يرتفع مستوى الكوليسترول ارتفاعاً كبيراً ، على حين تقل الأزمات القلبية قلة ملحوظة ، وقد يشير الاختلاف الأوليّ الى ان مستوى الكوليسترول المرتفع اذا لم تصحبه حياة ذات ايقاع متسارع وأسلوب حياة يتميز بالعناء الشديد تميل الأزمات القلبية الى الانخفاض ، وعلى هذا النحو يتعدل برعم النظرية بعض الشيء ، فحسب ما وصل اليه الباحث ، يميل ارتفاع الاصابة بالأزمات القلبية بين الأفراد الذين لديهم مستوى مرتفع من امتصاص الكوليسترول في الدم ، ويعيشون اسلوب حياة يتميز بالتوتر الواضح الناتج عن الضغوط التي يواجهونها في العمل او الحياة المنزلية . حتى هذه النقطة ما زال النموذج كافياً لأن كلا العاملين اللذين اثبتاهما خارجيان عن النظام ، وحين يوضعان في علاقة بهذا النظام يبدو أنهما مسؤولان عن الأزمات القلبية .

ومع مزيد من تقدم البحث ، يجد الباحث أن هناك مجموعات من الأفراد يرتفع لديهم مستوى الكوليسترول ، ، ويعانون توتراً عظيماً ، لكن نسبة الأزمات القلبية تنخفض بينهم انخفاضاً ملحوظاً ،وهنا يتضح عدم كفاية النموذج الذي يعتبر العوامل الخارجية مسؤولة عن التغير في النظام ، فليس ثمة عوامل خارجية أخرى يمكن تعيينها قد تفسر هذه الاختلافات في الاصابة بأزمات القلب ، وعلى هذا فقد يضيف الباحث قسماً جديداً الى نموذجه يشير الى ان العوامل الداخلية قد تكون مسؤولة - مسؤولية جزئية - عن التغيرات في حالة النظام ، هذا النموذج المعدل يعين الباحث على توسيع اطاره المرجعي .



وباستخدام هذا النموذج المعدل قد يجد الباحث ان هؤلاء الأفراد الذين ترتفع بينهم نسبة الأزمات القلبية هم في الغالب أبناء لآباء ، كانوا مصابين أيضاً بأزمات قلبية ، وهذا يشير الى ان الوراثة يمكن ان تكون عاملاً اضافيـاً في تفسير حدوث النوبات ، وما دام كل ما ينتقل من جيل سابق لجيل تالٍ انما هو موجود في جينات الفرد ، فإن هذا العامل يمكن اعتباره عاملاً داخلياً عند هذا الفرد ، غير أن النموذج في صورته القديمة كان عاجزاً عن استيعاب هذه العوامل لأن الميكانيزم الذي يعتمد عليه يضم العوامل الخارجية فقط ، ومن خلال العملية الامبريقية فقط يمكن اكتشاف كفاءة أو عجز النموذج ، ومن ثم جدواه أو عدم جدواه ، وما دام النموذج قد عدل ليضع في اعتباره أنماطاً مختلفة أو مزاوجة بين المتغيرات ، فان النظرية الصادرة عنه تصبح قابلة للحياة والتطبيق من جديد . والنتيجة ان يصبح الباحث قادراً على ان يقول لنا ان الفرد الذي لديه مستوى مرتفعاً من الكولسترول في الدم ، ويعيش في درجة مرتفعة نسبياً من التوتر في مواقف حياته اليومية ، وينحدر من عائلة لها تاريخ في الأزمات القلبية ، مثل هذا الفرد تزيد نسبة احتمال اصابته بأزمات قلبية ، اكثر من الفرد الذي لا تتوفر له بعض هذه الشروط أو كلها ،وطبقاً لوجهة النظر هذه لا تعود الاصابة بالأزمات القلبية أمراً عشوائياً او خاضعاً للصدفة .

وتبقى بعض الأسئلة دون اجابات في هذا المثال ، فنحن لم نحدد بعد ما اذا كانت العوامل الخارجية اكثر اهمية من الداخلية اولا[٢٨] ، وهل تعمل هذه العوامل الخارجية « مفجراً او مثيراً » للعوامل الداخلية ؟ ، وهل يخلق وجود العوامل الداخلية ميلاً عند الفرد لتفضيل أطعمة معينة ذات نسبة مرتفعة من الكولسترول ؟ ، وهكذا نجد اننا لا زلنا بحاجة لمزيد من البحث قبل استنتاج نظريات ، غير أن تطوير النظريات لن يتيسر قبل بناء النماذج القادرة والفعالة .

نموذج مبكر للثورة :

تقدم كتابات أرسطو مادة مناسبة لتطبيق فكرتي النموذج والنظرية المقترحتين لدراسة الثورات ، كذلك فإنه من المناسب أن نبدأ بأرسطو من حيث هو أول عالم سياسي ، وهو أول من أدخل التحليل الامبريقي الى مجال علوم السياسة ، حتى قيل عنه إنه « المؤسس الحقيقي لدراسة الثورة . . .[٢٩] » ، وسبب ذلك أنه قدم صياغة

مركبة لقياس التغير الثوري باستخدام نموذج للثورة يتصف بالدقة والوضوح(٣٠) ، وبالاضافة لذلك فقد استطاع أن يستمد عن هذا النموذج عدة نظريات في الثورة ، وحين كانت هذه النظريات الطموحة في طور الفروض ، أثبت أرسطو صحتها بالتحليل الامبريقي الدقيق للحالات التي درسها أثناء « رحلته العلمية » .

وقد نظر أرسطو الى الثورات أساساً من خلال نظرته الى نمطين من الدول كما صنفهما : الأوليجاركية (او حكم الأقلية) ، والديموقراطية (أو حكم الشعب) ، وقد كان يهتم بهما اهتماماً خاصاً من حيث انه كان يعتقد أن كلاً من هذين النمطين نمط ناقص ، وهو ـ بالتالي ـ يحمل داخله بذور عدم الاستقرار أو الثبات(٣١) ، لكنه لم يكن يعني ان هذه الدول كانت سيئة على نحو خاص ، أو أنها تفتقد العدالة افتقاداً كاملاً ، فالعدالة عنده كانت العنصر الحاسم فيما يمكن أن تقوم عليه الدولة الصالحة ، لكنه كان يرى أن هذه الدولة إذا وضعت في مواجهة معيار مطلق للعدالة ، اتضحت وجوه النقص فيها ، فلكل من هذين النمطين أوجه ضعف متعددة .

والثورة عند أرسطو تتكون من تغير سياسي ذي نمطين : الأول يتعلق بامكانية التغير في بناء الدولة ، وهذا ما يمكن أن يحدث « حين يبدأ الناس البحث عن تغيير الشكل القائم بشكل آخر جديد ، كالتغيير من الديموقراطية الى الاوليجاركية ، أو من الأوليجاركية الى الديموقراطية ، أو من ايهما الى الحكومة الدستورية أو حكم الارستقراطية ، او العكس . . (٣٢) » . والنمط الثاني للتغير لا يتعلق بابدال بناء الدولة ، بل يمكن اعتباره مرادفاً لما اسميناه من قبل تغير الأشخاص في الحكومة ، وقد وصف أرسطو هذا الموقف بأنه يحدث حين تحاول الجماعة الثورية « أن تستولي على السلطة بين أيديها »(٣٣) ، وفي حين أن هذا النمط من الثورة قد تكون له نتائج اجتماعية معينة ، لكنها عند أرسطو تمثل تغيراً في الموقف السياسي اكثر مما تمثل تغيراً في تنظيمات الدولة .

وأشار أرسطو أيضاً الى أن الثورة يمكن أن تعني ـ ببساطة ـ درجة التغير التي حدثت . بعبارة أخرى : قد تكون ديموقراطية ما أقل من ديموقراطية أخرى ، أو أوليجاركية ما أقل من أوليجاركية اخرى ، لكن الطبيعة الجوهرية لنظام الحكومة

تظل داخل الفئة الخاصة التي صنفت فيها أصلاً ، ويمكن في هذه الصيغة أيضاً أن تكون الثورة « موجهة ضد قسم فقط من أقسام الدستور »(٣٤) . بمعنى أن المحاولة قد تقوم من أجل الاطاحة بملكية معينة او انشاء مجلس جديد ، لكنها لا تهدف لتغيير او ابدال التنظيمات السياسية الأساسية للدستور القائم ، أكثر من ذلك القسم الذي قامت من أجل تغييره .

وعند أرسطو ثمة سبب أساسي واحد للثورة ، واذا نحن تفحصنا كل الحالات التي درسها ارسطو اتضح لنا هذا السبب النهائي : « في كل مكان ، فان الظلم او عدم المساواة هو سبب الثورة ، لكنه الظلم الذي لا تناسب فيه ولا اتساق ، مثل ملكية ابدية في مجتمع من المتساوين ، ودائماً ما تكون الرغبة في المساواة هي سبب اندلاع التمرد . . (٣٥) » . وهذه الفكرة عن المساواة قد تتضح في احدى طريقتين : الأولى ان يعتقد الناس انهم مساوون للآخرين الذين يحصلون ـ دونهم ـ على نصيب أكبر من السلطة او الخيرات في المجتمع ، الثانية ان يعتقد بعض الناس انهم يمتازون عن الآخرين ، لكن نصيبهم من السلطة والخيرات مساو ـ بل وربما أقل ـ من نصيب هؤلاء الذين يعتقدون انهم أقل منهم . وقد ينشأ عديد من العوامل التي تعتبر أسباباً مباشرة للثورة ، وقد حدد منها أرسطو : « الغطرسة والخوف والتسلط الزائد والاحتقار والزيادة غير المتسقة في بعض اجزاء الدولة ، وثمة أسباب من نوع آخر كالمؤامرات الانتخابية والاهمال واللامبالاة بالهين من الأمور وعدم التناسق بين العناصر . . . (٣٦) ، وكل من هذه الأسباب يمكن اعتباره تعريفاً اجرائياً للمفهوم الرئيسي عن الظلم او عدم المساواة .

ولدراسة الثورات في سياق الأنماط الفردية للنظم السياسية ، وجد أرسطو من الضروري أن يذكر السمات التي تميز كل نظام ، فالديموقراطية نظام يتميز بأنه حكم الكثرة ، والأوليجاركية هو حكم القلة ، وقد أشار ارسطو الى أن هذه التفرقة أميل لأن تكون قائمة على موضوع الثروة ، فهو يقول :

« إن الاختلاف الحقيقي بين الديموقراطية والأوليجاركية هو الفرق بين الفقر والثراء ، ففي أي مكان يحكم فيه الناس بسبب ثرواتهم ـ وسواء كانوا قلة أو كثرة ـ فهي الأوليجاركية ، وحيث يحكم الفقراء فهي الديموقراطية ، لكن الحقيقة هي أن

الأغنياء قلة والفقراء كثرة ، فقليلون هم ميسورو الحال ، على حين أن الحرية يتمتع بها الجميع ، والثروة والحرية هي الأسس التي تقوم عليها دعاوى الأحزاب الأوليجاركية والديموقراطية ـ على التوالي ـ للوصول الى السلطة في الدولة . . . [٣٧] » .

ونظراً لاختلاف التنظيمات أو الأبنية الأساسية في كل من هذين النمطين ، فان الأسباب المباشرة التي يمكن أن تؤدي الى اندلاع الثورة تميل بدورها الى الاختلاف . . . « فيعتقد الديموقراطيون انهم ما داموا متساوين وجب ان يكونوا متساوين في كل شيء ، في حين ان الأوليجاركيين ـ صادرين عن فكرتهم بأنهم غير متساوين مع الآخرين ـ يطلبون لأنفسهم الكثير ، وهذا شكل من اشكال الظلم . . . [٣٨] » ، وكما نرى فان كلتا الفكرتين تقوم على أساس مفهوم الظلم او عدم المساواة .

وفي نظام اوليجاركي ، فان الحزب الديمقراطي ـ الذي يعي وجود عدم المساواة في توزيع الثروة و (أو) السلطة السياسية . لن يرضى باستمرار هذا الوضع امداً طويلاً ، وبالتالي فحين تلوح الفرصة مواتية ، فان هذه الجماعة أميل لأن تتحرك لتطيح بالنظام القديم ، وتقيم بدله نظامها الجديد او الديموقراطية ، والعكس تماماً هو ما يمكن ان يحدث في الديموقراطية ، فجماعة الأفراد ـ الذين يدفعهم الاعتقاد بأنهم يمتازون عن الآخرين ـ أميل لأن يتجمعوا معاً رغم وجود الصيغة الدستورية التي تكفل المساواة ، وحين يعون أنهم في وضع يكفل لهم النصر فانهم يضربون ضربتهم ، فاذا نجحوا غيروا الدستور حتى يصبحوا ممتازين عن الآخرين على نحو مشروع .

واذا استخدمنا تعريف ويللر للنموذج ، فان الأساس المنطقى للنموذج الأرسطي في الثورة هو دراسة الطريقة التي تؤدي بها عوامل معينة الى الثورة في المجتمع . والعملية او البناء او الميكانيزم ، يتكون من « المفهومات المعرّفة تعريفاً اسمياً ، [٣٩] » على النحو التالي :

١ ـ تعرف الثورة بأنها تغير في دستور الدولة .

٢ ـ تعرف المساواة بأنها الموقف الذي يكون لكل مواطن فيه صوت متساوٍ في عملية اتخاذ القرارات ، و . .

٣ ـ يعرف الظلم او عدم المساواة بأنه الموقف الذي يكون للمواطنين فيه أصوات غير متساوية في عملية اتخاذ القرارات . ويمكن وصف النموذج الذي طوره ارسطو كما يلي :

إدراك الظلم أو عدم المساواة ← الثورة .

وفي حين أن للنموذج أساساً منطقياً وبناء يحددان نظام المتغيرات ونمط العلاقات بينها ، فإنه يفتقد « المضمون » من حيث أنه لا يشير الى حالات خاصة ، وحين يتم ادخال المضمون اليه يمكننا أن نستخلص منه نظريات في الثورة ، ومما ذكرناه حتى الآن يمكننا ان نطور نظريتين في الثورة ـ على الأقل ـ من دراسات ارسطو ، وقد لا تلقى هذه النظريات قبولاً شاملاً اليوم رغم انه يمكن القول بأن لها دلالات معاصرة ، لكنها كانت ـ على اي حال ـ مشتقة من فروض تم اختيارها في زمن أرسطو ، فقد توفر له عديد من الأمثلة استطاع ـ عن طريق استخدامها ـ اختبار فرضية امبريقيا ، وحين ثبتت صحتها اكتسبا مكانة النظريات .

يمكن أن نثبت النظرية الأولى كما يلي : اذا كان النظام السياسي في دولة ديموقراطية ، فان الثورة أميل لأن يقوم بها هؤلاء الأفراد الذين يعتبرون أنفسهم ممتازين عن الأغلبية (التي تحكم) • وحيث ان النظريات تشتق عن النماذج بتطبيق مجموعة من القضايا على هذا النموذج ، فان النظرية المقترحة يمكن أن تضم هذه القضايا :

١ ـ الديموقراطية هي نظام سياسي يتساوى فيه المواطنون من حيث حقوقهم السياسية .

٢ ـ الديموقراطية هي نظام سياسي يحكم فيه الفقراء (وهم الكثرة) .

٣ ـ الديموقراطية هي نظام سياسي يكون أغلب المواطنين فيه فقراء .

٤ ـ الديموقراطية هي نظام سياسي تكون أقلية من المواطنين فيه أثرياء .

٥ ـ ان هؤلاء الأفراد الأثرياء في الديموقراطية سيعتبرون أنفسهم أكثر امتيازاً من أغلبية الفقراء (الذين يحكمون) ، واذا ارتبطت هذه السلسلة من القضايا معاً باستخدام نموذج الثورة أمكن الوصول الى النظرية المقترحة . وبالنسبة لأرسطو كانت هذه نظرية صحيحة او ثابتة لأنه في كل الحالات التي وجد فيها الموقف السابق حدثت الثورات ، وبدا أن هذه العوامل هي المسؤولة عن حدوثها .

والنظرية الثانية التي استمدها أرسطو من نموذج الثورة هي ما يمكن ان يحدث في حالة الدولة الاوليجاركية ، فإذا كان النظام السياسي اوليجاركيا ، فان الثورة سيقوم بها هؤلاء الأفراد الذين يعتبرون أنفسهم مساوين لهؤلاء الذين يحكمون (وهم الأقلية) ، وسلسلة القضايا المترابطة التي يمكن أن تؤدي الى هذه النظرية كما يلي : .

١ ـ الأوليجاركية هي نظام سياسي لا يتساوى فيه الأفراد من حيث حقوقهم السياسية .

٢ ـ الأوليجاركية هي نظام سياسي لا يتساوى فيه الأفراد من حيث الثروة .

٣ ـ الأوليجاركية هي نظام سياسي تتولى فيه الحكم الأقلية التي تتمتع بالثراء .

٤ ـ الأوليجاركية هي نظام سياسي تكون فيه أغلبية الأفراد فقراء .

٥ ـ ان هؤلاء الأفراد الفقراء في الاوليجاركية سيعتبرون أنفسهم مساوين للأثرياء (الذين يحكمون) ، مرة اخرى « من حق ارسطو الزعم بأن استخدام هذه القضايا مع نموذجه للثورة مكنه من التوصل لنظرية خاصة في الثورة ، وقد اختبر الفروض التي ثبتت صحتها والتي قامت على أساس النموذج وتلك القضايا .

هذه الصيغ التي تم التوصل اليها يمكن اعتبارها نظريات حسب المحك الذي ذكرناه من قبل ، فهي تجيب عن السؤال : « لماذا ؟ » ، فالثورة تحدث في الديموقراطية لأن حزباً من الناس يعتبرون انفسهم أكثر امتيازاً من الأغلبية ، وهي تحدث في الأوليجاركية لأن حزباً من الناس يعتبرون انفسهم مساوين للأقلية التي تحكم ، ومن الواضح أننا لم نجب عن كل الاحتمالات التي يطرحها السؤال : « لماذا ؟ » ، فلا زلنا لا نعرف لماذا يعتبر هذا الحزب او ذاك من الناس انفسهم اكثر

امتيازاً او مساوين ، ولا شك في ان النظرية كان يمكن لها ان تكون اقوى واكثر اقناعاً اذا استطاعت ان تجيب على مثل هذا النمط من الأسئلة ، لكننا عند نقطة معينة من الزمن سنجد أنفسنا قد تراجعنا الى السؤال الأصلي « لماذا؟ » او السؤال الأساسي « لماذا؟ » عند هذه النقطة لا نستطيع سوى القول بذلك التفسير الخانق : « لأنه . . . » او « اننا لا نعرف » .

ومن الناحية الأخرى ، فان النموذج يعيننا على بناء فكرنا وتصنيف الظواهر المختلفة التي يشملها ، ولأنه بلا مضمون ، فان وظيفته الأساسية أن يعيننا على تفسير « كيف نضم هذه المتغيرات معاً وكيف تعمل »[٤٠] ، هذا هو الأمر بالنسبة لنموذج ارسطو في الثورة : لقد وضع متغيرات معينة في تنظيم بنائي ، يعين الباحث على ان يضع في هذا البناء المضمون الذي يمكن ان تصدر عنه النظريات ، ولم يكن الكتاب التالون الذين سنتناولهم دائماً في صرامة أرسطو او دقته .

خاتمـــة :

رغم ان فكرتي الثورة والنموذج ـ اللتين ناقشناهما ـ لا تلقيان موافقة او اتفاقاً عاماً ، الا انهما يمكن أن تكونا نقطتي بداية ملائمتين في تحليلنا للصيغة الثورية . والسؤال الأساسي هو ما اذا كانت الأعمال التي ستتناولها بالتحليل تتفق مع المحك الرئيسي لما هو نظرية وما هو نموذج : هل تعزل الأسباب التي تؤدي لحدوث الثورات ؟ وهل تعتبر النماذج التي تستمد منها نظريات الثورة المختلفة كافية كي تشمل كل التفسيرات المحتملة للمواقف الثورية ؟ أم ان هناك تفسيرات اخرى محتملة لا يمكن استنتاجها من نماذج خاصة ؟ تلك هي الأسئلة التي يجب أن نضعها في الاعتبار ، ونحن نناقش أعمال منظري الثورة .

الهوامش والمـــــراجع :

(١) هيوبرت بلالوك : « بناء النظرية » ، انجلوود كليفس ، نيوجيرسي ، ١٩٦٩ ، ص ٢ .

(٢) فيرنون فان دايك : « علم السياسة ، تحليل فلسفي » ، ستانفورد ، ١٩٦٠ ، ص ٥٨ .

(٣) كارل ماركس وفريدريك انجلز : « بيان الحزب الشيوعي » ، عن : « الأعمال المختارة » في مجلد واحد ، لندن ، ١٩٦٨ ، ص ٦٣ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٤١ .

(٥) ليولين جروس : « النظرية السوسيولوجية ، أسئلة ومشاكل » ، عن : « النظرية السوسيولوجية ، أبحاث ونماذج » ، تحرير ليولين جروس ، نيويورك ، ١٩٦٧ ، ص ٤٤ .

(٦) انظر على سبيل المثال : بيتر ونيش : « فكرة العلم الاجتماعي وعلاقته بالفلسفة » ، لندن ، ١٩٥٨ ، ألان راين : « فلسفة العلوم الاجتماعية » ، نيويورك ، ١٩٧٠ .

(٧) جون كيمنى : « نظرة فيلسوف الى العلم » ، برنيستون ، نيوجيرسي ، ١٩٥٩ ، ص ٢٤٧ ، ولمناقشة أبعد ، انظر الصفحات ص ـ ص ٢٤٧ ـ ٢٥٨ .

(٨) روبرت . ت . جوليمبوسكي ويليام . ا . ولش ،ويليام ، ج . كروتي : كتاب أولي في المنهج لعلماء السياسة « شيكاغو » ، ١٩٦٩ ، ص ٤٣٠ .

(٩) انظر الفصل الثامن .

(١٠) كارلو . ل . لاستروس : « المنهج العلمي ، مبادىء أساسية في الطريقة العلمية » ، كامبردج ، ماساشوستش ، ١٩٦٣ م ص ٦١ .

(١١) ابراهام كابلان : « ادارة البحث » ، سان فرانسيسكو ، ١٩٦٤ ، ص ٢٦٤ .

(١٢) اليكس اينكلس : « ما هو علم الاجتماع ؟ » ، انجلوود كليفس ، نيوجيرسي ، ١٩٦٤ ، ص ٢٨ .

(١٣) المرجع السابق .

(١٤) دافيد ويللر : « علم الاجتماع العلمي ، النظرية والمنهج » ، انجلوود كليفس ، نيوجيرسي ، ١٩٦٧ ، ص ٩ .

(١٥) المرجع السابق ، ص ٩ .

(١٦) المرجع السابق .

(١٧) المرجع السابق . ص ١٥ .

(١٨) المرجع السابق ، ص ١٧ .

(١٩) لاستروس : « المنهج العلمي ، مبادىء أساسية في الطريقة العلمية » ، ص ١١٥

(٢٠) ارنست ناجل : « بناء العلم » ، لندن ، ١٩٦١ ، ص ٧٤ .

(٢١) المرجع السابق ، ص ٥٥٩ .

(٢٢) كيمنى : « نظرة فيلسوف الى العلم » ، ص ٥١ .

(٢٣) هيوبرت بلالوك : « الاستدلال السببي في البحوث غير التجريبية » ، تشابل هيل ،نورث كارولينا ، ١٩٦١ ، ص ٦ .

(٢٤)نيكولاس تيماشيف : « الحرب والثورة » ، نيويورك ، ١٩٦٥ ، ص ٣٦ .

(٢٥) بلالوك : « الاستدلال السببي في البحوث غير التجريبية » ، ص ١٤ .

(٢٦) ايوجين يهان : « النظرية والمنهج في التحليل السياسي » ، هوموود ، اليونيس ، ١٩٦٥ ، ص - ص ١١٨ - ١١٩ .

(٢٧) كارل دوتيش : « أعصاب الحكومة ، نماذج التواصل والرقابة السياسية » ، نيويورك ، ١٩٦٦ ، ص ١٧ .

(٢٨) يمكن الرجوع الى تصوير شيق جداً لوجهة نظر « رجل الشارع » حول المشاكل المتضمنة في استخدام نماذج مختلفة في المناظرة التي جرت بين ب . بورش و د . دول حول تدخين السجائر كمسبب للاصابة بسرطان الرئة ، انظر : مجلة « العالم الجديد » ، ٦١ ، رقم ٨٨٦ ، ١٩٧٤ .

(٢٩) بيتركالفرت : « الثورة » ، لندن ، ١٩٧٠ ، ص ٣٩ .

(٣٠) أرسطو : « في السياسة » ، عن : « الأعمال الأساسية لأرسطو » ، اشراف : ريتشارد ماك كوين ، نيويورك ، ١٩٤١ ، خاصة : الكتاب الخامس ، ١٣٠١(أ) - ١٣١٦ (ب) .

(٣١) المرجع السابق ، ١٣٠١ (ا) .

(٣٢) المرجع السابق ، ١٣٠١ (ب) .

(٣٣) المرجع السابق .

(٣٤) المرجع السابق .

(٣٥) المرجع السابق .

(٣٦) المرجع السابق ، ١٣٠٢ (ب) .

(٣٧) المرجع السابق ، ١٢٧٠ (ب) - ١٢٨٠ (ا) .

(٣٨) المرجع السابق ، ١٣٠١ (ا) .

(٣٩) ويللر : « علم الاجتماع العلمي » ، ص ١٨ ، ولمناقشة التعريف الاسمي ، انظر : كارل همبل : « أسس تكوين المفهوم » ، ص - ص - ٢-٦ .

(٤٠) انكلز : « ما هو علم الاجتماع ؟ » ، ص ٢٨ .

الفصل الرابع

نموذج ماركس ونظريته في الثورة

لعل التراث الماركسي الثوري هو أكثر مدارس الفكر الثوري أهمية وجدارة ، وترجع بعض اهميته الى ان « مؤسسة » كارل ماركس كان **المفكر** الاجتماعي والسياسي للقرن التاسع عشر ، وداخل اطار التراث التقليدي لعلم الاجتماع ، يقدم لنا ماركس « أهم الأطر الأساسية المتفردة للانعكاس السياسي والثقافي . .[1] . . » ونظراً لذلك التراث الهائل الذي خلفه ماركس ، والمفسرون الذين حاولوا تفسير ما قال ، أو ما افترضوا أنه قال ، ينتاب المرء إحساس غير مريح بأنه لا يتناول باحثاً فرداً ، بل مجموعة من الباحثين ، ويتفق أعضاء هذه المجموعة حول القضايا الأساسية ، لكن بينهم قدراً غير قليل من الاختلافات حول بعض الجوانب الهامة ، حتى ليصعب في بعض الأحيان ان نحدد من هو ماركس الذي تتناوله هذه الدراسة أو تلك[2] .

ورغم أن تاكر يرى « أن الماركسية . . . . من حيث هي صورة من صور المذاهب الاشتراكية . . . لا تنفصل عن فكرة الثورة . .[3] » ، إلا أن الكشف عن نظرية الثورة في الماركسية لا يتسنى الا عن طريق التحليل الدقيق لعدد من الأعمال ، وقد وضع ماركس تخطيطا لنظريته عن الثورة في أماكن متعددة من أعماله ، وأهم هذه « بيان الحزب الشيوعي » الذي يجب ان يقرأه بعناية كل دارس لقضية الثورة ، ان هذا البيان ليس كراسة ايديولوجية ، فقط ، بل بحث في علم الاجتماع ايضاً ، وبعدها في « تقديمه » لكتابه « اضافة في نقد **الاقتصاد** .

السياسي » ، وضع ماركس تخطيطاً شديد الاختصار للعملية التي تتم حلالها التغيرات في المجتمع ، وهذا يحدد لنا المشكلة الأولى في دراسة نظرية ماركس في الثورة ، ان علينا ان نوالي البحث والتنقيب في أعماله المختلفة ، صارفين النظر عن ماركس الدعائي ، والأيديولوجي كي نحدد لماذا وكيف تحدث الثورة كما يراها ماركس .

وثمة مشاكل أخرى أبعد وأكثر تعقيداً يثيرها هذا الاتساع الهائل لجماعات الباحثين او الدارسين للتراث الماركسي . ويشير آرون الى ان « التحديد الواضح لأفكار ماركس الأساسية لم يكن يزيد في صعوبته عن تحديد افكار مونتسكيو او كونت ، فلو لم تكن هناك هذه الملايين من الماركسيين لما كانت هناك مشكلة ـ على الاطلاق ـ في تحديد الأفكار الأساسية لماركس ، او ما هو جوهري في فكرة . . .[٤] » ، وربما كان آرون مبالغاً في تبسيط الفكر الماركسي ، لكن هذه النقطة يجب وضعها في الاعتبار على أي حال ، فهناك اللينينيون والستالينيون والماويون والتروتسكيون وأتباع الانسانية الماركسية كما جسدتها روزا لوكسمبورج ، وبالاضافة لهؤلاء ، هناك أخلاط شتى من الاشتراكيين والفوضويين

يودون اعتبار انفسهم جزءاً من التراث الماركسي ، من حسن الحظ ان أياً من الجماعات الماركسية لا تختلف عن الباقين من حيث الجوانب الأساسية لما يمكن ان نسميه النموذج الماركسي للثورة ، فالمكونات الخاصة لهذا النموذج ، والعملية التي تترابط بها هذه المكونات متفق عليها عدا خلافات طفيفة ، فمفهومات مثل الاغتراب والوعي الطبقي موجودة في كل التخطيطات الماركسية للثورة ، انما توجد الاختلافات فقط حين نواجه مشكلة التعريفات الاجرائية لهذه المفهومات .

وهناك ـ على الأقل ـ ثلاثة طرق تبدو فيها الاختلافات حين نتناول التراث الثوري الماركسي : أولاً : اذا اعتبرنا الفكرة الماركسية عن الثورة نظرية في الثورة فسنجد اختلافات حول عدد من القضايا والتعريفات التي هي مكونات لهذه النظرية . فهل التعريفات التي استخدمها ماركس « للاغتراب » ، او « الطبقة » ، كافية في ضوء التحليل المعاصر ؟ ثانياً : اذا اعتبرنا النموذج الماركسي للثورة نموذجاً

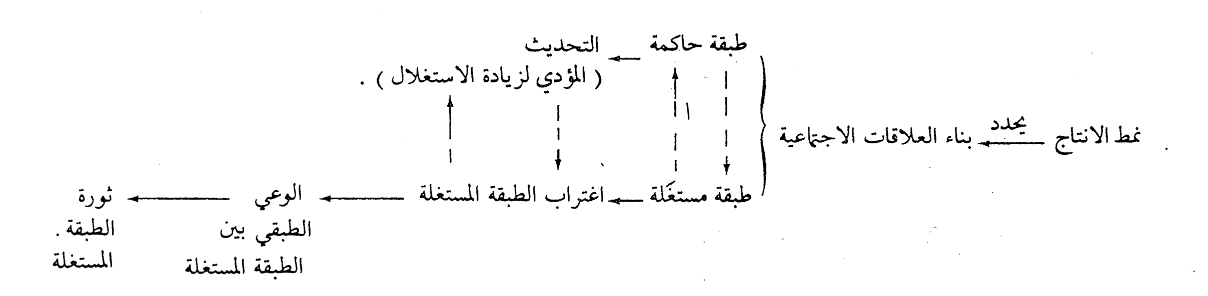
سببياً ، فإن السؤال الواضح هنا يتركز حول وضع الشروط **الضرورية** والشروط **الكافية** ،فهل النموذج الماركسي نموذج سببي كامل ؟ هل يحتوى كل العوامل التي تؤدي حتماً الى الثـورة . . أم ان ماركس يقـدم فقـط الشروط الضرورية اي البنـاء الأساسي للمجتمع قبل ان تحدث الثورة ؟ ، إذا كانت الاجابة بالايجاب . فان على المنظرين الثوريين مثل لينين وماو ان يقدموا الشروط الكافية كي تكتمل السلسلـة السببية .

وثمة منهج ثالث يدرس النموذج الماركسي للثورة اكثر مما يدرس النظرية . ان لهذا النموذج بنـاءً ، لكنه خلو من المضمـون ، ويأتـي المضمـون حـين يستخـدم النموذج في دراسة حالات مختلفة للتغير الثوري ، وخـلال هذه العملية ، تستمـد النظرية عن النموذج . وبين الفروض التي « ثبتت صحتها » ـ والتي يمكن اعتبارها نظريات ـ يجب ان نضع المنهجين اللينيني والماوي ، وثمة نظريات جزئية اخرى تم اختبارها يجب ان تشمل منهج روزا لوكسمبورج ، والمناهج الأكثـر حداثـة التـي طورها كاسترو في كوبا ومدها جيفارا ودوبرى الى امريكا اللاتينية ، هنـا يصبـح النموذج الماركسي اكثر مرونة وطواعية نظراً لتنوع القضايا التي يمـكن استخدامهـا لتحليل الثورة . وخلال استخدام هذا المنهج الثالث سنستـكشف امـكان تطـوير التراث الثوري الماركسي(٥) .

والنموذج الماركسي للثورة بسيط نسبياً ، وهو سببي ذو وجه واحد اكثر مما هو سببي ذو وجوه متعددة ، ونعني بهذا ان ماركس بدل أن يحدد عديداً من العوامل المسؤولة عن حدوث الثورة ، خصص عاملاً واحداً ـ وان يكن شاملاً ـ هو التنظيمات البنائية الخاصة في المجتمع ، فالبناء الاقتصادي « يسبـب » نمـو علاقـات اجتماعية معينة ، عن هذه « الأسباب » تنبع تنظيمات طبقية خاصـة ، وفي كل مجتمـع ثمـة طبقتان رئيسيتان : طبقة حاكمة مُستغِلة وأخرى محكومة مستغلة (بفتح الغين) ، وأفراد هذه الطبقة الأخيرة « يغتربون » عن القيم السائـدة و (أو) طريقـة انتـاج الأشياء ، وهم يشكلون أخيراً جماعة ضخمة ، يجمعهم معاً الوعي الطبقي المشترك أي الشعور بأنهم في موقف واحد مشترك ، واذا قويت هذه الطبقة المستَغلة بما يكفي اطاحت بالطبقة الحاكمة ، وأصبحت هي الجماعة الحاكمة محل الجماعة السابقة .

ويمكننا ان نصور نموذج المجتمع والتغير الثوري على النحو التالي :

نموذج التغير الثوري :



ومن أجل أن نفهم ما يعنيه النموذج الماركسي للثورة ، سنبدأ بالقاء نظرة على تطور نظرية الثورة عند ماركس ، والقضايا التي تشملها .

النظـــرية المـــاركسية في الثـــورة .

إن ما يميز علم الاجتماع عند ماركس عن علم الاجتماع « البورجوازي » المعاصر ، هو تأكيد ماركس على التغير الاجتماعي ، فكل علم الاجتماع عنده يدور حول فكرة ان المجتمع هو ـ أساساً ـ متغير وغير ثابت ، وأنه ليس بناء متماسكاً أو امتزاجاً بين مجموعة من الأبنية ، أو كما يقول ميلز :

« ان علماء الاجتماع يدرسون تفاصيل بيئات صغيرة محدودة ، وقد درس ماركس مثل هذه التفاصيل أيضاً ، لكنه كان يدرسها داخل بناء مجتمع شامل . وعلماء الاجتماع ـ الذين لا يعرفون من التاريخ سوى النزر اليسير ـ يدرسون ـ في الأغلب الأعم ـ اتجاهات ذات بعد زمني محدود ، اما ماركس ـ الذي يستخدم المادة التاريخية بسيطرة رائعة ـ فان وحدة الدراسة عنده حقبة زمنية كاملة ، وقيم علماء الاجتماع تؤدي بهم في الغالب الى ان يتقبلوا هذا المجتمع او ذاك على انه رائع كما

هو ، أما قيم ماركس فقد أدت به الى ادانة مجتمعه : جذراً وساقاً وأغصاناً ، وعلماء المجتمع يرون مشاكل المجتمع راجعة لمجرد « سوء التنظيم » ، أما ماركس فيرى هذه المشاكل تناقضات كامنة في البناء القائم ، وعلماء الاجتماع يرون مجتمعهم مستمراً على نحو متطور دون انهيارات كيفية في بنائه ، أما ماركس فيرى في مستقبل مجتمعه انهياراً كيفياً : شكلاً جديداً للمجتمع ، بل في الحقيقة حقبة تاريخية جديدة ، ستتحقق عن طريق الثورة . . . »(٦) .

ونظرية ماركس في الثورة تصدر أساساً عن نموذجه للمجتمع القائم على الصراع ، بمعنى ان هذا النموذج يقوم على افتراض ان المجتمع يتسم بالصراع الدائم بين الجماعات فيه ، ومن هذا النموذج « يفسر الصراع في ضوء علاقات اجتماعية عيانية ومحددة . .(٧) » ، وعن طريق تحليل الأنماط الخاصة من العلاقات الاجتماعية يتم التوصل الى فهم أسباب حدوث المواقف الثورية ، وعن طريق اضافة القضايا الماركسية الخاصة الى النموذج ، يتم التوصل الى نظرية ماركس .

ويرى ماركس ان المجتمع يقوم على بناء اقتصادي خاص ، او نمط من أنماط الانتاج ، ولهذا السبب يشار الى ماركس دائماً باعتباره من القائلين بالحتمية الاقتصادية أو الجبر الاقتصادي ، لكن في هذا القول تبسيطاً شديداً لموقفه كما سنرى . كتب ماركس :

« أثناء انتاج الناس حياتهم الاجتماعية ، يدخلون في علاقات محددة ، لا مهرب منها ، ومستقلة عن ارادتهم هي علاقات الانتاج ، التي تتفق ومرحلة محددة من قوى الانتاج المادية لديهم ، والحاصل النهائي لعلاقات الانتاج هذه يشكل البناء الاقتصادي للمجتمع ، وأساسه الحقيقي ، على هذا الأساس تقوم أبنية فوقية قانونية وسياسية ، تتفق بدورها وصور محددة من الوعي الاجتماعي . . »(٨) .

وعلى هذا . . فان كل جانب من جوانب المجتمع يجب دراسته على أساس الطريقة التي يعكس بها البناء الاقتصادي ويسري هذا على الفرد في المجتمع ايضاً ، أو كما يقول أفنيري : « ان الفرد ـ من حيث التصور ـ لا يمكن ان ينعزل عن سياقه الاجتماعي ، ومن حيث التعريف فان اي جملة ذات معنى عن الفرد يجب ان تشير ـ في

نفس الآن ـ الى بيئته . . .[٩] ، غير ان ماركس قد أشار أيضاً الى عوامل أخرى يمكن ملاحظة آثارها على تشكيل وعي الفرد في المجتمع غير البناء الاقتصادي ، فالدولة مثلاً يمكن ادراكها من حيث هي تشكل سيكولوجية أعضاء التنظيم الاجتماعي ، لكن ماركس يرفض فكرة اعتبار الدولة بناء مستقلاً وقائماً بذاته ، فحتى الدولة ليست سوى انعكاس للبناء الاقتصادي .

غير أن ما هو حاسم في التحليل الماركسي هو انقسام المجتمع الى طبقات ، يقرر افنيرى « ان التمايز الطبقي يصبح عند ماركس العامل الحاسم في تشكيل الكيان السياسي . .[١٠] » ، وفي التحليل الماركسي تعكس الطبقة الملكية ، فهؤلاء الذين يحوزون الملكية في المجتمع يصبحون هم الطبقة السائدة أو الحاكمة ، والذين لا يملكون هم الطبقة المستغلة ، على هذا النحو ترتبط الدولة والملكية احداهما بالأخرى ، فالدولة ـ عند ماركس ـ تعكس علاقات الملكية ، والتمايز الطبقي بالتالي ، والدولة هي أداة الطبقة الحاكمة للاستغلال والتحكم ، وهي ـ بالتالي ـ أداة العنف والسيطرة المتاحة للطبقة الحاكمة فقط .

وعند ماركس فان الحركة الشاملة للتاريخ كانت دائماً تغيراً ثورياً ، وكما أشرنا فان القاعدة الأساسية للمجتمع كانت دائماً نمط الانتاج ، والنظام الطبقي ، وفي العصور القديمة كان نمط الانتاج يقوم على عمل الأقنان او العبيد ، وفي تلك العصور كان العبيد سلعة يمكن انتقالها من مالك لمالك[١١] ، وفي العصور الاقطاعية كان القن مرتبطاً بالأرض لكنه لم يكن مملوكاً لمالك الأرض . . . » فهو لم يكن يتقاضى أجراً من أصحاب الأرض ، بل على العكس ، كان المالك هو الذي يتقاضى الجزية من عبيده . .[١٢] » ، وفي مقابل هذه الجزية كان يسمح للقن باسترداد جانب من المحصول الذي أنتجه ، أما في المجتمع البورجوازي الحديث « فان العامل ليس مملوكاً للمالك ولا للأرض ، لكن ثماني ساعات أو عشر أو اثنتي عشرة او خمس عشرة ساعة من حياته اليومية ملك من يستطيع شراءها . .[١٣] » ، وبالتالي ، فان العامل يبيع جزءاً من نفسه كسلعة للرأسمالي الذي يملك وسائل الانتاج .

كل مرحلة معينة إذن تحدد في ضوء نمط الانتاج السائد فيها ، والمراحل الثلاث التي حددها ماركس هي :

١ ـ المرحلة القديمة ، وكان نمط الأنتاج فيها عمل العبيد .

٢ ـ المجتمع الاقطاعي ، وكان نمط الانتاج فيه عمل الأقنان .

٣ ـ المجتمع البورجوازي الحديث ، ونمط الأنتاج فيه هو العمل مقابل أجر .

الثورة الاجتماعية ـ عند ماركس إذن ـ هي « تغير في نمط الانتاج ، ينتج عنه تغير في كل العناصر الاجتماعية التابعة في التركيب الاجتماعي . . . [١٤] » ، والثورة تعني الحركة ، أو الانتقال من مرحلة معينة الى المرحلة التالية عليها ، ورغم أن ماركس استخدم تعبير « الثورة » لوصف اية هبة أو انتفاضة ، الا أن المعنى الحقيقي للتعبير قائم على فكرة ابدال نمط الانتاج الذي يميز كل مرحلة .

ويبدو ماركس واضحاً وضوحاً كافياً حول توقيت حدوث الثورة ، فهو يقرر : « ليس هناك نظام اجتماعي يفنى قبل ان تتطور كل قوى الانتاج التي تجد لنفسها مكاناً فيه ، ولا يمكن ان تظهر علاقات انتاج جديدة وأكثر رقياً قبل أن تنضج الشروط المادية الضرورية لوجودها في رحم المجتمع القديم نفسه . . [١٥] » ، وقد كانت هذه الفقرة ـ بوجه خاص ـ مثيرة للمشاكل عند منظري الثورة في التراث الماركسي ، وهي نقطة سنعود اليها فيما بعد ، ويكفينا ان نقول الآن ان ماركس « الحقيقي » يبدو انه يقول بأن الثورة لم يكن ان تحدث ما لم تتوفر لها كل الشروط الخاصة التي حددها ، فتوفر هذه الشروط التي حددها هي ما يمكن ان تفجر الثورة ، لأن توفرها هو ما يؤدي بالناس الى الوعي بموقفهم ، وإلى اليقين بأن العمل المشترك وحده هو ما يمكن ان يغير هذا الموقف ، او كما يذكر ماركس في موضع آخر : « ان المجتمع . . . عليه أن يخلق اولاً نقطة انطلاقه الثوري : الموقف والعلاقات والشروط التي يمكن في وجودها فقط ان تصبح الثورة الحديثة أمراً جدياً . . . [١٦] » ، ورغم هذا الوضوح من جانب ماركس الا ان تعيين النقطة التي يصبح عندها المجتمع «متهيئاً» للثورة هي مسألة شغلت الماركسيين منذ كتب ماركس ، وهي مسألة صعبة حين نضع في اعتبارنا تلك المجتمعات التي حدثت فيها ثورات قادها الشيوعيون ولم تكن هي تلك المجتمعات المتقدمة تكنولوجياً واقتصادياً .

وتشغل شروط الثورة حيزاً كثيراً من أعمال ماركس ، لكن اهتمامه الأساسي كان

متركزاً حول تلك المرحلة الخاصة التي كانت قائمة حين كان يكتب أفكاره ، تلك كانت مرحلة الرأسمالية التي تتميز بتنامى البورجوازية ، وفي ضوء نظرة ماركس الى المجتمع ، فان نشوء البورجوازية لم يستبعد العداء الطبقي ، لكنه طور « شروطا جديدة للقهر[١٧] » ، غير ان ماركس يرى ان مرحلة الرأسمالية قد نشأ عنها تغير رئيسي ميزها عن المراحل السابقة :

« فمرحلتنا ، مرحلة البورجوازية ، تتسم بسمة مميزة : لقد بسطت صور العداء الطبقي ، ذلك ان المجتمع ينقسم ، ويزداد انقسامه أكثر فأكثر ، الى معسكرين كبيرين متعاديين ، الى طبقتين كبيرتين تواجه احداهما الأخرى مباشرة : البورجوازية والبروليتاريا . . »[١٨] .

وقد كانت البورجوازية دائماً ينظر اليها على انها طبقة ثورية تعمل دائماً على تغيير الموقف في المجتمع ، وكانت هي ايضاً الطبقة المسؤولة عن اقتلاع الاشكال القديمة من بقايا الماضي ، وتدمير كل تلك الجوانب التي تضم بقايا المجتمع الاقطاعي الذي سبقها ، وبالاضافة لذلك ، فالبورجوازية كانت تعمل دائماً على تثوير ، وسائل الانتاج المتمثلة بالتكنولوجيا الخاصة بالصناعة في تلك الفترة ، وكان لهذا العامل في تلك الفترة آثاره الخطيرة ، بمعنى ان هذا التثوير الدائم للمجتمع كان هو في نفس الوقت ـ غرس بذور الثورة القادمة .

ومن العناصر الحاسمة في مرحلة البورجوازية تطور رأس المال الذي هو « علاقة انتاج ، أجتماعية ، علاقة انتاج بورجوازية[١٩] . . » ، ومن ثم فان « العلاقة الوحيدة التي تجمع الناس معاً هي دفع النقود[٢٠] » ، في المرحلة البورجوازية . لكن رأس المال ، او دفع النقود لا يتاح الا في مجتمع تتوفر فيه قوة العمل ، ذلك ان « رأس المال يفترض مقدماً وجود العمل مدفوع الأجر ، والعمل مدفوع الاجر يفترض مقدماً وجود رأس المال ، فكل منهما يحتم وجود الآخر ويفرضه بالتبادل »[٢١] ، وهذه نقطة بالغة الدلالة لأنها هي التي تمكننا من تحديد الطبقة الأخرى التي تتطور في المجتمع . وقد افترض ماركس : « أنه بالقدر الذي تتطور به البورجوازية ، او رأس المال ، تتطور أيضاً البروليتاريا ، وقد نمت البروليتاريا كطبقة عاملة حديثة ، طبقة من العمال تعيش فقط كلما وجدت العمل ،

وهي تجد العمل فقط طالما يؤدي الى زيادة رأس المال . . .[٢٢] » ، وفي مكان آخر كتب ماركس :

« ان نمو البروليتاريا مشروط ـ على وجه العموم ـ بتطور البورجوازية الصناعية ، ففي ظل قانونها فقط تكتسب البروليتاريا وجودها القومي الشامل ، الذي يمكن أن يرفع ثورتها الى المستوى القومي ، وتخلق بذاتها وسائل انعتاقها الثوري ، وقانونها فقط هو الذي يقتلع الجذور المادية للمجتمع الاقطاعي ، وتسوى الأرض التي يمكن عليها وحدها قيام ثورة البروليتاريا . .[٢٣] » .

وقد أشار ماركس الى التكوين العضوي لرأس المال والذي رآه « في علاقة رأس المال الثابت برأس المال المتحول . .[٢٤] » فرأس المال الثابت يشمل المبالغ التي تنفق كتكاليف المشروعات والأدوات ، كما يشمل خفض قيمة رأس المال الثابت ، وهو يسمى ثابتاً بالنظر لأنه جزء على جانب من الاستقرار النسبي في القيمة النهائية للنتاج الذي يتم تصنيعه . أما رأس المال المتغير فهو يعني ذلك الجانب من رأس المال الذي يدفع كأجور ، اي ذلك الذي يشتري « السلعة » التي يبيعها العامل ، وهو يسمى متغيراً بالنظر لتغيره الدائم كجزء من تكاليف النتاج ، وما يحصل عليه الرأسمالي من بيع النتاج فوق مجموع رأس المال الثابت والمتغير هو الربح .

هذا الربح ـ بالفعل ـ يزيد أو ينقص بالنظر الى الأجر الذي يتلقاه العامل من حيث ان رأس المال الثابت هو رقم محدد . فالعامل يبيع سلعته ، اي قوة عمله ، بأجر معين ، لكنه ينتج قيمة تتجاوز . بالفعل ـ الأجر الذي يتقاضاه ، والفرق بين تكاليف « سلعة » العامل وقيمة ما ينتجه هو ما يسمى فائض القيمة ، وربح الرأسمالي هنا هو مكافىء فائض القيمة ، ومن مصلحة الرأسمالي ان يزيد ربحه ، ومن مصلحة العامل ان يزيد أجره كي يرفع من مستوى معيشته ، ولكنه حيث ان قيمة السلعة ترتفع (بسبب رغبة الرأسمالي في الوصول بربحه الى الحد الأقصى) بمعدل أسرع من ارتفاع الأجور ، فالنتيجة هي ازدياد حرمان العامل وافقاره[٢٥] .

ومع نمو الطبقة العاملة او البروليتاريا ، وضعف مكانة العامل ، يمكن ان نحدد بدايات الثورة القادمة ، وقد رأى ماركس في البروليتاريا وسيلة استبعاد الصراع في

المجتمع الذي عرفه الانسان دائماً ، فآخر « طبقة مستغلة » ستزداد « اغترابا » كلما تقدمت البورجوزاية من مرحلة لمرحلة . الاغتراب اذن خطوة أساسية في طريق الثورة .

الاغتـــــراب :

ان الاغتراب فكرة أساسية تتخلل معظم أعمال ماركس ، غير ان هذا الموضوع أصبح محل اهتمام الدارسين في الحاضر اكثر مما كان في الماضي[٢٦] ، وسواء سمي اغتراباً او اتخذ أسماء اخرى مثل تقسيم العمل الا ان ماركس كان مهتماً بدراسة اثر نمط الانتاج الرأسمالي على العمال ، وفي حين ان هناك اعمالاً كثيرة تناقش موضوع الاغتراب[٢٧] ، الا اننا سنتناوله هنا بمدلوله البسيط من حيث علاقته بنظرية الثورة .

يحدد اسرائيل ثلاثة شروط اجتماعية هي المسؤولة عن خلق عملية الاغتراب[٢٨] ، الأول هو « ان يتحول الانسان وقوة عمله الى سلعة[٢٩] ، فالعامل « يبيع » عمله للرأسمالي الذي يعمل بدوره على تكديس مزيد من رأس المال . ولكن رأس المال المتغير ـ أو أجر العامل ـ يجب ان يبقى منخفضاً كما أشرنا ، وقد ذكر ماركس ان الربح يمكن ان يزيد بسرعة اذا تناقص ثمن العمل ، أو الأجور النسبية بنفس السرعة . . .[٣٠] » ، وهكذا « فحتى اذا زادت الأجور الفعلية فانها في تناقص مستمر بالمعنى النسبي ، وبالتالي فثمة تناقض هنا : « فاذا نما رأس المال بسرعة ، فقد ترتفع الأجور ، لكن ربح رأس المال يتزايد بسرعة أكبر بما لا يقارن ، لقد تحسن الوضع المادي للعامل ، ولكن على حساب مكانته الاجتماعية ، من حيث ان الهوة الاجتماعية التي تفصله عن الرأسمالي قد ازدادت اتساعاً . .[٣١] » .

العامل الثاني في عملية الاغتراب هو تقسيم العمل ، فكلما تعقد المجتمع وتطورت فيه التكنولوجيا ضاقت وظيفة العامل الفرد أكثر وأكثر ، وهكذا . . . فان العامل الذي كان معتاداً ان يجمع سيارة كاملة مع عدد من العمال في مرآب ، قد نراه اليوم يقف على خط التجميع منتظراً السيارة غير الكاملة لتمر من أمامه فيضع فيها ترساً او يلحم مفصلاً ، او كما قال ماركس :

« بالنظر للاستخدام الشامل للمكننة وتقسيم العمل ، فقد عمل البروليتاري

كل جاذبية شخصية للفرد العامل ، وأصبح هو مجرد ملحق للآلة ، وأصبح لا يطلب منه الا أكثر الأعمال بساطة ، وأكثرها آليه ، وأقلها مهارة ، وبالتالي ، تحددت تماماً ـ على وجه التقريب ـ تكلفة انتاج العامل ، بحيث اقتصرت على ما يبقيه على قيد الحياة ، ويمكنه من المحافظة على نوعه . . . وبنفس النسبة التي تتزايد بها كراهية العمل تقل الأجور ، وبنفس النسبة أيضاً التي تزيد بها استخدام المكننة وتقسيم العمل ، تزيد درجة عبء الكدح على العامل ، اما بزيادة ساعات العمل ، أو بانقاص حجم العمل الذي يتم اداؤه في وقت محدد ، أو بزيادة سرعة الآلة . . . الخ [٣٢] » .

وهذه مشكلة واضحة تماماً لكل من واجه ذلك الضجر الخاص في أداء عمل لا يعتمد الا على التكرار ، ومن المهم ملاحظة أن الرأسماليين المحدثين أصبح لديهم وعي متزايد بهذه المشكلة ، وحاولوا التخفيف من حدتها بأن أصبحوا يعهدون للعمال بدور أكثر ابداعاً في عملية الانتاج ، فمصانع السيارات في السويد حين واجهت نقص العمال وظاهرة تغيبهم عن العمل ، بذلت جهداً خاصا في سبيل التغلب على هذه المشكلات تمثل في محاولة جعل العمل أكثر امتاعاً ، وذلك بأن قسمت العمال الى مجموعات ، تتولى كل مجموعة تصنيع المنتج كله ، ولا يقتصر دور العامل بالتالي على جزء صغير منه ، وتأمل الادارة في ان يتزايد اهتمام العمال بما ينتجون ، واستخدم نفس التكنيك في عدد من مصانع الأجهزة الالكترونية .

والسبب الثالث الذي يقدمه اسرائيل لتزايد اغتراب العامل هو الملكية الخاصة ، فالعامل يطور الأشياء ويبنيها لكنه لا يملكها ، وهكذا فان ثمرة عمل العامل هي سلعة مثلها مثل العمل نفسه ، « وحين يقول ماركس ان شروط الانتاج القائمة تلغي انسانية العامل فهو يعني انه طالما ان النتاج الذي جاء ثمرة جهد العمال المبدع وتحقيقهم لثرواتهم قد انتزع منهم ، فلن يبقى للعمال سوى وظائفه الشبيهة بوظائف الحيوان . . [٣٣] .

الاغتراب في النظرية الماركسية اذن هو تلك العملية التي يجد افراد الطبقة العاملة أنفسهم فيها ليسوا سوى سلع في التخطيط العام للأشياء ، ويستمر هذا الافقار في ازدياد كلما تطورت التكنولوجيا في المجتمع الرأسمالي أكثر وأكثر [٣٤] .

ومع تزايد هذا الأحساس بافتقاد الانسانية والوظيفة اوالدور. يبدأ في النظر حوله فيجد أن غيره من العمال في نفس الموقف ، على حين ان جماعات اخرى - وهي البورجوازية - تزداد ثراء كلما ازداد العمال فقراً ، وعند هذه النقطة يبدأ الملمح الثاني من ملامح النظرية الماركسية في الظهور . وهو الوعي الطبقي .

الوعي الطبقى :

رأينا من قبل أن الطبقات تتحدد على أساس الملكية الخاصة ، فهؤلاء الذين يملكون هم المستغِلون ، وأولئك الذين لا يملكون هم المستغَلون ، لكن المستغلين (بفتح الغين) لن يكون لهم دور سياسي خاص في المجتمع حتى يعي الافراد بالاستغلال الواقع عليهم ، وتلك نقطة هامة لأن الطبقات في النموذج الماركسي « لا تتكون هكذا كما هي حتى يشارك أفرادها في الصراعات السياسية كجماعات منظمة »(٣٥) ، ولن تتطور هذه الجماعات المنظمة ما لم يع أفرادها انهم في موقف مشترك ، وهذا لا يعني بالضرورة انهم حين يجتمعون معا للمرة الأولى ، فهم على وعي كامل بأهدافهم المشتركة والتي هي - حسب النظرية الماركسية - تحطيم الدولة القائمة والبورجوازية ، أما حين يعرف افراد الطبقة العاملة موقفهم المشترك فسيبدأون في تطوير اهدافهم المشتركة .

وحسب النظرية الماركسية ، فان العمال يكونون - في بدء مرحلة سيطرة البورجوازية - « كتلة غير متماسكة ، متناثرة في جميع انحاء البلاد ، يضعفهم تنافسهم المتبادل . . (٣٦) » ، وحين يبدأ العمال خوض المعارك من أجل المطالبة بشروط معيشية أفضل ، فهم لا يحققون أرباحاً لأنفسهم ، بل هم يؤكدون سلطة البورجوازية التي لا زالت تحطم بقايا المرحلة السابقة ، وحين يزداد التقدم الصناعي اكثر وأكثر يتجمع العمال في المراكز الصناعية الكبرى ، وفي ظل الدورات الاقتصادية التي تؤثر على حياة العمال ، تتدهور شروطهم بمعدل سريع ، فيشرعون بالتالي في تكوين النقابات واتحادات العمال ويبدأون معركتهم ضد البورجوازية ، وعادة ما يهزمون في هذه المعركة ، لكنهم احياناً ما يتذوقون ثمار النصر التي تفتح شهيتهم لمزيد من النصر .

وبعد زمن يطول او يقصر ، ترغم البورجوازية على تقديم تنازلات معينة للطبقة العاملة الأكثر صلابة وصموداً ، مثل خفض ساعات العمل ، او الاعتراف للعمال بحق تكوين احزابهم ، لكن الحقيقة ان البورجوازية لن تقدم الكثير ، ولن تقدم المزيد الا اذا أصبحت في موقع لا يمكنها الدفاع عنه ، ومع كل تنازل تضعف قبضتها على الموقف الاجتماعي ، من هنا تتزايد اجراءات القهر العنيف حين تحس الجماعة الحاكمة بأنها قد اصبحت على حالة من الضعف لا يمكن احتمالها ، وفيما يتعلق بالطبقة العاملة « فبعد كل انتصار يمثل مرحلة تقدمية في النضال الطبقي ، يبرز طابع القهر الخالص من جانب الدولة ويتضح بجلاء بينّ . . .[٣٧] » .

ومع بلوغ المرحلة الحاسمة ، يبدأ ماركس التركيز على اولئك الأفراد الذين كانوا في الطبقة الحاكمة ، وبدأوا الآن الانحياز الى الطبقة العاملة الموشكة على تحقيق الانتصار ، ولكن حتى بالنسبة لهؤلاء المنضمين حديثاً الى الصراع . . . فمن بين جميع الطبقات التي تقف وجهاً لوجه ضد البورجوازية اليوم ، فان البروليتاريا وحدها هي الطبقة الثورية الحقيقية . .[٣٨] » ، وبالنسبة لهذه النقطة أيضاً فانه من المستحيل تحقيق الانتصار الثوري عن طريق جماعة صغيرة معادية للسلطات الحاكمة . . . « فزمن الهجمات المباغتة ، والثورات التي تحققها أقليات ضئيلة واعية على رأس جماهير غير واعية ، هذا الزمن قد انقضى لغير رجعة . وحين تكون القضية قضية تغيير كامل ، فيجب ان تكون الجماهير نفسها في قلب الموضوع ، بمعنى انها يجب ان تدرك ما الذي ستحصل عليه في النهاية ، وما الذي تناضل من أجله (بالجسد والروح)[٣٩] » .

وقد ذكرنا من قبل ان البعض يعتبرون ماركس من القائلين بالحتمية الاقتصادية او الجبر الاقتصادي ، وقلنا ان هذا قد يكون تبسيطاً مخلاً لرأى ماركس الحقيقي في تطور الوعي الطبقي ونمو الحركة الثورية . رغم ذلك فان مسألة كيفية نمو الوعي الطبقي هي مسألة لم تتم مواجهتها مواجهة كاملة ، مع تأكيد قول ماركس بأنه لا شيء ميكانيكي في حركة التاريخ[٤٠] ، وحين كان ماركس يصف احداث فرنسا في الفترة من ١٨٤٨ الى ١٨٥١ ، كان يؤكد على عدم تهيؤ البروليتاريا بسبب افتقاد الشروط الموضوعية الملائمة نتيجة تخلف البورجوازية من جانب ، وعدم فهم

البروليتاريا لرسالتها التاريخية من الجانب الآخر ، وكتب ماركس :

« بمجرد ان تهب الطبقة التي تتركز فيها المصالح الثورية للمجتمع ، فستجد مضمون نشاطها الثوري ووسائلها موجودة مباشرة في الموقف نفسه : أعداء يجب القضاء عليهم ، وأهداف تمليها احتياطات النضال يجب الاستيلاء عليها ، وستقودها نتائج حاجاتها الى الأمام ، ولن تكون ثمة تساؤلات نظرية حول مهمتها ، ولم تكن الطبقة العاملة الفرنسية قد بلغت هذا المستوى ، كانت لا تزال عاجزة عن تحقيق ثورتها . . (٤١) » .

وبعد فشل كومونة باريس في ١٨٧١ ، علق ماركس بأن الطبقة العاملة . « تعرف أنها من أجل ان تحقق انعتاقها ، الى جانب تلك الصورة الأرقى التي يميل اليها المجتمع الحاضر ميلاً لا يقاوم عن طريق قواه الاقتصادية ، فعليها ان تخوض صراعاً طويلاً ، خلال سلسلة متصلة من العمليات التاريخية ، تحول الظروف والبشر(٤٢) » . . ، وهكذا . . فان هناك اقتناعا بأنه حتى لو تحققت الظروف الموضوعية ، بمعنى ان مرحلة البورجوازية قد بلغت مستوى عالياً من التطور ، فلا بد كذلك من تحقيق الظروف الذاتية كي تحدث الثورة . هذه الظروف الذاتية تتحدد في ضوء نمو الوعي الطبقي ، لا من حيث انتشاره فقط ، بل من حيث قدرته على التنظيم أيضاً ، لكن هذا الوعي يعتمد في نموه على الاتجاهات التقدمية من جانب البورجوازية نفسها ، فمن حيث ان هذه هي الطبقة « التثويرية » الأصلية ، فان نمو البورجوازية هو ما يتيح نمو الطبقة العاملة التي ستقوم في النهاية بتدمير الطبقة التي اعتمدت على وجودها نفسه من أجل نموها وتطورها .

نهاية الثورة :

تتضح القيم الخاصة التي آمن بها ماركس ـ الانساني ـ حين يتناول المرحلة التالية على الاطاحة بالبورجوازية والقيام الحتمي للمجتمع الجديد ، فحين يتحرر البشر من الكراهية والعداء النابعين عن المجتمع الطبقي سيتاح لهم ان يعيشوا معاً في أمن وانسجام ، وكما أشرنا من قبل ، فان تعريف ماركس لا يرتكز فقط على تحطيم نمط الانتاج السابق المسؤول عن البناء الخاص للعلاقات الاجتماعية ، بل

يرتكز ايضاً على قيام المرحلة الجديدة المتحررة من العداء الطبقي . غير ان فترة الانتقال من المجتمع الرأسمالي الى المجتمع الشيوعي - على أهميتها - لم يتناولها ماركس سوى تناول موجز الى حد بعيد ، لكننا لا يجب ان ننتقص من دلالتها ، فهي جزء حيوي من التفسير اللينيني لماركس حين طبقه على المثال الروسي ، وهي كذلك جزء هام من النظرية الماوية فيما يتعلق بتحويل المجتمع الصيني الى مجتمع بروليتاري .

وتقوم فترة الانتقال على ديكتاتورية البروليتاريا ، وقد حددها ماركس - للمرة الأولى - في خطاب تناول فيه ما اعتقد انه حققه في اعماله . كتب ماركس :

« ان الجديد الذي حققته هو اثبات : (١) ان **وجود الطبقات مرتبط فقط بالمراحل التاريخية الخاصة في تطور الانتاج** . (٢) ان الصراع الطبقي لا بد ان يؤدي بالضرورة الى **ديكتاتورية البروليتاريا** ، (٣) ان هذه الديكتاتورية هي مرحلة الانتقال **نحو الغاء كل الطبقات ، وقيام مجتمع لا طبقي**[٤٣] » .

وكتب فيما بعد : « بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الشيوعي فترة التحول الثوري من الأول للثاني ، وتتسق مع هذه الفترة فترة تحول سياسي ، تصبح فيها الدولة لا شيء سوى **الديكتاتورية الثورية للبروليتاريا** . . .[٤٤] » .

والغاء الدولة احدى نتائج الثورة والاتجاه نحو المجتمع الشيوعي ، فالدولة ليست - بعد كل شيء - سوى اداة الطبقة الحاكمة تستخدمها كي تبقى الطبقات المستغلة حيث هي ، وما دام ليس ثمة طبقات ، فلا مبرر لاستمرار بقاء الدولة من حيث هي مجرد انعكاس للبناء الطبقي .

ولكن في الفترة التي تعقب استيلاء البروليتاريا مباشرة على السلطة ، ستظل هناك بقايا ورواسب من النظام القديم ، ذلك ان « التحول الفوري » لأفراد البورجوازية ليس محتملاً ان يحدث بين يوم وليلة ، وبالتالي ، فستحكم البروليتاريا لكنها ستظل على أهبة الانتباه لأعداء الطبقة العاملة ، وهم بقايا البورجوازية ، وحين تختفى العناصر البورجوازية من المجتمع ، فان الدولة - أداة القهر - ستختفى بدورها . وستنقضي كذلك كل صور العداء التي كانت قائمة في

المراحل السابقة ، لأن انماط الانتاج التي ميزت كلاً من هذه المراحل ستكون قد انقضت . « وفي مكان المجتمع البورجوازي القديم ، بطبقاته وصراعاته الطبقية ، ستقوم جمعية يكون التطور الحر لكل فرد فيها هو شرط التطور الحر للجميع . . (٤٥) » .

تلخيص ونقد النظرية الماركسية :

هكذا تصدر النظرية الماركسية في الثورة عن نموذج يقوم على فكرة التناقضات في المجتمع . « فعند ماركس » ليس المجتمع أساساً هو ذلك النظام الذي يؤدي وظائفه بسلاسة في شكل منظمة اجتماعية او نظام اجتماعي او بناء اجتماعي ساكن ، على العكس ، فان طابعه الأساس هو التغير الدائم ، لا من حيث عناصره فقط ، بل ومن حيث شكله البنائي نفسه ايضاً . . (٤٦) » ، وفي هذا النموذج تؤدي التناقضات الى الصراع الطبقي ، والطبقات المحكومة او المستغلة ستغترب وتنمي وعيها الطبقي ، بحيث تستطيع - في النهاية - ان تقوم بعمل تطيح فيه بالطبقة السائدة او الحاكمة .

وتفترض النظرية نمو البورجوازية ، وهي طبقة ثورية في ذاتها كما يتضح من تحديثها للمجتمع ، ومع نمو هذه الطبقة ونجاحها في تحطيم المجتمع الاقطاعي ، يبدأ في المجتمع نبض جديد ، وهو نبض ينبع عن الاتجاهات الدينامية للبورجوازية ، ومع تقدم البورجوازية خلال تحسين تكنولوجية ، وسائل الانتاج ، وتزايد الاستثمارات ، تنمو الطبقة العاملة ، او البروليتاريا بدورها ، ومع نمو الجانب الصناعي من المجتمع يزداد استغلال البروليتاريا ويزداد سخطها ، ومع ازدياد السخط يبدأ وعي البروليتاريا بأن اصل مشاكلهم هو نمط الانتاج الذي يحدد بناء العلاقات الاجتماعية ، ويؤدي الوعي ببعض أفراد البروليتاريا الى تكوين جماعات معارضة للحكم القائم ، وأخيراً ، حين تبلغ وسائل الانتاج أقصى مراحلها المتطورة ، وتعي البروليتاريا امكانياتها الثورية ، تتم الاطاحة بالبورجوازية ، وصعود البروليتاريا ، وحين تنجح البروليتاريا في الاطاحة بالبورجوازية ، عليها ان تتعامل مع بقايا الصراع الطبقي ، وهذا ما يتم انجازه خلال مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا ، وتنجح الثورة حين يتم القضاء على

هذه الصراعات ، ويقوم المجتمع اللاطبقي .

ويمكن وصف النظرية الماركسية بأنها بسيطة ورائعة وفي صميم الموضوع ، وقد كانت أكثر نظريات الثورة تأثيراً خلال المائة عام الأخيرة . ورغم ذلك فالحقيقة الغريبة ـ ومن حيث التنبؤ بالنتائج ـ فان صحتها لم تثبت فيما يتعلق بالمجتمعات الصناعية . فالثورات لم تحدث ـ على وجه العموم ـ في مجتمعات الغرب الأكثر تقدماً صناعياً وتكنولوجياً رغم التوقعات الأولى لماركس وانجلز ، فلم تحدث هذه الثورات في بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة ، وحين علقت الماركسية آمالاً على الهبات التي حدثت في فرنسا فشلت هذه الهبات . هذا في الوقت الذي حدثت فيه أعظم الثورات ذات التوجه الماركسي في مجتمعات اكثر تخلفاً من الناحية التكنولوجية ، وحيث كانت البورجوازية لم تكد تتطور ، وكانت الطبقة العاملة ـ حيث كان مفروضاً ان توجد ـ صغيرة نسبياً كذلك .

فلماذا حدث هذا ؟ لعل افضل مؤشر يقدمه لنا ليشتهايم الذي يرى اننا يجب ان ندرس ماركس في سياقه الاجتماعي الخاص و « ان نربط الماركسية بالفكر المعاصر على العموم ، بعبارة اخرى : ان نتناولها بالنقد . . [٤٧] » ، لقد طور ماركس قضاياه في السياق الذي كان يعيش فيه وهو يكتب ، ومعظم النقد الذي يوجه الى النظرية الماركسية في الثورة لا يوجه في الحقيقة الى النموذج ، بل يدور حول القضايا التي استخدمها ماركس ، فأفكاره عن الطبقة ، خاصة ما يتعلق منها بالطبقة العاملة ، وتوقعاته المتعلقة بكيفية تطويرها لوعيها الطبقي ، هذه الأفكار معرضة للنقد . ونستطيع ان نضع تخطيطاً لهذا النقد اذا عرضنا بعض القضايا التي استخدمها ماركس في نظرية الثورة ، والتي استمدها من نموذجه .

وقد عين زتيلين حوالي ثلاثين قضية نظرية من عمل ماركس في « البيان الشيوعي »[٤٨] ، وقد عدل ماركس من هذه القضايا مع تطور عمله ، رغم ذلك ، فان بعضها يفيدنا ـ بوجه خاص ـ في وصف نظرية الثورة التي استخدمها . وعلى حين ان زتيلين يرى ان الاطار التحليلي عند ماركس لا يزال مفيداً في دراسة التغير الاجتماعي الا انه يرى « ان منهج ماركس النظري قد مكنه من دراسة الماضي ، لكنه خذله بالنسبة لتنبؤات المستقبل ، وكان منهجه مثقلاً بالصعوبات الكامنة في

اي محاولة لفهم مجتمع كامل اثناء عملية تغير سريع . .[٤٩] » .

وسنذكر فيما يلي بعض القضايا النقدية التي جددها زتيلين ، وسنضم اليها قضايا أخرى من مصادر مختلفة ، وهي مستمدة أساساً من « **البيان الشيوعي** » و « **الأجر والعمل ورأس المال** » ، وتقديمه لـ « **اضافة في نقد الاقتصاد السياسي** » ، وليست هذه كل القضايا المتعلقة بنظرية الثورة ، لكنها هامة لتحليل لماذا لم يتم اثبات صحة النظرية ، وتتناول هذه القضايا ـ في معظمها ـ أفكار ماركس عن الطبقة ونمو الوعي الطبقي :

١ ـ إن المجتمع الحديث أي المجتمع الرأسمالي « قد بسط الصراعات الطبقية ، فالمجتمع ـ على وجه العموم ـ ينقسم ويزداد انقساماً الى معسكرين كبيرين متعادبين الى طبقتين كبيرتين تواجه احداهما الأخرى : البورجوازية والبروليتاريا . . .[٥٠] .

٢ ـ ان البورجوازية طبقة ثورية وعاملة على التثوير . ثورية لأنها حطمت آثار المرحلة السابقة ، وعاملة على التثوير لأنها تعمل دائماً على تحديث تكنولوجيا العصر من أجل تحسين مركزها .

٣ ـ تعرف البورجوازية بأنها الطبقة التي تملك وسائل الانتاج ، والتي يمكن ان تعرف ـ بدورها ـ بأنها الملكية .

٤ ـ ان تزايد التصنيع يحمل معه نمو طبقة جديدة هي البروليتاريا . وأفراد هذه الطبقة يجب ان يبيعوا عملهم ـ من حيث هو سلعة ـ الى الرأسمالي .

٥ ـ يغترب العامل عن العملية الاجتماعية بسبب افتقاده السيطرة على حياته ، والضجر في العمل الناتج عن تقسيمه ، وتعاسة وضعه المتزايدة .

٦ ـ يجد العامل عمالاً آخرين يشاركونه موقفه ووجهة نظره ، ومن خلال احتكاكه بالعمال يتضح له وعيه بامكانياته مع العمال الآخرين من أجل اصلاح المجتمع او تغييره ، وهذا هو الوعي الطبقي .

٧ ـ في النهاية ستطيح البروليتاريا بالبورجوازية ، ويتحتم ان تكون

البروليتاريا هي التي تقوم بهذا العمل . . . « لأنه من بين كل الطبقات التي تقف وجهاً لوجه ضد البورجوازية اليوم ، فان البروليتاريا هي الطبقة الوحيدة ذات الثورية الحقيقية » .

وثمة وجهان من النقد يمكن أن يوجها لتعريف ماركس للطبقة ومفهومه لها : الأول يوجه الى المفهوم الماركسي للطبقة من حيث اعتمادها على الملكية : يرى داهر ندورف : « ان نظرية في الطبقة تقوم على التفرقة بين من يملكون ومن لا يملكون وسائل الانتاج تفقد قيمتها التحليلية حالما تنفصل الملكية القانونية عن الحيازة الفعلية . . »(٥٢) . ونقد داهر ندورف ينبع عن وجهة نظر لبرنهام ، رغم انه ـ على العموم ـ ناقد لصيغة برنهام(٥٣) ، ويبقى ان المديرين في المجتمع الحديث ليسوا بالضرورة مالكين لوسائل الانتاج ، من هنا تنبع السلطة عن عوامل أخرى غير الملكية .

وقد سبق أن قدمنا مزيداً من الأدلة حول هذه النقطة حني عرضنا تحليل لين للاتحاد السوفياتي(٥٤)، فالغاء الملكية الخاصة في الاتحاد السوفياتي لم يحُلْ دون وجود تمايز طبقي قائم على عوامل أخرى مثل عضوية الحزب . . . « وهكذا فان من يحاول تعريف السلطة بالملكية هو من يحاول تعريف العام بالخاص . . . وهو خطأ منطقي واضح ، فحين تكون الملكية تكون السلطة ، ولكن ليس لك حالة من حالات السلطة تتضمن الملكية فالسلطة هي العلاقة الاجتماعية الأكثر عمومية . . (٥٥) .

الوجه الثاني من وجوه النقد يمكن ان يوجّه الى الفكرة الخاصة بالوعي الطبقي ونموه عند ماركس . فحسب القضية الصادرة عن اعمال ماركس . فان البروليتاريا في المجتمعات الصناعية المتقدمة يجب ان يرتفع وعيها اكثر من سواها من الجماعات في المجتمعات الأقل تطوراً ، لكن الأمر لم يكن على هذا النحو أبداً ، فالعمال في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا لا يزالون يعملون داخل أطر النظم الاجتماعية القائمة ، بل انهم في الحقيقة من مؤيدي هذه النظم ، وأياً ما كانت الاتجاهات الراديكالية التي ظهرت بين العمال في الولايات المتحدة يبدو أنها اختفت خلال سنوات الأزمة ، وكان الدافع وراء الهبة في فرنسا ١٩٦٨ صادراً أساساً عن

الطلبة ، وهم جماعة بورجوازية بغير تردد ، رغم ان العمال انضموا اليهم . أما أن ماركس قد أخطأ حول استعداد العامل للثورة فيجب ألا يبقى خافياً عن أحد .

كتب ميللز :

« فيما يتعلق بمفهوم الطبقة فان ماركس يميل الى ان يخلط حقيقته الموضوعية ، اي التجمع الاحصائي للأفراد ، بالتغيرات السيكولوجية التي يمكن ان تحدث داخل أفرادها ، وهو يميل الى الاعتقاد بأن الوعي الطبقي نتيجة سيكولوجية ضرورية للتطور الاقتصادي الموضوعي الذي يعني الاستقطاب بين المالكين والعمال ، وبالنسبة لماركس ، ليس ثمة غموض حول هذا ، لأن النتائج السيكولوجية والسياسية هما معاً - وبطريقة ما لم يفسرها تماماً - نتاج التغيّرات الاقتصادية ، لكن الارتباط بين الحقائق الاقتصادية والتغيرات السيكولوجية لا تعتبر مسائل امبريقية . . [٥٦] » .

وهذه في الحقيقة نقطة حاسمة . فالنظرية الماركسية في الثورة قائمة على مفهوم الطبقة العاملة التي يؤمن بها ماركس والتطور الضروري للوعي الطبقي ، ودون ان يحدث هذا لا يمكن ان تتحدق الثورة ، لكن الوعي الطبقي كان مفروضاً ان يتبع تزايد اغتراب العامل ، وهذا بدوره من المفروض ان يحدث نتيجة زيادة التقدم التكنولوجي في المجتمع ، وزيادة تعاسة العامل في العصر الرأسمالي ، وفشل الحالات الامبريقية في اثبات الفروض المراكسية يحطم صحة نظرية ماركس ، بافتراض ان وقتاً كافياً قد انقضى - دون شك - بما يكفي « لاختبار » الفروض .

وكان ماركس وانجلز واعيين بالمشاكل التي أثارها فشل الطبقة العاملة في أن تهب وتطيح بالبورجوازية . وبعد فترة ازدياد الآمال بعد ١٨٤٠ حين بدت الثورة وشيكة الوقوع في العالم الصناعي والذي يتم تصنيعه ، بدآ يعيدان تأكيد موقفهما السابق . كتب جريجور : « حين واجه ماركس وانجلز ضرورة تفسير السلوك المعاصر ، يبدو انهما عدلا نظريتهما المبسطة للوعي الذي هو « كالصدى » او « الانعكاس » والتي كانت واضحة في اعمالهما الأولى . . . وأصبح الوعي في الوثائق الأكثر نضجاً اكثر تعقيداً ، وصادراً عن مصالح اكثر تنوعاً ، وذات وجوه أكثر تعدداً . . . [٥٧] » .

كتب انجلز : « اننا نصنع تاريخنا بأنفسنا ، ولكن في ظل افتراضات محددة وشروط محددة في المقام الأول ، وبين هذه تشغل الافتراضات والشروط الاقتصادية المكان الحاسم . لكن الافتراضات والشروط السياسية وغيرها . . حتى التقاليد التي تعوق العقل الانساني تلعب كلها دوراً لكنه ليس بالدور الحاسم . . [٥٨] » ، وأدان انجلز هؤلاء الذين اعتبروه هو وماركس من القائلين بالحتمية الاقتصادية ، رغم انه اعترف بأن « السبب » الاقتصادي قد يكون مبالغاً في تأكيده في بعض اعمالهما ، رغم ذلك ، فليس هناك اي اشارة لما يمكن اعتباره حركة اوتوماتيكية للتاريخ من نقطة لأخرى . فثمة عديد من العوامل تتفاعل معاً كي تحدث التغير الاجتماعي ، ويبقى ان الرابط بين شروط اجتماعية معينة ، ووعي العامل بأنه في موقف معين لم يتضح ، واذا لم تكن هناك حركة اوتوماتيكية من الاغتراب بسبب الشروط المادية الى شرط الوعي الطبقي ، فنحن لا نعرف في الحقيقة كيف يتم هذا الانتقال او لماذا يتحتم ان يحدث في النهاية ، وحتى نستطيع ان نعرف لماذا لم تقم الطبقة العاملة في المجتمع الصناعي بثورتها ، تظل النظرية في اعتبارنا لم تثبت صحتها[٥٩] .

وثمة نقطة أخرى تتعلق بضعف النظرية تمكن الاشارة اليها ، وهي تتعلق بمشكلة النقطة التي يتطور اليها الوعي الطبقي حتى تحدث الثورة ، فلم يكن ماركس واضحاً على الاطلاق فيما يتعلق بمتى يمكن ان يحدث التغير الثوري . وقد قال ماركس ـ كما اشرنا من قبل ـ ان الثورة لا يمكن ان تحدث في المجتمع « قبل ان تتطور كل قوى الانتاج التي تجد لها مكاناً فيه . . [٦٠] » ، هذه المرحلة من التطور تعني ان الثورة يمكن ان تحدث فقط حين يلتقي الاستعداد الذاتي للبروليتاريا بالشروط الموضوعية ، وحين تفشل محاولات الثورة اذن فلا بد أن السبب هو أن الشرط الموضوعي لم يوجد ، او ان الشروط الذاتية لم تكن كافية . وفي هذا نكهة الحشو الذي لا يضيف جديداً للمعنى . فما كان ماركس يقول به هو أن الثورة يمكن أن تنجح اذا كانت مرحلة التطور صحيحة ، غير ان هذا صحيح من حيث التعريف ، لكنه لا يعتمد على قوى تحليل كافية .

وفي النهاية ، فان الضعف الأساسي في نظرية ماركس هي أنه كان ـ أولاً

وأساساً ـ رجلاً من القرن التاسع عشر ، وبالتالي فان فهمه للطبقات وما يمكن أن تتطور اليه كان قائماً على ادراكه لهذا العصر بالذات .

وهذا من شأنه ان يضع الحدود أمام اي عالم اجتماعي ، لكن عدم تحقق التنبؤات التي قدمها ماركس لا ينتقص اطلاقاً من قيمة النموذج الذي خلفه للتغير الاجتماعي ، ولكن يبدو ان القضايا التي استخدمها كي يشتق النظرية من النموذج لم تكن كافية .

وقد وجه النقد أيضاً الى نموذج الثورة ، لكنه لون آخر ، من النقد غير الذي وجه الى النظرية . فنقد النظرية يدور حول المضمون اي التعريفات والقضايا التي استخدمها ماركس ، أما نقد النموذج الماركسي فيقوم على مكونات النموذج ، وقد يمكننا القول بأن بناء العداوات الطبقية ـ مهما كان تعريفها ـ انما هي عامل واحد في الصراع[61] ، وهذه مشكلة مثارة على اي حال . وقد سبق ان ذكرنا من قبل ان النماذج لا يمكن وصفها بالصحة او الخطأ ، بل بالجدوى او عدم الجدوى ، اننا فقط نستطيع ان نحدد ما اذا كان نموذج الثورة ـ سواء كان يقوم على سبب واحد او أسباب متعددة ـ هو مفيد في تحليل كيفية حدوث الثورة ، وتحديد جدوى النموذج الماركسي يمكن اختباره بتحليل « النظريات » اللينينية والماوية في الثورة المشتقة من النموذج الذي قدمه ماركس .

الهوامش والمراجع :

(١) س . رايت ميللز ، « الماركسيون » ، هارموند سورت ، ميدل سكس ، ١٩٦٢ ، ص ٣٧ .

(٢) يثير آفنيرى هذه النقطة في بداية عمله الأساسي عن ماركس ، فيقول انه من الصعب أن نضع ماركس في منظور واحد ، نظراً لمختلف « الأدوار » التي وضع فيها ، « ويصدر هذا الخلط أساساً عن سببين : السبب الأول أن انبعاث الاهتمام حديثاً بماركس يتركز كله تقريباً حول كتاباته الأولى ، أما أعماله الأخيرة فلم تكد تحظى بنصيب من اعادة النظر والدراسة في ضوء المكتشفات الحديثة ، وثمة هوة ـ يسلم بها الجميع تقريباً ـ بين ماركس « الشاب » وماركس « الأكبر سناً » . السبب الثاني ان كثيراً مما يعتبر من تراث الماركسية الأرثوذكسية ، انما يصدر عن الكتابات الأخيرة لانجلز ، واذا بدا ان هذه تختلف اختلافاً واسعاً عن كتابات ماركس « الشاب » ، فان هذا يعزى غالباً الى الاختلاف بين ماركس في بدايته وماركس فيما بعد . . » . انظر : شلومو أفنيري ، « الفكر الاجتماعي والسياسي عند كارل ماركس » ، لندن ، ١٩٦٨ ، ص ٢ .

(٣) روبرت . س . تكر : « الفكرة الماركسية الثورية » ، لندن ، ١٩٧٠ ، ص ٣ .

(٤) ريمون آرون : « التيارات الرئيسية في الفكر السوسيولوجي » المجلد الأول ، هارموند سورت ، ميدل سكس ، ١٩٦٥ ، ص ١١١ .

(٥) من المعترف به أن هذا منهج يمكن أن ينقد من جانب المحلل الماركسي ، لأنه يستبعد القيم ، وهي جانب أساسي في عمل ماركس ، ونحن ان حاولنا ان نعزل عنصر « ما يجب » فنحن نحاول شيئاً لم يهدف اليه ماركس بكل تأكيد . ويذكر اسرائيل ان اعمال ماركس « نسيج يلتحم فيه التحليل السوسيولوجي والاقتصادي ، والتناول المعيازي والأخلاقي » ، وأكثر من ذلك :

« كان ماركس يرمي الى غايتين : (١) وصف وتحليل المجتمع وشروطه ، (٢) الهدف المحدد لخلق معرفة نقدية من حيث هي سبيل الى الحرية والتحرر ، وفي محاولة علم الاجتماع لأن يعتبر علماً ، ويخلق صورة عن نفسه ذات توجه علمي خالص ومحدد ، فقد استبعد الهدف الثاني في طبعته الجديدة . انه الثمن الذي دفعه علم الاجتماع كي يصبح « علمياً » ، والسؤال هو ما اذا كانت النتائج تساوي الثمن الذي دفع فيها أم لا . . » .
يواقيم اسرائيل : « الاغتراب » : من ماركس الى علم الاجتماع الحديث » ، بوسطن ، ١٩٧١ ، ص ٨٠ .
لكننا نستطيع القول بأنه في عمله هذا كان يركز على التحليل « الاجتماعي - الاقتصادي » ، في حين ان هناك احساساً بأنه فصل « مفتعل » ، فعمل ماركس يمثل وجهة نظر فيما عليه المجتمع ، ولماذا أصبح على ما هو عليه .

٦ - ميللز : « الماركسيون » ، ص - ص ١٢ - ٣ .

(٧) ارفنج . زتيلين : « الماركسية : اعادة نظر » ، برينستون ، نيوجيرسي ، ١٩٦٧ ، ص ٨ .

(٨) كارل ماركس : مقدمة « اضافة لنقد الاقتصاد السياسي » عن : كارل ماركس وفريدريك انجلز : « الأعمال المختارة في مجلد واحد » ، لندن ، ١٩٦٨ ، ص ١٨٢ .

(٩) أفينري : « الفكر الاجتماعي والسياسي عند كارل ماركس » ، ص ١٧ .

(١٠) المرجع السابق ، ص ٢٥ .

(١١) كارل ماركس : « الأجر والعمل ورأس المال » ، عن : كارل ماركس وفريدريك انجلز : « الأعمال المختارة » ، المجلد (١) ، موسكو ، ١٩٦٢ ، ص ٨٣ .

(١٢) المرجع السابق .

(١٣) المرجع السابق .

(١٤) تكر : « الفكرة الماركسية الثورية » ، ص ١٥ .

(١٥) كارل ماركس : مقدمة « اضافة لنقد الاقتصاد السياسي » ، ص ١٨٣ .

(١٦) كارل ماركس : « الثامن عشر من برومير للويس بونابرت » ، عن : « الأعمال المختارة في مجلد واحد » ، ص ١٠٠ .

(١٧) كارل ماركس وفريدريك انجلز : « بيان الحزب الشيوعي » ، عن : « الأعمال المختارة في مجلد واحد » ، ص ٣٦ .

(١٨) المرجع السابق .

(١٩) كارل ماركسي : « الأجر والعمل ورأس المال » ، ص ٩٠ .

(٢٠) ا . جيمس جريجور : « مسح للماركسية » ، نيويورك ، ١٩٦٥ ، ص ١٤١ .

(٢١) كارل ماكرس : « الأجر والعمل ورأس المال » ، ص ٩٢ .

(٢٢) ماركس وانجلز : « بيان الحزب الشيوعي » ، ص ٤١ .

(٢٣) كارل ماركس : « صراع الطبقات في فرنسا ١٨٤٨ - ١٨٥٠ » ، موسكو ، ١٩٦٨ ، ص ٣٧ .

(٢٤) زيتلين : « الماركسية ، اعادة نظر » ، ص ٤٤ ، وانظر ايضاً : جون ايتون : « الاقتصاد السياسي » نيويورك ، ١٩٦٣ ،

(٢٥) ان مفهوم « اتعاس » البروليتاريا ليس أصيلاً عند ماركس ، انظر : جريجور : « مسح للماركسية » ، ص - ١٤٦ - ١٤٩ .

(٢٦) أفنيري : « الفكر الاجتماعي والسياسي عند كارل ماركس » ص ٢ .

(٢٧) انظر على سبيل المثال : أفنيري : « الفكر الاجتماعي والسياسي عند كارل ماركس » (مرجع سابق) ، دافيد ماك ليلان : « عظمة ماركس » ، لندن ، ١٩٧١ ، واستيفان ميزاروس : « نظرية ماركس في الاغتراب » ، لندن ، ١٩٧٠ ،

(٢٨) يواقيم اسرائيل : « الاغتراب من ماركس الى علم الاجتماع الحديث » ،

(٢٩) المرجع السابق ، ص ٥٣ .

(٣٠) كارل ماركس : « الأجر والعمل ورأس المال » ، ص ٩٧ .

(٣١) المرجع السابق ، ص ٩٨ .

(٣٢) ماركس وانجلز : « بيان الحزب الشيوعي » ، ص ٤١ .

(٣٣) أفنيري : « الفكر الاجتماعي والسياسي عند كارل ماركس » ، ص ١٠٦ .

(٣٤) يشير اسرائيل الى انه ليس ثمة نمط واحد من الاغتراب الذي ينمو عن الصراع مع المجتمع : « فعند ماركس المجتمع هو الحاصل النهائي لكل العلاقات الانسانية . . . والصراع بين الفرد والمجتمع دائماً متضمن في نظريات الاغتراب ، ولكن . . ماركس يرفض مثل هذا الرأي ويضع الصراع داخل المجتمع - بين الطبقات الاجتماعية التي تتصادم مصالحها » - اسرائيل : « الاغتراب من ماركس الى علم الاجتماع الحديث . . » ، ص ٧٢ .

(٣٥) رالف داهرندورف : « الطبقة والصراع الطبقي في المجتمع الصناعي » ، ستانفورد ، ١٩٠٩ ،

(٣٦) ماركس وانجلز : « بيان الحزب الشيوعي » ، ص ٤٢ .

(٣٧) كارل ماركس : « الحرب الأهلية في فرنسا » ، عن : كارل ماركس وفريدريك انجلز : « الأعمال المختارة في مجلد واحد » ، ص ٢٨٩ .

(٣٨) ماركس وانجلز : « بيان الحزب الشيوعي » ، ص ٤٤ .

(٣٩) فريدريك انجلز : مقدمة ، عن : كارل ماركس : « الصراع الطبقي في فرنسا ، ١٨٤٨ - ١٨٥٠ » ،

نيويورك ، ١٩٦٤ ، ص ٢٥ .

(٤٠) جريجور : « مسح للماركسية » ، انظر بشكل حاص الصفحات ١٥٨ ـ ١٦٩ .

(٤١) ماركس : « الصراع الطبقي في فرنسا » ، ص ٣٧ .

(٤٢) ماركس : « الصراع الطبقي في فرنسا » ، ص ـ ص ـ ٢٩٤ ـ ٢٩٥ .

(٤٣) كارل ماركس : « خطاب الى ج . وديمير في نيويورك » ، عن : كارل ماركس وفريدريك انجلز في مجلد واحد » ، ص ٦٧٩ .

(٤٤) كارل ماركس : « نقد برنامج غوطه » عن : ماركس وانجلز : « اعمال مختارة في مجلد واحد » ، ص ٦٧٩ .

(٤٥) ماركس وانجلز : « بيان الحزب الشيوعي » ، ص ٥٣ .

(٤٦) داهرندورف : « الطبقة والصراع الطبقي في المجتمع الصناعي » ، ص ٢٧ .

(٤٧) جورج ليتشايم : « الماركسية : دراسة تاريخية ونقدية » ، نيويورك » ١٩٦١ ، المقدمة ، ص ١٧ .

(٤٨) زيتلين : « الماركسية : اعادة نظر » ، ص ـ ص ٦٩ ـ ٧٢ .

(٤٩) المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

(٥٠) ماركس وانجلز : « بيان الحزب الشيوعي » ص ٣٦ .

(٥١) المرجع السابق ، ص ٤٤ .

(٥٢) داهر ندورف : « الطبقة والصراع الطبقي في المجتمع الصناعي » ، ص ١٣٦ .

(٥٣) جيمس برنهام : « الثورة الادارية » ، نيويورك ، ١٩٤١ ، انظر أيضاً ، المرجع السابق ، ص ـ ص ٨٧ ـ ٩١ .

(٥٤) انظر الفصل الثاني .

(٥٥) داهر ندورف : « الطبقة والصراع الطبقي في المجتمع الصناعي » ، ص ١٣٧ .

(٥٦) ميللز : « الماركسيون » ، ص ١١٢ .

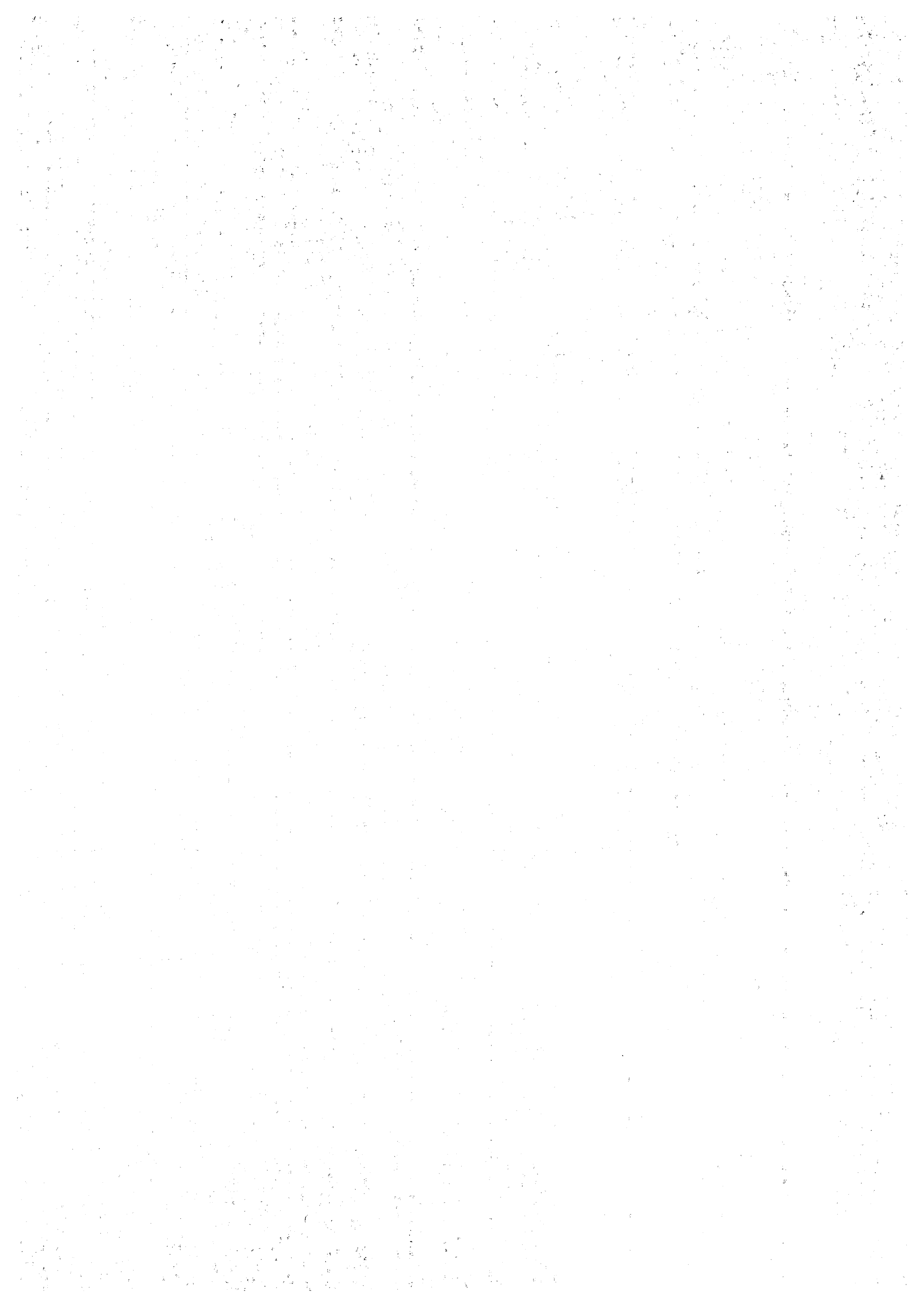
(٥٧) جريجور : « مسح للماركسية » ، ص ١٨٤ .

(٥٨) فريدريك انجلز : « من انجلز الى ج . بلوك في كونيجسبرج » ، عن : ماركس وانجلز : « الأعمال المختارة في مجلد واحد » ، ص ٦٢٩ .

(٥٩) يمكن ان نجد اجابة محتملة للسؤال في مفهوم الوعي الزائف ، انظر : اسرائيل : « الاغتراب من ماركس الى علم الاجتماع الحديث » ص ـ ص ٨٠ ـ ٩٦ .

(٦٠) ماركس : مقدمة « اضافة لنقد الاقتصاد السياسي » ، ص ١٨٣ .

(٦١) دارندورف : « الطبقة والصراع الطبقي في المجتمع الصناعي » ، ص ـ ص ١٢٦ ـ ١٣٠ .



الفصل الخامس

النظريات الماركسية في الثورة

رغم ان كلاً من لينين وماو لا يمكن ادراجهما بين علماء الاجتماع ، الا أنه من المناسب ان نعرض نظريتهما في الثورة ضمن تحليلنا لمناهج التغير الثوري ، وذلك لسببين : الأول : ان كلا من هذين المنظرين يمكنه القول بأن اعمال ماركس هي تحليل علمي لتقدم التاريخ ، وقد قدم ماركس ـ بعد كل شيء ـ ما أسميناه نموذجاً للتغير الاجتماعي ، ووضع داخل هذا النموذج كل العوامل المتعلقة بأسباب حدوث الثورة ، والنتائج الخاصة المترتبة على هذا التغير . السبب الثاني أن كلاً من لينين وماو قد درس مجتمعه من خلال الاطار السوسيولوجي الماركسي ، وقدما صوراً تفصيلية لما عليه مجتمع كلٍ منهما ، ولماذا ـ داخل سياق النموذج الماركسي ـ يحتمل حدوث ثورات من نوع خاص في هذين المجتمعين .

بهذا الفهم نتناول اضافات لينين وماو كنظريات « خالصة » في الثورة مشتقة عن النموذج الماركسي ، وسندرس كلاً من النظريتين على التوالي مع اهتمام خاص بتلك السمات التي تميز كل نظرية عن نظرية ماركس في الثورة وعن بعض النظريات الماركسية الأكثر حداثة ، وسننتهي الى تقييم مختصر يوضح لنا كيف ان النموذج الماركسي لا زال قابلاً للايحاء بامكانيات محتملة للتغير الثوري .

النظرية اللينينية في الثورة :

وقع ماركس في شيء من التردد حين كان عليه ان يحدد البلاد التي ستحدث فيها

أول ثورة يقودها الاشتراكيون ، ولقد قيل . . . « انه تردد مرتين على الأقل كان فيهما ميالاً للقول بأن الثورة ستحدث أولاً في البلاد ذات الأبنية الصناعية الأقل تطوراً ، وليس في البلاد ذات التطور الصناعي المتقدم . . »[١] ، والبلدان اللتان كان يعنيهما ماركس في هاتين المرتين هما ألمانيا وروسيا ، أما ألمانيا ـ التي لم يكن قد تم تصنيعها آنذاك ، فقد حددت وقت كتابة « **بيان الحزب الشيوعي** » في ١٨٤٧ ـ ١٨٤٨ ، وبعدها ، في ١٨٨٢ كتب ماركس في « تقديمه » الطبعة الروسية من « **البيان** » ان « هدف هذا العمل هو اعلان الانحلال الحتمي الوشيك للملكية البورجوازية الحديثة . . . »[٢] ،ولكن روسيا لم يكن يبدو أنها قد نضجت بعد لمثل هذا الانحلال الحتمي ، فرغم ان الرأسمالية كانت تتطور بسرعة إلا أنها كانت لا تزال في مراحلها الأولى . والى جانب هذه الرأسمالية الوليدة كان هناك قطاع ضخم من الفلاحين يملكون حوالي نصف الأرض الصالحة للزراعة على المشاع . من هنا اعتقد ماركس ان ثمة امكانيتين متاحتين : فمن ناحية هناك نمط الملكية على المشاع الذي يمكن أن يؤدي الى « أرقى صورة من صور الملكية الشيوعية المشتركة »[٣] ، دون أن تمر أولاً بالمراحل المؤدية لتطور الشيوعية ، ومن الناحية الأخرى فان روسيا يمكنها ان تجتاز كل المراحل على طريق الشيوعية .

ولم يكن ماركس متأكداً من الاتجاه الذي يجب ان تسير فيه ، فانهى تقديمه بقوله :

« إذا أصبحت الثورة الروسية اشارة البدء للثورة البروليتارية في الغرب ، بحيث تكمل كل من الثورتين الأخرى ، فان ملكية الأرض على المشاع الموجودة الان في روسيا يمكنها أن تكون نقطة البداية نحو التطور الشيوعي . . »[٤] .

وربما كان ماركس يشير هنا الى ان حدود البلاد ليست هي النقطة الحاسمة في تكون الموقف الثوري ، فاذا ما ارتبطت ثورة في روسيا بأحداث في الغرب ، يمكن أن تبدو في سياق أشمل ،فتراها كثورة عالمية ، او كثورة اوروبية على الأقل ، وربما كان يحاول أيضاً ان يبقى بمعزل عن الخلافات التي ميزت مختلف الحركات الاشتراكية الروسية ، والتي ظلت مميزة لها حتى استيلاء البلشفيك على السلطة في اكتوبر ١٩١٧[٥] .

أما أسباب الأضطراب في صفوف الاشتراكيين الروس فهي أسباب جمة ، فلم تكن هناك بلاد مهيأة للثورة أكثر من روسيا ، لكن القول بأنها كانت مهيأة لثورة اشتراكية يعتبر نوعاً من المبالغة في التحليل الماركسي ، ففي نهايات القرن التاسع عشر ، كانت روسيا بلاداً شبه اقطاعية مترامية الأطراف ، بدأت تدخل عصر الرأسمالية ، والاستثمار في الصناعة قد بدأ - بالكاد - في تحويل سان بطرسبرج وموسكو الى مركزين صناعيين ، ومع نمو الصناعة بدأت في الظهور طبقة جديدة هي بروليتاريا المدن ، والتي يمكن القول بأنها كانت الجماعة التي أنجزت الثورة أخيراً ، أما في نهايات القرن التاسع عشر ، فلم تكن هذه سوى امكانية متعلقة بالمستقبل البعيد .

وكان ثمة تراث ثوري قوى ومتصل في روسيا ، فمجتمعات قليلة شهدت ما شهده المجتمع الروسي من انتفاضات ضد النظام القيصري في القرن التاسع عشر ، ومنذ هبة الديسمبريين في ١٨٢٥ أصبح الموقف السياسي مهتزاً وغير مستقر ، وحين أصدر القيصر الكسندر قانون تحرير الأقنان في ١٨٦١ « ضمن ولاء الفلاحين ولاء لا يتزعزع للأسرة المالكة عشرات السنين . . .(٦) » ، ولكن السخط بين الطبقات الوسطى النامية أدى الى قيام عدد من المنظمات الراديكالية كانت تعبر عن عدائها للنظام بتفجير القنابل او بالاغتيالات السياسية ، كاغتيال القيصر الكسندر الثاني في ١٨٨١ وقد اعدم شقيق لينين الأكبر لاتهامه بالاشتراك في محاولة فاشلة لاغتيال القيصر الكسندر الثالث ، وقد بذلت محاولات عديدة للقول بأن هذا الاعدام هو ما حول لينين الى قائد ثوري ، غير ان هذا بعيد عن الاحتمال(٧) ،

واذا كان ثمة شيء يجمع بين هذه الجماعات المختلفة ، فهو افتقادها الى التأييد الشعبي الحقيقي ، كانوا يستطيعون تفجير القنابل ، وقتما يشاؤون ، ويغتالون القيصر وحده عرفاً ، أما اذا كان النجاح النهائي يعتمد على حشد الجماهير الناقمة نحو عمل مشترك ، فقد كان واضحاً انهم يحرثون أرضاً مجدبة ، لكن هذا قد تغير مع نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ، فخسارة الحرب ضد اليابان أثارت موجة عارمة من السخط ، ضاعف منها مذبحة يوم الأحد الدامي في ١٩٠٥ ، فانتشرت الهبات والانتفاضات طول البلادوعرضها، ونتج عنها سلسلة تنازلات من

جانب القيصر شملت انشاء مجلس دستوري هو مجلس الدوما ، ورغم أنه قد ثبت ان هذا لم يكن التنازل الذي أراده هؤلاء الذين كافحوا من أجله ، الا انه قد فتح الباب لمزيد من المطالب بالتغيير أدت في النهاية الى سقوط القيصر ، ووضح أن طبيعة حكم الأوتوقراطية نفسها لم تجعل من المحتمل أن يتوافق آخر القياصرة مع ما أصبح يشكل موقفاً جديداً .

وقليلون هم الذين حزنوا لرحيل القيصر ، فقد كان نظامه يقوم على القهر ، كما كان جامداً ومتحجراً ، وكان يعتمد اعتماداً واسعاً على البوليس السياسي ، وتسلله الى داخل المنظمات السياسية سواء كانت ثورية أو لم تكن ، وحتى الجماعات السياسية المعتدلة كانت تجد صعوبة في العمل العلني في مثل هذا المناخ من القهر ، وعلى الجماعات الثورية ان تلتزم بأقصى درجات الحذر اذا شاءت العمل في روسيا ، فعقوبة الفشل في الحفاظ على سرية العمل كانت النفي الى سيبيريا أو الى الخارج او ما هو أسوأ من هذا وذاك . . . في هذا السياق إذن . . . . في مجتمع يقوم على القهر ويزداد اضطراباً . ولدت اللينينية او نظرية لينين في الثورة .

ويمكننا الاقتراب من اللينينية عن أحد طريقين : الأول أنها تصدر منطقياً عن الماركسية ، ويقيناً أن هذه كانت وجهة نظر لينين ، فهو لم يعتبر نفسه مراجعاً أو محرفاً ، والطريق الثاني يرى أنه كان بالفعل مراجعاً ، وأنه قد حرف الماركسية كي يجعلها تطابق الموقف الروسي ، ويمكن ان تكون النتيجة النهائية لهذه العملية خيانة لأفكار ماركس ، وأياً ما كان الطريق ، فان قلة قليلة من المفكرين الماركسيين هم الذين يتناولون لينين بغير حب واحترام ، والنهج الخاص الذي اتبعه أدى الى قيام خط من الخطوط المسيطرة على الماركسية المعاصرة ، وان كان لا يلقى اجماعاً على قبوله .

وترتكز نظرية لينين في الثورة على اضافة عدة قضايا الى النظرية الماركسية ، والتجنب الحذر لعدة قضايا أخرى . وأساس ما قاله لينين أنه في مجتمع لم تتطور فيه الرأسمالية تطوراً كاملاً ، لكن فيه طبقة عاملة نامية ، يمكن أن تقوم ثورة تقودها البروليتاريا اذا تحققت عدة شروط ، وعلى البروليتاريا أن تبحث عن حلفائها من أجل الثورة ، وفي حالة روسيا (كما يمكن ان يكون في مجتمعات اخرى) فان

الفلاحين يمكن ان يكونوا الحليف المحتمل ، لكن الفلاحين لا يجب ان يكونوا ـ بالضرورة ـ قادرين على ادراك فوائد الثورة الاشتراكية ، ومن المهم أيضاً أنه ولا الطبقة العاملة من المحتمل أن تتطور لحالة من الوعي الثوري لحسابها ، فالبروليتاريا أميل لأن تطور اتجاهاتها النقابية التي تؤدي الى المطالبة بالاصلاح والمكاسب الاقتصادية لا الى الثورة ، وهكذا فمن أجل التنسيق بين مختلف العناصر ، يجب قيام حزب طليعي يقدم الوعي الثوري للجماهير الثورية بالامكان ، وينسق بين مختلف العناصر حتى بعد الاطاحة بالنظام القديم ، على هذا النحو يمكن حدوث التطور الاشتراكي .

وتثير النظرية اللينينية في الثورة مشكلتين أساسيتين في التحليل الماركسي ، يجب أن نتعرض لهما كي نفهم المكانة الخاصة التي يشغلها لينين في التراث الثوري الماركسي : المشكلة الأولى تتعلق بمتى تحدث الثورة ، الى أي حدٍ يجب أن تتطور الرأسمالية قبل ان يتحقق الظرف الموضوعي الذي يتيح قيام ثورة تلعب فيها البروليتاريا الدور القائد ؟ ، هذه المشكلة الأولى تؤدي الى الثانية : كيف تحدث الثورة ؟ لقد قال لينين بامكانية قيام حزب طليعي ينظم الثورة ، ويقود الجماهير الى النهاية المنتصرة لحملتها ، وعلى الطرف المقابل لوجهة النظر هذه كان هناك افتراض بأن التلقائية الثورية للبروليتاريا الجديدة ستضمن انتصار الثورة في النهاية ، وهو افتراض رفضه لينين رفضاً حاسماً .

مراحـــل الثـــورة :

تقوم الماركسية الثورية على فكرة أن الثورة تتقدم في مراحل متتابعة ، وكما رأينا فإن فكرة الثورية في الماركسية تعرف بأنها التغير من مرحلة لأخرى تتميز بسيطرة طبقة جديدة ، وقد وافق لينين على ذلك : « إن انتقال سلطة الدولة من طبقة لطبقة أخرى هي العلامة الأولى والأساسية والجوهرية **للثورة** ، بالمعنى العلمي المحدد والمعنى السياسي العملي للتعبير معاً . .[8] » ، ولا خلاف بين الماركسيين حول هذا التعريف ، يبدأ الخلاف حين تثار مسألة كيفية حدوث هذه المراحل ، وتحديد الجماعة السائدة في كل مرحلة .

وقد وضعت احدى وجهات النظر حول التقدم في مراحل بالماركسية « المبتذلة » ، من جانب هؤلاء المتمسكين بتراث لينين وتروتسكي . وتعتمد وجهة النظر هذه على التفسير الحرفي لما قال به ماركس ، وقد رأينا أن الماركسية كانت واصحة تماماً وهي تحدد أن الانتقال من مرحلة لأخرى يحدث حين تكون قوى الانتاج في مرحلة بعنيها قد نمت وتطورت الى أرقى درجة ممكنة لها ، بحيث لا يعود أمامها مجال لمزيد من التطور ، وهكذا فان الثورة تحدث حين يمضي الاقطاع إلى أبعد ما يمكنه المضي ، وحين تبلغ الرأسمالية أقصى درجات إثمارها . هذا التطور يصحبه نمو البروليتاريا الى درجة أن التركيب الجديد للمجتمع - أي جوانبه التكنيكية - سيؤدي الى مزيد من تقسيم العمل ، الذي يؤدي - بدوره - الى الاغتراب ، فنمو الوعي الطبقي ، ثم الثورة الحتمية في النهاية .

وكل مرحلة تتقدم في طريق محدد ، فالمرحلة الاقطاعية ستخلي الطريق للمرحلة الرأسمالية ، وهذه بدورها ستخلي الطريق حتماً للمرحلة الاشتراكية ، فاذا كان المرء ماركسياً صبوراً في نهاية القرن التاسع عشر ، فان هذا يعني ان عليه - ومن يمثل البروليتاريا أو هم جزء منها - أن ينسقوا أهدافهم الأساسية - في هذه المرحلة من التطور - مع هؤلاء الذين يقودون الثورة البورجوازية الليبرالية الديمقراطية التي يجب ان تحدث قبل ان تكون هناك أدنى فكرة عن ثورة اشتراكية ، انما فقط حين تبلغ مرحلة البورجوازية أقصى درجات تطورها يحق للبروليتاريا أن تهب لقيادة الثورة التالية .

وثمة افتراض كامن في وجهة النظر هذه وهو أن البروليتاريا قد لا تكون مهيأة أو راغبة في أن تصنع (أو تقود) الثورة التالية مهما حدث . فالوعي الطبقي الذي يجب ان يصدر عن تزايد الاغتراب قد لا يمكن توقعه قبل أن تتطور قوى الانتاج الى أقصى مداها ، وبعد كل شيء . . . فان القانون الماركسي واضح تماماً في ان الوعي الطبقي - بمعنى فهم العمال للاستغلال الواقع عليهم - هو وظيفة لتزايد التحديث في القطاع الاقتصادي من المجتمع ، وبالتالي ، فان الثورة لا يمكن ان تحدث الا في الوقت الصحيح ، أي حين تبلغ الرأسمالية أقصى مراحل تطورها .

غير أن لينين - على أي حال - لم يكن ماركسياً صبوراً ، ولو أنه تقبل فكرة ان

الثورة لا يمكن أن تتحقق حتى تبلغ قوى الانتاج أقصى مراحل تطورها لما كان ممكناً ان يستولي على السلطة في الوقت الذي حدث فيه هذا الاستيلاء . في ١٩٢٤ كتب لوكاتش :

« إن فعلية الثورة هو قلب فكر لينين ، وهو الرابط الحاسم بينه وبين ماركس ، ذلك أن المادية التاريخية من حيث هي التعبير التصوري عن نضال البروليتاريا من أجل التحرر لا يمكن إدراكها وصياغتها نظرياً الا حين تصبح الثورة بالفعل على جدول الأعمال التاريخي كحقيقة تاريخية ، حين يصبح بؤس البروليتاريا ـ بكلمات ماركس ـ لا مرئياً من حيث هو البؤس فقط ، ولكن من حيث أنه يتضمن العنصر الثوري « الذي سيحطم النظام القديم « كذلك . .[٩] » .

وما يقوله لوكاتش أمر يسير . . . فلينين كان يرى أن الحركة الثورية ـ التي هو جزء منها ـ عليها أن تستفيد من المواقف كما تطورت اليه . وفي روسيا نهاية القرن كانت الامكانية الثورية في تصاعد ، وكيفية مواجهتها كانت المسألة الأساسية التي تواجه جماعات التحريض الاشتراكي .

وقد تناول لينين مسألة المراحل المختلفة للعملية الثورية في أحد أعماله الهامة[١٠] ، فوافق على أن الثورة تتم على مراحل ، ووافق كذلك على ان الثورة الديمقراطية يجب ان تحدث قبل ان يتاح قيام الثورة الاشتراكية ، بل ولم يرفض فكرة ضرورة الثورة البورجوازية الديمقراطية ، وهو ـ كماركسي تقليدي ـ أقر فكرة أن الثورة البورجوازية مفيدة للبروليتاريا ، لكن ما طالب به لينين كان هو أن تبذل البروليتاريا الجهد المتواصل كي تنتزع مكانها الصحيح في الثورة القادمة ، فالبروليتاريا لا يمكنها الحياة ـ ببساطة ـ على الاصلاحات التي تقوم بها البورجوازية . اذا تولت هذه قيادة الثورة ، هكذا . . فعلى حين كان ماركسيون آخرون يطالبون ان تبقى البروليتاريا بمعزل والثورة تتقدم ـ كما تنبأ ماركس ـ بجهود البورجوازية ، فان لينين قد دفع بالقضية الى مدى أبعد :

« إن الماركسية تعلم البروليتاري ألا يقف بمعزلٍ عن الثورة البورجوازية ، وألا يرفض المشاركة فيها ، وألا يسمح للبورجوازية بأن تغتصب قيادتها ، بل على

العكس ، عليه أن يقوم بدور نشيط وفعال فيها ، وأن يناضل بلا هوادة من أجل زيادة ديمقراطية البروليتاريا ، وأن يناضل من أجل الوصول بالثورة الى كمالها . . . [١١] » .

ووصف لينين البورجوازية بأنها عاجزة عن القيام بمهمة الاطاحة بالقيصر ، والعمل على تنفيذ برنامج يضم كل أنماط الإصلاح التي تطالب بها البروليتاريا . ففي بلاد شبه اقطاعية كهذه، كيف يتاح للبورجوازية . . . المرتبطة بالعنصر الاقطاعي - ان تطيح بالقيصر ؟ . وكانت الاجابة واضحة وبسيطة عند لينين : لا يمكن .

وكان لينين يعتقد ان « **الشعب** فقط [١٢] » ، هو القوي بما يكفي كي ينازل قوات القيصرية وينتصر عليها ، وفي حين كان واضحاً أن البروليتاريا يمكن أن تكون أقل من أن تحقق هذا الهدف ، الا أنه يمكنها النجاح إذا أفلحت في الارتباط ببقية الشعب المقهور المستغل ، فاذا تحقق هذا التحالف ، تلاه ، الاطاحة بالقيصر . أو كما قال لينين : « إن النصر الحاسم للثورة على القيصرية هو **الديكتاتورية الثورية الديمقراطية للبروليتاريا والفلاحين** . . [١٣] » ، ويعترف لينين بأن هذه لن تكون ثورة اشتراكية ، لكنها ستمهد طريق الثورة الاشتراكية النهائية أكثر بكثير من أي ثورة بورجوازية ديموقراطية لا تشارك فيها البروليتاريا : « فالبروليتاريا فقط هي التي يمكن أن تظل المناضل الدائم من أجل الديمقراطية ، وستكون المناضل المنتصر فقط حين تنضم اليها جماهير الفلاحين في نضالها الثوري . . [١٤] » .

إذن . . . فلينين لم ينكر الحاجة الى التقدم عبر المراحل المختلفة ، لكن ما اختلف فيه لينين عن ماركسيين كثيرين هو مطالبته للبروليتاريا بأن تلعب دوراً فعالاً منذ بداية النضال الثوري ، وكان هذا ممكناً - بل هو في الحقيقة ضروري - أساساً لأن البورجوازية ستكون عاجزة عن انجاز مهمة « مقرطة » المجتمع ، ولم يكن لينين المفكر الماركسي الوحيد القائل بضرورة الدور الفعال للطبقة العاملة في ذلك الوقت ، تروتسكي أيضاً طالب بمثل هذا ، لكنه مضى أبعد مما مضى اليه لينين ، ففي نظريته عن الثورة الدائمة قال تروتسكي « إن البروليتاريا تنمو وتقوى مع نمو الرأسمالية . . [١٥] » ، وهذا لا يعني أن العامل عليه ان ينتظر حتى تبلغ الرأسمالية

مرحلتها الأخيرة كي ينتزع السلطة في المجتمع ، بل على العكس ، كان تروتسكي مقتنعاً بأن العامل في المجتمعات المتخلفة اقتصادياً يستطيع الوصول الى السلطة بأسرع مما يصل في المجتمعات المتقدمة . ولقد رفض رفضاً قاطعاً فكرة أن ينتظر العمال دورهم :

« إن تصور أن ديكتاتورية البروليتاريا هي - بشكلٍ ما - معتمدة اعتماداً اوتوماتيكياً على التطور التكنولوجي ومصادر بلدٍ ما ، انما هو تصور منحاز « للمادية الاقتصادية » المبسطة بشكل يجعل منها سخفاً وعبثاً . ان هذا القول أمر لا علاقة له بالماركسية . .[16] » .

وكان يعتقد أن الموقف الخاص في روسيا كان يسمح بأن تنتقل السلطة لأيدي العمال « قبل أن يتاح لسياسيي البورجوازية الليبرالية ان يكشفوا عن كل مواهبهم في الحكم . .[17] » .

أما الخلاف بين تروتسكي ولينين فكان حول الدور الذي يمكن أن يلعبه الفلاحون . فلينين كان يدعو الى ديكتاتورية البروليتاريا والفلاحين ، في حين ترك تروتسكي على العمال عبء « تثوير » المجتمع ، ومن خلال عملية التثوير هذه اشتق تعبير « الثورة الدائمة » ، ويمكن للفلاحين ان ينضموا فقط اذا كانوا مخلصين لاتجاه العمال ، وقد أصبح لينين أميل الى طريقة تروتسكي في التفكير عشية الثورة الروسية ، وبرر هذا التعديل في فكره الاساسي بتبريره المألوف عن ضرورة الاستجابة للمطالب العملية وضرورة المرونة التاكتيكية ، وفي ١٩١٧ أدرك أن معظم الفلاحين لا يتعاونون مع العمال ، لكنهم يتعاونون مع البورجوازية[18] ، وحيث ان الفلاحين قد « انحازوا » للبورجوازية ، فلا يستطيع لينين - بعد - أن يدعو للديكتاتورية المشتركة للبروليتاريا والفلاحين ، « انها كلمات قد أصبحت بلا معنى . .[19] » .

كذلك فرضت أحداث أوائل سنة ١٩١٧ بعض التعديلات في النظرية اللينينية . فكما رأينا ، كان لينين يدعو الى ثورة ديمقراطية يشارك فيها العمال ، لا ثورة يقفون منها في الخلفية ينتظرون ، ولكن حين رجع لينين بعد منفاه الطويل وجد

أن هناك ثورة قد حدثت بالفعل لكنها تركت البورجوازية والبقايا الليبرالية من الأرستقراطية الاقطاعية ، في السلطة ، وإن لم يكونوا آمنين تماماً ، واقترح اشتراكيون كثيرون أن يتعاون العمال لفترة ما مع النظام الجديد ، وأن يتقبلوا امكانية الاصلاحات التي ستحسن حياة العمال وترسي أسس نمط المجتمع الذي سترثه البروليتاريا فيما بعد . وستمضى الرأسمالية في طريقها المعتاد ، وستنضج البروليتاريا الى الدرجة التي تستطيع فيها قيادة الثورة التالية .

وقد رفض لينين هذه الفكرة في « **أطروحة ابريل** » التي قدمها مباشرة ، عقب عودته الى بتروغراد من منفاه في سويسرا ، وذكر لينين ان العمال يجب ان يستولوا على السلطة مباشرة ، وبرر هذا بالاستناد الى فكرة ماركسية تقليدية هي ان الثورة يجب ان تتحقق على مراحل ، وذكر لينين :

« إن السمة الخاصة في الموقف الحالي في روسيا هي ان البلاد **تجتاز** المرحلة الأولى من الثورة ، والتي وضعت السلطة في أيدي البورجوازية - نظراً لعدم كفاية الوعي الطبقي وتنظيم البروليتاريا - الى المرحلة الثانية التي يتحتم أن تسلم السلطة إلى أيدي البروليتاريا والقطاع الأفقر من الفلاحين . .[٢٠] » .

وكان رأي لينين في الأصل هو مشاركة البروليتاريا في الثورة الديمقراطية ثم قيادتهم لها في النهاية ، ولكن حين حدثت ثورة فبراير ، كان على لينين أن يعيد تقدير موقفه ، ولم يكن يستطيع أن يبرر الاثارة الدائمة للعمال إلا بأن يكون لديهم سبب يدفعهم للثورة ، وهذا لا يمكن أن يحدث ما لم تكن الثورة قادرة على الانتقال الى مرحلة أبعد . هكذا - كان على لينين أن ينتقي الفترة الزمنية التي كان من المعتقد انها يجب ان تنقضي بين مراحل الثورة ، وأن يقارب ما بين الثورتين بأكثر مما يظن أحد ، فقال بأن روسيا قد اجتازت الثورة البورجوازية الديمقراطية ، وأنه لم يعد هناك سبب يدعو للانتظار قبل تحقيق الثورة التي يقودها العمال .

هكذا أدخل لينين فكرتين جديدتين الى قضية مراحل الثورة : أولاً ، قوله بأن على العمال أن يساهموا في كل مراحل الثورة ، وليس فقط مرحلتها الأخيرة ، فالبورجوازيون ، لا يمكن الثقة بهم من أجل انجاز الثورة الديمقراطية ، وكان يعني بهذا أساساً ان الثورة السياسية لا يجب ان تنتظر الثورة الاقتصادية بالضرورة ،

وبدلاً من ذلك ، فإذا بلغ العمال مكانة سياسية تمكنهم من الاستيلاء على السلطة ـ وسواء بلغت الرأسمالية أقصى مراحل تطورها أو لم تبلغها ـ فعليهم ان يحاولوا الاستيلاء عليها .

الحزب الطليعي :

لم يكن ماركس واضحاً تماماً حول كيفية تطوير الوعي الطبقي والثوري ، ورأى ان ثمة دوراً مزدوجاً يجب أن يلعبه الحزب الشيوعي بالنسبة للطبقة العاملة : ففي المقام الأول يعتبر الحزب الشيوعي هو الناطق بلسان العمال في جميع أنحاء العالم ، وهو في المقام الثاني يمثل مصالح الطبقة العاملة .

« الشيوعيون إذن ، من الناحية العملية هم القسم الأكثر تقدماً وتصميماً بين أحزاب الطبقة العاملة في البلاد ، هذا القسم الذي يدفع ببقية الأقسام الى الأمام ، وهم ـ من الناحية النظرية ـ لهم ميزة على بقية قطاعات البروليتاريا أنهم يتفهمون بوضوح خط السير ، والشروط ، والنتائج النهائية العامة لحركة البروليتاريا . . »[٢١] .

ورغم أن هذا الوصف المختصر كان مصدراً لعديد من مختلف وجهات النظر ، الا أن من الواضح أن الأحزاب الشيوعية يجب أن تلعب الدور الرئيسي في العملية الثورية ، ولكن ما هو غير واضح هو تفسير هذا الدور : هل يلعب الحزب دور الديكتاتور أم دور المرشد والموجه ؟ هنا بالضبط يبدأ الاختلاف .

ثمة مدرسة في الفكر يمكن أن نسميها « مدرسة التلقائية » ، والقائلون بها يتمسكون بأكثر التفسيرات ميكانيكية ، فهم قد يرون أن الوعي الطبقي يأتي الى العامل كلما ازداد المجتمع تطوراً في المرحلة الرأسمالية ، والثورة يمكن أن تحدث حين يبلغ هذا التطور أعلى مراحله وليس قبل ذلك ، وهي توصف بالمدرسة التلقائية نظراً لأن الحزب لا يلعب في الثورة أي دورٍ على الاطلاق ، بل إن العمال ـ من خلال تطورهم الخاص ـ لا بد أن يهبوا أخيراً ويحطموا النظام القائم .

ويبدو أن التجربة قد كشفت خطأ توقعات هذه المدرسة فيما يتعلق بتطور

العمال ، ففي البلاد الأكثر تطوراً من الناحية التكنولوجية نجد سيادة للحركة النقابية والمشاركة السياسية دون ان تتحقق الثورة ، ولقد رفض ماركيوز ـ على سبيل المثال ـ القضية الماركسية التقليدية التي تحدد البروليتاريا كطبقة ثورية ،[٢٢] فعنده ان التيارات المعاصرة قضت تماماً على أي امكانية لثورة العمال ضد السادة الرأسماليين ، وأعضاء الطبقة العاملة أصبحوا على تواطؤ مع جماعات العمل لا على عداء ضدها [٢٣] ، ومن المدهش ان نلاحظ ان أحداث ١٩٦٨ في فرنسا ـ وكما سنرى ـ قد أعادت الحياة من جديد للمدرسة التلقائية .

أما المدرسة الثانية فهي تلك التي أسسها لينين نفسه ، وقد رأينا من قبل صعوبة قيام حزب ثوري أو حزب معادٍ للحكومة في ظروف القهر التي كانت تمارسها الدولة في روسيا ، وبالاضافة لذلك فان عدم ايمانه بامكانية ان تطيح البورجوازية بالنظام القيصري قد زاده تعقيداً إيمانه المبكر بالمقولة التي ذكرها ماركس من أن الثورة انما تتحقق عبر مراحل حددها ، ولكن ـ كما رأينا ـ فان الطريقة التي يمكن ان تتحقق بها هذه المراحل لم تكن مشروحة شرحاً واضحاً ينفي امكانية الاختلاف حول المناهج ، وأخيراً . . . فان لينين كان يواجه تلك المشكلة الواقعية المتمثلة في كيفية امكان بروليتاريا صغيرة ان تطور الوعي الطبقي في وقت لا زالت الرأسمالية فيه في اولى مراحل تشكلها ، بعيدة تماماً عن ذلك الوقت الذي تبلغ فيه أقصى مراحل تطورها ويتوقع فيه بالتالي تطور هذا الوعي . تناول لينين هذه المسائل كلها في الكتاب الذي يمكن اعتباره أهم كتبه من حيث الأثر الذي كان له فيما بعد وهو :«**ما العمل** ؟ » ، ظهر هذا الكتاب للمرة الأولى في ١٩٠٢ ، وكان يتضمن جوهر أفكار لينين حول كيفية تحقيق الثورة ، وهو جوهر لم يتغير في أساسه ، وكان له هدف واحد رئيسي : أن يشرح كيف يمكن تحقيق الثورة في مجتمع على النمط الروسي .

وكانت الفكرة الرئيسية التي طورها لينين هي ان الوعي الطبقي الذي يؤدي الى الثورة لن يتحقق اذا ترك العمال لوسائلهم الخاصة «ذلك ان تاريخ كل البلاد يكشف لنا أن الطبقة العاملة اذا تركت وحدها فهي قادرة فقط على ان تطور الوعي النقابي ، بمعنى الحاجة الى التجمع في نقابات ، والنضال ضد أصحاب الأعمال ، ومحاولة الانتصار على الحكومة لاجازة القوانين الضرورية للعمال . .[٢٤] » ، ولم

يكن لينين يعني عدم وجود شيء تلقائي ، فلا شك في أن العمال سيكونون تعساء وغير سعداء ، لكن هذه التلقائية ستقودهم الى الرغبة في الحصول على مكافآت سريعة ، لا الى النشاط الثوري ، وهذا يصدق بشكل خاص في تلك البلاد التي لا تبلغ فيها الطبقة العاملة درجة كبيرة من القوة ، اي في تلك النظم التي تتطور فيها الرأسمالية تطوراً سريعاً منذ مراحلها الأولى .

وكان لينين يرى أن حركة الجماهير في روسيا تتطور وفق قوانينها الخاصة ، وأن تلك الحركة الجماهيرية الجديدة لم تتوفر لها القيادة الرشيدة . وبالتالي ، فإما أن تخضع الحركة الاشتراكية الديمقراطية - التي كان لينين جزءاً منها - نفسها للعمال وحركتهم ، أو تدفع حركة الجماهير هؤلاء المثقفين الواعين الى الانشغال بتلك « المهام النظرية والسياسية والتنظيمية الجديدة »(٢٥) التي تقف الآن في الانتظار . وبالنسبة للينين ، فلم يكن ثمة اختيار : « فكلما تصاعدت الحركة التلقائية للجماهير كلما اتسعت ، وكلما ازدادت الحاجة بالتالي الى جماهير واعية بالعمل النظري والسياسي والتنظيمي للاشتراكية الديمقراطية(٢٦) » ، وعلى الثوريين لا ان يماشوا حركات العمال فقط ، بل أن يكونوا على رأسها حتى يمكنهم استباق كل خطوة من خطوات الثورة .

وطالب لينين بتعليم العمال تعليماً سياسياً يتجاوز مجرد تحديد أنواع المشاكل والتناقضات القائمة في المجتمع ، مثل هذا التعليم يتكون من التحريض والاعداد للنضال ضد السلطات ، ويجب ان يقر في وعي العمال - كما أكد لينين - أنهم لا يخوضون نضالاً اقتصادياً فقط ، ولكن اذا نجحت الثورة فإن كل الاصلاحات مضمونة الحدوث ، وهكذا يجب على اللينيني ان : « يخضع النضال من أجل الاصلاحات للنضال الثوري من أجل الحرية والاشتراكية . . كجزء من الكل . . (٢٧) » .

لكن السؤال الحقيقي الذي يثيره تحليل لينين هو : إذا كانت التلقائية بين أفراد الطبقة العاملة لا تؤدي إلا الى النقابية والمطالبة بشروط اقتصادية أفضل . . . فكيف يمكن - اذن - جذب العامل الى النضال الثوري ؟ ، وربما كانت هذه النقطة بالذات أكثر جوانب المخطط اللينيني اثارة للجدل والاختلاف . ويؤكد لينين : « إن الوعي

السياسي الطبقي لا يتأتى للعامل **إلا من الخارج فقـط** ، أي من خارج النضـال الاقتصادي وخارج مناخ العلاقات بين العمال وأصحاب العمل . .[٢٨] » وأكد أيضاً ما هو أبعد ، ان على دعاة الاشتراكية الديمقراطية ، ان يعملوا بين كل الطبقات من أجل أن يكتسب العمال المعرفة التي هم بحاجة اليها كي ينجزوا الثورة ، أما الاعتماد الأساسي فعلى تنظيم صغير ومتماسك من الثوريين المحترفين ، عليه أن يوجه نشاطات العمال .

هكذا ميز لينين بين جماعة العمال ، أو النقابة ، وبين التنظيم الثوري ، فالنقابة منظمة عمالية يجب ان تكون متسعة ومفتوحة الى أقصى الحدود ، والتنظيم الثوري ـ من الناحية الأخرى ـ يضم هؤلاء « الذين يعتبرون النشاط الثوري وظيفتهم[٢٩] » . ومن ثم لا يجب ان يكون متسعاً ولا مفتوحاً لأكثر الأسباب وضوحاً : ففي روسيا الأوتوقراطية لا يعني النشاط العلني سوى الانتحار ، صحيح ان المنظمة المفتوحة ستتيح المزيد من تدفق العمال اليها ، لكنها أيضاً ستتيح المزيد من تدفق عناصر البوليس ، وفوق كل شيء فان التنظيم الثوري إذا أقيم على أسس ناجحة . . « فاننا سنضمن ثبات واستقرار الحركة ككل ، وتحقيق أهداف الاشتراكي الديمقراطي والنقابي الصحيح معاً . .[٣٠] » ، مرة أخرى يخضع لينين الجزء للكل . وهؤلاء الذين ينتمون للحزب الثوري يمكن ان يكونوا نابعين عن كل الطبقات ، فالنقطة الأساسية ليست إطارهم الطبقي ، بل إخلاصهم لقضية حتمية انتصار الاشتراكية .

ويؤكد لينين خمس قضايا تقوم عليها نظريته في الثورة ، فبعد أن يتقبل التحليل الماركسي للمجتمع ، والأسباب العامة للثورة يؤكد :

« (١) أنه لا استمرار لحركة ثورية دون تنظيم ثابت من القادة يضمن هذا الاستمرار . (٢) أنه كلما اتسعت الجماهير التي تندفع تلقائياً نحو النضال ، والتي هي قاعدة الحركة والمشاركة فيها ، كلما ألحت ضرورة وجود مثل هذا التنظيم ، وألحت كذلك ضرورة استمراره . . (لأنه كلما أتسعت قاعدة الجماهير كلما سهل على أي غوغائي أن يجتذب قطاعات متخلفة منها) ، (٣) أن هذا التنظيم يجب ان يتكون أساساً من هؤلاء الذين يحترفون النشاط الثوري . (٤) أنه في البلاد التي تحكم حكماً أوتوقراطياً ، كلما ضيقنا عضوية هذا التنظيم ، وقصرنا عدد هؤلاء

الذين يحترفون النشاط الثوري ، والذين تلقوا تدريباً احترافياً في فن النضال ضد البوليس السياسي ، كلما زادت صعوبة « كشف » هذا التنظيم . (٥) كلما اتسعت فئات الناس ـ من الطبقة العاملة وغيرها من طبقات المجتمع ـ كلما زادت فرص المساهمة في الحركة والعمل بنشاط من أجلها . .[٣١] » .

ويستطيع لينين القول بأنه ظل محافظاً على التراث الماركسي ، فكما رأينا لم يكن ماركس وانجلز متأكدين من كيفية تطور الوعي الطبقي ، من هنا فان نظرية لينين حول الحزب الثوري جاءت خطوة أبعد منهما . فلا شيء عند ماركس يستشف منه الحاجة الى ـ أو حتى الرغبة في ـ قيام مثل هذا الحزب المعتمد على الصفوة بالشكل الذي اقترحه لينين . ان لينين كان يواجه موقفاً عيانياً ملموساً ، وكان هذا حله الخاص للمسألة الروسية .

وقد لقيت فكرة الحزب الطليعي نقداً واسعاً ، ولعل أكثر صور هذا النقد حدة ما جاء من روزا لوكسمبورج ، وتعتبر لوكسمبورج عادة من المنظرين المؤمنين بالتلقائية ، لكن هذا ـ في حقيقة الفهم ـ سوء فهم لآرائها في الحزب ، فهي تؤمن بالحزب ، وبالدور الذي يجب أن يلعبه ، خاصة في البلاد التي لم تمر بمرحلة التحول الرأسمالي ، وعندها أن الحزب يجب ان يلعب دوراً تعليمياً ودوراً قيادياً معاً ، ويتضح في عملها إيمان عظيم بالجماهير أكثر مما عبر عنه لينين ، وفي الحقيقة أن عملها هذا يعتبر استباقاً للاتجاه الذي آمن به ماو فيما يتعلق بخط الجماهير . كانت لوكسمبورج تعتقد أن موضوع لينين الخاص بالمركزية والحزب الثوري انما يقوم على مبدأين واضحين : الأول هو ما أسمته « بالخضوع الأعمى »[٣٢] من جانب كل قطاعات الحزب لتلك النواة الصغيرة . . والثاني أن خطة لينين تتضمن عزل هذه النواة ـ أو الحزب ـ عن الحركة نفسها . فالفكرة اللينينية عن الحزب لا تقدم فقط قيادة البروليتاريا ، وهذا دور تعزوه لوكسمبورج الى الحزب الثوري ، لكنها تقدم أيضاً خطاً فاصلاً بين القيادة والقواعد ، وهذا شيء قاتل لأي حركة اشتراكية ، ولقد هاجمت هذه النقطة بحدة ووضوح : « الحقيقة ان الاشتراكية الديمقراطية ليست مرتبطة بتنظيم البروليتاريا ، انها هي ذاتها البروليتاريا . .[٣٣] » إن القيادة تستمد الهامها وزخمها من الجماهير ، ولن تستطيع أن تؤدي دورها الصحيح كجماعة

اشتراكية دون هذا الحماس .

ومن المهم ملاحظة أن بين لوكسمبورج ولينين كثيراً من وجوه الالتقاء . فكلاهما يمثل الجناح الراديكالي للماركسية في وقت أحرز فيه المراجعون نجاحاً ملحوظاً ، وكلاهما مؤمن بمبدأ المركزية الديمقراطية الذي يتيح الحوار داخل مستويات الحزب ، ويؤكد الخضوع للقرار حين يتخذ ، لكن لوكسمبورج - فيما يرى فروليش - كانت ترمي شباكها أبعد من لينين فيما يتعلق بهؤلاء المشاركين في الحوار ، كانت تريد مزيداً من التفاعل بين الحزب والعمال ، غير أنها كانت مؤمنة بأن الحزب ما دام قد اتخذ القرارات ، فان على الجميع - بما فيهم الحزب النيابي - الالتزام بها . ويبقى ثمة فارق أساسي بين لوكسمبورج ولينين :

« كانت مؤمنة - على نحو مغرق في التفاؤل - بأن ضغط الجماهير الثورية يمكن أن يصحح أي أخطاء سياسية وقعت فيها قيادة الحزب . . . ومع بعض التحفظات يمكن القول بأن روزا كانت أكثر تأثراً بالعملية التاريخية في كليتها ، وكانت تصل الى كل نتائجها السياسية عن هذا الطريق وحده ، في حين أن لينين كان يركز عينيه على الهدف أمامه ، ثم يبحث عن الوسائل السياسية الضرورية لتحقيقه ، عندها كان العامل السياسي الحاسم هو الجمهور ، وعنده كان الحزب ، وقد حاول ان يطرقه ويشكل منه رأس الحربة للحركة كلها . كان لينين يشبه قائد الأركان لجيش حسن التنظيم ، أما روزا فكانت تشبه حامل الراية في الصف الأول من جيش طبقي عريض . . . [٣٤] » .

ولعل إيمانها بالجماهير ، واقتناعها بالحاجة الى الاتصال بهم والاستجابة لهم هو ما كلفها حياتها في النهاية . فحين هب السبارتاكيون في ألمانيا سنة ١٩١٩ ، لم تشجع لوكسمبورج العمل الثوري للعمال لأنها أدركت أنه يفتقد النضج ، ومن ثم محكوم عليه بالاخفاق ، كذلك أدركت - وهي على صواب - أن العمال بحاجة الى تأييد الجنود كي يتوفر لهم النجاح ، وهذا درس أكدته الثورة الروسية ، لكنها أدركت أن هذا التأييد لا يبدو محتملاً أو في متناول اليد ، فمعظم جنود الجيش الألماني من أصول ريفية وفلاحية لا يتعاطفون بالضرورة مع أهداف العمال . رغم هذا كله فقد شاركت روزا لوكسمبورج في هذه الهبة مدفوعة بالتزام اخلاقي صادر عن

فلسفتها السياسية في العلاقة التي يجب أن تكون قائمة بين الحزب والجماهير .

ورأت روزا لوكسمبورج في النظرية اللينينية عن حزب الصفوة حصادها المحتمل ، وهو المجتمع الأميل للتضحية برغبات الفرد لحساب الدولة ، بالحزب الذي أسسه لينين لا بد أن يؤدي بالضرورة الى نوع من المحافظة في مستوياته العليا ، ويكشف عن لون من العقم الفكري ليعكس الحاجة الى المبالاة بأفكار الجماهير وآمالها ، وقد وجهت لوكسمبورج اتهامها : « إن لينين لم يهتم بأن يصبح نشاط الحزب مثمراً قدر اهتمامه بالسيطرة على الحزب ، وكان اهتمامه بتضييق الحركة اكثر من اهتمامه بتطويرها ، وكان اهتمامه بربط الجماهير اكثر من اهتمامه بتوحيدها . . .(٣٥) » ، وفي عملية ربط الجماهير بالحزب هذه انما يكمن الفشل النهائي للثورة .

هكذا . . تمثل روزا لوكسمبورج مدرسة ماركسية ثالثة فيما يتعلق بنوع الحزب الشيوعي ودوره ، وهي أقرب المدارس الى ما قال به ماركس ، فهي تدعم فكرة أن الحزب الشيوعي هو في الخطوط الأولى من معسكر الثورة ، لكن اعتماده على العمال لا يجب أن ينسى لحظة واحدة . وانصافاً للينين ، يجب القول بأن الحركة الثورية لا تتطور في فراغ ، وحزبه لا يمكن أن يزدهر في بيئة غير ثورية ، وهي نقطة طالما أكدها لينين نفسه . واذا لم تتوفر الشروط الموضوعية ، فان الشروط الذاتية لن تنتج شيئاً أياً ما كان ، وبالاضافة لهذا . . فان روسيا لم تكن ألمانيا ، بمعنى ان العمال في ألمانيا قد لا يتطلبون الارشاد والتوجيه بنفس الدرجة التي يتطلبها العمال الروس ، اذا وضعنا في الاعتبار مستويات التطور النسبية التي حققتها القوى الرأسمالية في كل من المجتمعين ، فعلى حين كان الاشتراكيون في ألمانيا يعانون مشاكل التقدم نحو النضج ـ والعمال يميلون أساساً نحو النقابية لا الثورة ـ فإن القيود والاغلال التي وضعتها السلطات الروسية جعلت الاجتماع الحر صعباً لأبعد الحدود(٣٦) .

ويبقى السؤال حول ما اذا كان نمط الحزب الذي اقترحه لينين يؤدي الى نظام تزداد فيه سلطة الدولة على حساب الفرد ، وتكون نتيجته النهائية خيانة قضية البروليتاريا . . . يبقى سؤالاً بغير جواب . وقد توقع لينين ورفاقه ثورة من الغرب تتبع الثورة الروسية ، غير أن هذا لم يحدث ، ولم يعد بين أيديهم سوى ثورة واحدة

في بلد متخلف قادها حزب ثوري ، وربما كان النظام الستاليني الذي تلا ذلك أمراً محتم الحدوث ، ولكن لينين حين كان يخطط للثورة ، فانما صرف جهده كله الى تحطيم النظام القديم لا الى الاتجاهات والتيارات في النظام التالي حين ينجح الثوريون ، والأمر الذي له دلالته في هذا الصدد هو ان نظرية لينين - بين كل النظريات التي صدرت عن النموذج الماركسي - كانت الأولى في انجاز مهمة الاطاحة بالنظام القديم ، وحتى حدوث الثورة الصينية ، ثم الانقلابات الشيوعية في اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ، فليس هناك منهج آخر يمكنه ان ينافس المنهج اللينيني الذي أدى - في النهاية - ألى أول ثورة ناجحة ذات توجه شيوعي في التاريخ .

تلخيص للينينية :

ربما كان من الظلم بالنسبة للينين - أكثر مما هو بالنسبة لأي مفكر ماركسي آخر بما في ذلك ماركس نفسه - أن نلخص عمل حياته الثوري في بضع صفحات من مرجع عام عن الثورة ، لكن هناك اتساقاً ملحوظاً في عمل لينين ييسر للباحث ان يفعل هذا على نحو دقيق ، فرغم وفرة أعماله ، الا أنه ليس من الصعب على الباحث ان يستخلص الأفكار الرئيسية التي تسري في معظم ما كتب . لقد تقبل لينين صحة التحليل الماركسي أي النموذج الماركسي للمجتمع وللتغير الثوري ، لكنه رأى - كما لم ير مفكر ماركسي من قبل - أن المواقف المختلفة تتطلب مناهج مختلفة في التغير الثوري ، هكذا يمكن القول بأن لينين هو أول من فهم « فعلية الثورة » وحين واجه المسألة الروسية كان عليه ان يرفض بعض القضايا الماركسية التي كان غالبية الماركسيين يرونها عقيدة غير قابلة للمراجعة ، هذه القضايا كانت تدور في معظمها حول مراحل الثورة ، ومدى مساهمة البروليتاريا في مراحلها الأولى ، ودور الحزب الطليعي .

وقد وصف جريجور دلالة هذا التغير في ايجاز ودقة :

« لم تكن البروليتاريا لتتطور وحدها نحو النضج ، بل يجب ان تحشد وأن تقاد ، ولم تكن لتترك كي تنجز مهامها ، بل يجب ان تفرض عليها هذه المهام ، ولم تكن ليخلى بينها وبين أن تعرف ، بل يجب ان تحدد لها أهدافها ، انها يمكن أن تتفهم

مصلحتها المباشرة ، لكن الكادر الثوري فقط هو ما يستطيع أن يفهم مصالحها النهائية . .[٣٧] » .

وبهذا أزاح لينين الثورة الماركسية كامكانية تتحقق فقط في المجتمعات الرأسمالية المتطورة ، ونقلها الى نطاق الامكانية الواقعية في اي بلد يقوم بها موقف ثوري وحزب ثوري يمكنه ان يقود المجتمع على الطريق الى الاشتراكية . وأثبت لينين ـ بتخصيصه التحليل الماركسي لظروف روسيا ـ أن النموذج الماركسي مفيد ومجدٍ لكل مجتمع ، وهذا درس وعاه ثوريون كثيرون ، بما فيهم الصينيون .

النظرية الماوية في الثـــورة:

ربما لو كان على مفكر ماركسي يعيش في السنوات الأولى من القرن العشرين أن يختار أكثر البلاد بعداً عن احتمال أن تقوم فيها ثورة إجتماعية ذات توجه ماركسي ، فان الصين كانت ستكون من أوائل البلاد التي يفكر في اختيارها ، ففي ١٩١١ حين انهار حكم أسرة مانشو كانت الصين ـ بالفعل ـ بلاداً دون طبقة عاملة ، اللهم الا بعض التجمعات العمالية الصغيرة في مدن قليلة ، ثم تراث طويل يمتد لمئات السنين من ملكية الأرض خلق في الصين أكبر طبقة فلاحية في العالم ، ومما يزيد احباط المنظر الماركسي أنه لا يوجد دليل واحد على قيام تأثير ماركس في مراكز التعليم ، ولا ما يحفز الطبقة العاملة الى المشاركة في أي نشاط ثوري قوي . ورغم هذا فبعد أربعين سنة أصبحت أكثر بلاد العالم سكاناً تحت سيطرة حركة ثورية تستمد تأثرها الأساسي من ماركس ، وتقيم أيديولوجيتها على أساس من التحليل الطبقي الماركسي ، واستغرقت هذه الحركة أقل من ثلاثين عاماً كي تنمو وتتطور وتبلغ أوج تمامها ، ففي سنة ١٩٢٠ لم يكن لها وجود ، وفي ١٩٥٠ كانت تسيطر على كل أرجاء الصين عدا الجزر الساحلية ، وقلة من الحركات الثورية هي التي حققت مثل هذا النجاح السريع ، أما من حيث معظم الحركة الجماهيرية واتساعها ، فلم تسبق الثورة الشيوعية في الصين أية حركة على الاطلاق .

كانت الصين في اضطراب دائم منذ ١٨٥١ ، بداية ثورة تيبنج ، التي كادت أن تطيح بحكم أسرة مانشو ، وقد فشلت الثورة أخيراً ، لكن الأسرة الحاكمة لم

تستطع أن تستعيد ما كان لها ، وحين انهار حكمها في النهاية ، لم تكن في الصين جماعة تستطيع ان توحد العناصر المتنافرة في المجتمع الصيني ، وحين تأسس الحزب الشيوعي الصيني في ١٩٢١ ، كان الاضطراب قد بلغ من الصين مبلغاً عظيماً ، وكانت القوى الوطنية ، الكومينتانج ، الملتفة حول صن يات صن ، ومن بعده شيانج كاي تشيك ، تمثل جماعة حاكمة بالامكان أكثر من الفعل ، فهي لم تسيطر أبداً على كل انحاء الصين ، كما كان عليها أن تناضل دائماً ضد الانقسامات داخل الحزب وضد الغزو الياباني ، ومن الناحية الأخرى ، ففي ١٩٣٥ أصبح الحزب الشيوعي يمثل بالنسبة لجماهير الصينيين حركة راسخة حسنة القيادة ، تقف على النقيض من الكومنتانج ، وفوق كل شيء . فقد كان الحزب الشيوعي مهتماً ـ ووضح انه مهتم ـ بأن تصبح جماهير الصينيين قادرة على حياة أفضل ، وهذا ما لم تعبر عنه حركة سابقة على الاطلاق .

وكان هذا الاهتمام بالجماهير ـ وبالجماهير الفقيرة على وجه العموم ـ انعكاساً لأفكار قائد الحركة ماوتسي تونج . ومن المشكوك فيه ان النجاح كان متاحاً للحزب الشيوعي بغير قيادة ماو ، فقد حمل ماو الى القيادة تصميماً لا يقهر ، وحساسية مرهفة تجاه المشاكل الخاصة التي تواجه الصين ، وبهذا أضاف بعداً جديداً لتراث الماركسية ـ اللينينية ، لقد أضاف القليل الى الفلسفة الماركسية ـ اللينينية ، بمعنى ان اعماله في المجال الفلسفي محدودة ، أما في مجال الاستراتيجية الثورية ، والنظرية ، فقد أضاف مفهوماً جديداً كل الجدة لثورة الجماهير ، وقد يبدو لنا الآن معظم ما كتبه ماو بالياً ، لكننا يجب ان نذكر أن ماو كان أول من كتب حول قضايا عديدة ، تناولها الكثيرون فيما بعد حتى أصبحت الآن أشبه شيء بالحكمة التقليدية . هذه المسحة السطحية من القدم تخفي دقة ماو ومضاءه في التحليل ، وتميل الى ان تحجب أيضاً تأثيره على ثوريين كثيرين قد تبعوه ، أو كما يقول تشارم :

« لقد أعطى الحزب الشيوعي الصيني استراتيجيته وتكتيكاته ، عميقة الجذور في الظروف والشروط الصينية ، وجعل الشيوعية شيئاً مألوفاً مقبولاً عند مواطنيه حين كتب عنها بأسلوب مثقل بالاشارات والتلميحات الى الكتابات الكلاسيكية ، والسوابق من التاريخ الصيني [٣٨] » .

وكان أعظم الدروس التي قدمها ماو للبلاد المتخلفة من العالم هو الحاجة الى ربط الماركسية بالموقف الخاص اكثر من ربط الموقف الخاص بالماركسية .

والبيئة في الصين ـ أكثر من الثورة الروسية بكثير ـ تشابه ما يمكن ان نجده في عديد من النظم النامية ، فالقطاع الفلاحي الكبير ، مع الحكم الاستعماري او الحكم المطلق في المدن كانت موجودة في بلاد اخرى غير الصين ، وقد تناول هنتجنتون ـ مثلاً ـ تحليل أنماط الثورة وأسمى أحد النمطين بالثورة الشرقية ، وليس هذا سوى تعميم الثورة الصينية بحيث يتيسر تطبيقها على نظم أخرى(٣٩) ، ومن حيث التاكتيك فان ما حدث في الصين قد حدث أيضاً ـ إلى حد كبير ـ في الجزائر وكوبا والهند الصينية والملايو والفيلبين والمستعمرات البرتغالية في افريقيا ، ولا زالت هناك محاولات تحدث ـ ولا زالت الماوية ـ كعقيدة ثورية ـ تمارس تأثيرها رغم محاولات الجيل الأحدث من الماركسيين ـ مثل دوبري ـ تحديثها أو ابدالها ـ وقد تكون النظرية التي طورها ماو أكثر النظريات الماركسية صلاحية للتطبيق الواسع ، بل ان تأثيرها لم يضع بالنسبة لهؤلاء الذين يعارضون الحركات الثورية ذات التوجه الماركسي (٤٠) .

وترى النظرية الماوية في الثورة أنه في البلاد التي لا تتوفر فيها الطبقة العاملة او التي تعجز فيها عن المشاركة في الحركة الثورية ، فان طبقات اخرى تكون علاقتها بالطبقة السائدة شبيهة بعلاقة البروليتاريا بالبورجوازية ، يمكن أن تطور وعيها الطبقي ، ومن ثم تصبح امكانية ثورية ، وحين توجد مثل هذه الطبقة (أو اتحاد بين طبقات) يمكن ان تحدث الثورة ، وفي النظام الذي يكون فيه الفلاحون هم المقهورون والمستغلون ، ولديهم الوعي الطبقي المتنامي ، يمكن ان يصبح الفلاحون هم الطبقة الثورية ، لكن وجود طبقة فلاحية كبيرة ، وغياب الطبقة العاملة يعتبر دليلاً على أن المجتمع قد أخفق في التطور الى الدرجة التي يجب أن يبلغها أخيراً (أي الدخول الى مرحلة الصناعة) ، ونظراً لأن المجتمع لم يبلغ بعد مرحلة التطور التي يجب أن يبلغها في النهاية ، فان الثورة يجب ان يقودها ممثلو الطبقة العاملة ، (رغم أنه لا زال عليها أن تتطور) أي الحزب ، فالثورة إذن يمكن ان تحدث في المجتمع قبل

الرأسمالي إذا قادها الحزب ، وهو الذي سيقود المجتمع بعد ذلك عبر مراحل التطور المختلفة ،

وتختلف النظرية الماوية عن اللينينية ـ أساساً ـ في غياب الطبقة العاملة عن نظرية ماو ، وفي انسانيتها العظيمة كما سنرى ، فنظرية لينين تقوم على وجود الطبقة العاملة وتواجدها ، وقد تتحالف الطبقة العاملة مع طبقة فلاحية ساخطة وذات وعي سياسي ، ولكن لا شك ولا لبس حول أي الجماعتين هي مركز الثورة ، فدون وجود وتواجد الطبقة العاملة لن تقوم الثورة ، أما في الرؤية الماوية فان الطبقة الفلاحية هي التي تلعب الدور الأساسي ، وفي الحقيقة فإننا اذا وضعنا في الاعتبار المستوى الخاص للتطور في المجتمع لأيقنا أن هذه الطبقة فقط هي التي يمكنها ان تلعب هذا الدور ، وماو مقتنع بحتمية الثورة ، وبالدور الذي ستلعبه الطبقة العاملة في النهاية ، كما يليق بمفكر ينتمي الى التراث الماركسي ، غير أنه في الوقت الحالي فان اسهام البروليتاريا في حده الأدنى ، وستتحقق الثورة عن طريق القيادة :

« هي أشبه شيء بسفينة موغلة في البحر لا تبدي للواقف على الشاطىء سوى اعلى ساريتها ، هي أشبه شيء بشمس الصباح في الشرق لا تبدو أشعتها الواهنة الا من فوق قمة جبل مرتفع ، هي أشبه شيء بطفل على وشك أن يولد ، فهو يتحرك حركة دائمة في رحم الأم . .[٤٢] » .

وقد استغرق وضع نظرية ماو في الثورة الجانب الأكبر من حياته ، فقد انقضى أكثر من خمسين عاماً بين تأسيس الحزب الشيوعي الصيني وبين أن تصبح نظريته معروفة بالماوية وقادرة على أن تعطي ثمارها . أما قبل ذلك ، فقد كان على الحزب ان يقضي سنوات طويلة في البراري نتيجة أخطاء التاكتيك في المراحل الأولى ، عن هذه الأخطاء كلها تعلم الحزب الشيوعي الصيني إمكانية الثورة في الصين .

أضاف ماو ثلاث أفكار أساسية الى النموذج الماركسي : أولاً : أنه مد التحليل الطبقي كي يضم بين الطبقات الثورية ما كان يعتبر من قبل معادياً للحركة الثورية ـ ثانياً : أنه طور أفكاراً عن الاستراتيجية لحرب الصين الثورية ، وأساليب لتطوير الاستراتيجية يمكن تطبيقها في مواقف ثورية أخرى . ثالثاً : أنه تبنى اتجاهاً انسانياً

فيما يتعلق بالجماهير ، خلال تأكيده المتصل على ان الأفكار التي تغذي الثورة يجب أن تنبع عن الجماهير المشاركة فيها .

أصـــول الفـــكر المـــاوي :

رغم أن الحزب الشيوعي الصيني قد أسس رسمياً في ١٩٢١ ، إلا أن الماركسية كانت قد بدأت في الانتشار بين جماعات معينة في الصين قبل هذا التاريخ بقليل ، فالأفكار الوطنية بدأت تؤثر في قطاعات كبيرة منذ وقت مبكر ، كنتيجة مباشرة لنشاط الدول الاستعمارية بدءاً من أربعينيات القرن التاسع عشر ، ومهدت الأرض بالتالي واتيحت للجماهير الراغبة ، وكان الطلاب في بكين وشنغهاي في حالة من القابلية للتهيج والاستثارة نتيجة المطالب التي قدمتها اليابان في ١٩١٥ ، والتي كانت تهبط بالصين الى مرتبة الدول الخاضعة للاستعمار ، ولم يكن لثورة أكتوبر الا ان تبعث الاهتمام في بلاد ظلت نهباً للفوضى سنوات طويلة ، وبالاضافة لذلك ، فقد كان ثمة طبقة عاملة ـ صغيرة لكنها متركزة جيداً ـ آخذة في النمو في المدينة الكبرى ، ففي ١٩١٩ كان هناك حوالي ٢ مليون يمكن ان ينطبق عليهم تعريف العامل[٤٣] ، وقد زاد هذا الرقم زيادة كبيرة حول منتصف العشرينيات ، الى جانب وجود أعداد كبيرة من الحرفيين في المدن يمكن أن تكون غذاء مناسباً للحركة الشيوعية النامية .

ولكن في حين أن الحزب الشيوعي الصيني أصاب نجاحاً عظيماً في تنظيم العمال من البداية ، إلا أن تقدمه السياسي كان أبطأ على وجه العموم ، هكذا اتجه الحزب الشيوعي نحو الكومنتانج الذي يقوده صن يات صن ، وكان الحزب الشيوعي في القبضة القوية « للكومنترن» منظم « الثورة العالمية » ، والذي كان يتبنى تفسيراً ماركسياً أرثوذكسياً مدهشاً للموقف في الصين ، فقد كان يعتقد أن على الكومنتانج قيادة الثورة البورجوازية الديمقراطية ، وحين يتحقق هذا ، فان بوسع الشيوعيين ـ حين تنضج الظروف ـ أن يقوموا بمهام الثورة الاشتراكية ، وهكذا . . في ١٩٢٣ ـ وفي مؤتمره الثالث ـ وافق الحزب الشيوعي الصيني على أن يعتبر الكومنتانج « مركز كل القوى الثورية . .[٤٤] » ، وأن ينضم أعضاء الحزب الشيوعي الى الكومنتانج دون تعصب .

ولم يكن هذا التحالف متكلفاً أو بعيد الاحتمال كما قد يبدو لنا الآن ، ذلك أن الكومنتانج كان ـ خلال العشرينيات ـ متأثراً تأثراً قوياً بالثورة البلشفية في روسيا ، وفي مرحلة من مراحله المبكرة كان صن يات صن قدم فكرة « الأمم الغنية ـ الأمم الفقيرة ، وفيها جمع بين روسيا والصين معاً من حيث هما من أمم العالم الواقعة تحت الاستغلال ، كذلك فقد اقترح لوناً من الاشتراكية اعتقد أنه يوائم الاطار الصيني ، لكنه لم يكن ماركسيا بأي حال ، وكانت معظم كتاباته تعكس الخبرات الصينية السابقة خاصة فيما يتعلق بالاستعمار الأجنبي وفكرة الحرية للشعب الصيني ، وبالنسبة لهذه الفكرة الأخيرة فقد كان يعتقد أن ثمة قدراً كبيراً من الحرية ، وأنه لا بد من فترة طويلة من التعليم السياسي تحت وصاية منضبطة قبل أن يصبح الشعب الصيني مستعداً لتقبل أفكار مثل فكرة الديمقراطية ، ولم يكن تأكيده الملح على فكرة التعليم أو التلقين بعيداً عن تأكيد الأسر الحاكمة القديمة لأهمية التعليم السياسي .(٤٥) .

وسارت الفترة الأولى من التعاون مع الكومنتانج على نحو معقول ، ولم يكن كل أعضاء الحزب الشيوعي وراء هذه الفكرة ، لكن الحزب ـ على العموم ـ كان يطيع توجيهات الكومنترن ، هكذا عمل الحزب كجماعة داخل الكومنتانج ، ولهم سدس مقاعد اللجنة التنفيذية ، وبقي الحزب يعمل تنظيمياً في المدن ، والكومنتانج يعمل في الريف ، رغم أن عدداً من أعضاء الحزب كانوا مهتمين بما يحدث بين الفلاحين في الريف ، وبين العمال في المدن على السواء .

وفي **١٩٢٥** وقعت عدة أحداث ترددصداها في أرجاء الصين كلها ، ففي منتصف مايو قتل رئيس عمال ياباني أحد العمال الصينيين في المستوطنة الدولية في شنغهاي ، وأدى هذا الى نزاع واسع في صفوف العمال ، ويجب أن نلاحظ هنا أن المواطنين الصينيين في هذه المستوطنة هم الذين كانوا يلقون معاملة « مواطني الدرجة الثانية » ، وفي **٣٠** مايو حين بدأ الطلاب يتظاهرون في شنغهاي أطلق جندي بريطاني النار على الحشد ، وقتل عدد كبير من المتظاهرين في المعركة التالية ، وفي يونيو هاجم طلبة الكلية الحربية في كانتون الامتيازات البريطانية والفرنسية في المدينة ، وقتل منهم حوالي خمسين طالباً ، بعدها هبت موجة عاتية من كراهية

الأجانب في البلاد كلها ، واستمدت العناصر القيادية لثورة الكومنتانج القوة من هذه الموجة وبدأت حملة عسكرية في جميع أرجاء البلاد .

ولكن خلال هذه الفترة مات صن يات صن ، وتفجر الخلاف على قيادة الحركة بين الجناحين اليميني واليساري في الكومنتانج ، وكان شيانج كاي شيك مرتبطاً أساساً بالجناح اليساري ، غير أن معظم مصادر الدعم المالي كانت تأتي من اليمين ، من جماعة ملاك الأراضي بوجه عام ، ومع تزايد حملة الكومنتانج لتوحيد البلاد وقف الفلاحون وراء الثورة ، غير أن الكومنتانج تعاون مع ملاك الأراضي كي يضمن الدعم المالي الذي تصور أنه ضروري لاستمرار حملته ، وضغط الجناح اليميني في الكومنتانج على شيانج كي ينهي التحالف مع الحزب الشيوعي ، وبدأ التوتر يتصاعد بين الحزب الشيوعي والكومنتانج ، في نفس الوقت كانت الحملة الكبيرة في الشمال ـ وهي المرحلة الأخيرة في الحركة الثورية ـ تتقدم في طريقها بنجاح ملحوظ ، وهكذا . فرغم التوتر بين الحزب الشيوعي والكومنتانج إلا أن الكومنترن ظل على رأيه في ضرورة استمرار الحزب الشيوعي في مرحلة التعاون رغم الهواجس والريب .

وحين اقترب شيانج وجيوشه من مدينة شنغهاي ، بدأت منظمات العمال ـ بقيادة الشيوعيين ـ تمهيد الطريق للجيش الوطني المنتصر ، ولكن حين دخلت قوات شيانج شنغهاي في ابريل ١٩٢٧ ، ألقت القبض على آلاف العمال ، وأعدمت عدداً كبيراً من قياداتهم ، واعتبر الكومنتانج نشاط الحزب الشيوعي خارجاً على القانون ، ومنذ انتهت فترة التعاون ، فقد كان على بقية قيادات الحزب الشيوعي مهمة التقاط الشظايا المتناثرة عن كارثة ابريل .

ولكن مع مذبحة شنغهاي وضرب منظمات العمال واجه الحزب الشيوعي موقفاً عقائدياً بالغ الدقة والصعوبة ، فقد تقبل الحزب فكرة أن الكومنتانج هو الذي يقود الثورة الوطنية ، وها قد بلغت هذه الثورة نهايتها وحان وقت بداية الثورة الاشتراكية التي يقودها الشيوعيون كممثلين للبروليتاريا ، ولكن لم تكن ثمة فكرة واضحة حول امكانية حدوث هذه الثورة في ظروف عدم طواعية الطبقة العاملة للشيوعيين وقد صفيت معظم منظمات العمال ، وكان على الحركة أن تمضي الى الريف تبلور سخط الفلاحين الذي ساد وانتشر نتيجة تعاون الكومنتانج مع ملاك الأراضي .

وكانت المشكلة هي كيفية تبرير هذه الحركة في ضوء الفكرة الماركسية ـ اللينينية التقليدية عن الثورة .

الفلاحـــون كطبـــقة ثـــوريـــة :

أشرنا إلى أن بعض قيادات الحزب الشيوعي الصيني كانت متخوفة من التحالف مع الكومنتانج منذ البداية ، وكان ماو بين هؤلاء المتشككين في جدوى التحالف بين الحزبين(٤٦) ، وقبل هذا كان لدى ماو اهتمام مبكر بأهمية الفلاحين كقوة ثورية ، وحتى قبل أحداث ١٩٢٧ . كان ماو بين تلك القيادات في الحزب الشيوعي الصيني التي تدعو لمزيد من العمل بين الفلاحين ، وقد كان بعض الشيوعيين ـ داخل الكومنتانج ـ نشطين في الريف ينظمون الفلاحين ويعملون بينهم ،(٤٧) وللمرة الأولى أصبح الفلاحون في الاعتبار كقوة خطيرة سيكون لها دور في المستقبل .

وفي ١٩٢٦ نشر ماو كتاباً يتناول مشكلة الحلفاء المحتملين للثورة (٤٨) ، وقد حدد فيه خمس طبقات في الصين : (١) طبقة ملاك الأراضي والمديرين . (٢) البورجوازية المتوسطة ، (٣) البورجوازية الصغيرة ، (٤) أشباه البروليتاريا ، (٥) البروليتاريا . واعتبر ماو أن البروليتاريا ـ رغم صغر حجمها ـ هي الجماعة الثورية القائدة ، وأنها في مركز أي حركة ثورية ، وذكر سببين لأهميتها : الأول : أن أفراد هذه الطبقة مكانهم المدن ، وهم بالتالي متركزون تركزاً جيداً إذا ما حانت ـ فجأة ـ اللحظة المناسبة لاعلان الثورة . والثاني : أنهم ـ نظراً لحرمانهم الاقتصادي ـ ليس لديهم سوى القليل يخسرونه في نضالهم من أجل حياة أفضل . ولكن في حين أنهم مقاتلون أشداء ، ويمكن الاعتماد عليهم لمعرفة مصالحهم ، إلا أنهم قلة في العدد ، ولا يمكن أن يحملوا عبء الثورة وحدهم . وبالتالي لا بد للبروليتاريا أن تبحث عن حلفاء .

وقد استبعد ماو ـ على الفور ملاك الأراضي وطبقة المديرين (الكومبرادور) من حلفاء البروليتاريا : « إن كبار ملاك الأراضي وكبار الكومبرادور على وجه الخصوص ـ يقفون دائماً الى جانب الاستعمار ، ويمثلون جماعة من جماعات الثورة المضادة المتطرفة . .(٤٩) » ، وثمة امكانية قائمة داخل صفوف البورجوازية

المتوسطة ، فبعض أفراد هذه الطبقة قد يصبحون في النهاية حلفاء للثورة ، في حين ينضم البعض الآخر من أفرادها الى معسكر الأعداء ، لكن هذه الطبقة ـ في عمومها ـ فئات قليل الأهمية بالنسبة للحركة الثورية ؛ لأن الثورة كلما تزايدت سرعة انطلاقها كلما تباعدت عنها البورجوازية المتوسطة .

وتمثل البورجوازية الصغيرة طبقة ذات إمكانية ثورية حقيقية ، وقد قسمها الى ثلاثة أجنحة : جناح يميني يتطلع نحو البورجوازية المتوسطة ، الجناح الثاني يعيش أيضاً في ظروف اقتصادية معقولة ، لكن أفراده استطاعوا أن يفهموا كيف يتحرك العالم ، وأن يوقنوا أنهم ضد الطبقات العليا ، والجناح الثالث يضم هؤلاء الذين يعيشون في مستوى اقتصادي متخلف ، وهؤلاء يعتقدون أنهم يعيشون شروط حياة لا يمكن احتمالها ، وهم يبحثون عن الحركة الثورية ، ولكن حين تكتسب الثورة زخمها يمكن لهذه الأجنحة الثلاثة أن تلتحم معاً .

غير أن أكثر الطبقات احتمالاً للتحالف مع البروليتاريا هي ما أسماها ماو « أشباه البروليتاريا »[٥٠] ، وهذه تضم خمس فئات : (١) الفلاحين أشباه الملاك ، (٢) الفلاحين المعدمين ، (٣) الحرفيين الصغار ، (٤) العاملين في المتاجر ، (٥) الباعة الجائلين ، ومن المهم ان الفئتين الأولى والثانية يمكن تقسيم كل منهما أقساماً ثلاثة : عليا ومتوسطة وصغرى ، وإمكانية الثورة عند الفلاحين تمضي من أقصاها عند الأقسام الصغرى الى أدناها عند الأقسام العليا . على هذا النحو يمكن القول بأن ماو يعتقد أن هذه الجماعات التي يقع عليها الاستغلال أكثر من غيرها هي الأكثر ميلاً الى الثورة ضد هؤلاء الذين يعتقدون أنهم يمارسون استغلالهم . والآن لا يبدو لنا هذا كشفاً مثيرا ، غير أن ماو كان أول منظر ماركسي يتعرف الى الامكانية الثورية الأصيلة عند الفلاحين ، وكان هذا خروجاً ـ له آثاره الضخمة والخطيرة ، على ما كان يعتبر خط الماركسية الأرثوذكسية ، ولم يقبل هذا الموقف قبولاً شاملاً من جانب كوادر الحزب ، وأثار هلعاً كبيراً في صفوف القيادة ، وحيث أن ماو لم يصبح قائداً للحزب الا في ١٩٣٥ ، فان صراعاً طويلاً قد دار داخل صفوف الحزب في الفترة من ١٩٢٧ الى ١٩٣٥ حول هذه المسألة .

لقد حدث أن « اكتشف » ماو الامكانيات العظيمة للفلاحين حين قام بزيارة إقليم هونان ، وهو يتنبأ في تقريره عن نشاط الفلاحين :

« في فترة قصيرة جداً : سيندفع مئات الملايين من الفلاحين ، من أقاليم وسط الصين وشمالها وجنوبها ، مثل عاصفة طاغية ، مثل بركان عاتٍ ، قوة كاسحة وعنيفة ، ولن تستطيع أي قوة ، مهما بلغت عظمتها ، أن توقفها . . (٥١) » .

ووصف كيف نظم الفلاحون أنفسهم ، ثم كيف أطاحوا بملاك الأرض ، وهو هنا يضرب « الحلفاء » الكومنتانج الذين كانوا متواطئين مع ملاك الأراضي ويدعمونهم في مقابل عونهم المالي ، وهكذا أصبح الكومنتانج هو المستغل ، لا حليف جماعات الفلاحين التي تتعرض للاستغلال .

ولم يحد ماو عن التعريف الماركسي للثورة ، فكما ذكرنا يقوم هذا التعريف على الانتقال من مرحلة لأخرى ، وعلى اطاحة طبقة بأخرى ، لكنه ـ ببساطة ـ نقل مكان الثورة : « إن الثورة الريفية هي التي يطيح فيها الفلاحون بطبقة الاقطاعيين ملاك الأراضي . . . (٥٢) » ، وقد رأى في الفلاحين الفقراء طليعة الحركة الثورية ، والجماعة التي عليها أن تحث الآخرين على اللحاق بالحركة .

وأهم سمات تعرف ماو على الفلاحين ـ خاصة الفقراء منهم ـ كطبقة ثورية هي أن امكانياتهم الثورية قد تطورت دون عون المعلمين أو المرضين . لقد أدرك الفلاحون بأنفسهم أنهم كانوا مستغلين يلقون أسوأ معاملة ، ولقد جاءوا الى الحركة الثورية بأنفسهم دون أن يدفعهم القادة اليها ، ويكشف ماو هنا عن ايمان عظيم بالجماهير ، إيمان يتكشف في كل جوانب نظريته الثورية ، فهي أكثر توجهاً للجماهير من فكرة لينين عن الثورة ، فالايمان بالامكانية الثورية للجماهير هو الخط الرئيسي الموجود في كل أعمال ماو منذ بداية طريقه الثوري ، وهو خط لم يتبدل قط .

الاستراتيجية الثورية :

في **١٩٤٣** أشارت التقارير إلى أن ماو ألقى خطاباً شرح فيه أسباب حل الشيوعية الدولية . قال ماو : « إن الحركات الثورية لا يمكن أن تستورد ولا أن تصدر ، ورغم حقيقة العون الذي قدمته الشيوعية الدولية ، إلا أن الحزب الشيوعي الصيني قد ولد وتطور نتيجة حقيقة واحدة هي أن الصين نفسها كان بها طبقة عاملة واعية . . . (٥٣) » ، وقبلها كان ماو قد عين الأخطاء التي وقع فيها الثوار ، وأولى هذه الأخطاء تبنيهم لوسائل وخطط الحرب الثورية التي استخدمها السوفييت دون

تمييز وبصرف النظر عن صلاحيتها للتطبيق في الموقف الصيني ، الخطأ الثاني ـ وربما كان أفدح من الأول ـ هو الميل الى تقليد نجاحات الماضي ، رغم أن هذه النجاحات لم يعد من الممكن تحقيقها باستخدام نفس الأساليب والتكتيكات . الخطأ الثالث ـ وهو مرتبط بهذين الخطأين ـ هو رغبة الحركة الصينية في مضاهاة التجربة السوفياتية . هؤلاء الناس عند ماو :

« عاجزون عن إدراك ان قوانينهم وأساليبهم في العمل إنما تجسد السمات الخاصة للحرب الأهلية والجيش الأحمر في الاتحاد السوفياتي . وأننا إذا نسخناها وطبقناها دون تغيير فسنكون « كمن يقطع القدم كي تلائم الحذاء » . . . وسنهزم دون شك ، حجتهم هي : ما دامت حربنا حرباً ثورية ، مثل الحرب التي خاضها الاتحاد السوفياتي ، وما دام الاتحاد السوفياتي قد انتصر ، فكيف يمكن أن يكون ثمة بديل سوى أن نتبع النموذج السوفياتي ؟ ، وهم يفشلون في رؤية أن تجربة الاتحاد السوفياتي تشكل رصيداً هائلاً من الخبرة لنا ، فهي أحدث تجارب الحرب الثورية ، وقد تم الانتصار فيها تحت قيادة لينين وستالين ، رغم هذا فان علينا نحن أيضاً أن نعتز بتجربة الحرب الثورية في الصين ، ذلك أن هناك عوامل عديدة خاصة بالثورة الصينية والجيش الأحمر الصيني . . . (٥٤) » .

وليس من الصعب أطلاقاً أن نفهم لماذا نهج ماو هذا النهج الخاص ، فقد فرض الكومنترن على الحزب الشيوعي الصيني التحالف مع الكومنتانج ، رغم اذعان الحزب وقبوله ، إلا أنه كان اجراء نتيجة تحليل الشروط الصينية من الخارج ، لا عن طريق هؤلاء المنغمسين مباشرة في العمل ، وتطورت استراتيجية ماو عن مأساة شنغهاي ، فمن ذلك الوقت أصبحت الاستراتيجية الأرثوذكسية ـ التي تقوم على وجود الطبقة العاملة ـ استراتيجية مهجورة ، فكل الافتراضات التي تقوم عليها قد ثبت خطأها ، وكان على الحزب الشيوعي الصيني أن يبدأ مرة أخرى من جديد .

غير أن النقطة الأساسية التي أثارها ماو هي أنه على الرغم من صلاحية النظرية الثورية ـ في عمومها ـ للتطبيق في البلاد التي تتوفر لها نفس الشروط الموضوعية تقريباً ، إلا أن الاستراتيجية يجب تطويعها بحيث تقوم على الموقف الخاص كما يتطور في كل بلد على حدة . ولم يشك ماو ـ لحظة واحدة ـ في صلاحية التحليل

الماركسي لتفسير الموقف الاجتماعي في بلاد بينها من التفاوت مثل ما بين الاتحاد السوفياتي والصين مثلاً ، فقد تقبل تماماً دلالة الطبقات في المجتمع ، وأن الثورة ما هي الا اعادة تنظيم العلاقة بين الطبقات في المجتمع لا أكثر ولا أقل ، لكن ما لم يقدمه التحليل الماركسي هو الاشارة الى الوسائل التي يتم عن طريقها تحقيق الثورة ، وهنا بالضبط قدم ماو أعظم إضافاته ، أو كما قال أحد المعلقين : « لم يكتب قائد شيوعي آخر عن تكتيكات حرب الريف بمثل هذه الروعة والغزارة ، ولم يكن لقائد شيوعي آخر مثل هذا الأثر في تحويل الثورة القائمة على أساس الريف الى قانون سام حتى بالنسبة لذاته . . (٥٥) » .

والصيغة العسكرية هي تعبير واضح ومستقيم عن الحاجة الى ضرب العدو حين يكون ضعيفاً ، وضرورة الصبر في وجه المحن والظروف غير المواتية . وفي حين أن الثورة ستحدث ، وحتم ان تنتصر في النهاية ، إلا أن الضرورة العسكرية تقضى بأن تكون الحياة ميسورة قدر الامكان حتى يحين الوقت المناسب للانتقال الى مرحلة الهجوم ، هذا يعني ان الحرب ستكون في معظمها حرباً دفاعية ، لكنها يجب ان تكون حرب انهاك مستمر أيضاً ، فستنهار محتويات العدو ، ويكتسب الجيش الثوري قوة ودعماً ، ومع ازدياد القوة ستزداد الجرأة والجسارة ، واذا حدث هذا فقد انعطف التاريخ وبات النصر أكيداً .

وقد أكد ماو الحاجة الى دراسة قوانين الحرب وكيفية استخدامها في مواجهة مواقف معينة . وفي الانتقال من العام الى الخاص على دارس الثورة أن يتفهم ا أولاً ما هي الحرب ، ثم أن يتفهم ما هي الحرب الثورية في نطاق الحرب ، وأخيراً عليه أن يحدد (حسب الجمهور الذي كان ماو يتوجه اليه بخطابه في **١٩٣٦**) ، مكان الحرب الثورية الصينية في نطاق الحرب الثورية والحرب على العموم . وحسب تراث المعلم الصيني العظيم .

« فإن الطريقة الوحيدة لدراسة القوانين التي تحكم موقف الحرب ككل هو اعمال التفكير الجاد والمتصل فيه ، فثمة جوانب في الموقف كله قد لا تكون واضحة للوهلة الأولى ، ولا سبيل لفهمها سوى اعمال التفكير فيها ، وليس ثمة سبيل آخر ، وذلك لأن الموقف كله مكون من أجزاء ، ونظراً لخبرة الناس بالأجزاء ، وخبرتهم

بالحملات والتكتيكات ، فان بوسعهم ان يفهموا الأمور على مستوى أفضل اذا افترضنا أنهم يعملون فيها التفكير الجاد . . »[٥٦] .

وعلى المفكرين أن يتناولوا كل المشاكل المتصلة بالعقبات التي تحول دون الانتصار النهائي للثورة . وفوق كل شيء فان ماو يؤكد دائماً أن المرونة يجب أن تكون دائماً هي كلمة السر في الحركة الثورية أو شعارها الذي لا يجب التخلي عنه ، والتكتيكات يجب تطويعها للموقف الخاص ، فلا شيء يمكن كسبه ـ بل على العكس قد نخسر كل شيء ـ باستخدام تكتيكات كانت ناجحة في أماكن أخرى ، او صادرة عن مواقف أخرى ، دون أن نتناولها أولاً بالفحص النقدي ، ومن ثم . . . فان فهم الموقف الخاص للصين أساسي لفهم التكتيكات التي يجب استخدامها .

ويذكر ماو أربع خصائص رئيسية للحرب الثورية في الصين : أولاً : إنه يصف الصين بأنها « بلاد شاسعة شبه مستعمرة تتفاوت مختلف مناطقها من حيث التطور السياسي والاقتصادي ، مرت بمرحلة ثورة من **١٩٢٤** الى **١٩٢٧** »[٥٧] وهذه خصيصة دالة ، لأنه مع الطور الرأسمالي المحدود ، فان البروليتاريا محدودة كذلك ، تذكر القضية الماركسية بأن مدى تطور البروليتاريا انما يتفق طردياً مع تطور رأس المال ، ونظراً لصغر حجم البروليتاريا ، يصبح الفلاحون هم الغذاء الثوري ، وأكثر من ذلك فإن الصين كانت واقعة تحت السيطرة الجزئية للاستعمار ، لا من جانب دولة واحدة ، بل من جانب عديد من الدول ، ومن ثم فقد عملت هذه الدول على استخدام الصين كميدان معركة ، تحمى فيه مصالحها ، وعلى الصينيين ان يتعاملوا مع كل هذه الدول المتنافسة .

الخصيصتان الثانية والثالثة مرتبطتان احداهما بالأخرى ، فمن ناحية نجد أن العدو قوى وضخم ، في حين أن الجيش الأحمر الصيني ضعيف وصغير ، وهذه نقطة ذات أهمية فائقة في النهج الماوي لأنها تمثل إحدى نقاط الاختلاف الهامة بين الموقف الثوري الصيني والحالة الروسية ، فليس ثمة عدو داخلي واجه البولشفيك كما واجه الكومنتانج الحزب الشيوعي الصيني ، وبالاضافة لذلك ، فان تدخل الحلفاء الغربيين في روسيا ما بين **١٩١٩** و **١٩٢١** كانت له آثار تختلف عن آثار الغزو الياباني للصين . وهذا سيؤثر تأثيراً كبيراً على الانتصار النهائي للجيش الأحمر .

الخصيصة الأخيرة للحرب الثورية الصينية هي التزواج بين قيادة الحزب الشيوي الصيني والثورة الفلاحية ، وقد أدرك ماو أهمية هذا التزاوج حين كشفت الثورة الفلاحية عن وجود قطاع ضخم يعارض الكومنتانج ، ويود أن يهب نفسه لقضية الثورة ، وكانت أهمية قيادة الحزب الشيوعي أنها قيادة موحدة - إذا قورنت بالكومنتانج - لها هدف واضح ومحدد ، أو كما قال ماو : « إن الجيش الأحمر - رغم أنه كان جيشاً صغيراً - إلا أن قدرته القتالية كانت عظيمة ، نظراً لأن أفراده - تحت قيادة الحزب الشيوعي - ولدوا في رحم الثورة الفلاحية ، وهم يقاتلون دفاعاً عن مصالحها ، ونظراً لأن قادة الجيش ومقاتليه متحدون سياسياً . . (٥٨) » .

نتيجة فهم هذه الشروط أكد ماو أن على الجيش الأحمر والحركة الثورية أن يبقيا في موقف الدفاع زمناً طويلاً . وفي الحقيقة ، يجب توفر عدة شروط قبل الانتقال الى موقف الهجوم المضاد . وقد عدد ستاً من هذه الشروط :

١ - أن تدعم الجماهير الجيش الأحمر دعماً فعالاً .

٢ - أن تكون الأرض ملائمة للعمليات العسكرية .

٣ - أن تتركز كل قوات الجيش الأحمر .

٤ - أن يتم اكتشاف كل نقاط الضعف عند العدو .

٥ - أن يكون العدو منهكاً وفي حالة معنوية سيئة .

٦ - أن يكون العدو أميل لارتكاب الأخطاء (٥٩) .

وعند ماو فإن الشرط الأول هو أهم الشروط ، فان الكثير يتوقف على دعم الأهالي ، ولولا هذا الدعم ما حقق الجيش شيئاً ، ذلك أن عليه الاعتماد على عون الأهالي المحليين ، وهذا الشرط هو أكثر الشروط صلاحية للتعميم في أي موقف ثوري، ولا شك في أنه أحد السمات التي وضحت في الحرب الفيتنامية ، كما دللت عليه عمليات حرب العصابات المضادة التي استخدمتها قوات الولايات المتحدة وقوات فيتنام الجنوبية ، فاذا لم يكن الأهالي موالين فيجب نقل هؤلاء الأهالي الى أماكن أخرى يمكنها استيعابهم ، وربما كانت الصعوبات التي واجهها شي جيفارا في

بوليفيا ـ والتي أدت الى مصرعه في النهاية ـ راجعة الى افتقاد عون الأهالي له على وجه العموم ، وربما يعكس هذا أيضاً المشاكل الكامنة في « تصوير » الثورة .

وقد ظلت وجهة نظر ماو في الحرب الثورية دون تغيير تقريباً حتى النهاية ، ففي حين شرع الجيش الأحمر في مرحلة الهجوم منذ ١٩٤٦ ، وأحرز النصر في ١٩٤٩ ، إلا أن التكتيكات التي تبناها ماو وتم التمسك بها أثبتت صحتها وصلاحيتها للظروف في الصين ، وكانت أكثر الدروس أهمية هي الاعتماد على الأهالي الراغبين في الثورة والمؤيدين لها ، وتلك نقطة أساسية في كل كتابات ماو وأعماله ، وفكرة جوهرية من أجل استمرار الثورة في المجتمع ، فان هزيمة القوات المعادية لا يعني أن الثورة قد انتهت ، فقد تم القضاء على القوى المستغلة ، « لكن الهدف النهائي الذي يناضل من أجله كل الشيوعيين هو قيام المجتمع الاشتراكي والشيوعي . .[٦٠] » ، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بالاشتراك الدائم للجماهير في هذه العملية ، إن فكرة الثورة الدائمة كامنة في مفهوم ماو عن خط الجماهير .

خط الجماهير :

لا تنتهي نظرية الثورة عند ماو بنجاح الثورة الديموقراطية ، بل لا بد من استمرارها حتى تتحقق الثورة الاشتراكية ، هذه العملية الثورية ـ مثلها في ذلك مثل الثورة الديموقراطية السابقة عليها ـ لا يتم انجازها دون المشاركة الفعالة من جانب الجماهير ، لكن مشاركة الجماهير لا تعني أن هناك كماً من الجماهير باقياً في انتظار القيادة ، فصورة الفلاح ذي الوعي الثوري التي رسمها ماو حين درس حالة الفلاحين في اقليم هونان لم تتغير قط ، فالاكتشاف « المروع » الذي وصل اليه ماو لم يكن ان المحرضين الحزبيين قد نجحوا في جذب الفلاحين الى أتون الثورة ، بل إن الفلاحين هم الذين اندفعوا تلقائياً نحو دعم قضية الثورة المتنامية نتيجة وعيهم بأنهم موضع استغلال من جانب الطبقة الحاكمة ، أي ملاك الأراضي ، ومن تاريخ مبكر يعود الى ١٩٣٤ حث ماو « على ضرورة العمل على اقناع العمال والفلاحين باننا نمثل مصالحهم ، وأن حياتنا وحياتهم مرتبطتان معاً برباط لا تنفصم عراه . .[٦١] » .

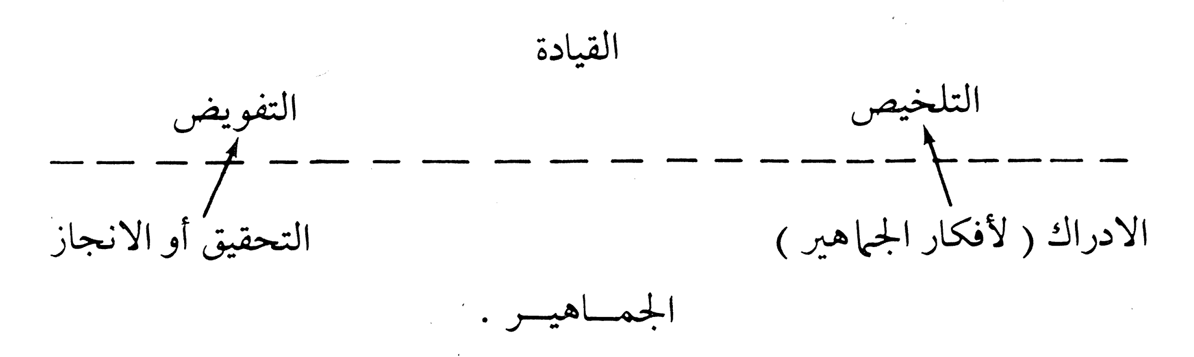
لكن هذا لا يعني أن ماو كان يعمل على الانتقاص من دور القيادة ، بل هو على العكس كان يشيد بهذا الدور حين طلب الى القادة أن يكونوا مرهفي الحس تجاه أفكار الجماهير وآمالها ، وحيث أن الجماهير تعيش دائماً « خلال » الموقف ، وحيث أن الموقف الثوري في تغير دائم ، فعلى القيادة أن تظل دائماً متحسسة لنبض الجماهير ، ومن ثم « فإن معرفة الثوريين إذا لم تتغير بالسرعة التي تتفق مع الموقف المتغير ، فلن يكون بوسعهم قيادة الثورة الى النصر . .(٦٢) » .

وحسب وجهة النظر المتعاطفة مع تطور فكر ماو ، يبدو أن ماو أحس بأن كارثة ١٩٢٧ انما جاءت نتيجة نوع من الغربة بين الحزب والجماهير ، فقد كان يجب على القيادة أن تكون متأهبة لمواجهة المشاكل التي يمكن أن تحدث ، وقبل كل شيء ، فان على القيادة ألا تقيم عوائق في الفكر او العمل يمكن أن تعزلها عن الجماهير او عن قاعدتها الجماهيرية الثورية ، ومنذ ١٩٣٤ كان ماو يحث الحزب على الانصراف إلى حث العمال والفلاحين على ضرورة التعاون ، والكلمة التي كان يستخدمها دائماً هي « الحث » أو « الاقناع » ، بمعنى أن الحزب ليس له أن يرغم الفلاحين على ما لا يريدون .

ومفهوم خط الجماهير يعني أن هناك حركة متصلة باتجاه الشيوعية ، وهذا يتفق مع الفكرة الماركسية المعيارية التي تقضي بأن كل مرحلة تخلي مكانها لأخرى تالية عليها ، غير أن المرحلة الجديدة توجد دائماً في أذهان الجماهير ، لكنها ممزقة ومتناثرة ، وعلى قيادة الحزب ان تجمع أجزاءها معاً ثم تعيدها للجماهير ، وتلك أيضاً وسيلة بالغة الحساسية لاستباق المشاكل التي يمكن أن تقوم بين الجماهير ، أو كما يذكر لويس :

« إن طريقة خط الجماهير في القيادة تستخدم وسائل تهدف الى رفع مشاركة وحماس الشعب الصيني الى حدهما الاقصى ، والى تبديد أي عداء محتمل أن يقوم بينهم وبين المسؤولين في الحزب ، ولتحقيق أكبر قدر من دفع الجماهير وأقل قدر من العداء كان لا بد من استخدام عديد من التكنيكات المتنوعة للدعاية والتدريب والتوجيه ، مثل المناقشات والاجتماعات ، والحلقات الدراسية الصغيرة ، وحملات المنافسة واصلاح الذات . . .(٦٣) » .

وطريقة خط الجماهير ـ التي وضعت معالمها في ١٩٤٣ تضم أربع مراحل متعاقبة : الادراك ، الايجاز أو التلخيص ، التفويض ، ثم الانجاز او التحقيق .(٦٤) . في مرحلة الادراك يعمل الكادر بين جماهير العمال والفلاحين ، ويدرس الأفكار المتناثرة وغير المنتظمة ، وهم ـ بهذه الطريقة ـ يحددون المشاكل ، ويحاولون التنسيق بين مختلف الأفكار ، وبالتالي يستطيعون أن يعينوا نقاط القوة والضعف في النشاط الحزبي ، وفي مرحلة التلخيص على الكادر أن يوجز هذه الأفكار المتباينة في كل واحد متماسك ، وفي مرحلة التفويض تتولى السلطات الحزبية على في المنطقة دراسة هذه الملخصات ، وترسل بتوجيهاتها ، وفي مرحلة التحقيق أو الانجاز تتم اعادة هذه التوجيهات ـ عن طريق جهاز الحزب كي تشرح وتعمم بين الجماهير ، وهكذا تتبنى الجماهير هذه التوجيهات من حيث هي صادرة عنها . إن هذه العملية تتم على النحو التالي :



وتقوم فكرة خط الجماهير على افتراضات أربعة : الأول أن كل تقدم يجب أن يعتمد بالضرورة على عمل الجماهير ، الثاني : أن الناس تعرف ما تريد ، وبالتالي فعلى القادة أن يذهبوا دائماً للجماهير كي يتعلموا منها ، الثالث : أي عمل من جانب الجماهير يجب أن تتولاه هي نفسها ، والرابع : أن في الجماهير قوة ابداع كامنة غير محدودة ، هذه القوة هي التي تصنع الثورات .

لكن هناك تساؤلاً حول فعالية طريقة خط الجماهير في الاستمرار بالعملية الثورية . . تاونسند ـ على سبيل المثال ـ يراها تكنيكاً مفيداً من حيث نجاحها التنظيمي ـ كما أنها « تسهم اسهاماً هاماً في تطوير الجامعة الوطنية السياسية في الصين ، كذلك فهي تضع النخبة السياسية ـ بتواضع ـ أمام الآراء والمطالب

الشعبية . . [٦٥] » ، غير أن تاونسند له بعض التحفظات الهامة حول مستقبل المثال الثوري عند ماو ، فثمة تساؤل حول ما إذا كان الجيل الثاني من قادة الحزب الشيوعي ـ ومن الجماهير كذلك ـ يمكن أن تلهمه نفس المثل التي فجرتها سنوات الثورة العصيبة ، فالأهداف الثورية أميل لأن تختفي حين تصبح مرحلة الثورة جزءاً من ماضٍ سحيق ، والفكرة الماوية عن خط الجماهير مكرسة لعملية استمرار الثورة ، وربما كانت الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى جانباً من هذه العملية ،[٦٦] ، من حيث تخوف جماعة ماو أن يكون الوهج الثوري بسبيله الى الانطفاء ، فتأتي الثورة الثقافية محاولة لبعث الثورة والأهداف الثورية .

وسواء نظر المرء الى خط الجماهير كما رآه ماو : وسيلة لابقاء الجماهير منهمكة في الثورة ، أو سخر منه واعتبره ضمن وسائل السيطرة على الجماهير ، فهو جانب هام من جوانب نظرية ماو في الثورة ، فمنذ بداية نضاله ، أدرك ماو أن للجماهير وعياً ثورياً يجب فتح الطريق أمام تدفقه اذا كان للحركة الثورية أن تنجح . يقول ماو : « كلما اشتد النضال ، كلما ازدادت حاجة الشيوعيين لأن يربطوا قياداتهم بمطالب الجماهير ربطاً وثيقاً . . . [٦٧] » ، وفي كل مرة يحدث فيها تراجع في الثورة يندفع ماو في حملات عنيفة مطالباً بمزيد من ارتباط القادة بالجماهير ارتباطاً مباشراً ، وبهذا الصدد . ظلت نظرية ماو في الثورة حوالي خمسين عاماً لم يتبدل منها شيء .

تلخيص للماويـــــة :

رغم التأليه الذي أحيط به ماو خلال السنوات القليلة الأخيرة ، فلن يذكره أحد خارج الصين كفيلسوف عظيم من فلاسفة التراث الماركسي ـ اللينيني ، فليس لأعماله تلك القامة النظرية التي لأعمال لينين أو لوكسمبورج أو لوكاتش أو غيرهم ، حتى مقالاته في نهاية الثلاثينيات ـ والتي حاول فيها أن يعالج ضعفه كفيلسوف ـ لم تكن أعمالاً ملهمة ، ولم تضف لمكانته الشيء الكثير[٦٨] ، لكن الاضافة التي قدمها ماو ـ كمنظر للثورة ـ ربما تتجاوز ما قدمه أي مفكر في القرن العشرين ـ بما فيهم لينين ـ ، فلم يكن لايٍ منهم مثل هذا التأثير خارج بيئته كما كان لماو . وما كتبه ماو كان له انعكاسه على عديدٍ من النظم النامية ، فالثورات من كوبا للهند الصينية قد

ارتبطت بالفكرة الماركسية عن الثورة وكيفية حدوثها ، وفيما يتعلق بتطبيق النموذج المستمد أساساً من المجتمعات الصناعية ، أضاف ماو بعداً جديداً كل الجدة الى التحليل الماركسي أتاح تطبيق النموذج على المجتمعات قبل الصناعية .

وفي قلب نظرية ماو ، ليس ثمة سوى عامل واحد هو الذي يؤكد انتصار الحركة الثورية في النهاية ، هذا العامل هو دعم الجماهير ، وهو دعم صادر عن فهم الجماهير نفسها بأنها كانت في الماضي موضع استغلال من جانب الجماعات الحاكمة ، أما الآن فهي ترى - للمرة الأولى - حركة ثورية وقيادة ثورية تهتمان حقيقة بهؤلاء المشاركين في الحركة . ومن ثم فان القضية الأساسية القائلة بأن الحركة الثورية يمكنها أن تبقى وأن تنتصر إذا كانت الجماهير مؤيدة لها سواء كان هذا في مجتمع صناعي أو لم يدخل مرحلة الصناعة بعد ، هذه القضية هي إضافة ماو الحقيقية لنظرية الثورة التي استمدها من النموذج الذي خلفه ماركس من بعده .

خاتمة : الماركسية المعاصرة

ثبت لنا أن النموذج الماركسي للثورة نموذج حيوي ومفيد في تحليل المواقف الثورية ، ولكن رغم اننا ذكرنا أن النظرية الماركسية قد تبدو غير صحيحة ، أو على الأقل لم تثبت صحتها بعد ، إلا أن كثيراً من القضايا الماركسية ظلت محتفظة بحيويتها زمناً طويلاً ، وقد رأينا أن واحدة من أهم هذه القضايا الخاصة بالبروليتاريا في النضال الثوري ، ترى أن البروليتاريا ليست طبقة ثورية فحسب ، بل هي الطبقة الثورية . وقامت نظرية لينين في الثورة على الدور الذي يجب أن تلعبه البروليتاريا في كل مرحلة من مراحل الثورة ، حتى ماو - الذي كان يناضل في مجتمع يكاد يخلو من البروليتاريا بعد مذبحة شنغهاي في ١٩٢٧ - قد تقبل دور البروليتاريا كطليعة للثورة ، وفي حين أن ماو قد تعرف على الامكانية الثورية عند الفلاحين ، إلا أنه استطاع أن يبرر هذا الانحراف الظاهري عن التحليل الماركسي بوصف فئات الفلاحين « بأشباه البروليتاريا » كما فعل لينين ، ومن ثم فان لديهم خصائص بروليتارية هي التي تعين على فهم نزوعهم الثوري . فلا لينين ولا ماو أنكر الامكانية الثورية عند البروليتاريا . . . اذا وجدت هذه البروليتاريا أصلاً ، وقد عدلا من

بعض الأفكار الماركسية التقليدية في اعتمادهما على الحزب لقيادة الحركة الثورية ، فقد أكد كل من لينين وماو الحاجة الى « قيادة » الثورة والطبقة الثورية ، حتى يتم القضاء على كل الأعداء الطبقيين ، رغم أن ماو كان أكثر اهتماماً - من لينين - بضرورة ارتباط القيادة بالجماهير .

على أنه ثمة منظرون أكثر حداثة - يصنفون بين الماركسيين لأنهم يتقبلون النموذج الماركسي للثورة - قد مضوا أبعد مما مضى لينين وماو في تناولهم القضايا الماركسية ، بل انهم قد رفضوا بالفعل كل القضايا المتضمنة في نظرية ماركس ، هذا الجيل « الأخير » من الماركسيين منظرون وفلاسفة : هربرت ماركيوز ، فرانز فانون ، ريجي دوبري[٦٩] . قدم كُلٌ إضافة أساسية للتحليل الثوري على العموم، والتحليل الماركسي على الخصوص ، وما يشترك فيه هؤلاء جميعاً هو رفض البروليتاريا كطبقة ثورية ، فلم يعد لدى البروليتاريا الميل ولا الارادة للاطاحة بالبورجوازية .

وقد رأينا من قبل أن ماركيوز يرفض الطبقة العاملة كجماعة ذات امكانية ثورية ، فالتحرك الاجتماعي الذي حدث في المجتمعات الصناعية المتقدمة قد مال الى تلطيف حدة الصراع الذي تنبأ ماركس بحدوثه في المجتمع ، وثمة اتفاق عام حول عدد من الموضوعات الرئيسية جمع بين الذين كانوا من قبل « متضادين » ، ويرى ماركيوز « أن هذا الجمع بين المتضادين له أثره على امكانيات التغير الاجتماعي نفسها ، لأنه يطوق تلك الطبقات التي يقوم تقدم المجتمع على اكتافها ، تلك الطبقات التي كان وجودها من قبل يعني معارضة النظام ككل . . .[٧٠] » ، وعنده أن إمكانية التغير الاجتماعي أميل لأن توجد « في تلك الطبقات الدنيا من المنبوذين والخارجين ، المستغلين والمضطهدين من أجناس أخرى وألوان أخرى ، من المتبطلين وغير القادرين على العمل . .[٧١] » ، غير أن التخطيط الأساسي للنموذج الماركسي لا يزال قائماً ، فثمة طبقة مستغلة وأخرى موضوع للاستغلال ، والتغير لا يتم إلا بابدال التكوين الطبقي .

كذلك رفض ڤانون الطبقة العاملة كطبقة ثورية ، ومضى لأبعد من ماو في نسبة

الامكانية الثورية للفلاحين ، ويرى أن ثوار المدن حين يذهبون الى الريف :

« يكتشف هؤلاء الرجال شعباً متجانساً منسجماً ، ان كان يعيش حياة ساكنة جامدة ، فانه ما يزال محافظاً على قيمه الأخلاقية وعلى ارتباطه بالأمة ، يكتشفون شعباً كريماً سخياً ، مستعداً للتضحية ، راغباً في العطاء ، نافذ الصبر ، قوي الشمم والاباء ، وواضح أن اللقاء بين أولئك المناضلين الذين تطاردهم الشرطة وبين هذه الجماهير المتوفزة يمكن أن يؤدي الى مزيج متفجر ذي قوة لا عهد بمثلها من قبل . . . (٧٢) » .

وقد أدرك فانون أن الطبقات العاملة في الدول الافريقية حديثة الاستقلال لن تتقدم الى الحكومة بمطالب ، ذلك أنها تعرف « أنها أكثر قطاعات السكان حصولاً على الامتيازات ، وأفضل القطاعات حياة . . (٧٣) » ، ويبدو أن فانون يميل الى نزع أي امكانية ثورية عن البروليتاريا . . « ويبدو ألا مفر من هذه النتيجة وهي أنه سواء أصاب فانون في تشخيصه لفلاحي افريقيا على أنهم قوة ثورية أو أخطأ . . . فان افريقيا المعاصرة لا تقدم بديلاً آخر . . (٧٤) » .

وفي حين رفض كل من دوبري وفانون الطبقة العاملة كطبقة ثورية ، فان دوبري كان أقل ميلاً لتقبل فكرة التلقائية في الحركة الثورية من فانون ، لكنه لا يشابه قدامى الماركسيين في تأكيد ضرورة الحزب لقيادة الحركة الثورية ، فدوبرى يرى أن حركة حرب العصابات يجب أن تسبق تطور الحزب الثوري ، وهذا قلب كامل لنظرية ماو ، وقد رفض تماماً فكرة أن تكون البروليتاريا طليعة الثورة ، لأن العامل الذي يعيش في بيئة حضرية سيفسده ما حوله ، كتب دوبري ـ متخذاً من ثورة كوبا « نموذجه المفضل » : « إن الجبل يضفي على البورجوازيين سمات البروليتاريا ، كذلك فإن المدينة قد تحول البروليتاريا الى بورجوازيين . . . (٧٥) » .

وقريباً جداً ، رجعت فكرة « الطبقة العاملة كطبقة ثورية » تكتسب شعبية من جديد ، وكان الدافع القوي لاعادة التفكير في قضية كان الكثيرون يعتبرونها غير قابلة للبعث من جديد ، هي تلك الشهور من مارس الى يونيو ١٩٦٨ ، في فرنسا ، فتلك الفترة من القلاقل ـ التي أصبحت تعرف الأن باسم ثورة مايو ـ أدت الى قيام

جبهة عريضة من العمال والطلبة الذين كانوا مشتركين في معارضة نظام ديجول ، هذه الهبة - التي اسقطت الحكومة تقريباً - شاركت فيها جامعات اغلقها الطلبة ، ومصانع احتلها العمال ، خاصة الشباب منهم ، وفي حين كان الدافع للاضراب يزداد قوة ، بدت الحكومة بلا حول ، غير أن الثورة انتهت أخيراً ، وظهر بين صفوف الماركسيين تفسيرات لفشل الثورة ، لكن كلا التفسيرين لم يضع الامكانية الثورية للطبقة العاملة موضع التساؤل .

فمن ناحية ، هناك الماركسيون « التقليديون » الذين قالوا بأن منظرين مثل ماركيوز مخطئون ، لكن الوقت لم يكن قد حان لنجاح الثورة ، ولاحظ أحد المعلقين : « أن أغلب العمال الذين يتقاضون أجوراً أو مرتبات لا زالوا يؤيدون الأحزاب الاصلاحية أو حتى أحزاب البورجوازية . .[٧٦] » ، وهكذا فإن الحزب ونقابات العمال يمكنها قيادة الثورة حسب وجهة النظر هذه ، ولكن بقى أن يتوفر الشرط الذاتي . ومن الناحية الأخرى فان دانيل كوهن - بنديت ، الطالب الممرض الذي وثب الى الشهرة خلال تلك الفترة ، كان يعتقد ان الطبقة العاملة لديها القدرة على تحقيق الثورة ، غير ان الحزب قد خانها حين مارس تجاهها نوعاً من التسلط البيروقراطي يضرب بجذوره الى النظرية اللينينية في الحزب الثوري ، ويرى كوهن - بنديت أننا « يجب أن نناضل لحساب الناس لا كقادة لهم »[٧٧] ، ففي القيادة تكمن بذور الفاشية والتسلط .

هكذا يبدو أننا قد درنا دورة كاملة : من الطبقة العاملة كطبقة ثورية الى الطبقة العاملة كطبقة عاملة من جديد ، رغم ذلك فلا زالت هناك خلافات بين المنظرين الماركسيين حول صحة القضايا السابقة ، وأياً ما تكون نتائج هذه الخلافات ، فان كل الماركسيين يتفقون على قبول النموذج الماركسي للتغير الثوري ، ففكرة وجود طبقتين ترتبطان بالتخطيط الاقتصادي ، وتقف احداهما بمواجهة الأخرى هي أكثر نماذج التغير الاجتماعي والثوري التي لقيت وتلقى القبول في مختلف أنحاء العالم . أما النماذج والنظريات الأخرى في التغير الثوري - أعني النظريات غير الماركسية - فهي - كما سنرى - ليست سوى محاولات لتقديم تفسيرات بديلة لظاهرة الثورة وأسباب حدوثها .

الهـــــوامش والمــــراجـع :

(١) شلومو أفنيري : « الفكر الاجتماعي والسياسي عند كارل ماركس » ، لندن ، ١٩٦٨ ، ص ١٥١ .

(٢) كارل ماركس وفريدريك انجلز : مقدمة الطبعة الروسية لسنة ١٨٨٢ من : « بيان الحزب الشيوعي » ، عن : الأعمال المختارة ، مجلد (١) ، ص ٢٣ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(٤) المرجع السابق ، وانظر أيضاً : أفنيري : « الفكر الاجتماعي والسياسي عند كارل ماركس » ، ص ١٥٣ .

(٥) جورج ليشتهايم : « الماركسية : دراسة تاريخية ونقدية » ، نيويورك ، ١٩٦١ ، ص - ص ٣٢٧ - ٣٢٨ .

(٦) ايزاك دويتشر : « الثورة الناقصة ، روسيا ١٩١٧ - ١٩٦٧ » لندن ، ١٩٦٧ ، ص ١٥ .

(٧) انظر - على سبيل المثال : آدم . ب . أولام : « لينين والبلشفيك » ، لندن ، ١٩٦٦ ، ويرى أولام أن لينين ربما يكون قد تأثر تأثراً قوياً بحادثة أخيه ، على مستوى لا شعوري على الأقل ، ولمزيد من تفاصيل المنهج السيكولوجي - وان كان لا يضيف كثيراً الى هذه الحادثة - انظر : ا . ف . فولفنشنين : « الشخصية الثورية : لينين ، تروتسكي ، غاندي » ، برنيستون ، ١٩٦٧ ، وانظر أيضاً الفصل الثامن .

(٨) ف . ا . لينين : « خطابات في التكتيك » ، عن : الأعمال المختارة ، مجلد (٦) ، لندن ، ١٩٣٦ ، ص ٣٣ .

(٩) جورج لوكاتش : « لينين : دراسة في وحدة الفكر » ، ترجمه الى الانجليزية نيكولاس جاكوبس ، لندن ، ١٩٧٠ ، نشر للمرة الأولى في ١٩٢٤ ، ص ١١ .

(١٠) ف . ا . لينين : « تاكتيكان للاشتراكية الديمقراطية في الثورة الديمقراطية » ، عن : الأعمال المختارة ، المجلد (٣) ص - ص ٣٩ - ١٣٣ .

(١١) المرجع السابق ، ص ٧٧ .

(١٢) المرجع السابق ، ص ٨٢ .

(١٣) المرجع السابق .

(١٤) المرجع السابق ، ص ٨٦ .

(١٥) ليون تروتسكي : « الثورة الدائمة ، نتائج وآفاق » ، لندن ، ١٩٦٢ ، ص ١٩٤ .

(١٦) المرجع السابق ، ص ١٩٥ .

(١٧) المرجع السابق .

(١٨) ف . ا . لينين : « مهام البروليتاريا في ثورتنا » ، عن « الاعمال المختارة ، مجلد (٦) ، ص - ص ٤٥ - ٧٦ و « خطابات في التكتيك » .

(١٩) المرجع السابق ، ص ٣٥ .

(٢٠) ف . ا . لينين : « مهام البروليتاريا في الثورة الحالية (ابريل ١٩١٧) : موضوع ابريل » عن : « لينين في السياسة والثورة » باشراف جيمس ا . كونور ، نيويورك ، ١٩٦٨ ، ص ١٥٩ ، وانظر أيضاً : الأعمال المختارة ص - ص ٢١ - ٦ .

(٢١) ماركس وأنجلز: « بيان الحزب الشيوعي » ص ٤٦ .

(٢٢) هربرت ماركيوز : « انسان البعد الواحد » ، لندن ، ١٩٦٤ .

(٢٣) المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(٢٤) ف . ا . لينين : « ما العمل ؟ » « ترجمه الى الانجليزية س . ڤ وباتريشيا أوتشين ، لندن ، ١٩٧٠ ، نشر للمرة الأولى في بريطانيا العظمى في ١٩٦٣ .

(٢٥) المرجع السابق ، ص ٩٤ .

(٢٦) المرجع السابق ، ص ٩٩ .

(٢٧) المرجع السابق ، ص ١٠٩ .

(٢٨) المرجع السابق ، ص ١٢٣ .

(٢٩) المرجع السابق ، ص ١٥٦ .

(٣٠) المرجع السابق ، ص ١٦٥ .

(٣١) المرجع السابق ، ص - ص ١٦٩ - ١٧٠ .

(٣٢) روزا لوكسمبورج : « دور التنظيم في النشاط الثوري » عن : روزا لوكسمبورج ، كتابات سياسية مختارة ، اشراف وتقديم روبرت لووكر ، لندن ، ١٩٧٢ ، ص ٩٩ .

(٣٣) المرجع السابق .

(٣٤) بول فروليش : « روزا لوكسمبورج ، حياتها وعملها » ، ترجمه الى الانجليزية ادوارد فيتزجيرالد ، نيويورك ، ١٩٦٩ ، نشر للمرة الأولى في ١٩٤٠ ، ص ١٠٨ .

(٣٥) لوكسمبورج : « دور التنظيم في النشاط الثوري » ، ص ١٠٤ .

(٣٦) انظر وصف لينين لاتجاه الامبريالية نحو احداث الانقسام في صفوف الطبقة العاملة في : « الامبريالية . . . أعلى مراحل الرأسمالية . . » ، موسكو ، ١٩٧٠ ، ص - ص ١٠٢ - ١٠٣ .

(٣٧) ا . جيمس جريجور : « مسح للماركسية » ، نيويورك ، ١٩٦٥ ، ص ٢٥١ .

(٣٨) ستيوارت . د . شرام : « ماوتسي - تونج » ، هارموند سورت ، ميدل سكس . ١٩٦٦ ، ص ٢٢٣ .

(٣٩) صامويل هنتنجتون : « النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة » نيوهافن ، ١٩٦٨ ، الفصل الخامس .

(٤٠) انظر : صامويل هنتنجتون : « أسس التكيف » ، مجلة « الشؤون الدولية » ، (٤٦) ، ١٩٦٨ ، ص - ص ٦٤٢ - ٦٥٦ .

(٤١) لمناقشة مايدين به ماو للينين ، انظر ـ على سبيل المثال ، ستيوارت شرام : « الفكر السياسي عند ماو ـ تسي ـ تونج » هارموند سورت ، ميدل سكس ، ١٩٦٩ ، نشر للمرة الأولى في ١٩٦٣ ، ص ـ ص ١٣٤ ـ ١٣٨ ، ان ماو لم « يخترع » الفلاحين في الماركسية ، فهم موجودون منذ البداية ، انظر على سبيل المثال : فريدريك انجلز : « الثورة الالمانية » باشراف ليونارد كريجر ، شيكاغو ، ١٩٦٧ ، لكن الدور الذي سيلعبه الفلاحون في الحرب الثورية هو ما تطور للمرة الأولى في نظرية ماو عن الثورة ، لقد نجح ماو في تحويل الفلاح الى مقاتل ثوري وعملي .

(٤٢) ماو ـ تسي ـ تونج : « شرارة واحدة يمكن ان تشعل النار في المرج » عن : الأعمال المختارة لماو ـ تسي ـ تونج : المجلد (١) ، بكين ، ١٩٦٧ ، ص ١٢٧ .

(٤٣) جاك جويلرماز : « تاريخ الحزب الشيوعي الصيني ، ١٩٢١ ـ ١٩٤٩ » ، ترجمته الى الانجليزية آن ديستيناي ، لندن ، ١٩٧٢ ، ص ٤٠ .

(٤٤) وولف جانج فرانك : « الثورة الصينية في مائة عام ، ١٨٥١ ـ ١٩٤٩ » ، ترجمه الى الانجليزية ستانلي ردمان ، أوكسفورد ، ١٩٧٠ .

(٤٥) بارنجتون موور « الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديموقراطية » ، هارموند سورت ، ميدل سكس ، ١٩٦٩ ، نشر للمرة الأولى في ١٩٦٦ ، ص ـ ص ٢٠١ ـ ٢٢٧ .

(٤٦) انظر : « شيوعية ماو ـ تسي ـ تونج » ، شيكاغو ، ١٩٦٤ ، ص ـ ص ٢٩ ـ ٥٣ .

(٤٧) سيتوارت شرام : « ماو ـ تسي ـ تونج » ، هارموند سورت ، ميدل سكس ، ١٩٦٦ .

(٤٨) ماو ـ تسي ـ تونج : « تحليل الطبقات في المجتمع الصيني » عن : الأعمال المختارة لماو ـ تسي ـ تونج : مجلد (١) ، بكين ، ١٩٦٧ ، ص ـ ص ١٣ ـ ٢٢ .

(٤٩) المرجع السابق ، ص ـ ص ٤ ـ ١٣ .

(٥٠) انظر وجهة نظر لينين حول « اشباه البروليتاريا » في : « مهام البروليتاريا في ثورتنا » ، ص ـ ص ٥٩ ـ ٦١ .

(٥١) ماوت تسي ـ تونج : تقرير عن دراسة حركة الفلاحين في هونان » ، عن : الأعمال المختارة لماو ـ تسي ـ تونج ـ (١) ، ص ٢٣ .

(٥٢) المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(٥٣) ستيوارت شرام : « الفكر السياسي عند ماو ـ تسي ـ تونج » هارموند سورت ، ميدل سكس ، ١٩٦٩ ، ص ٤٢١ .

(٥٤) ماو ـ تسي ـ تونج : « مشاكل الاستراتيجية في حرب الصين الثورية » عن : « الأعمال المختارة لماو ـ تسي ـ تونج ، (١) ، ص ١٨١ .

(٥٥) كوهن : « شيوعية ماو ـ تسي ـ تونج » ، ص ٧٣ .

(٥٦) ماو ـ تسي ـ تونج : « مشاكل الاستراتيجية في حرب الصين الثورية » ، ص ١٨٥ .

(٥٧) المرجع السابق ، ص ١٩٦ .

(٥٨) المرجع السابق ، ص ١٩٨ .

(٥٩) المرجع السابق ، ص - ص ٢١٥ - ٢١٦ .

(٦٠) ماو - تسي - تونج : « الثورة الصينية والحزب الشيوعي الصيني » ـ عن : الأعمال المختارة لماو - تسي - تونج . (٢) ص ٣٣١ .

(٦١) جون ويلسون لويس : « القيادة في الصين الشيوعية » ، اثياكا ، نيويورك ، ١٩٦٣ ، ص ٢٢ .

(٦٢) ماو - تسي - تونج : « في الممارسة » عن : الأعمال المختارة لماو - تسي - تونج ، (١) ص - ص ٢٩٥ - ٣١٠ .

(٦٣) جون . و . لويس : « القيادة في الصين الشيوعية » ص ٧١ .

(٦٤) انظر : ماو - تسي - تونج : « بعض المسائل المتعلقة بأساليب القيادة » ، عن : الأعمال المختارة لماو - تسي - تونج ، (٣) ، ص - ص ١١٧ - ١٢٢ .

(٦٥) جيمس د . تونسند : « المشاركة السياسية في الصين الشيوعية » ، بيركلي ، ١٩٦٧ ، ص ١٩٨ .

(٦٦) ثمة أعمال كثيرة تتناول الثورة الثقافية من بينها : جون روبنسون : « الثورة الثقافية في الصين » ، هارموندسورت ، ميدل سكس ، ١٩٦٩ ، « الصين بعد الثورة الثقافية » (مختارة عن مجلة علماء الذرة) ، نيويورك ، ١٩٧٠ ، روبرت ، ج ، ليفتون : « الخلود الثوري : ماو - تسي - تونج والثورة الثقافية : « هارموند سورت ، ميدل سكس ، ١٩٦٩ ، تاي سينج آن : « ثورة ماو - تس - تونج الثقافية » ، نيويورك ، ١٩٧٢ ، وهذه الأعمال مختارات من أعمال كثيرة ، لكنها تمثل قطاعاً عرضياً لابأس به من آراء الباحثين حول الصين أثناء الثورة الثقافية .

(٦٧) ماو - تسي - تونج : « بعض المسائل المتعلقة بأساليب القيادة » عن : الأعمال المختارة لماو - تسي - تونج : (٣) ، ص ١٢٢ .

(٦٨) انظر : ماو - تسي - تونج : « في الممارسة » و « في التناقض » ، وكلاهما عن : الأعمال المختارة لماو - تسي - تونج : (١) ص - ص ٢٩٥ - ٣١٠ ، ص - ص ٣١١ - ٣٤٧ .

(٦٩) ماركيوز فيلسوف ألماني هاجر من بلاده حين تولى النازيون الحكم ، ونظراً لخروجه الواضح على كثير من القضايا الماركسية التقليدية ، فهو من أكثر الشخصيات اثارة للجدل في الفلسفة المعاصرة ، وثمة مقدمة مفيدة جداً لأعمال ماركيوز هي : اليسدير ماك لنيتير : « ماركيوز » ، لندن ، ١٩٧٠ ، وكان فانون طبيباً يعمل بالجزائر ، وانضم هناك الى الحركة الثورية التي انتهت بجلاء الفرنسيين عن الجزائر ، وأصبح فانون من اوسع الكتاب المعادين للاستعمار انتشاراً بين القراء . أما دوبري فهو فيلسوف فرنسي قضى سنوات طويلة في كوبا بعد نجاح ثورة كاسترو ، وحين كان يتابع حرب العصابات في بوليفيا (التي كان يقودها شي جيفارا) ، وينشر متابعاته في احدى صحف المكسيك ، قبضت عليه السلطات البوليفية حيث قضى في السجن عدة سنوات .

(٧٠) ماركيوز : « انسان البعد الواحد » ص ١٩ .

(٧١) المرجع السابق ، ص ٢٥٦ .

(٧٢) فرانز فانوت : « معذبو الأرض » ، ترجمه الى الانجليزية كونستانس فارنجتون ، هارموند سورث ، ميدل سكس ، ١٩٦٧ ، نشر للمرة الأولى في ١٩٦١ ، ص ١٠١ .

(٧٣) المرجع السابق ، ص ٩٧ .

(٧٤) دافيد كوت : « فانـون »، لندن ، ١٩٧٠ ، ص ٧٥ .

(٧٥) ريجي دوبري : « اثورة في الثورة ؟ » ترجمه الى الانجليزية بولكي اوريتز ، هارموند سورث ، ميدل سكس ، ١٩٦٨ ، ص ٧٥ .

(٧٦) جاك ووديس : « نظريات جديدة في الثورة » ، لندن ، ١٩٧٢ ، ص ٣٦٢ .

(٧٧) جابريل كوهن ـ بانديت ودانيل كوهن ـ بانديت ؛ « الشيوعية البالية : بديل اليسار الجديد » ، ترجمـه الى الانجليزية ارنولد بوميروس ، هارموند سورت ، ميدل سكس ، ١٩٦٨ ، ص ٢٥٠ .

الفصل السادس

المنهــج الوظيــفي في الثــورة

يهتم علم الاجتماع الماركسي - اهتماماً أساسياً - بتفسير التغير الاجتماعي من حيث هو تغير ثوري ، وداخل هذا التقليد ينظر الى التغير الثوري كتغير بنائي لأنه يتضمن اكثر صور الابدال أهمية وهي القائمة في العلاقات ، بين الطبقات في المجتمع . اما معظم ما يمكن ان ندعوه العلم الاجتماعي غير الماركسي فهو مكرس للرفض الصريح لمقولات علم الاجتماع الماركسي : أولاً : ليس كل تغير في البناء يأخذ شكل ابدال الطبقات او العلاقات الطبقية في المجتمع ، اوكما يذكر داهر ندورف : « إن نظرية الطبقة - من حيث المبدأ - لا تضيء سوى قطاع صغير من هذا المجال الواسع الذي يشمله هذا المفهوم الغامض لتغير البناء ، فليس لنا ان نتوقع ، ولا ان نفترض ، أن توجه نظرية الطبقة اي شعاع من الضوء على اية جوانب اخرى من تغير البناء . . . [١] » .

ثانياً : إن الفكرة السائدة عن التغير الاجتماعي في معظم علم الاجتماع غير الماركسي هي أن هذا التغير سمة عامة - بل هي سمة ملازمة - للحياة ، لكن التغير الاجتماعي لا يجب أن يأخذ - بالضرورة - شكل الثورة ، خاصة كما عرفها ماركس من حيث هي ابدال للعلاقات القائمة بين الطبقات ، فالتغير الثوري ليس سوى شكل واحد من التغير الاجتماعي ، وربما كان الشكل الاستثنائي منه . بل وأكثر من ذلك : « فإن كل صور التحدي لتوزيع السلطة القائم او لأشكال الحكومات هي - على اطلاقها - ذات توجه طبقي ، أو هي تتصل مباشرة بالمكانة الاجتماعية النسبية ، الا بالمعنى التعريفي حين يهدف تحدي السلطة الى احداث تغير في

ممارستها . . .[٢] » ، فالثورة إذن ـ من حيث هي اشارة الى حدوث ابدال اجتماعي جذري ـ قد تأخذ أشكالاً متعددة ، وقد يكون التغير الطبقي واحداً من هذه الأشكال ، لكن ثمة أشكالاً أخرى محتملة الحدوث .

ولا يرى التراث غير الماركسي في علم الاجتماع أن المجتمعات ثابتة من حيث الأساس ، وأن التغير الاجتماعي عملية نادرة التواتر أو الحدوث ، كذلك لا يرى هذا التراث أن الصراع الاجتماعي ليس متواتراً ، لكنه ببساطة يرفض القول بأن هذا الصراع هو السمة الأساسية في كل المجتمعات ، بل ان هذا التراث أميل لأن يرى أن المجتمعات ـ بطبيعتها ـ تقوم على الرضا المتبادل ، وأن مكونات هذه المجتمعات هي « نظم مشتركة من العقائد والاحاسيس والقيم ، والمعايير المقننة ثقافياً للتقييم الفني والجمالي والأخلاقي . . [٣] » ، او إذا افترض هذا التراث ان الصراع سمة ملازمة للمجتمع ، فهو يرى أن هذا الصراع ـ من حيث هو ـ انما يتم داخل اطار هذا الرضا المتبادل نفسه ، بمعنى أن الأفراد ، والجماعات قد تتصارع ولكن حسب « قواعد للعبة » محددة تحديداً واضحاً ومتفقاً عليها من جانب معظم أعضاء المجتمع الذي يدور فيه الصراع ، وأن تكسب بعض الجماعات ويخسر البعض الآخر فان هذا لا يؤدي حتماً الى الثورة ، فالخاسرون لن يهبوا ثائرين ضد المنتصرين كي يصححوا ما يمكن ان يعتبروه خطأ في حقهم ، بل سيكتفون بأن يضموا صفوفهم كي يبدأوا المعركة من جديد في يوم آخر ، وسيعيدون النظر في استراتيجياته كي يتجنبوا الأخطاء التي يمكن أن تكون مسؤولة عن هزيمتهم ، وتلك هي جوهر الروح التي تسرى في الاستراتيجيات الانتخابية في المجتمعات الديموقراطية ، اذا خسر حزب احدى المعارك ، فانه يتقبل هزيمته ، ويتأهب لخوض المعركة التالية .

وثمة مدرستان ـ على الأقل ـ يمكن أن نتناولهما في هذا الصدد ، قدمت كل اسهامها بالنسبة لفهم قضية التغير الثوري : الأولى ، تتمثل في نموذج التغير الثوري الذي طوره تشالمرز جونسون ، والذي يصدر عن الفهم « الوظيفي » للمجتمع ، ويعتبر من أهم المناهج الرئيسية في علم الاجتماع . والثانية تتمثل في تلك الأفكار عن الثورة النابعة عن الفهم « الجمعي » للمجتمع ، وتعبر عنها أصدق تعبير كتابات هانا آرنوت وويليام كورنهاوزر ، وسنشير اليها باسم نظريات مجتمع الجماهير .

وكلتا المدرستين تميل لأن تعكس التزاماً ايديولوجياً واضحاً بالأفكار الديموقراطية ، وتبدو هذه الأفكار جلية في أعمال منظري المدرستين . وفي هذا الفصل سنتناول المنهج الوظيفي وجدواه في تحليل التغير الثوري ، وفي الفصل التالي سنركز بحثنا حول نظرية مجتمع الجماهير .

الفكرة الوظيفية عن الثورة :

إن أعمال وكتابات تشالمرز جونسون هي أهم الاسهامات في فهم التغير الثوري حسب المدرسة الوظيفية ، وهي التي يتم الاستشهاد دائماً بها والنقل عنها ، غير أن هذه الأعمال لم تلق الاستقبال الحسن على وجه العموم . فثمة نقد مرير لكتابه الثاني أعلن كاتبه : « إن هذا الكتاب أحد الأعمال النادرة التي تركت لدي ـ على الأقل ـ الاحساس بأنني قد أضعت وقتي في غير طائل ، فهذا الكاتب يجمع ـ على نحو غير عادي ـ بين السطحية والتفاهة والادعاء . .[٤] » ،ولكن سواء كانت وجهة النظر في أعمال جونسون هي الرفض الكامل على هذا النحو ، أو وجهة نظر أكثر تعاطفاً ، فلا بد من تحليل نموذجه في الثورة لسببين على الاقل ، الأول : « أنه أحد النماذج القليلة الحديثة لمحاولة وضع إطار مفيد يسر دراسة مشكلات أسباب حدوث الثورات وكيفية حدوثها . والثاني ـ وربما كان أكثر أهمية لنا هنا ـ أن أعمال جونسون تمثل جهداً رئيسياً في استخدام كتابات تالكوت بارسونز بهدف تحليل التغير الاجتماعي الجذري[٥] ، وقد كان لأعمال بارسونز أثرها العميق لا في مجاله الخاص بعلم الاجتماع فحسب ، بل في مجالات أخرى من العلوم الاجتماعية كذلك ، خاصة العلوم السياسية حيث يدين له عدد كبير من الدارسين بدين ثقافي لا ينكر .[٦] .

وتتراوح الدراسات التي تتناول بالتحليل النقدي أعمال بارسونز بين التعاطف العميق من جانب والعداء الصريح من الجانب الآخر[٧] ، أما من وجهة نظر علم السياسة فان بارسونز يكتسب أهمية خاصة . يقول رنسيمان : « . . . وتظل حقيقة ان الوظيفية هي التيار الوحيد البديل للماركسية . كأساس لقيام نوع من النظرية العامة في علم السياسة . .[٨] » ، وبارسونز هو ما يمكن اعتباره النصير الأول لمثل هذه « النظرية » .

وقد طور بارسونز وجهة نظر مختلفة حول المجتمع كبديل أساسي لعلم الاجتماع الماركسي ، فالمجتمع عند ماركس ـ كما رأينا ـ مجتمع صراعي أو قائم على الصراع بسبب التناقضات الكامنة فيه ، اي انقسامه الى طبقات تعكس نمط الانتاج السائد . حتى المجتمع « السلمي » أو « المسالم » فهو يقوم على القوة القسرية لطبقة قاهرة على طبقة مقهورة ، أو قدرة طبقة معينة على أن تبقي طبقة أخرى في حالة عبودية او استرقاق باستخدام القوة و (أو) فرض منظومة معينة من القيم .

والمجتمع ـ عند بارسونز ـ فيه أيضاً هذه الامكانية الصراعية التي قد تتحقق أولا تتحقق ، لكن الصراع عنده لا ينبع عن ان هناك طبقة تستأثر بالخيرات والسلطة دون أخرى ، بل للندرة العامة لهذه الخيرات الثمينة او ذات القيمة في المجتمع ، ومن ثم ينشأ الصراع للتنافس عليها :

« ونظراً لحقيقة مبدئية هي ان الموضوعات ـ اجتماعية وغير اجتماعية ـ التي هي مفيدة من حيث استخدامها او ثمينة في ذاتها ـ نادرة بالنسبة لما يكفي اشباع الاحتياجات الكامنة عند كل عامل ، تنشأ مشكلة الحصص أو الأنصبة ، بمعنى مشكلة من يؤدي ماذا من الأعمال ، وما هي الطريقة والشروط التي يتم في ظلها هذا الأداء ، وتلك هي المشكلة الاساسية التي تنشأ عن تفاعل اثنين او اكثر من العاملين . . (٩) » .

إن بارسونز بالتالي ـ لا يطرح السؤال : « كيف يمكن للانسانية ان تتقدم نحو وجود لا طبقي متحرر من الصراع . » لكنه ، بالاحرى ، مهتم بطريقة احتواء هذا الصراع ، وكيفية أن يحيا الناس معاً في ظل الندرة المزمنة لتلك الموضوعات في المجتمع ، ويجيب عن أسئلته بأن الحل كامن في « ارجاء « المصالح » المتشابكة التي هي بحاجة للاشباع ، والتي تتحدد ـ جزئياً ـ وتتكامل مع معايير متبادلة ومتفق عليها للتقييم . . . (١٠) » ، بعبارة اخرى : ان الناس يستطيعون اكتشاف أساليب للعيش أحدهم مع الآخر مع وجود الصراع في حده الأدنى ، ذلك أنهم ـ عبر فترة طويلة من الزمن ـ قد استطاعوا ان يجدو للمشاكل التي يتواتر حدوثها حلولاً تحظى بقبول اغلبية أفراد المجتمع . وهكذا . . فعلى مر الأجيال ستصبح الأنماط السلوكية هي تلك التي يتوقع أفراد الجماعة من الآخرين الالتزام بها على النحو المقبول

اجتماعياً ، وهذا السلوك الذي يمكن التنبؤ به يصبح هو المعيار ، بحيث يصبح أي انحراف عنه شذوذاً عن سياق هذا المجتمع و « القواعد » التي يلتزم بها ، هذه القواعد يمكن أن تدوم عدة أجيال ويصبح من الصعب تغييرها أو ابدالها .

ويحدد بارسونز أربع فئات بنائية في تطوير مثاله الوظيفي للمجتمعات وعوامل تماسكها وهي : القيم والمعايير والجماعية والأدوار (١١) ، وعلى الرغم من أهمية كل من هذه الفئات ، وضرورة مناقشتها كي يتيسر فهم نموذج بارسونز للثورة الا اننا بحاجة لأن نفهم أولاً ما هي القيم . ورغم ان هذا التعبير يشمل عديداً من المعاني حسب اختلافات السياق الذي يرد فيه ، الا ان هذه المعاني مترابطة ، وفهم أحدها يجعل من الاختلافات الطفيفة أمراً لا أهمية له في فهم ما يعنيه التعبير في سياق مختلف . ويقدم لنا كلا كهون تعريفا مفيداً للقيم :

« ان القيم تضع الحدود للمقابل المسموح به لاشباع الدافع ، على اتساق مع مجمل الترتيب التصاعدي لأهداف الشخصية والنظام الاجتماعي الثقافي ، والحاجة لاحترام مصالح الآخرين والجماعة ككل في الحياة الاجتماعية . . (١٢) » .

في هذا السياق تصبح القيم شيئاً أكثر من تحديد الحدود لما يمكن أن يفعله الفرد وما لا يمكن ان يفعله ، فهي تتحدد كذلك أنماط الأشياء التي يمكن أن يفكر فيها الفرد ، وتلك التي لا يضعها موضع التفكير على الاطلاق ، وبهذا المعنى يحدد سملسر القيم بأنها « أكثر مكونات الفعل الاجتماعي عمومية وشمولاً . . . فالقيم تشير . في حدود عامة ـ الى الأهداف المرغوبة ، وتحدد كذلك الأفعال التي يمكن ان تقود المجهود الانساني . . . (١٣) » ، ان القيم هنا ليست أهدافاً . لكنها تحدد الأهداف التي يجب ان تكون في الجماعة ، وتحول دون مناقشة الأهداف الكامنة التي لا تتسق والنظام العام للقيم ، وأكثر من ذلك فان القيم مسؤولة عن الاحساس المشترك بالجمعية الذي يحسه أفراد المجتمع ، انها ـ كما يقول جونسون على سبيل المثال ـ « الرموز التي تؤدي ـ حين تتم المشاركة في تقبلها ـ الى قيام التضامن الواعي بين الافراد الذين يعيشون معاً في جماعة سوية . . (١٤) » .

لكن جونسون قد أوضح كذلك ان القيم يمكن ان تعرف على انحاء اخرى غير

الضوابط في الجماعة ، فهي يمكن ان تكون تفسيراً لأحداث معينة ، كما يمكن ان تكون تفسيراً للبيئة الخاصة في المجتمع ، ونشير الى النظرة الدينية كنموذج للقيم حين تكون تفسيراً ، ففي العصور الوسطى مثلاً اذا اعتبر شخص ما « شريراً » حسب سياق القيم الدينية السائدة في الجماعة ، ثم اصابته صاعقة فقتلته امام الكنيسة . فمن الميسور تفسير هذا الحادث باعتباره ا نتقاماً الهياً ، او عقاباً اوقعه الاله بمن جرؤ على انتهاك القانون المقدس . وفيما يتعلق بالنظام الاجتماعي ، فان موقف الفلاح من ملكية الأرض في الهند ، او موقفه من الاسر الحاكمة في بعض اقاليم الصين يمكن تفسيره بنظام القيم الخاص بالطبقات او العشائر والذي كان سائداً في كل من الهند والصين على التوالي ، ورغم ان من المشكوك فيه ان الفلاحين كانوا يؤمنون بهذه القيم عن طواعية ـ وثم تراث متصل من الثورات الفلاحية ـ .[١٥] ، الا انه في المجتمع المثالي ـ المجتمع المتوازن او المتزن ـ فان القيم تكفي لتفسير ما قد يكون قائماً من صور الظلم او التمييز الاجتماعي في تلك الجماعات ، وطالما أنه لم تحدث ضغوط خاصة في بلاد مثل الصين . تأخذ شكل الزيادة المفاجئة في تعداد السكان او الكوارث الطبيعية كقحط او فيضان ـ تضع على النظام القائم اعباء ثقيلة مثل عدم وجود اراضٍ كافية للسكان او العجز عن الوصول الى محاصيل كافية ، في هذه الحالة فان القيم تكفي كي تبقي الموقف الاجتماعي على درجة معقولة من الثبات .

وتختلف المعايير عن القيم في ان القيم اكثر عمومية ، على حين تميل المعايير الى تعريف قواعد اكثر تحديداً في الجماعة . . فللمعايير « دلالات تنظيمية للعمليات والعلاقات الاجتماعية . لكنها لا تتضمن مبادىء » يمكن تطبيقها فيما وراء التنظيم الاجتماعي » . . وفي المجتمعات الأكثر تقدماً تتركز المعايير حول بؤرة النظام التشريعي . .[١٦] » ، وبمعنى من المعاني فان المعايير تؤدي بالقيم لأن تصبح فعالة ، والمعايير ـ بدورها ـ « يتم تقنينها عن طريق القيم ، لكن فعاليتها على مستوى أقل من العمومية فيما يتعلق بالسلوك العياني الجمعي المتوقع وبأداء الفرد لدوره الاجتماعي .[١٧] « والكلمة الاجرائية هنا هي « العياني » من حيث ان المعايير تعني القواعد المتحكمة في المواقف الفعلية لحياة الفرد اليومية .

وتعبير « الأدوار » يعني مدلولات متعددة . على المستوى الفردي وبأبسط

المدلولات فان التعبير يعني تلك « الأدوار » التي « يلعبها » الفرد في حياته اليومية ، وعلى هذا النحو فان شاباً في الثامنة عشرة يمكن ان يلعب ـ في أوقات مختلفة من اليوم الواحد ـ أدوار الطالب والابن والموسيقي ولاعب كرة القدم وموزع بريدكمهنةلبعض الوقت . وفيما يتعلق بالمجتمع « فان الأدوار تؤدي الى توجيه اختيارات وأفعال شاغليها وذلك بتحديد الحقوق والواجبات والالتزام والثواب و العقاب والتسهيلات وما الى ذلك . . [18] » ، وهذا التجميع المركب للأدوار هو ما يشكل الأبنية المختلفة ، وهكذا فان البناء السياسي ، في جماعة ما قد يكون مركباً من مجموع الأدوار المختلفة كدور رئيس الوزراء أو دور الرئيس أو أدوار أعضاء البرلمان .

أما الجمعية أو الجماعية عند بارسونز فأهم سماتها التضامن « الذي يتميز باضفاء صفة المؤسسة على التوجه المشترك نحو القيم . . [19] » ، وهذا يعني أن الحديث عن فئة من الفئات مثل الشقراوات او الذكور او الطلاب ليس جمعية او جماعية ، لكن المملكة المتحدة (وهي جماعية) يمكن القول بأنها ديموقراطية ، وهذا ينطبق على جماعات مثل الأمريكيين او الانجليز ، او اعضاء ناد التجذيف او لكرة القدم ، وهكذا فقد ينتمي الفرد الى عدد من الجماعيات ويشغل دوره في كل منها .

إذا وضعنا المفهومات الأربعة، القيم والمعايير والأدوار والجماعيات ، فان بارسونز « يستخدم تعبير القيم للاشارة الى ذلك الجانب المعياري المشترك ، وتعبير المعيار للاشارة الى جانب خاص بدور معين . . [20] » فاذا كان مجتمع مثل مجتمع المملكة المتحدة (وهو جماعية) ديموقراطياً (وهي القيمة المنظمة) فان على الفرد الذي هو عضو في البرلمان (وهو دور) ان يتخلى عن مقعده (وهو معيار) حين يحل البرلمان لاجراء انتخابات جديدة .

وحسب وجهة النظر الوظيفية . فان المشاكل تبدأ في النظام الاجتماعي حين تصبح القيم عاجزة عن تفسير التغير في البيئة ، او على العكس حين ينظر الى البيئة نفسها على انها قد اصبحت شيئاً سيء التنظيم . وسبب اهمية مشكلة القيم أو علاقة القيم بالبيئة هو ان القيم ـ كما أشرنا ـ تصنف المعايير والأدوار ، كما انها سبب الوجود الدائم للجماعيات [21] ، وحين تعجز هذه القيم عن تفسير البيئة ، فان هذا يعني ان النظام الاجتماعي مقبل على فترة اضطرابات خطيرة . . ولأمثلة اختلال

العلاقة بين القيم والبيئة وجوه عديدة ، فالفلاح الروسي الشاب الذي نشأ في جماعة ريفية صغيرة مع بداية القرن العشرين لا شك ان كان لديه توجه خاص نحو بيئة جماعة صغيرة ، فاذا انتقل هذا الفلاح الى مركز من المراكز الصناعية الجديدة في سان بطرسبرج او موسكو بهدف جمع بعض المال سيلقي به في بيئةجديدة لا تكاد تقارن بالبيئة الاجتماعية التي خلفها وراءه ، ونظراً لأن هذه العملية كانت تتم على نطاق واسع نسبياً ، فان الباحث الذي يطبق النموذج الوظيفي على المثال الروسي سيميل الى اعتبار العمال الجدد « جماعية » محتملة ، لا بد لها ان تبحث أخيراً عن ابدال البيئة لأنها قد طورت منظومة جديدة من القيم ، وهذا تفسير مختلف عن التفسير الذي قد يقدمه باحث ماركسي ، فسيميل هذا الباحث الى القول بأن شروط العمل المدمرة للانسانية وأسلوب الحياة التي أرغم العامل على مواجهتها ستؤدي الى الوعي الطبقي الذي يتجاوز مجرد الاحساس بالبؤس المشترك . ان فهم العامل بأن المشكلة الأساسية هي مشكلة استغلال سيؤدي به حتماً الى الثورة .

وسيميل الباحث الوظيفي الى الاعتقاد بأن البيئة الجديدة لا بد تتطلب منظومةجديدة من القيم ، فاذا تم تطويع القيم و (أو) تغيير البيئة ـ سواء عن طريق التطور او الثورة ـ فسيعود النظام الاجتماعي الى الاتزان او التوازن من جديد ، بمعنى ان يعود الموقف الى التزامن والتساوق بين القيم والبيئة . وقد يكون لنمط العمل الذي قام به الفرد أثره على نظرته العامة او لا يكون ، فما هو مهم ـ حسب وجهة النظر هذه ـ هو انه ليس ثمة حركة حتمية نحو ديكتاتورية البروليتاريا او المجتمع الشيوعي ، بل من المحتمل ان يعاد تنظيم المجتمع حسب المكانات والأدوار التي سيتم تعديلها في ضوء القيم الجديدة ، التي أصبحت الآن قادرة على تفسير البيئة على نحو مقنع .

وثمة مثال آخر للانفصام بين القيم والبيئة ، هو الموقف الذي واجه الجنود الألمان وغيرهم من مواطنيهم عند نهاية الحرب العالمية الأولى ، ويقال ان القيم التي تمثلت في مكانه القيصر والنظام الاجتماعي الذي يميل الى المجتمع ضد رغبات الفرد في المانيا الامبراطورية كانت موضع قبول قوي وعام[٢٢] ، حتى ذلك العنصر المنشق ، الممثل في الحزب الاشتراكي الديموقراطي ، قد صوت ـ على وجه العموم ـ مؤيداً للسياسة

الالمانية اثناء الحرب ، ولكن - بين يوم وليلة - تغيرت البيئة تغيراً ملحوظاً ، فوجد المواطن الألماني نفسه يعيش في جمهورية جديدة بدل الملكية القديمة ، وقد خسر الحرب بدل التوقع العام الذي كان سائداً بكسبها ، ثم احتمال ان تحكم ألمانيا قطاعات من الجماهير - الاشتراكيون الديموقراطيون على وجه الخصوص - لم يتح لها الحكم من قبل ، ولم يعتبرهم أغلب المواطنين جديرين بالحكم او صالحين له .

وهكذا . . واجه المواطنون في ألمانيا بديلين محتملين : فاما ان يتقبلوا التغيرات التي حدثت فجأة ، ويبدلوا نظام القيم حتى يتوافق مع البيئة الجديدة ، واما ان يعملوا على استعادة البيئة القديمة التي تعكس القيم التي قادت جماعتهم قبل الحرب . واذا وضعنا في الاعتبار الكارثة الاخيرة التي حدثت لجمهورية فيمار أمكننا استنتاج ان القيم لم تتغير بالسرعة او الجذرية اللازمة للتكيف مع موقف جديد وغير مألوف ، فالكارثة الاقتصادية التي حدثت في أوائل العشرينيات . واحتلال الحلفاء لاقليم الروهر لم يساعدا على بناء الثقة بالنظام ، واستنتج عدد من الباحثين ان الدستور الديموقراطي لم يكن هو الخطأ وراء الانهيار النهائي للجمهورية ، لكنه عجز السياسيين عن تطعيم الدستور الديموقراطي بما أصبح نظاماً اجتماعياً استبدادياً في الأساس(٢٣) ، ويبدو ان كل الأحداث التي دمرت الثقة بالحكومة انما دعمت الرغبة في بعض جوانب النظام الاستبدادي القديم - على الأقل - وان كان في بيئة اكثر الفة ومدعاة للراحة .

والطريقة التي يحاول بها تشالمرز جونسون استخدام منهج بارسونز لتطوير نموذج في التغير الثوري موجودة في كتابيه : « **الثورة والنظام الاجتماعي** » و « **التغير الثوري** » ، ورغم ان مفهوم الثورة الذي يتضح في النموذج اساساً هو نفس المفهوم في التحليلين ، الا أن النموذج قد تعدل الى حد كبير في الكتاب الثاني ، وبالاضافة لذلك فان الكتاب الأول هو محاولة لاقامة علم تصنيف الثورة يوضح تعريفه لماهية الثورة ، في حين ان الكتاب الثاني يدور أساساً حول النموذج نفسه مع اهتمام خاص بقضيتي الشرعية وعناد النخبة او تصلبها ، وسنعرض لوصف النموذج فيما تبقى من هذا الفصل ، ونشير الى بعض نقاط القوة و الضعف فيه مع تأكيد خاص على مشاكل التعريف وأهمية عناد النخبة .

النمـــوذج :

يمكن القول بأن الموقف الثوري ينشأ حين لا يعود ثمة تزامن بين القيم والبيئة في مجتمع معين ، وفي ضوء هذه الفكرة يرى جونسون «ضرورة دراسة الثورات في سياق النظم الاجتماعية التي تحدث فيها . . . »[٢٤] • وذلك باعتبار أن القيم والبيئة يمكن اعتبارهما خاصين بكل نظام اجتماعي على حدة ، ونظراً للحاجة الى دراسة الموقف الذي يحدث فيه عدم التزامن يرى جونسون أن « سوسيولوجية المجتمعات الوظيفية انما هي سابقة منطقياً على سوسيولوجية الثورة . .[٢٥] » ، وهكذا . . . فلفهم تهديد الثورة المفاجىء لمجتمع ما من الضروري تحقيق قدر من المعرفة « بالحالة المستقرة » السابقة لهذا المجتمع ، كذلك من الضروري فهم الكيفية التي تؤدي بها المجتمعات « وظائفها » اداء سلبياً على وجه العموم ، وذلك قبل تحديد العوامل المسؤولة عن « سوء أداء هذا المجتمع لوظائفه . . » .

وداخل المجتمع الذي كان يؤدي وظائفه « أداء سلبيا » من قبل ، بمعنى انتفاء الموقف الثوري أو الموقف العنيف فيه ، فان هناك ضغوطاً معينة تؤدي الى تصنيف رباعي لعلم رموز « مصادر التغير[٢٦] » ، « هذه المصادر هي : (١) مصادر خارجية المنشأ لتغير القيم ، (٢) مصادر داخلية المنشأ لتغير القيم ، (٣) مصادر خارجية المنشأ لتغير البيئة ، (٤) مصادر داخلية المنشأ لتغير البيئة [٢٧] » ، والمصادر خارجية المنشأ يمكن ان تتمثل في دخول الماركسية الى الصين في الفترة السابقة على قيام الحزب الشيوعي في **١٩٢١** ، أو في التعليم الأجنبي الذي تلقاه من أصبحوا قادة الثورة في الصين فيما بعد ، فالدراسة الاجتماعية لخلفيات النخبة الثورية تقف دائماً عند الفترات التي قضاها أعضاء هذه النخبة يدرسون أو يعملون بالخارج ، ويعتبر جونسون أن « المجددين في الداخل » ضمن المصادر داخلية المنشأ لتغير القيم[٢٨] ، لكنه يعترف بصعوبة تصنيف مصادر التغير في فئات محددة ، اذ ان اعتبار فرد ما «مجدداً في الداخل» دون قدر من الاعتماد على افكار من خارج بيئته يبدو أمراً مشكلاً على اقل تقدير . اما المصادر خارجية المنشأ لتغير البيئة فيمكن ان تأخذ شكل الغزو الخارجي ، أو استخدام وسيلة جديدة للري ثبت نجاحها في الخارج ، والمصادر داخلية المنشأ لتغير البيئة قد يكون في الانفجار السكاني الذي يضغط من

أجل توفير الطعام أو الأرض .

واذا بدأت هذه المشاكل في الضغط على النظام الاجتماعي ، فقد تستطيع مختلف جوانب النظام أن تتوافق مع التغيرات الجديدة ، فالانفجار السكاني يمكن مواجهته باجراءات تنظيم النسل ، ومزيد من المساواة في توزيع الأرض ، او بالتوسع في مجال الصناعة لتوفير أعمال جديدة لفائض السكان الذي سيؤدي بدوره الى مزيد من الأسواق امام السلع المنتجة ؛ وهؤلاء الذين يمثلون أفراد الصفوة المحتملة وأفكارهم الجديدة ، يمكن تطويعهم أو استيعابهم في الصفوة القائمة بحيث لا يبدو أن هذه الصفوة تغلق الطرق في وجوههم[٢٩] ، والنقطة الأساسية في هذا كله هي ان النظام اذا استطاع أن يتوافق مع هذه التغيرات ، فان المشكلة لن تعود قائمة ، وسيعود النظام مرة أخرى الى « التوازن » ، أما اذا اتسعت هذه الضغوط وعجز النظام عن التوافق معها ، أمكن القول بوجود حالة من « الاختلال الوظيفي متعدد الوجوه » يشبهها جونسون بحالة الجسد الذي يعاني من أمراض عدة .

هذه الحالة من الاختلال الوظيفي متعدد الوجوه - والتي تنشأ نتيجة ضغوط مصادر التغير - يتحتم على النخبة السياسية في المجتمع ان تواجهها ، وأمامها أحد اختيارين : إما أن تتكيف مع هذه الضغوط ، وتنجح في هذا التكيف ، فتؤدي بالتالي الى خفض التوترات السياسية ، حتى لو أصبحت مكانة النخبة نفسها أكثر صعوبة ، وإما أن تختار مقاومة الضغوط فتلجأ الى استخدام مزيد من القوة لاستعادة مكانتها ، هذا الاستخدام للقوة يعرف بانكماش السلطة او تقلصها[٣٠] . واذا عجزت النخبة عن وضع نهاية لمطلب التغير او الضغط من أجل التغير ، فسيري الشعب في هذا اللجوء الدائم الى استخدام القوة أمراً غير مشروع ، وأدنى مستوى من مستويات الشرعية هو ما نشير اليه بتعبير فقدان السلطة[٣١] ، وهاتان الظاهرتان معاً : انكماش السلطة وفقدانها - وهما معاً ترمزان لعناء النخبة او تصلبها - يمكن اعتبارهما الشروط الضرورية للثورة ، أما الشرط الكافي - وهو ما يشير اليه جونسون بالعامل (س) أو العامل الذي يزيد من سرعة التفاعل - فيتمثل عادة في عجز النخبة العنيدة عن السيطرة على وسائل القمع ، وهي الجيش على وجه العموم .

وفي ضوء هذه المقولات يقترح جونسون صيغة الجمع والاضافة التالية ،

لتكون نموذجه للثورة :

الاختلال الوظيفي متعدد الوجوه + تصلب النخبة + س = الثورة .

وقد توسع جونسون توسعاً ملحوظاً في تطبيق نموذجه هذا في كتابه الثاني ، غير أن هذا التوسع كان في حقيقته تعديلاً للنموذج السابق . وفي تحليل هذا النموذج يجب أن نشير لبعض الاعتبارات : أولاً : إن مفهوم جونسون لما هي الثورة لم يذكر أبداً على نحو واضح ومحدد ، ومن ثم فعلينا ان نحدده من سياق اعماله . ثانياً : هل هذا النموذج الذي يقدمه جونسون نموذج سببي بالمعنى الذي شرحناه من قبل ؟ ثالثاً : إلى أي مدى تفيدنا مفهومات مثل تصلب النخبة وانكماش السلطة وفقدان السلطة في تحليل أسباب حدوث الثورة ؟ وأخيراً : علينا ان نركز بعض الجهد حول مشكلة استخدام نموذج للتغير الثوري مرتبط بنظرية في الثبات الاجتماعي .

مشاكل في التعريف :

ليس جديداً أن نقول بأن كثيراً من المشاكل التي تدور حول مضمون نماذج ونظريات معينة وافتراضاتها الأساسية هي ـ ببساطة ـ مشاكل في التعريف ، إلا أن النموذج الذي يقدمه جونسون يعتبر مثالاً لهذه الصعوبة ، ذلك أن أعماله تفتقد الوضوح فيما يتعلق بالتعريف ، ومن المناسب التركيز على هذا المثال بوجه خاص لأن جونسون نفسه يبدو مزدرياً للدقة التي تتطلبها التعريفات ، فهو ينقد آرنديت ـ على سبيل المثال ـ « لدقتها المفرطة ، وضيق فكرتها عن الحرية التي تستخدمها لتعريف الثورة . .[٣٣] » فقد أشارت آرندت الى ان من الضروري « لفهم الثورة في العصر الحديث من الاتساق بين فكرة الحرية ، والخبرة ببداية عالم جديد . . »[٣٣] ، وهي تعني اثر العامل الايديولوجي على هؤلاء القائمين بالثورة .

ويرى جونسون أن « بناء التعريفات من البداية انما هو جهد عقيم ، وحشو لا يهدف الا لاقامة التوازن بين عديد من الانطباعات المتباينة . .[٣٤] » ، رغم ذلك فهو يختار ـ كنقطة انطلاق لعمله ـ تعريفاً قدمه نيومان يرى أن الثورة : « تغيير أساسي شامل في التنظيم السياسي ، والبناء الاجتماعي ، والسيطرة على الملكية الاقتصادية ، والأسطورة السائدة في نظام اجتماعي معين ، بما يشير الى انقطاع خطير في استمرار التطور . . .[٣٥] » ، وهذا التعريف يقف في صف مدرسة « الثورات

الكبرى » التي أشرنا اليها فيما سبق ، وكان نيومان يرى أن الثورات هي « العنصر الديناميي في أمور العالم[٣٦] » ، ورأى هذه العناصر في سياق أحداث الثورتين الروسية والصينية ، وما كان لهما من أثر عميق في بلاد أخرى .

وثمة نقطتان هامتان في نمط التعريف الذي يستخدمه نيومان : الأولى هي ان نيومان لم يكن يكتب عن مجرد هبة أو انتفاضة يقوم بها شعب ساخط ، انما يمضي لأبعد من ذلك حين يؤكد ان الثورة يمكن قياسها بحجم التغيرات التي حدثت في المجتمع الذي قامت فيه ، وفي تحديد أنماط التغير ومجالاته لم يعتبر نيومان ان تغير أشخاص الحكومة القائمة هو ثورة في ذاته ، لكنه ببساطة تغير في الأشخاص عن طريق آخر غير الانتخاب ، وبصرف النظر عن شكل التغير الذي يتم قبوله فيما بعد . النقطة الثانية المترتبة على هذه هي أن محاولة الاستيلاء على السلطة يجب أن تنجح حتى يمكن اعتبارها ثورة ، ومن ثم لا يمكن اعتبار الاستيلاء على السلطة ثورة ما لم تصحبه تلك التغيرات في جوانب المجتمع التي حددها نيومان ، وهي تغيرات لا يمكن أن تحدث الا نتيجة نجاح الاطاحة بالنظام القديم ، وليس محتملاً أن تحدث بفعل عوامل التصفية الذاتية في هذا النظام .

ورغم أن جونسون يبدأ بتعريف نيومان ، الا أن مفهوم الثورة الذي يستخدمه فعلاً يختلف عنه كل الاختلاف، حتى ليمكننا استنتاج ان الكاتبين لايناقشان نفس الظاهرة على الاطلاق . ومن أجل أن نحدد تعريف جونسون يجب ان نقوم بمهمتين : الأولى : ان نرى كيف يربط تعريف الثورة بمفهوم العنف ، والثانية : أن نفحص علم تقسيم الثورة عنده ، حتى إذا فعلنا أيقنا أن مفهومه للثورة يختلف اختلافاً جذرياً عما يوحى به استخدامه لتعريف نيومان كنقطة بداية لبحثه .

فالثورة عند جونسون « ليست هي التغير الاجتماعي ، هي شكل من أشكال هذا التغير . .[٣٧] » ، وما يميز الثورة عن سواها من أشكال التغير الاجتماعي هو أن التغير الثوري دائماً تغير عنيف ، وهو لا يحيد أبداً عن رأيه هذا ، فيذكر في كتابه « **الثورة والنظام الاجتماعي** » أن تغيرات الثورة التي « لا يؤدي اليها الابدال العنيف للنظام ، انما هي لمحات من شكل آخر من أشكال التغير الاجتماعي . . .[٣٨] » ، وهو في كتابه الثاني يشيح بازدراء عن فكرة الثورة التي لا

تتسم بالعنف فيقول : « رغم كل الأدلة التي تشير الى العكس ، فلا زال بعض دارسي الثورة مصرين على رفض قبول فكرة أن اللجوء الى العنف او الرضاء عنه شيء لا يمكن انتزاعه من الثورة . . .[٣٩] » ، وقد أشرنا من قبل الى الصعوبة التي يواجهها جونسون حول المفهوم المشوه للعنف كسلوك يؤدي الى انحراف الآخرين ، أما بهذا المعنى فهو يرى العنف كسلوك عمدي موجه ضد المجتمع ، لكن ما هو أكثر أهمية هنا هو أنه حتى ما يقدمه جونسون كتعريف يربط بين التغير الاجتماعي والفعل العنيف ليس هو بالفعل التوصيف الدقيق للتعريف الذي يستخدمه في النهاية ، وهذا ما يتضح من استخدامه لتعبير « الثورة » في دراسته للرموز ، فالثورة عنده ليست التغير الجذري عن طريق العنف ، ويبدو - في الحقيقة - أن تعريفه للثورة لا يرتبط بقضية التغير الاجتماعي على الاطلاق ، إنه ليس سوى محاولة الاطاحة بالحكومة عن طريق العنف .

ودراسة جونسون لرموز الثورة كان يمكن أن يعتبر اسهاماً ذا قيمة في تحليل الظاهرة ، وعلم دراسة الرموز مهمة شاقة دائماً ، لكنها تنطوي على عائد طيب ، لأنها تتيح أمام الباحث شيئاً من النظام فيما يبدو أنه فوضى العالم الواقعي ، وقد عرف هذا النمط من البناء بأنه « منظومة من المحكات ، هادفة ، مختارة عن تخطيط ، مجردة ، و (أحياناً) مؤكدة ، لها مراجع امبريقية ، تؤدي وظيفتها كأساس للمقارنة بين حالات امبريقية أو تجريبية . . . »[٤٠] ، وحين يتم وضع الحالات في فئات أو مقولات ، يصبح بوسع الباحث أن يركز جهده بوضوح أكثر حول العوامل التي تجعل نمطاً من الأنماط متميزاً عن غيره ، وتجعل عدداً من الفئات أو المقولات المختلفة تنتمي معاً لنمط عام . ودراسة الرموز تعين على التنظير لأن الباحث يستطيع أن يتنبأ بالنتائج بناء على ما فهمه خلال تلك الأنماط . غير أن دراسة الرموز ليست أفضل الممارسات إذا لم يكن الباحث متأكداً من المادة التي عليه ان يضعها في مخططه التصنيفي ، ويبدو أن هذا هو خطأ جونسون القاتل ، فالنمط العام الذي يستخدمه يضم فئات لا نستطيع ان نعتبرها ثورات على الاطلاق حسب استغلاله لتعبير نيومان في البداية ، واشارته الى ان الثورة نمط للتغير الاجتماعي .

وقد حدد جونسون ستة أنماط للثورة : الجاكارية(*) ، التمرد الألفي ،(**) ،

التمرد الفوضوي ، الثورة اليعقوبية الشيوعية ، الانقلاب القائم على التواطؤ ، وانتفاضة الجماهير المعسكرة ، وهو يفرق بين هذه الأنماط على أساس معايير أربعة : « (١) أهداف النشاط الثوري ، (٢) هوية الثوريين (الجماهير ، الجماهير التي تقودها النخبة ، النخبة) ، (٣) « الأيديولوجية » الثورية . . (٤) هل قامت الثورة تلقائية أم بحسابات مسبقة . . .[٤١] » ، على هذا النحو فان أكثر الأنماط التي يهتم بها جونسون هي انتفاضة الجماهير المعسكرة ، وهي تتميز بما يلي : (١) رغبة الثوريين في ان يحلوا محل النظام القائم[٤٢] ، (٢) حقيقة ان هناك حركة جماهيرية تقودها النخبة ، (٣) إيمان الثوريين بايديولوجية ثورية خاصة . هي الماركسية - اللينينية بالنسبة لحركة الصين الشيوعية وهي أبرز أمثلة هذا النمط ، (٤) اتباع استراتيجية دقيقة ومحددة سلفاً لاحراز النجاح . أما الثورة الجاكارية فهي - على النقيض «تهدف الى الحكومة، ولديها أهداف مشروعة ، تصنعها الجماهير (فالقادة الجاكاريون هم في العادة فلاحون أو رجال دين محليون أو أعضاء جماعات ريفية سرية) ، تلقائية دائماً . . .[٤٣] » .

ولا حاجة لتوجيه النقد الى جونسون على استخدام هذه المحكات الأربعة ، فقد استطاع تطبيقها ان يميز بوضوح بين ستة أنماط من الثورة هي كل ما عرفه الانسان منها ، بل اننا يمكن حتى ان نتقبل الأسس المنطقية التي أدت به لاختيار هذه الأنماط الستة ، غير أن ما هو مزعج هنا هو أن ثلاثة من هذه الأنماط : الجاكارية ، والتمرد الألفي ، والتمرد الفوضوي ، ليست سوى أشكال من التمرد ، أي أنها - حسب تعبيرات جونسون نفسه - محاولات فاشلة للاطاحة بالحكومة القائمة ، لكن جونسون أوردها ضمن أنماط الثورة حتى لو لم تنجح في الاطاحة بالنظم او الحكومات السابقة ، وهذه وجهة نظر تختلف اختلافاً واضحاً عن وجهة نظر نيومان ، لأن تعريف نيومان للثورة يستند الى درجة التغير التي تحدث بعد الاستيلاء على السلطة ، وفي تقسيم جونسون ثمة ثلاثة أنماط من ستة لا تشمل أي تغيير على الاطلاق فكلما قضي على تمرد من هذه التمردات رجع النظام القائم الى حالته التي كان عليها .

وعلى التحليل النهائي ، يقع جونسون في موقف متناقض وحسب التحليل

الدقيق لتقسيمه، وباستخدام تعبيراته نفسها ، فان الثورة تكون قد حدثت حين تعود القيم والبيئة الى « التزامن » بعد فترة من « انفصام هذا التزامن » حتى لو فشل الثوريون في الاطاحة بالنخبة الحاكمة ، واذا مضينا بوجهة النظر هذه لنهايتها المنطقية ، فلسنا بحاجة الى حدوث تغيير على الاطلاق ، كل ما نحن بحاجة اليه هو هبة ناجحة أو فاشلة ، لا يهم ، وليس هناك من يزعم ان الهبة والتغير الاجتماعي الجذري هما نفس الظاهرة ، فالهبة قد تؤدي الى تغير اجتماعي اولا تؤدي ، ولكن يبدو أن جونسون يتجاهل هذه النقطة ، فهو إذا كان يعرف الثورة بأنها نمط من أنماط العنف ونمط من أنماط التغير الاجتماعي معاً ـ كما يفعل ـ ، فان هذا يفترض أن تكون الهبة او الانتفاضة ناجحة ، لكنه لا يذكر هذا بوضوح في أيٍ من كتابيه ، على العكس فان ثلاثة من انماطه الستة تعني هبات غير ناجحة ، مما يوحى باحتمال عدم حدوث اي تغير ، ولا شك في ان هذا يجعل من المفهوم الذي يقترحه جونسون للثورة أقل شمولاً ـ ومن ثم أقل جدوى ـ مما كان يمكن أن يكون عليه لو أنه تمسك بتعريف نيومان الذي اتخذه منذ البداية ، فليس نموذج جونسون إذن نموذجاً للتغير الثوري إذا كانت الثورة تتضمن التغير الاجتماعي، إنه ـ بالأحرى ـ نموذج يدور حول محاولاته الاطاحة بالنظام القائم او الحكومة القائمة ، وهي عند معظم منظري الثورة ظاهرة متميزة ، ومختلفة كل الاختلاف عن الثورة نفسها .

النمـــــوذج الســـــببي :

والسؤال الثاني الذي يتعين أن نعرض له هنا هو ما إذا كان هذا النموذج نموذجاً حقيقياً حسب المعنى الذي استخدمنا فيه هذا المصطلح ، أي هل يعين الباحث على رؤية العلاقات بين مختلف المتغيرات بحيث يمكن ان تستمد منه النظريات؟ ويبدو ان لدى جونسون بعض التحفظات حول استخدام النموذج في مثل هذا العمل ، فهو يبدأ أحد الفصول ـ ويدور حول قياس اختلال التوازن في المجتمع بهذه العبارة : « ان من المستحيل جوهرياً التوصل الى مقياس احصائي يتيح ا لتنبؤ بحدوث الثورة . .(٤٤) » ، ولا يعرف القارىء على وجه اليقين ما يعني جونسون بهذا ، حيث أنه من المفترض أن محاولة التوصل الى مؤشرات لاختلال التوازن انما تهدف ـ بالتحديد ـ للتنبؤ بالثورة ، وحين تستخدم هذه المؤشرات مع النموذج فستعين

الباحث على التنبؤ بمتى ولماذا تحدث الثورات ، وهو الهدف النهائي للتنظير .

ولا شك في أن جونسون يستخدم لغة النماذج السببية في تحليله . فهو حين يجمع الاختلال الوظيفي ذا الوجوه المتعددة وتصلب النخبة ـ بما يعنيه من تقلص السلطة وفقدانها ـ فهو انما يشير الى الشروط الضرورية للثورات ، وهو حين يتحدث عن العامل الذي « يزيد من سرعة التفاعل » فانما يعني به « الحدث الذي يفجر الثورة في مجتمع مختل التوازن ، يقوم على أساس سلطة غير موثوق بها . . [٤٥] » ، وبالتالي فان ما يدفع الناس الى العمل هو ادراكهم ان النخبة الحاكمة لم تعد قادرة على ممارسة احتكار السلطة ، واذا صح مفهوم جونسون للثورة ، فلا شك في أنه قد أقام نموذجاً سببياً صحيحاً يجب ان يتيح اختبار الفروض واشتقاق النظريات .

واذا افترضنا أن تعريفه للثورة هو محاولة الاطاحة بحكومة او نظام ، فان هذا يعني ان الشرط الكافي عنده هو اللحظة التي يعتقد فيها الثوري أن لديه فرصة النجاح ، لكنه حين يؤكد استحالة التنبؤ ، يستحيل علينا بالتالي معرفة متى تحين هذه اللحظة ، ويحذرنا جونسون من أن « محللي نظم الثورة هم دائماً مخطئون حين يعتقدون أن افتقاد التوازن في المجتمع شرط ضروري سابق على الثورة ، لكن الحقيقة هي ان النظام يفتقد التوازن لحدوث الثورة فقط . . . [٤٦] » ، وهو يقول لنا إن هذا حشو لا ضرورة له ، وهو كذلك فعلاً ، ولكن اذا كان جونسون عاجزاً عن التنبؤ بالنقطة التي يكون الحصاد عندها ممكناً (أو محتملاً) على أساس معلوماته المنظمة ، أي معلوماته التي تمت تصفيتها عن طريق النموذج ، فهو بدوره لا يستطيع أن يقول لنا أكثر من أن الثورة قد حدثت لأن النظام **كان** يفتقد التوازن بدرجة كافية ، وأن الثوريين ظنوا اللحظة مناسبة .

وقد سبق أن أشرنا الى ان النموذج السببي الصحيح يجب ان يصاغ على نحو : « إذا ـــ إذن » ، لا على نحو « إذن ـــ إذا » ، بعبارة أخرى إن هذا النموذج يجب ان يعين الباحثين على التنبؤ بحدث أو سلسلة من الأحداث قبل ان تقع ، وهو لا يعتبر نموذجاً صالحاً للتنظير إذا اكتفى ببناء المعلومات على نحوٍ وصفي خالص دون أن يشرح لنا « القدر » أو « القيمة » المطلوبة من متغير بعينه قبل ان يقع الحدث الثوري (أو يصبح محتمل الوقوع) .

ويبدو ان كل ما قدمه لنا جونسون هو نموذج « للتعاقب أو التتابع » ، وهذا لا ينفي عن النموذج امكانية انه مفيد ، ففي الحقيقة ، ان النماذج أيضاً يمكن استخدامها في الوصف ، واذا استطاع نموذج للثورة ان يقدم لنا تعاقباً لما يجب ان يحدث قبل الثورة ، يصبح ذا فائدة كبيرة حتى لو لم يكن نموذجاً سببياً يمكن اشتقاق النظريات عنه . لكن المشكلة ـ كما سنرى ـ هي أن من المشكوك فيه أن يكون هذا التعاقب الزمني الذي قدمه جونسون يعتبر « صورة » صحيحة أو صادقة لكل تغير ثوري .

الشرعية وعنـــاد النخبـــة :

ربما كانت أكثر الجوانب اثارة في نموذج جونسون هى تلك التي تتناول الشرعية وعناد النخبة أو تصلبها . فهو يتناول مشكلة عناد النخبة في كتابيه ، لكنه يطور مفهومه عنها تطويرا واضحا في الكتاب الثاني حين يربط بينه وبين مشكلة الشرعية ، رغم هذا فإن الاسهام الحقيقي الذي تقدمه النخبة للموقف الثوري مثبت على نحو دقيق وموجز في الكتاب الأول ، وهو يذكر : « إن حدوث ثورة أمر بحاجة إلى طرفين ، وأحد هذين الطرفين هو النخبة القائمة في المجتمع . . (٤٧) ، وهكذا . . فإذا لم تكن النخبة مستجيبة للضغوط التي تقوم في الجماعة ، فمن المحتمل أن تحدث الثورة ، ولكن ـ وتلك نقطة أكثر دلالة وأهمية ـ « إذا لم تكن النخبة عنيدة او متصلبة ، فيمكن حدوث تغير طفيف ، وينتهي الاختلال الوظيفي . . ولا تحدث الثورة . . (٤٨) » ، من هذه الملاحظة يمكن افتراض افتراضات ثلاثة : الأول : أن النخبة تسيطر سيطرة كاملة على وسائل القسر في الدولة حتى يخذلها الجيش على الأقل . والثاني : أن النخبة تعرف دائماً الحل الصحيح ، من حيث أن العناد انما يعني « التصلب والحماقة » في ضوء الدليل المتوفر عما كان يجب عمله . الافتراض الثالث . والأهم ـ هو أن جونسون يبدو أنه يؤكد أن بوسع نخبة ذكية ومفكرة أن تتزعم الثورة وتتحكم فيها بصرف النظر عن الموقف الاجتماعي القائم ، ومعنى هذا أن ضمان الشرعية أو فقدانها انما يعتمد على ما تقوم به النخبة من أعمال ، ولفهم هذه الفكرة يجب أن نعرف ما هي الشرعية . لأن هذا المفهوم ـ عند الباحث الوظيفي ـ هو السبيل لفهم أسباب حدوث الثورة وكيفية حدوثها .

ويقدم آبتر ملاحظة هامة حول ماهية الشرعية ، فيذكر :

« ترتبط الشرعية بمنظومة من المفهومات يؤمن بها الأعضاء ذوو الأهمية في الدولة حول صحة نمط سياسي ما ، هذه الفهومات بدورها تحدد سمات معينة لتلك الأنماط . الشرعية إذن مفهوم سلوكي يشير إلى مجموعة من الحدود حول العمل الحكومي ، وبالاشارة إلى الشرعية فقط تتحدد صحة أو صواب المسلك الحكومي ، وحين تنسحب الشرعية تضعف الحكومة . . (٤٩) .

وفي سياق تعريف آبتر لما يشكل الشرعية ، نستطيع تحديد أسباب ثلاثة لفقدانها : الأول : أن يختار عدد من الأعضاء البارزين في الدولة سحب تأييدهم للحكومة ، وهذا ما حدث حين قرر الجيش الا يؤيد نظام ديم في فيتنام الجنوبية ، فسقط النظام بانقلاب في ١٩٦٣ ، وتبعته سلسلة طويلة من الأنظمة العسكرية ، سواء كان الشعب مؤيدا لهذه الأنظمة أو لم يكن . الامكانية الثانية هي قيام جماعة ذات وعي سياسي جديد ، لا يعترف لها النظام القائم بثقل سياسي ما ، فلسنوات طويلة ظل الاشتراكيون الديموقراطيون في ألمانيا بعيداً عن عملية اتخاذ القرارات ، ومن أجل ابعادهم عن النظام الى تبني برامج لتحقيق الرخاء الاجتماعي، من شأنها أن تسقط دعاوى الحزب الاشتراكي الديموقراطي وتفقده مبرر وجوده ،وقد حدث هذا الموقف أيضاً في الاتحاد السوفييتي حين رفض الكولاك خطط الحكومة لاعادة تنظيم الحاصلات الزراعية . وحين تطور هذا الرفض إلى مقاومة كان النظام من القوة بحيث استطاع التغلب على المشكلة ، كذلك فإن نشاط الجمعيات القومية في الباسك وبريتون وويلز وسكوتلندا لتحقيق استقلال قومي ذاتي تعتبر نماذج أخرى . الطريقة الثالثة لفقدان الشرعية هي أن ينغلق النظام السياسي على نفسه ، ويستبعد من الحكومة أعضاء لهم أهميتهم السياسية ، وواضح أن قرار الكومنتانج بتجريم نشاط الحزب الشيوعي في الصين سنة ١٩٢٧ هو ما دفع الحزب الى الاتجاه للريف ، مما أتاح له ـ في النهاية ـ السيطرة على الدولة .

ويثير مفهوم آبتر للشرعية ثلاث مشكلات هامة، ففي الظاهر تبدو فكرة العناصر السياسية ذات الأهمة في الدولة واضحة وضوحاً كافياً، ولكننا إن نظرنا الى الموقف

في جنوب افريقيا مثلاً لوجدنا ان جماهير السود والمونين يمكن اعتبارهم بلا أهمية سياسية ، بمعنى ان تأييدهم للنظام أو عدم تأييدهم له بلا أهمية ، غير أن المفارقة كامنة في أن معظم ما قام به نظام جنوب افريقيا خلال السنوات الأخيرة إنما كان يهدف إلى ابقاء هذه الجماهير « في مكانها » باستخدام مزيج من أساليب القهر والمصالحة . ثانياً : إن افتقاد الشرعية ـ حسب مفهوم آبتر ـ قد لا يؤدي إلى اضعاف الحكومة على الاطلاق ، بل على العكس ، فقد يؤدي تحرر الحكومة من تلك الضوابط إلى أن تسلك الحكومة مسلكاً تنكص عنه أية حكومة على درجة كبيرة من «الشرعية » ، ثالثاً : إن فكرة آبتر عن الشرعية يصعب فحصها اجرائياً ، إنها تصور لا يقدم لنا ـ في أفضل الحالات ـ سوى سلسلة مكرورة من التفسيرات : إذا انهار نظام ما فلأن جانباً من الجماهير ذات النفوذ السياسي قد قرر ألا يدعمه ، أما الطريقة التي نعرف بها أن هذا قد حدث فهو انهيار النظام بالفعل، وإلا . . فكيف نعرف ذلك الجانب من الجماهير ذا النفوذ السياسي ؟

ومن حيث أن الشرعية سمة كامنة في نموذج جونسون ، فلا بد لنا أن نفهم المكان الذي تشغله من تخطيط هذا النموذج . وقد أشرنا من قبل إلى أن للقيم مدلولين مترابطين : كتفسيرات للبيئة أولاً ، ثم « كمعايير للفعل المناسب » ثانياً . وعند جونسون فإن « أهم وظائف نظام القيم أهمية في المجتمع هي أنه يقرر استخدام القوة . . »[٥١] ، هذا الاستخدام المشروع للقوة ليتحقق « من حيث ان الدولة هي السلطة وقد اتخذت شكل المؤسسات ، وهذه صورة خاصة من صور القوة . . »[٥٢] . السلطة إذن هي القوة المشروعة . والقسر أو الاكراه مشروع في نموذج جونسون باعتبار أن الشعب مستمر في الاعتقاد بحق الحكومة في أن تستخدم القوةأو تتوسع في استخدامها،وحسب وجهة النظر هذه،فاذا كانت النخبة عنيدة وظلت « تنفق » قوتها دون أن تتزود بوقود جديد من القوة ـ ويمكنها ان تتزود بهذا الوقود اذا نجحت في ان تجعل التغييرات متزامنة مع القيم والبيئة ـ فسيتأدى بها هذا الاستخدام المتواصل للقوة إلى أن تصبح غير شرعية ، ويواجه النظام فقدان السلطة . ففقدان السلطة إذن ـ داخل هذا الاطار ـ يعتمد على ما أسماه جونسون تقلص السلطة ، أي الاستخدام المتزايد للقوة لتغطية أعمال غير مشروعة .

ويبدو أن جونسون يميل الى الاعتقاد بأن استعادة الشرعية يعتمد على عمل النخبة ، أولاً : في مواجهة نمط المشاكل التي تقوم في المجتمع ، وثانياً : في التصدي لأي جماعات ساخطة قد تنشأ فيه . ويبدو أنه يميل كذلك إلى القول بوجود علاقة عكسية بين السلطة واستخدام القوة ، فكلما تطلب النظام السياسي مزيداً من القوة للحفاظ على مكانتها ، كلما مال لأن يفقد شرعيته في نظر جمهوره .

وثمة نقدان يمكن توجيههما إلى فكرة جونسون عن الشرعية : الأول هو أن الاستخدام المتزايد للقوة قد لا يؤدي إلى فقدان السلطة على الاطلاق . بل على النقيض ، فإن الاستخدام المتزايد للقوة من جانب نظام ما قد يكون « وظيفياً » بمعنى أنه يؤدي أخيراً إلى استقرار الشرعية . ويتقبل جونسون احتمال أن يستعيد النظام مكانته دون أن يوقع به عقاب أخلاقي أو معنوي بافتراض أنه لا يزال قادراً على احتكار وسائل القسر أو الاكراه ، ويرى أن النتيجة ستكون « دولة بوليسية »[٥٣] ، ويضرب المثال بجنوب افريقيا في هذا الصدد ، رغم ذلك ، فإن ما يسقطه جونسون من اعتباره هو احتمال أن يؤدي الاسراف في استخدام القوة من جانب جهاز معين كالجيش إلى قيام الشرعية في النهاية ، ويمكن أن تكون أسبانيا مثالا بهذا الخصوص ، وان كان الزمن فقط هو الكفيل بالاجابة عن كيفية تطور الأمور فيها . ولا شك في أن هذه فلسفة الكثيرين من اصحاب التصلب المضاد ، فانت إذا نجحت في « كسب الوقت » بالعمل على سند النظام ودعمه ، ستصل ـ عاجلاً أو آجلاً ـ إلى دعم الجماهير له . مرة أخرى . . إن جونسون يعي امكانية بقاء وسائل القسر في أيدي النخبة ، لكنه لا يعي امكانية ان تؤ دي وسائل القسر الى مزيد من السلطة .

النقد الثاني هو أن تقلص القوة وفقدان السلطة يعتبران ـ حسب تصميم نموذج جونسون ـ « أسبابا » للثورة بعبارة أخرى : إن الثورة هي المتغير التابع أو المشروط ، و« السببان » الضروريان هما المتغيران المستقلان اللذان يستخدمان لتفسير أسباب حدوث الثورة . لكننا لو وضعنا في الاعتبار تعريف جونسون للثورة من حيث هي انتفاضة أو هبة ـ ناجحة أو فاشلة ـ ، فإن مثل هذه الانتفاضة إذا قامت بها جماعة هامشية أو ثلة من الساخطين ، قد تؤدي ـ في الحقيقة ـ إلى تقلص القوة وفقدان السلطة ، لا العكس ، فقد يكون لعمل تدميري تقوم به جماعة تعتمد أسلوب حرب

العصابات تأثير عميق على مصائر جماعة النخبة ، وقد تناول سملسر هذه الامكانية في كتاب له يبدأ بوجهة نظر في المجتمع كوجهة نظر جونسون [٥٤] ، وهو يقلب نظام النموذج كي يسبق العامل المفجر قيام النخبة المضادة وعمل النخبة « الشرعية » ، وعلى هذا النحو فقد يبدأ الموقف الثوري سابقاً على حلول الجماعة التي ستتولى السلطة في النهاية .

وما يفرق منهج جونسون عن سملسر هو أن جونسون يعتقد ـ كما رأينا ـ أن بوسع نخبة معقولة أن « تتزعم » الثورة و« تغير مسارها » وهذا يعني أن لدى النخبة مجالاً غير محدود من الاختيارات ، تستطيع أن تنتقي منها ما يلائم الموقف في كل مراحل العملية ، أما سملسر فيرى ـ من الناحية الأخرى ـ أن النخبة قد تلعب دورها في الحركة نحو الثورة ، أما حين ينفجر الموقف الثوري ، فقد لا يكون في وسع النخبة أن تمنع النتائج المترتبة على انفجاره ، والفكرة الرئيسة عند سملسر هي أن عدد النتائج المحتملة يتناقص كلما قارب الموقف الثوري بلوغ ذروته .

ولا تعني هذه المناقشة أن وجهة نظر جونسون حول كيفية حدوث الثورة هي لغو خالص ، لأنها ليست كذلك . لكننا نقول إن التتابع الذي يرى جونسون أنه صحيح قد لا يكون التتابع الوحيد للأحداث ، وتحذير دن الذي سبقت الاشارة اليه وهو أنه : « لا يمكن أن تكون ثمة ثورة ـ مهما كانت مجهضة ـ إلا حين يفقد النظام القديم حقه في الحكم ، سواء كان هذا نتيجة ضعفه أو فساده . . [٥٥] ، يبدو هذا التحذير معرضاً للنقد كذلك ، فالأمر ـ تماماً كما هو بالنسبة لجونسون ـ هو أننا نتناول مشكلة امبريقية أو تجريبية . فمسألة أن نظاماً ما لم يعد مدعوماً من قبل الشعب ليست بالضرورة الاجابة الوحيدة عن السؤال : « لماذا أطيح بهذا النظام ؟ » أو « لماذا حدثت الانتفاضة ضده ؟ » .

مشكلة التحيز :

ثمة اتهام يوجه دائماً إلى التحيز الوظيفي في علم الاجتماع ، وهو أنه نظراً لاهتمامه الخاص بالرابطة المعنوية أو العوامل التي تؤدي إلى تماسك مجتمع ما ، فهو يميل إلى تجاهل مشاكل التغير الاجتماعي ، أو كيف ولماذا يحدث هذا التغير ، وقد

يكون مضفياً حكم قيمة مسبق على الأمر بحيث لا يتقبل سوى التغير الذي يحدث داخل الاطار القائم ، أما أشكال التغير التي لا تلقي تلك « العقوبة المعنوية » فلا يحكم عليها بأنها « صالحة » أو « صحيحة » . وواضح أن الاتهامين مترابطان ، وأن الصيغة الوظيفية إذا فشلت في دفع الاتهام الأول فستفشل كذلك في دفع الثاني . وبالنسبة للقضية الأولى فقد أوضح كوهن أن الوظيفيين « إذا كانت لديهم نظرية في الثبات الاجتماعي ، فلا بد أن لهم نظرية في التغير الاجتماعي ايضاً . . »[٥٦] ، ويدرس التغير الاجتماعي - بهذا المعنى - من حيث أنه الوجه الآخر للعملة ، لكن كوهن يمضي إلى القول بأن « حقيقة الامر هي أن الوظيفيين إذا كانوا لم يطوروا نظرياتٍ عن التغير الاجتماعي بما يكفي ، فما ذلك إلا لأنهم لم يطوروا نظرياتهم عن الثبات الاجتماعي [٥٧] » ، فقد جنح الوظيفيون إلى تحديد الوظائف الضرورية التي تمكن النظام الاجتماعي من الثبات ، لكنهم فشلوا في أن يقدموا التفسير الواضح لأسباب ضرورة هذه الوظائف . وقد افترض - ببساطة - أنها تصبح ضرورية - نظرياً - حين يتم اثبات ذلك امبريقياً .

ويرى ميلز أن اهتمام الوظيفيين بنظام القيم أدى بهم إلى اسقاط الاهتمام بمشاكل السلطة خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية والسياسية [٥٨] ، وقد اتهم بارسونز بأنه تقبل «الاسطورة الأمريكية» التي يبدو أنها تحث على الثبات الاجتماعي أكثر مما تهتم بقضايا التغير الاجتماعي ، على أنه في الوقت الذي يؤكد فيه أن « الأسطورة الأمريكية » هي مجرد أسطورة ليس لها سوى اساس هشٍ في الواقع يرى أن « استمرار النظام السياسي الأمريكي ظاهرة متفردة تماماً ، فهو لم يواجه بتهديد العنف الداخلي سوى مرة واحدة في تاريخه ، وقد تكون هذه الحقيقة - بين حقائق أخرى - هي ما ضللت بارسونز ، وقادته إلى صورة « البناء المعياري لتوجه القيم . . [٥٩] » .

على أن القفزة من القول بأن ثبات النظام الاجتماعي ظاهرة مشتركة أكثر منها غير مشتركة ، إلى القول بخطأ أي تغير اجتماعي جذري ذي طابع ثوري ، هذه القفزة ليست واسعة كما قد يبدو ، ذلك أنه - كما ذكرنا في مفتتح هذا الفصل - إذا كانت المدرسة الوظيفية ترى أن التغير الثوري هو ظاهرة « غير مشتركة » ، فمن الميسور

ابدال كلمة « شاذ » بكلمة « غير مشترك » ، من حيث أن « السواء » أو « المعيارية » تدرك في ضوء نظام ثابت لا يتغير ، واذا قال الوظيفي بأن مثل هذا التغير غير مشترك فهو في صارع مباشر مع المفهوم الماركسي الذي يرى أن المجتمعات ثورية على نحو حتمي .

وفي تحليل حجج جونسون لا يفارق الباحث شعور بعدم الارتياح ، مرده تأكيد جونسون بأن هذا التغير ليس ممكن التجنب فحسب ، بل إن من المرغوب فيه تجنب التغير الثوري تجنباً تاماً . النقطة الأولى يثيرها في كتابه الثاني حين يذكر ان « المفهوم الغربي للثورة . . مرتبط برؤية للتنظيم السياسي تكون فيها الثورة غير ضرورية . . ومن ثم فلا مبرر لها . .(٦٠) » ، وتعبير « غير ضرورية » مهم في هذا السياق ، فيبدو أن جونسون يعتقد أن الثورة لو كانت ضرورية (أما ما هي أسباب ضرورتها فلا يتضح لنا في الكتاب كله) فهي بالتالي لها مبرر . ثم هو يعود ليؤكد فيما بعد ـ على النقيض تماماً من التصور الماركسي مرة أخرى ـ ان « المجتمع شكل من أشكال التفاعل الانساني ، يتجاوز العنف ويعلو عليه ، والثورة إحدى أشكال العنف ، فالثورات بهذا المعنى معادية للمجتمع ، تثبت وجود سخط غير عادي بين الناس على شكل من أشكال المجتمع ، وهي لا تحدث عشوائياً ، وليس ثمة حاجة لحدوثها على الاطلاق ، ويمكن توقع الثورة عقلياً في مجتمع يمر بتغير بنائي راديكالي ، ولا يزال بحاجة لمزيد من التغير . .(٦١) » ، وبصرف النظر عن النقطة الأخيرة التي يبدو أن جونسون يحاول فيها تقديم تعريف آخر للثورة غير هذا الذي استنتجناه من أعماله ، فمن غير الواضح لنا ـ على وجه اليقين ـ ماذا يريد جونسون من القول بأن الثورة معادية للمجتمع ، فإذا كانت « تثبت وجود سخط غير عادي بين الناس » فكيف يمكن اعتبارها معادية للمجتمع ؟ ، وعند أي لحظة من الزمن يكف نظام القيم السائد ـ أو هذا الذي يوجه السلوك في الظاهر ؟ ، واذا لم تعد القيم متزامنة مع البيئة ، فكيف يمكن القول بأن الثوري يمارس عملاً عنيفاً أو معادياً للمجتمع ، ويبدو ان مقابل ما يقول به جونسون يمكن ان يكون صحيحاً كذلك ، فيمكن للثورة إن تكون نشاطاً اجتماعياً بارزاً يهدف لأن يجعل نظام القيم الذي يلقى قبولاً من الشعب نظاماً ملموساً عن طريق النخبة المضادة ، واذا صحت فكرة جونسون كان علينا ان نعتبر أي نشاط قام به الحزب الشيوعي في الأرض الصينية قبل ان تعيد الأمم

المتحدة النظر في المسألة الصينية ، نشاطاً عنيفاً ومعادياً للمجتمع لأن الشيوعيين يمثلون حركة ثورية ، وتلك هي النهايات التعسة التي تؤدي اليها وجهة نظر جونسون !

وانصافاً لجونسون ، يتحتم القول بأنه يلقي بعض اللوم على النخبة القديمة كما رأينا ، فهو يذكر في كتابه «الثورة والنظام الاجتماعي» أن « العنف الاجتماعي هو الرد المناسب على المقاومة العنيدة ، وهو يحدث حين تغلق النخبة الحاكمة كل الأبواب في وجه الأساليب غير العنيفة . إن الثورة ـ بتعبير آخر ـ هي استمرار السياسة على مستوى كشف الأوراق الذي يتخذ شكل العنف الملموس . . (٦٢) ، وهنا يبدو كما لو كان جونسون يقول بأن العنف عمل غير معادٍ للمجتمع على الاطلاق ، وفي الحقيقة إن العنف ـ بكلمات جونسون ـ هو « رد مناسب » ، إنه السياسة ـ وهي شيء طبيعي ـ لكنها تتخذ مجرى آخر ، لكنها تبقى السياسة ، غير أنه ـ فيما بعد ـ حين يناقش دور عالم الاجتماع في تحليل التغير الثوري يرى جونسون أن على عالم الاجتماع أن يدرس المواقف الثورية الكامنة أو الممكنة حتى يستطيع أن يحول دون تطورها ونموها ، ويرى أنه « في حالة تشخيص اختلال التوازن الاجتماعي الذي قد يؤدي إلى الثورة ، يستطيع العالم الاجتماعي أن يعمل من أجل ألا تتحقق أسوأ المخاوف ، بمعنى أن تتاح للعاملين السياسيين اجراء عملية تغيير بدلاً من الثورة . . (٦٣) » .

وحين يناقش قضية وضع مؤشر أو دليل لاختلال التوازن يرى أن مثل هذا الدليل « يمكن أن يكون وسيلة انذار للنخبة الشرعية من امكانية حدوث الثورة ، أي أنه ينبهها إلى الحاجة لاستخدام سياسة التغير الاجتماعي ، إلى جانب الاستعدادات العسكرية للتصدي المضاد . . (٦٤) » ، ومن الصعب أن نتبين حقيقة النخبة الشرعية التي يتعين عليها هذا التصدي ، ما لم نفترض أنه تصدٍ ناجمٍ عن أسباب خارجية ، ولا تستطيع النخبة أن تواجه تهديداته . إن جونسون ـ على أي حال ـ يطالب عالم الاجتماع بأن يلعب دوراً مختلفاً عن « التحليل الموضوعي » لما يحدث في العالم .

من الصعب إذن أن نتجنب وجهة النظر التي ترى أن لجونسون موقفاً

« أخلاقياً » هو الذي يؤدي به للاعتقاد بأن الثورة عمل خاطىء ، وعنيف ، ومعادٍ للمجتمع ، ويجب تجنبه ، بل وأكثر من ذلك يرى جونسون ان على الافراد العاقلين ان يجدوا حلولاً معقولة ، والمشكلة التي تجب مواجهتها هي أن ما هو معقول أمر يختلف في ضوء القيم التي تختلف من نظام للقيم الى نظام آخر ، وما يقوله جونسون هو ان ما هو معقول أمر تحدده النخبة الحاكمة ، لأنه إذا كانت الثورة عملاً معادياً للمجتمع ، فطبيعي ان يكون الثوريون بشراً غير معقولين ولا عاقلين كذلك !

خـاتمـــــة :

أوضح التحليل الدقيق لنموذج جونسون للثورة ، أن الوظيفيين يعتقدون ان المجتمع اذا واجه مشاكل وصعوبات إلى الحد الذي تعجز عنده القيم عن تفسير التغيرات البيئية الرئيسية (أو العكس) ، وإذا لم تكن النخبة السياسية راغبة في اجراء التغيرات الضرورية التي تعيد القيم والبيئة إلى التناسق القديم . . في هذه الحالة يحتمل حدوث الثورة . وبهذا الصدد فمن المؤكد أن نموذج جونسون ليس في ثراء او دسامة نموذج أرسطو أو ماركس ، انه مجرد تتابع للأحداث التي تقود ظاهرياً إلى التغير الثوري . رغم هذا فإن هذا النموذج الوظيفي للثورة يظل غير مقنع لعديد من الأسباب .

فقد رأينا أنه يعاني مشاكل خطيرة متعلقة بالتعريفات ، فالثورة عنده تعني بالفعل أي محاولة للاطاحة بالحكومة القائمة . وتتابع الأحداث التي يشير إليها النموذج ويحدد ضرورة حدوثها في العملية الثورية تبدو ناقصة من وجهة النظر الامبريقية ، ويبدو أن تتابعات أخرى للأحداث محتملة كذلك ، وأكثر من ذلك فإن النهج يعاني من تحيز يعتبر النشاط الثوري نشاطاً شاذاً او منحرفاً ، هذا الانحياز يؤدي بالوظيفي لأن يعتبر ان الثورات يمكن تجنبها دائماً ، وهي قضية مشكوك في صحتها في أفضل الأحوال ، وهي قضية تثير السخرية لسخفها في أسوأ الأحوال ، على هذا النحو فهي تقع في خطأ الحتمية كالتراث الماركسي رغم الاختلاف الكلي بين النتائج في كل من التتابعين للأحداث .

لكن النقد الذي يحكم على النموذج الوظيفي بالفشل والاخفاق ذو وجهين : الأول أن النموذج تافه إلى حد كبير ، فمن المحتمل أنه إذا كان ثمة خطأ في جانب من

جوانب مجتمع ما ، ثم قام الجيش ـ أو سواه من أدوات القسر في أيدي النخبة ـ فجأة بالتخلي عن هذه النخبة ، فستقوم انتفاضة من نوع ما ، والثاني وهو يصدر عن النقد الأول هو أن النموذج لا يعيننا ـ بالفعل ـ على فهم لماذا تحدث الثورة ، ونحن لا نستطيع أن نشتق نظرياتٍ عن هذا النموذج ، إنه يقترح عديداً من التزاوجات والمتغيرات على نحو لا يجعله مفيداً على الاطلاق .

أما عند ماركس فالأمر واضح . يؤدي الاغتراب إلى الوعي الطبقي أو الوعي الاجتماعي ، وبعده الثورة ، وفكرة الاغتراب توحي بعديد من المتغيرات ـ رغم انها واسعة بالامكان ـ إلا أنها تحدد عدداً كبيراً من المتغيرات كذلك ، وعند جونسون يحدث الاختلاف الوظيفي ولكن كيف ولماذا يحدث فأمر لا يتضح على الاطلاق ، ونظل دائماً نعيش باحتمال أن تؤدي أي صدمة اجتماعية إلى حدوث ثورة ، وهذا كثيرا جداً بالنسبة لمشكلة التنبؤ .

وما نرغم على استنتاجه في النهاية فهو أن النموذج الوظيفي للتغير الثوري كما طوره تشالمرز جونسون لا أهمية له إلا من حيث أنه محاولة لتقديم بديل معاصر للنموذج الماركسي ونظريته في الثورة . إنه يقدم سلسلة من المقولات ـ مثل نظريته الأم وهي الوظيفية البنائية ـ وهي مقولات عريضة جداً ولم يعمل فيها التفكير إعمالاً جيداً . والنموذج ـ من حيث هو كذلك ـ قاصر عن أن يعيننا على فهم أسباب حدوث الثورة ، حتى كما عرفها جونسون .

الهوامش والمراجع :

(١) رالف داهر ندورف : « الطبقة والصراع الطبقي في المجتمع الصناعي » ، ستانفورد ، كاليفورنيا ، ١٩٥٩ ، ص ١٢٩ .

(٢) ويلبرت مور : « التغير الاجتماعي » ، انجلوود كليفس ، نيو جيرسي ، ١٩٦٣ ، ص ٥٨ .

(٣) بيري كوهن : « النظرية الاجتماعية الحديثة » ، لندن ، ١٩٦٨ ، ص ٩٨ .

(٤) بيير فان ـ دن ـ بيرج : «عرض لكتاب جونسون : التغير الثوري » المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع ، (٣٢) ، ١٩٦٧ ، ص ٦٨١ .

(٥) انظر أيضاً : نيل سملسر : « نظرية السلوك الجماعي » ، لندن ، ١٩٦٢ .

(٦) انظر على سبيل المثال : جابرييل م . الموند ، جيمس س . كولمان (محرران) : « سياسات المناطق النامية » ،

برنيستون ، ١٩٦٠ ، جابرييل أ - الموند ، ج - بنجهام باول : « السياسات المقارنة ، منهج تطوري » ، بوسطن ، ١٩٦٦ ، وهما من أهم الأعمال الصادرة عن تراث بارسونز .

(٧) أنظر على سبيل المثال : س . رايت ميلز : « الخيال السوسيولوجي » ، هارموند زوث ، ميدل سكس ، ١٩٧٠ ، نشر للمرة الأولى في ١٩٥٩ ، ويمثل ميلز موقفاً سلبياً من أعمال بارسونز ، ولوجهة نظر أكثر تعاطفاً . انظر : ويليام س - ميتشيل : « التحليل السوسيولوجي والسياسة ، نظريات تالكوت بارسونز »، انجلوود كليفس ، نيوجيرسي ، ١٩٦٧ .

(٨) و . ج . رنسيمان : « العلم الاجتماعي والنظرية السياسية » ، كامبردج ، ١٩٦٥ .

(٩) تاكلوت بارسونز وادوارد شيلز : « القيم والدوافع والنظم في حالة الفعل » عن : « نحو نظرية عامة للفعل » ، تحرير تاكلوت بارسونز وادوارد شيلز ، نيويورك ، ١٩٦٥ .

(١٠) روبن م . ويليامز : « النظرية السوسيولوجية عند تاكلوت بارسونز » عن: « النظريات الاجتماعية عند تالكوت بارسونز » تحرير ماكس بلاك ، انجلوود كليفس ، نيوجيرسي ، ١٩٦١ ، ص ٧٢ .

(١١) تالكوت بارسونز : « المجتمعات : آفاق تطورية ومقارنة » انجلوود كليفس ، نيوجيرسي ، ١٩٦٦ .

(١٢) كلايد كلاكهون : « القيم والتوجه للقيم في نظرية الفعل : بحث في التعريف والتصنيف » ، عن : بارسونز وشيلز : « نحو نظرية عامة للفعل . . » ، ص ٣٩٩ .

(١٣) سملسر : نظرية السلوك الجماعي » ، ص ٢٥ .

(١٤) تشالمرز جونسون : « التغير الثوري » ، بوسطن ، ١٩٦٦ ، ص ٤٢ .

(١٥) بارنجتون موور : « الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديموقراطية » ، ميدل سكس ، ١٩٦٩ ، نشر للمرة الأولى في ١٩٦٦ ، ٢١٣ .

(١٦) بارسونز : « المجتمعات . . . » ، ص ١٨ .

(١٧) تالكوت بارسونز « تخطيط النظام الاجتماعي » عن : « نظريات المجتمع » ، تحرير تالكوت بارسونز وادوارد شيلز وكاسبر ينجيلي وجيس ر - بيتس ، نيويورك ، ١٩٦٥ ، ص ٤٣ .

(١٨) ميتشيل : « التحليل السوسيولوجي والسياسة » ، ص ١٠٠ .

(١٩) بارسونز وشيلز : « القيم . . . » ، عن : بارسونز وشيلز : « نحو نظرية عامة للفعل » ، ص ١٩٣ .

(٢٠) بارسونز : « تخطيط النظام الاجتماعي » عن « نظريات المجتمع » ، ص ٤٢ .

(٢١) انظر : سملسر : « نظرية السلوك الجماعي » ، خاصة الفصول (٢١) ، (٢٢) ، (١٠) .

(٢٢) رالف داهرندورف : « المجتمع والديموقراطية في ألمانيا ، جاردن سيتي ، نيويورك ، نشر للمرة الأولى في ١٩٦٧ .

(٢٣) انظر المرجع السابق ، وانظر أيضاً : أ.ج. نيكولس : « فيمار وصعود هتلر » ، لندن ، وف . ل. كارستني : « صعود الفاشية » ، لندن ، ١٩٦٧ .

(٢٤) جونسون : « التغير الثوري » ، ص ٣ .

(٢٥) المرجع السابق .

(٢٦) المرجع السابق ، ص ٦٤ .

(٢٧) المرجع السابق .

٢٨) المرجع السابق ص ٦٨ .

(٢٩) تالكوت بارسونز : « النظام الاجتماعي » نيويورك ، ١٩٥١ ، ص - ص ٥٢٣ - ٥٢٤ .

(٣٠) جونسون : « التغير الثوري » ص ٩١ .

(٣١) المرجع السابق .

(٣٢) جونسون : « التغير الثوري » ، ص ١١٨ .

(٣٣) هانا آرندت : «في الثورة » ، نيويورك ، ١٩٦٥ ، ص - ص ٢١ - ٢٢ .

(٣٤) تشالمرز جونسون : « الثورة والنظام الاجتماعي » ، ستانفورد ، ١٩٦٤ ، ص ٢ .

(٣٥) سيجموند نيومان : « الحرب الأهلية الدولية ، في « السياسة الدولية » (١) ، ٤٨ - ١٩٤٩ ، وأيضاً : المرجع السابق ، ص ٢ .

(٣٦) المرجع السابق ، ص ٣٤٤ .

(٣٧) جونسون : « التغير الثوري » ص ٥ .

(٣٨) جونسون : « الثورة والنظام الاجتماعي » ، ص ٦ .

(٣٩) جونسون : « التغير الثوري » ، ص ٧ .

(٤٠) جون ماك - كيني : « بناء علم الرموز والنظرية الاجتماعية» ، نيويورك ، ١٩٦٦ ، ص ٣ .

(٤١) جونسون : « الثورة والنظام الاجتماعي » ، ص - ص ٢٧ - ٢٨ .

(٤٢) يستخدم جونسون تعريف ايستون للنظام من حيث هو ، النظام الدستوري « في مجتمع من المجتمعات » . انظر : دافيد ايستون : « تحليل النظام في الحياة السياسية » ، نيويورك ، ١٩٦٥ ، ص ، ص ١٩٠ - ٢١١

(٤٣) جونسون : « الثورة والنظام الاجتماعي » ، ص ٣٤ .

(٤٤) جونسون : « التغير الثوري » ، ص ١١٩ .

(٤٥) المرجع السابق ، ص ٩٩ .

(٤٦) المرجع السابق ، ص ١٢٠ .

(٤٧) جونسون : « الثورة والنظام الاجتماعي » ص ، ٦ .

(٤٨) المرجع السابق ، ص ٧ .

(٤٩) دافيد آبتر : « سياسات التحديث » ، شيكاغو ، ١٩٦٥ ، ص ٢٣٦ .

(٥٠) جونسون : « التغير الثوري » ، ص ٢١ .

(٥١) المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(٥٢) المرجع السابق ، ص ٣٠ .

(٥٣) المرجع السابق ، ص ٩١ .

(٥٤) انظر : سملسر : « نظرية السلوك الجماعي » ، وكتاب سملسر هذا لا يتناول فقط ظاهرة الثورة .

(٥٥) جوت دن : «الثورة الحديثة» ، لندن ، ١٩٧٢ ، ص ٢٤٦ .

(٥٦) كوهن : « النظرية الاجتماعية الحديثة » ، ص ٥٠ .

(٥٧) المرجع السابق ، ص ٥٨ .

(٥٨) ميلز ، ص ٤٥ .

(٥٩) ميلز ، ص - ص ٤٦ - ٤٧ .

(٦٠) جونسون : « التغير الثوري » ص ٣ .

(٦١) المرجع السابق ص - ص ٥٩ - ٦٠ .

(٦٢) جونسون : « الثورة والنظام الاجتماعي » ، ص ٦ .

(٦٣) جونسون : « التغير الثوري » ، ص ١٦٧ .

(٦٤) المرجع السابق ، ص ١٢٠ .

(*) الجاكارية أو الجاكية (jacquerie) ، نسبة الى ثورة قام بها الفلاحون الفرنسيون سنة ١٣٥٨ ، والمقصود بها ثورة فلاحين تلقائيين على وجه العموم .

(**) نسبة الى المؤمنين بالعصر الألفي السعيد ، أي المتعلقين بعصر سعيد يأتي ويدوم ألف سنة (millenarian) .

الفصل السابع

نظرية مجتمع الجماهير

تعتبر نظرية مجتمع الجماهير من أكثر نظريات الثورة أهمية وتأثيراً ، رغم أننا لو تحرينا الدقة لاعتبرناها نظرية من الثبات الاجتماعي اكثر منها نظرية في الثورة . وبنفس الطريقة التي يمكن بها اعتبار الفكرة الوظيفية عن الثورة صادرة عن محاولة تفسير أسباب تماسك المجتمعات واستمرارها في تأدية « وظائفها » عبر فترة طويلة من الزمن ، يمكن اعتبار نظرية مجتمع الجماهير محاولة لتفسير حلول حركة ثورية جماهيرية قد تقوم حين تنهار ـ فجأة ـ الحواجز التقليدية أمام تلك الظاهرة . وتعتبر الحركة الثورية الجماهيرية ظاهرة من ظواهر القرن العشرين ، ويمكن فهمها في ضوء بعض السمات الخاصة للمجتمع المعاصر مثل التصنيع وتطور وسائل التواصل السريع التي تجعل من أعضاء المجتمع الواحد اقرب ما يكون بعضهم للبعض الآخر[1] ، ويرتبط بنظرية مجتمع الجماهير ـ ارتباطا وثيقا ـ مفهوم الشمولية ، من حيث أن الشمولية تعتبر في العادة هي النتيجة النهائية للتصاعد الناجح في حركة الجماهير[2] ، وثمة أنماط معينة من الحركات الجماهيرية الثورية تعتبر حركات شمولية .

ولا بد من فهم عدة نقاط كي نقترب من مضمون نظرية مجتمع الجماهير :
أولاً : إنها نظرية تطورت في أعقاب صعود النازيين إلى السلطة في المانيا سنة **١٩٣٣** ، فقد كان صعود النازين ونجاحهم صدمة عميقة للعالم الغربي الذي كان من الصعب عليه أن يفهم كيف يمكن لدولة تبدو متقدمة صناعياً ، وعلى درجة كبيرة

من الرقي والتحضر ، وذات مجتمع ديموقراطي تسلم نفسها لتلك الحفنة من الغوغاء التي قادت الحركة النازية . كذلك كانت الحركة النازية هامة لأنها كما يقول هوروتيز :

« إن الفاشية هي الحركة الجماهيرية الأصيلة المميزة للقرن العشرين والتي حققت نجاحاً ، ذلك أن الحركة الاشتراكية لم تتطور - في الحقيقة - بعيداً عن نخبة من الكوادر ، ولم تتجاوز - إلا نادراً - سياسات الحزب ذات الاختلافات الأرثوذكسية النسبية ، ويرجع هذا - في جانب منه - إلى التقاليد الديموقراطية للاشتراكية ، وفي جانب آخر إلى عدم الاقتناع بقدرة الجماهير على الحكم المنصف والعادل . صحيح ان الثورة الروسية كانت حركة جماهيرية ، لكن نجاحها كان يرجع في الأساس إلى انتفاء الأوهام حول هزيمة المطامح القومية الروسية في الحرب العالمية الأولى ، وكان عليها ايضاً - في صورة اللينينية - أن تطوع المسألة القومية ، وأن تضع في اعتبارها أولاً المصالح الاقتصادية قبل السياسية ، ومع ذلك يمكن القول بأن الفاشية كانت تمثل - في أوربا كلها - مزيجاً فريداً يجمع بين مشاعر الجماهير والتعامل مع النخبة ، وهذا ما مكن البناء الاجتماعي الرأسمالي القائم من البقاء . . وإن لم يكن مزدهراً في كل الأحيان . . [٣] » .

وتبقى مسألة ما إذا كان الفاشيون قد تسلقوا حركات جماهيرية ناجحة مسألة قابلة للمناقشة . ولا شك في أن الحركة الشيوعية في الصين يمكن الاستشهاد بها كحركة جماهيرية لا تقل نجاحاً رغم أن الأصول الاشتراكية ترجع - على العموم - إلى القرن التاسع عشر ، مع ذلك فان الصورة التي تتكون لدينا اليوم عن إيمان أنصار النازيين بهم وفهمهم لهم انما تؤكد أن هذا الايمان والفهم كانا أوسع وأعمق مما كان يبدو في نهاية الحرب العالمية الثانية . إننا نعرف اليوم أن النازيين ربما كانت لهم شعبية واسعة داخل ألمانيا .

الملمح الثاني من ملامح نظرية مجتمع الجماهير أنها تتقبل تعريفاً خاصاً للديموقراطية . إنها نظرية مؤسسة على الفلسفة الجمعية كما قدمها جيمس ماديسون وناقشها وأشاعها توكيفيل في السنوات السابقة على الحرب الأهلية في الولايات المتحدة ، ثم تم تقبلها على نطاق واسع من حيث هي تفسير معقول للديموقراطية

الأمريكية . النموذج الأولي أو الأصلي للديموقراطية الجمعية . وفي حين أن أفكار ماديسون قد تم تحديثها على أيدي عدد كبير من الكتاب ، إلا أن هناك قبولاً أساسياً للجمعية كديموقراطية ثابتة صراحة وضمناً في كتابات منظري مجتمع الجماهير ، ولا يتيسر فهم النظرية فهماً صحيحاً دون اشارة خاصة إلى مكونات الديموقراطية الجمعية .

الملمح الثالث من ملامح نظرية مجتمع الجماهير هو أن التحليل الامبريقي لم يسمح لنا بأن نرفض النظرية تماماً ونعتبرها غير صحيحة . فقد خضعت الافتراضات والقضايا التي تقوم عليها النظرية لعدد من التفسيرات ، ولم تؤد أنماط النتائج الصادرة عنها إلى ما يتيح انكاراً واضحاً وأكيداً للنظرية ، وكما سنرى ، فقد فتح باب الجدل من جديد حول صحة النظرية على نحوٍ لا يتيح لنا استبعادها ، ورغم امكانية القول بأن النظرية غير صحيحة ، إلا أن ثمة أسئلة ستظل باقية ، تجعلنا مترددين قبل أن نرفضها الرفض النهائي .

الديموقراطية الجمعية :

نظراً لأهمية فكرة الديموقراطية الجمعية في نظرية مجتمع الجماهير ، فمن الاساسي أن نعرف شيئاً عنها ، ولهذا لا بد أن ندرس تطورها في سياق الولايات المتحدة . « نموذج » هذا النمط الخاص من الديموقراطية ، وفي حين أن فكرة الجمعية يمكن نسبتها - بمعنى من المعاني - إلى السياق التاريخي الخاص بالولايات المتحدة ، إلا أن منظرين مثل آرندت وكورنهاوزر قد طبقا افتراضاتهما الأساسية على بلاد أخرى ، من حيث أن العوامل التي تؤدي إلى الثبات الاجتماعي في مجتمعٍ ما قد تكون مؤثرة في مجتمعات اخرى ، كذلك فإن غيابها يمكن أن يؤدي إلى فقدان هذا الثبات .

ويمكن أن نجد أصول الفكرة المعاصرة للديموقراطية الجمعية في كتابات جيمس ماديسون ، الرئيس الرابع للولايات المتحدة ، فبعد اعلان الدستور الجديد للولايات المتحدة - الذي سبقته مناقشات مستفيضة - عرض على الولايات لاقراره ، وكتب ماديسون - مع الكسندر هاميلتون وجون جاي - سلسلة من المقالات يحث

الولايات فيها على اقرار الدستور المقترح [٤] ، وتمثل هذه المقالات اليوم ما يعرف باسم « الأوراق الفيدرالية »، ومعظمها كتبه ماديسون نفسه، وتتناول ـ على وجه الخصوص ـ المبدأ الجمهوري والفيدرالية ، وتعتبر هذه الاعمال الشرح المبكر لوجهة النظر الجمعية في الديموقراطية .

كان ماديسون يرى أن كل المجتمعات تتميز بالصراع ، والسبب الرئيسي هو تلك العوامل مثل التوزيع غير العادل للملكية ، وفي داخل المجتمعات ثمة جماعات تتنافس فيما بينها للحصول على أي مكاسب يمكن الحصول عليها في المجتمع . هذه الجماعات أو « الفرق المتناحرة » ـ كما يسميها ماديسون ـ يعرفها بأنها « عدد من المواطنين ينتمون إلى الأغلبية أو الأقلية ، يجمع بينهم دافع أو عاطفة او مصلحة مشتركة ، في معارضة لحقوق بقية المواطنين ، أو للمصالح الدائمة والمتراكمة للجماعة [٥] » ، وثمة وسيلتان للقضاء على أسباب التناحر بين الفرق : الأولى هي القضاء على الحرية ، والثانية هي اعتبار أن لجميع المواطنين رأياً واحداً ، والوسيلة الأولى ـ عند ماديسون ـ « أسوأ من الوباء »[٦]،فهو يرى أن الحرية أساسية للحياة السياسية في الدولة ، والوسيلة الثانية ليست عملية نظراً « لاختلاف الامكانيات بين الناس [٧] » ، ولا يتوقع أحد أن تقود جميع الناس نفس الآمال والآراء .

عند ماديسون إذن أن « الأسباب الكامنة للتناحر . . . مغروسة في طبيعة الانسان »[٨] ، وتلك قضية أساسية من قضايا الجمعية ، وثمة اختلافات بين الناس ، ومصالح متعارضة قد لا يكون هناك سبيل الى حلها ، وما دامت المدنية قائمة فلا بد أن توجد تلك الاختلافات وهذا التعارض . هنا تختلف وجهة النظر هذه اختلافاً حاداً عن الماركسية التي ترى أن المصالح المتعارضة لا تصدر عن عوامل في طبيعة الانسان على الاطلاق ، بل إن بعض العوامل في المجتمع هي المسؤولة عن المسلك الذي يسلكه الانسان ، فاذا أزحنا هذه الأسباب ـ النمط الخاص للأنتاج والتنظيمات البنائية المترتبة عليه ـ اختفت مشكلة « التناحر » .

وكان ماديسون يعتقد أن المشكلة الاجتماعية الأساسية هي إدارة أنماط الصراع التي لا بد أن توجد في المجتمع ، والحل الذي يقدمه مزيج من الجمهورية والفيدرالية يتيح استمرار الصراع ، ولكن مع وجود ضوابط دقيقة موضوعة بعناية

بحيث لا تسمح بوجود فريق منتصر على الدوام في هذا الصراع ،فالجمهورية ـ كشكل من اشكال الحكومة الممثلة ـ ستحمي عملية اتخاذ القرارات من السلوك المتطرف لجانب من الشعب ـ وهذا أحد أخطار الديموقراطية المباشرة ـ لكنها تتيح ـ في نفس الوقت ـ المشاركة الشعبية عن طريق اختيار الممثلين ، وأكثر من ذلك فإن تقسيم الحكومة إلى أقسام ووكالات سيؤدي بقسم من هذه الأقسام إلى معارضة مطالب قسم آخر، والتقسيم الأبعد للعملية الحاكمة عن طريق الفيدرالية يدعمها هذا الحيز الشاسع الذي تشغله الولايات المتحدة ، وهذه نقطة أثارها توكيفيل بعد ذلك بسنوات . فقد كان الحيز عاملاً مساعداً ، لأنه اذا اتسعت مساحة المجتمع فطبيعي أن « تتسع لتنوع كبير من الأحزاب والمصالح »[٩] ، من هنا « يقل احتمال أن يكون لأغلبية الكل دافع مشترك لانتهاك حقوق بقية المواطنين ، من هنا « يقل احتمال أن يكون لأغلبية الكل دافع مشترك لانتهاك حقوق بقية المواطنين ، أو إذا وجد مثل هذا الدافع المشترك ، فسيكون من الصعب على من يحسون به أن يدركوا مدى قوتهم ، وأن يعملوا متحدين من أجل تحقيقه . . »[١٠] .

هذا المزج الطيب بين الجمهورية والفيدرالية يصفه ماديسون وصفاً بليغاً في « **الورقة الفيدرالية رقم ٥١** » ، وفيها يذكر أن حكومة الولايات المتحدة لديها سلطة مقسمة ، هذه السلطة قدمها الشعب طواعية للجمهورية الجديدة ، لمختلف الوكالات والأقسام والحكومات التي خلقتها،وتنبأ ماديسون بأن «الحكومات المختلفة ستسيطر كل منها على الأخرى ، في الوقت الذي تسيطر فيه كل حكومة على نفسها . .[١١] » .

ثم قدم فيما بعد ما يمكن اعتباره البيان التفسيري الكلاسيكي للجمعية ، وفيه يذكر أن على الناس أن يكونوا يقظين ، لا ضد الظلم المحتمل من جانب الحكام فقط ، بل وأيضاً ضد الظلم الذي يمكن أن يوقعه قسم من المجتمع بقسم آخر . ويرى أن « المصالح المختلفة لا بد أن توجد بالضرورة بين الطبقات المختلفة في المجتمع . . .[١٢] » ، واذا اتحدت الأغلبية ، فمن الطبيعي أن تصبح مصالح الأقليات موضع تهديد ، وهناك طريقتان لحل هذه المشكلة : الأولى ما يمكن أن نسميها بالحل الأرستقراطي ، بمعنى أن تقف السلطة الرئيسية الحاكمة في المجتمع

ضد هذا الميل ، لكن السلطة قد تميل - في هذا الحل - إلى الأغلبية أو الأقلية على حساب الآخرين. الطريقة الثانية هي الحل الذي تبنته الولايات المتحدة في النهاية :

وفي حين أن كل السلطة ستكون صادرة عن المجتمع ومعتمدة عليه ، إلا أن المجتمع نفسه سيكون مقسماً إلى عدد كبير من الأحزاب والمصالح والطبقات من المواطنين ، وهذا سيجعل حقوق الأفراد أو الأقلية في خطر محدود من اتحاد مصالح الأغلبية وفي حكومة حرة يجب أن يكون تأمين الحقوق المدنية على قدم المساواة مع تأمين الحقوق الدينية ، فهي تتمثل في الحالة الأولى في تعدد المصالح وفي الثانية في تعدد الشيع والأديان ،ودرجة تأمين هذه الحقوق يعتمد - في الحالتين - على عدد المصالح والشيع ، ومن المفترض أن هذا يعتمد بدوره على اتساع البلاد وعدد الناس الذين تضمهم . . . [١٣] » .

وعدم وجود أغلبية دائمةومستمرة يتيح للمجتمع العادل أن يزدهر ، فسيكون لكل الناس صوتهم في القرار الذي يؤثر في حياتهم ، وليس بوسع جماعة واحدة أن تسيطر ضد مصالح الآخرين .

أما مسألة ما اذا كانت مفهومات الجمعية قد أصبحت عميقة الجذور في التراث الأمريكي . . . فتلك مسألة امبريقية . وفي ١٨٣١ قام دي توكيفيل بزيارة للولايات المتحدة ، وأكد نجاح صيغة ماديسون ، ثم بدأ تحليله بافتراض يعتبر أساسياً في نظرية مجتمع الجماهير . وقد رأى . « أن السلطة الاجتماعية ، وهي التي تتجاوز كل السلطات ، يجب أن توجد في مكانٍ ما . . . وأن الحرية تصبح في خطر إذا لم تجد هذه القوة عقبة تعوق طريقها ، وتعطيها الوقت الضروري لتحد من اندفاعها . [١٤] » ، بين الحاكمين والمحكومين إذن ثمة حاجة لوجود حاجزٍ ما ، حتى لا تستخدم السلطة المطلقة دون قيد ، وهي وجهة نظر تعكس عند دي توكيفيل خوفاً من تجاوزات الثورة الفرنسية ، وما هو جدير بالنظر أن دي توكيفيل أدرك أن السلطة المطلقة قد تكون جذورها لدى القيادة أو لدى الجماهير ، وكان يعتقد أن حكم الأغلبية هو المشكلة الكامنة في الولايات المتحدة ، وقد تنبأ بأنه « حتى إذا دمرت المؤسسات الحرة في أمريكا ، فإن هذا الحدث يمكن أن يعزى الى القوة المطلقة للأغلبية ، والذي قد يؤدي بالأقليات - في المستقبل القريب - إلى اللجوء للعنف

السافر . .[١٥] » ، لقد استطاع دي توكيفيل أن يرى ميل الأغلبية الى الاعتقاد « بصحة » مجرى معين للفعل ، وميلها الى عدم تحمل الرأي المعارض ما دام هذا المجرى قد تقرر .

لكن دي توكيفيل كان يظن الولايات المتحدة يمكن أن تنجو من تجاوزات حكم الأغلبية لعدة أسباب . أولاً : لم تكن فيها أدارة مركزية ، وأي محاولة لفرض الحكم المطلق من أعلى ستواجه الصعوبات نتيجة مباشرة لعدم وجود الجهاز الذي يتولى التنفيذ . السبب الثاني أنه رأى في الحركة الأمريكية نحو نظام قانوني أمراً يقوي الايمان بالقانون ، ويجعل من هذا النظام « معادياً لروح الثورة والعواطف الطائشة للغوغاء . . .[١٦] » ، هذا - مع نظام المحلفين - يجعل المواطن الأمريكي المتوسط « تتم تنشئته الاجتماعية » في مجتمع يسوده القانون ، واحترام الدولة لنظام المحلفين يتيح له أن يؤدي وظائفه بكفاءة وفعالية .

والولايات المتحدة محظوظة بالنسبة لاتساعها الذي يتيح لكل فرد فيها مكاناً ونصيباً من المصادر . لكن دي توكيفيل يلاحظ أن ثمة مجتمعات أخرى يتوفر لها اتساع المساحة وقلة الكثافة السكانية . وهي رغم هذا واقعة في مشاكل عدم الاستقرار ، وعاجزة عن تنمية بذور الديموقراطية ، وقد تجنبت الولايات المتحدة هذا كله بسبب القوانين التي تؤمن حقوق المواطنين ، والتمسك بتلك التنظيمات التي كانت تؤدي عملها في ذلك الحين كما يبدو[١٧] .

ومن المهم في تحليل دي توكيفيل - وأفكار ماديسون أيضاً - تصور أن نمطاً خاصاً من « الهندسة الاجتماعية » - لم يطبق في أي مكان آخر من العالم - يمكن أن يكون مسؤولاً عن استمرار مجتمع ديموقراطي مستقر ، لكن أياً من الرجلين لم يكن غافلاً عن الأخطار في مثل هذا النظام ، والتحليل الدقيق لكتاب دي توكيفيل يقدم لنا أمثلة واضحة لاستباقه رؤية كثير من المشاكل التي تهدد الولايات المتحدة في المستقبل ، لكن تلك « الصيغة » كانت تبدو ناجحة حتى ذلك الحين .

وقد استطاع المحللون المعاصرون تحديث تلك الأفكار المبكرة عن الجمعية ، وذلك بتوضيح كيف تطورت صيغة ماديسون وتغيرت في سياق النظام السياسي

الأمريكي . ولعل أكثر هؤلاء المفكرين أصالة واتساقاً هو روبرت دهل الذي يذكر « البديهية » التالية عن الجمعية في الولايات المتحدة ، إذا تم تطبيقها في ظروف مثالية :

« بدل أن يكون هناك مركز واحد للسلطة المستقلة ، يجب أن يكون ثمة عديد من المراكز ، لا يمكن لأحدها أن يكون مستقلاً استقلالاً كاملاً ، ورغم أن السيد الوحيد المشروع هو الشعب ، إلا أنه ولا الشعب يجب أن يكون ـ في الجمعية الأمريكية ـ سيداً مطلقاً ، وبالتالي فليس لقسم من الشعب ـ الأغلبية مثلاً ـ أن يكون سيداً مطلقاً . . [١٨] » .

ومعظم ما كتبه دهل كان موجهاً للبحث عن اجابات لنفس النوع من الأسئلة التي طرحها دي توكيفيل ، وقاده هذا إلى مراجعة أساسية لصيغة ماديسون ، وهذا ما قام به بالفعل ، لكنه لم يؤد به الى حل التناقض الأساسي الذي يبدو كامناً في صيغة ماديسون ، ويبدو هذا التناقض قائماً بين مفهومي الحقوق المتساوية وحماية الأقلية ، لأنه اذا كان لكل فرد حق مساو ، والأغلبية هي التي تحكم . . . فكيف يمكن حماية الأقلية ؟ ، ويرى دهل أن المجتمع الذي قام في الولايات المتحدة من المجتمعات التي نادراً ما تسيطر فيها الأغلبيات على قضايا السياسة ، رغم أن القيم التي تقيد الحكام والشعب كذلك انما هي صادرة عن « الأغلبية » ، ولكن إذا كان حكم الأغلبية ـ بمعنى صنع سياسة الحكومة ـ هو أسطورة الى حد كبير ، فكذلك أيضاً حكم الأغلبية بمعنى سن التشريعات القاهرة . إن الأقليات العاملة في هذا المجتمع توفر لها الحماية القيم السائدة في الجماعة ، والتي تمنع الأغلبية القاهرة من التكون ، بالاضافة لذلك ، فإن القواعد الدستورية تميل الى أن تحدد أي الجماعات يكون لها امتياز أولا يكون في هذا النظام التنافسي ، يذكر دهل : « ليس هناك مجتمع يدخل الناس فيه منافسات سياسية على قدم المساواة . . . [١٩] » ، وهذا تعديل لفكرة ماديسون ، ويؤدي هذا بدهل الى موضوعه الأساسي : « إن هناك خيطاً مركزياً قائداً في التطور الدستوري الأمريكي ، هو أن النظام يسمح لكل الجماعات الشرعية والعاملة بين الشعب أن يسمع صوتها في مرحلة أساسية من مراحل صنع القرار . . . [٢٠] » .

والتعبيران الهامان فيما سبق هما « الشرعية » و« العاملة » ، فالجماعة التي لا تهتم بمشكلة معينة أو مجموعة من المشاكل لن تكون مؤثرة في نتائجها ، والقضية التي يطرحها دهل هنا هي أنه ليست كل الموضوعات ذات أهمية عند كل الجماعات[٢١] ، انما تصبح الجماعة مؤثرة حين تود المشاركة في عملية القرار ، أما قدرتها على المشاركة فأمر يعتمد على القيم السائدة في المجتمع نفسه ، والنقطة ذات الأهمية الفائقة في وجهة نظر دهل عن الديموقراطية كما تطورت في الولايات المتحدة هي اعترافه بأن كل المواطنين لا يلقون معاملة متساوية ، وأن كل ضوابط النظام لا تطبق على نحو متساوٍ كذلك ، لكن « الأغلبيات » لا تتحرك ـ أو نادراً ما تتحرك ـ على أسس ثابتة ومستمرة ودائمة ، « وصنع القرارات الحكومية ليس مسيرة ملكية للأغلبية الموحدة حول قضايا بعينها في السياسة الأساسية ، لكنه ترضية دائمة من جانب جماعات أقل . .[٢٢] » ، إن الأغلبيات أقل احتمالاً لأن تستثار مصالحها حول قضايا معنية ، يمكن أن تستثير الأقليات المستثارة .

وثمة آخرون ـ بالاضافة الى دهل ـ عملوا على تحديث الفكرة الأصلية عن الديموقراطية الجمعية ، شاتشنيدر ـ على سبيل المثال ـ أضاف الدور الذي يلعبه القادة في اتخاذ القرارات ، لقد وضع في الاعتبار مساحة الولايات المتحدة وعدد سكانها ، وهما عاملان يقللان من احتمال ان يشارك كل المواطنين في عملية اتخاذ القرارات . وقد ذكر أن « الديموقراطية هي نظام سياسي تنافسي ، وفيه يتنافس الزعماء والمنظمات في تحديد بدائل السياسة العامة ، بحيث يتاح للجماهير المشاركة في عملية اتخاذ القرارات . .[٢٣] » ، وقد اعتمد على مفهوم التنافس بين الجماعات ، لا كتعريف للديموقراطية الجمعية فقط ، بل كتعريف للديموقراطية على العموم ، لكنه أشار الى دور الزعامة والنشاط التنظيمي في تبسيط البدائل حتى يصبح الجمهور المهتم في وضع أفضل ييسر له الاختيارات التي يراها .

وتعتمد الفكرة الجمعية للديموقراطية على الاعتقاد في تنافس الجماعات ، انها لا تقوم الآن على مبدأ المساواة المطلقة ، ولا تقوم كذلك على الموقف الذي يتيح لكل المواطنين المشاركة في اتخاذ القرارات ، وما هو هام هنا هو أن أمام الجماعات فرصة العمل إذا كانت مهتمة بقضية من القضايا ، كذلك تتوفر لها الحماية ـ بطريقة ما ـ من

أعمال نخبة قد تميل إلى القهر ، وذلك باللجوء الى ضوابط معنوية ودستورية . وهذا الافتراض هو الذي يكمن في قلب نظرية مجتمع الجماهير ، وهو ما يتضح في قول آرندت : « قد تقوم الحرية الديموقراطية على المساواة بين المواطنين أمام القانون ، غير أنها تكتسب مضمونها ووظيفتها العضوية فقط حين ينتمي المواطنون الى جماعات تمثلهم ، أو يكونون نظاماً تصاعدياً اجتماعياً وسياسياً [٢٤] » ، وتحاول نظرية مجتمع الجماهير أن تفسر لماذا ينهار هذا النظام التصاعدي ، والنتائج التي تترتب على انهياره .

نظريـــة مجتمع الجماهـــير :

تصدر نظرية مجتمع الجماهير مباشرة عن النموذج الجمعي للمجتمع الذي وصفناه ، ويرى كورنهاوزر أن « صيانة القيم الأساسية (خاصة الحرية) يتطلب العزل الاجتماعي لتلك القطاعات من المجتمع التي تجسدها . . . [٢٥] » ، ويتحقق العزل الاجتماعي عن طريق الولاء للجماعات ، التي تحمي - في الوقت نفسه - النخبة وغير النخبة احداهما من الأخرى ، ويقوم مجتمع الجماهير حين يحدث - لسبب أو لآخر - أن ينهار الولاء للجماعات ، وحين يحدث هذا الانهيار ينشأ موقف « تصبح فيه جماعات النخبة أكثر تقبلاً للتأثر بغير النخبة ، وتصبح جماعات غير النخبة أكثر طواعية للنخبة . . . [٢٦] » ، من هنا يمكن أن نفهم القضية الأساسية في عمل كورنهاوزر : « يمكن توقع درجة عالية من سلوك الجماهير حين تفتقد كل من جماعات النخبة وغير النخبة العزل الاجتماعي ، بمعنى أن تصبح جماعات النخبة أكثر تعرضاً للتدخل المباشر من جانب جماعات غير النخبة ، وتصبح جماعات غير النخبة أكثر قابلية للحركة المباشرة عن طريق جماعات النخبة . . [٢٧] » ، والمفتاح هنا هو كلمة « الحركة او التحرك » ، لأن الاعتقاد الأساسي الكامن عند منظري مجتمع الجماهير هو أن انهيار الجماعات الوسيطة يمكن أن يؤدي الى تطور حركة شمولية لا سبيل أمامها سوى مجتمع الجماهير .

وقد حدد كورنهاوزر مصدرين لنقد مجتمع الجماهير : مصدر أرستقراطي وآخر ديموقراطي ، ونظراً لأن النقد الديموقراطي يرتبط مباشرة بصعود النازيين - وهو المثال الخاص الذي يستخدم هنا - فسنركز فقط على هذا النقد . وهذا ملائم أيضاً لأن

تحليل آرندت يقوم على أساس النقد الديموقراطي لمجتمع الجماهير[٢٨] • ويعتمد النقد الديموقراطي لمجتمع الجماهير المؤدي للشمولية على فكرة أن « العملية الاجتماعية الحاسمة هي افتقاد عزل جماعات غير النخبة ، وقيام جماعات نخبة بالتحريك الشامل للجماهير . . .[٢٩] » .

وثمة ثلاثة حدود أساسية تستخدم في النقد الديموقراطي لمجتمع الجماهير : الأول هو ازدياد « ترذيذ » الفرد أو تحوله الى ذرة حين يفقد ارتباطه بجماعته ، ومن ثم يحس بفقدان الرابطة التي تجمعه بغيره من البشر ، والثاني هو استعداد الفرد ـ نتيجة هذا الترذيذ ـ الى اعتناق ايديولوجيات جديدة ، وليس هذا سوى بحث عن رابطة مشتركة تحل محل الرابطة القديمة . ثالثاً : هناك صعود للشمولية أي رابطة زائفة تصبح فيها السيطرة الكاملة للمجتمع ممثلاً في جماعة نخبة ، وينتمي الفرد الى الحركة الشمولية أساساً لأنها توفر له الأمن .

وتعتقد آرندت أن الارتباط الأساسي بالبناء الطبقي هو ما حمى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين من الحركات الجماهيرية ، ومع نهاية الحرب العالمية الأولى وتأسيس جمهورية ڤيمار ، تحطمت الروابط القديمة التي كانت تشد أعضاء المجتمع بعضهم الى بعض ، وحين حدث هذا نجحت جماعات مثل النازيين في استثمار الموقف الذي فرض نفسه . . تقول آرندت :

« والحقيقة إن الجماهير قد خرجت عن شرائح من المجتمع بلغ الترذيذ فيها درجة عالية ، وكان ما يبقي على بنائه التنافسي وما يصحبه من وحدة الفرد هو الانتماء الى الطبقة ، والسمة الأساسية التي تميز الفرد في حركة الجماهير ليس وحشيته او تخلفه بل عزلته وحاجته الى العلاقات السوية . هذه الجماهير التي خرجت عن المجتمع الطبقي للدولة القومية ، والذي كان الشعور القومي يرأب الصدوع فيه ، كان الشيء الطبيعي الوحيد بالنسبة لها ـ حين واجهت العجز أمام هذه الخبرة الجديدة ـ أن تندفع الى لون من القومية العنيفة ، استسلم لها قادة الجماهير ـ ضد غرائزهم وأهدافهم ـ لأسباب ديماغوجية او غوغائية . .[٣٠] » .

وعند آرنديت ـ اخيراً ـ فإن « الترذيذ الاجتماعي والفردية المفرطة هما ما أديا

لحركة الجماهير . . .[٣١] » ، فلولا انهيار الروابط التقليدية ، وترذيذ الفرد لما أمكن قيام حركة الجماهير .

ويعتقد كورنهاوزر أن سلوك الجماهير هو شكل من أشكال السلوك الجماعي يتسم بسمات أربع : الأولى هي ميل بؤرة الاهتمام لأن تتركز بعيداً عن الخبرة الشخصية والحياة اليومية ، وقد يبدو هذا ـ أثناء فترة جمهورية ڤيمار ـ في الاتجاه العام نحو معاهدة ڤرساي أو احتلال الحلفاء لاقليم الروهر . ويرى آبل ان الجماعات المختلفة قد ركزت اهتمامها على مشاكل متباينة ، لكنها كانت تشترك جميعاً في شيء واحد : « فكلهم كانوا يلومون الحكومة ويهاجمونها باعتبارها مسؤولة عن مشاكلهم . . .[٣٢] » ، وفي الصين ، يحتمل أن ما قام به الأجانب ضد الصينيين في شنغهاي وكانتون قد أدى بالجماهير الى العمل الموجه ضد الأجانب . السمة الثانية هي أن نمط الاستجابة للأحداث البعيدة يميل الى أن يكون مباشراً ويتمثل في الاضرابات والاضطرابات وقتال الشوارع ، ففي نهاية العشرينيات والثلاثينيات امتدت السياسة الالمانية الى السوارع ، كيث كانت التنظيمات شبه العسكرية التابعة للأحزاب النازية والاشتراكية والشيوعية تقاتل بعضها البعض بانتظام . السمة الثالثة هي ميل سلوك الجماهير الى افتقاد الثبات ، فسرعان ما يغير مركز اهتمامه وقوة استجابته . كذلك فان فتور الجماهير قد يكون ملحوظاً . . وفي الفترة من **١٩٣٠** الى **١٩٣٣** كانت أقدار النازيين في صعود ، ولكن في هبوط أيضاً ، والحقيقة أن هتلر حين دعي لتشكيل الحكومة كان يبدو أن النازيين قد بلغوا قمة صعودهم في ضوء التأييد الشعبي الجارف لهم . السمة الرابعة هي أن سلوك الجماهير حين ينتظم حول برنامج ، ويكتسب قدراً من استمرارية الهدف والجهد يأخذ طابع حركة الجماهير . إذن ففعل الافراد . نتيجة وحدتهم وتذررهم ـ في ربط أنفسهم بالحركة الجديدة او الجماعة الجديدة هو ما يعطي هذه الحركة وقودها[٣٣] .

وهؤلاء الذين يرتبطون بالحركات الجماهيرية هم غالباً منتمون الى كل الطبقات في المجتمع . يرى كورنهاوزر : « إن أفراد الطبقات المستقلين عن طبقاتهم والمجتثين عن جذورهم هم الذين يميلون الى دعم هذه الحركات أولاً وباعداد كبيرة ، وهذا يعني أن **المثقفين المستقلين ، والأعضاء الهامشيين من الطبقة**

الوسطى ، والعاملين المعزولين في المصانع والمزارع هم الانماط الاجتماعية الأساسية في الحركات الشمولية . . . [٣٤] » .

حين يحس الأفراد بأنهم غير منتمين طبقياً ، ومجتثون عن جذورهم فانهم ينجرفون في مثل تلك الحركة .

ولكي نفحص النظرية من أجل اختبار صحتها ، لا بد من اكتشاف ثلاثة ملامح من ملامحها : أولاً : هل يسهم مفهوم الهامشية في فهم أصول حركة الجماهير ؟ ، اننا نستطيع أن نحدد هؤلاء الذين انضموا الى الحركة الجماهيرية في بدايتها ، ونرى ما اذا كانوا « هامشيين » أم لا . ثانياً : هل هؤلاء الأفراد الذين انضموا الى الحركة الجماهيرية هم متذررون بالفعل أم أن هذه الحركات الجماهيرية تعتبر امتداداً للولاء الطبقي ؟ ، وأخيراً : فمن الجدير بالدراسة تلك الصور الأساسية من التحيز الواضحة في النموذج الجمعي ، والتي تؤدي الى تشويه الصورة الصادرة عن مجتمع الجماهير .

الهامشية :

رأينا أن الفعل الثوري ليس سهل التفسير عند علماء الاجتماع والسياسية غير الماركسيين ، فإذا كان المجتمع ينظر إليه باعتباره جماعة ذات قيم مشتركة ، فمن الصعب الاتساق مع موقف يقوم فيه قطاع معين من الجماعة بحمل السلاح ضد بناء السلطة ، ويصبح السؤال عن أسباب هذا الموقف وثيق الصلة بالحديث عن تكوين النخبة الثورية أو تكوين الجماهير التي تغذي الثورة ، وسنناقش مسألة تكوين الجماهير في القسم التالي ، والمهم الآن هو فحص دلالة ما يقول به كورنهاوزر من أن الأفراد الذين يشكلون القيادة الثورية ، أو هؤلاء الذين يبادرون إلى الارتباط « بحركة الجماهير » إنما هم أفراد « هامشيون » في المجتمع . وهل من الميسور تحديد النخبة الثورية بخصائص معنية تفصلهم عن عموم الشعب ؟ ثم . . ما هي دلالة الاختلافات التي يمكن أن توجد بين النخبة الثورية وجماعة النخبة التي تهدف لأن تحل محلها ؟

وفي التحليل المعاصر لجماعات النخبة السياسية ركز علماء الاجتماع والسياسة جهودهم حول دراسة خصائص الاطار الاجتماعي لجماعات النخبة ، واذا لم تكن هناك أسباب اخرى [٣٥] ، فإن دراسة خصائص الاطار الاجتماعي للقيادة يمكن أن تفيد في فهم القيم التي يتطلبها المجتمع في القادة ، وكنتيجة لبعض هذه الدراسات استنتج عدد من علماء الاجتماع أن هؤلاء الأفراد يمكن اعتبارهم ـ رجالاً ونساء ـ هامشيين ، والقول بأن فرداً ما هامشي يعني أن لديه بعض السمات في اطاره الاجتماعي تجعله مختلفاً عن الكتلة الرئيسية من الشعب ، على هذاالنحو يمكن اعتبار تروتسكي ـ الذي كان يهودياً ـ هامشياً في سياق المجتمع الروسي ، ولن تكون ثمة مشكلة بالنسبة لفرد ينتمي الى جماعة هامشية ما لم يكن لدى هذا الفرد طموح إلى عضوية جماعة الأغلبية ، « فالفرد الهامشي يتضح فقط حين يعتبر الصراع في الجماعة مشكلة شخصية [٣٦] » ، وحين يحاول الحركة من جماعته إلى جماعة الأغلبية ، تتضح دلالة هامشيته [٣٧] .

ويرى موسكوس أن « النخبة الثورية الجذرية الأصلية تضم أعضاء يتميزون بأنهم مثقفون ، ذوو توجه نحو الغرب ، هامشيون من حيث انتماؤهم العرقي ، أما الجيل الثاني من النخبة الثورية الجذرية فيضم أفراداً شهدوا نهضة في بلادهم الأصلية ، وهم أقل ثقافة ، وأقل توجهاً للغرب . . [٣٨] ، هذا « الافتراض » قد يصدق على الدول حديثة الاستقلال في افريقيا وآسيا أكثر مما يصدق على المجتمعات الصناعية التي لم تقم فيها ثورات بالفعل . ففي تلك الدول يبدو أن القادة الثوريين قد تلقوا تعلياً أفضل من بقية شعوبهم ، وأتاحت لهم أسفارهم فرص التعلم خارج بلادهم ، واحدى السمات الرئيسة الجديرة بالدراسة في جماعات النخبة في النظم النامية هي خبرات السفر والترحال بالنسبة لأعضائها ، فمثل هذه الخبرات تكون دائماً ذات أثر حاسم على التكون الثوري النهائي للفرد .

ويبدو أن موسكوس يشير إلى أن الجماعة الثورية الأصلية هي الأميل لأن تكشف عن سمة الهامشية ، وهو في دراسته عن النخبة السياسية في ألبانيا ، التي تركز على انتقالهم من حكم غير شيوعي إلى حكم شيوعي ، يرى موسكوس :

قد يكون الأفراد هامشيين إذا انتموا إلى جماعات أقلية دينية متميزة ، وفي مجتمع

زراعي معزول تميل الجماعات العرقية المعرضة أكثر من غيرها لأن تكون جماعة عالمية ، تميل لأن تعد هامشية ، ومن مجتمع أمي إلى حد كبير ، يعتبر التعليم المتقدم سمة هامشية . . (٣٩) » .

تتحدد الهامشية إذن في ضوء الجماعة نفسها ، ثم . . إذا كان لهذا المفهوم أن يفيدنا في شيء لوجب اعتبار الفرد هامشياً قبل أن يتحول إلى ثوري ، فهو ليس هامشياً لأنه ثوري ، وتصبح مسألة الهامشية كسبب للسلوك الثوري قابلة للمناقشة ، غير أن هذه الفكرة تتضمن أنها سبب ، وأنها ـ من ثم ـ يجب أن تسبق السلوك الثوري .

وباستخدام هذا المفهوم ، يمكن وصف هتلر بأنه هامشي من حيث أنه كان نمساوياً لا ألمانياً بحكم الميلاد ، ومن الجماعة التي تسودها البروتستانتية ـ والتي أصبح هتلر زعيماً لها فيما بعد ـ ولد هتلر كاثوليكياً ، ومن حيث التعليم ، لم يبلغ هتلر هذا المستوى الذي كان عليه زعماء ألمانيا قبل الحكم النازي ، كذلك فقد كان هتلر ينتمي إلى البورجوازية الصغيرة في وقت كان القادة فيه ينتمون إلى الطبقة العليا والوسطى العليا ، والأهم من هذا كله أنه كان يطمح إلى أن يكون في التيار السائد ، بمعنى أنه كان يعتبر نفسه ألمانياً على الدوام . وثمة مثال آخر للهامشية يمكن أن نجده في الاطار الاجتماعي عند ايمون ديڤاليرا أحد قادة الحركة الثورية الايرلندية ، فقد ولد خارج ايرلندا ، ثم هو نصف ايرلندي فقط لأن أباه كوبي ، وربما كان هذا عاملاً في ارتباط ديڤاليرا العميق باحياء الثقافة الايرلندية ، والذي دفع بعدد كبير من الشباب إلى الانضمام للحركة الثورية .

وعلى وجه العموم ، فاذا نحن درسنا عدة حالات حدثت فيها الثورات فعلاً ، فإن الانتقال من تكوين الجماعة الثورية الأصلية الى الجماعة التي تلتها لا يكشف لنا عن اختلافات مؤكدة . ففي تحليل النخبة الايرلندية ـ على سبيل المثال ـ تبين أن ثمة دليلاً لا يعتد به على وجود « الهامشية » بين أفراد الجماعة الثورية الأصلية ، واختلافات طفيفة بين هذه الجماعة والجماعة التي تلتها (٤٠) ، وفي حالة الصين ، يبدو ـ للوهلة الأولى ـ أن كثيراً من السمات التي أشار اليها موسكوس قائمة بالفعل (٤١) ، فإذا كان الكومنتانج يمثل النخبة الثورية الجذرية الأصلية ،

والشيوعيون يمثلون نخبة الجيل التالي عليهم في الصين ، فان معظم قيادات الكومنتانج كانوا من المدن الساحلية الكبيرة وأبناء تجارٍ ورجال أعمال ، في حين كان الشيوعيون أبناء الريف ، وقد يبدو هذا دليلاً كافياً يثبت الفرض السابق ، فهذه النتيجة تعني أنه بالنظر لأن الكتلة الأساسية من الشعب الصيني تتمثل في الفلاحين والمزارعين حين بدأ اعضاء الكومنتانج حركتهم نحو الثورة ، فان قيادة الكومنتانج يمكن اعتبارها هامشية ، أما الشيوعيون فنظراً لأن معظمهم يصدرون عن أصول فلاحية ، فهم يعتبرون أقل هامشية من أعضاء الكومنتانج ، من حيث انهم يشتركون في خصائص الاطار العام لمعظم الشعب الصيني .

وتبدو فكرة الهامشية موضعاً للتساؤل من ناحيتين على الأقل في هذا المثال : الأولى : أن كلاً من جماعتي النخبة هاتين أتيحت لها فرص السفر والترحال والتعليم كما أتيحت للأخرى ، كانت ثمة اختلافات في أماكن تلقي التعليم ، لكن المستويات كانت متقاربة . الاختلاف الحقيقي إذن يبدو في الأماكن التي جاء منها أعضاء كل من الجماعتين ، وهذا الاختلاف معقول بالنسبة لحالة الصين ، فقد كان غريباً ألا تصدر جماعة النخبة الثورية الأولى من تلك الأماكن الحضرية المعرضة -على وجه الخصوص- لاختبار الأفكار السابقة على الحركة الثورية ، فكرة الهامشية هنا إذن قناع يخفي فكرة أخرى هي أن الأفكار تبدأ أولاً في المناطق الحضرية ، ثم تنفذ إلى الداخل ، وقد يبدو هذا تفسيراً مقنعاً للفاصل الزمني بين الجماعتين .

الناحية الثانية هي أن موسكوس يعتقد أن هامشية جيل النخبة الأول يمكن تحديدها بالاشارة الى جيل النخبة الثاني ، بعبارة أخرى . . إذا اختلف الجيل الثاني اختلافاً جوهرياً عن الجيل الأول ، كان هذا يعني هامشية الجيل الأول ، غير أن هذا التفسير أيضاً يبدو تفسيراً ناقصاً ، وربما كان التفسير الأقرب الى الصحة للاختلاف بين الجيلين هو اختلاف المهارات التي أحرزتها كل من الجماعتين ، وهنا يمكن القول بأن الجماعات المختلفة يطلب إليها تنفيذ مهام مختلفة ، وتختلف هذه المهام بدورها حسب المراحل الخاصة بالثورة ، وهكذا فإن البيئة الثورية التي تعقب الثورة يحتمل انها تضم « هذا الميل العام لانتقال السلطة من الدعاة ذوي المكانة العالية إلى المديرين والمنفذين ذوي المكانة الأقل . . [٤٢] » ، والجيل الثوري يتكون من أفراد ذوي

مهارات خاصة قادرة على تحريك واثارة جماهير ذات امكانيات ثورية ، أما الجيل الثاني فقد يكون أكثر قدرة على تناول المشاكل اليومية للنمو الاقتصادي والتنمية التي يواجهها النظام الجديد .

أحد هذين التفسيرين ـ أو هما معاً ـ قد يكون أكثر اقناعاً من مناقشة موسكوس لفكرة الهامشية ، لكن موسكوس ليس الباحث الوحيد الذي يعتقد بامكانية ان يكون الثوريون اعضاء هامشيين في المجتمع ، فثمة منهج مختلف بعض الشيء في تناول هذه المسألة نجده في العمل الذي قام به ليرنر وبول وشوللر . فقد بدأوا بتقرير أن « الفرد الذي يخرج عن عدد من الخصائص الأساسية المختلفة السائدة في مجتمعه يعتبر « فرداً هامشياً [٤٣] » ، ورغم أن هذا لا يبدو مختلفاً في وجهة نظر موسكوس إلا أن المنهج الذي يستخدمونه لتحليل الهامشية منهج مختلف ، ولكي يدرسوا الهامشية في تطبيقها على الحالة الألمانية ، أعدوا قائمة تضم ثلاث عشرة صفة ، واذا كان لدى الفرد موضوع البحث إحدى هذه الصفات ـ بصرف النظر عن الصفات الاخرى ـ عد فرداً هامشياً [٤٤] ، وباستخدام هذه القائمة استنتج الباحثون أن النازيين ـ من بين مختلف الجماعات التي تعرضوا لها ـ كانوا بالفعل جماعة هامشية .

وثمة بعض المشاكل تثيرها قائمة الصفات التي استخدمها ليرنر وزميلاه ، فرغم أنهم يعرفون الهامشية في ضوء الجماعة السائدة على العموم ، إلا أن قائمة الصفات « كانت منتقاة كانحرافات عن التعميم الجامد للاطار الثاني المفضل وسيرة الألماني من النخبة القومية . . [٤٥] ، وقد تم التوصل إلى هذا التعميم الجامد عن طريق صورة مركبة من عناصر جماعات النخبة السابقة ، غير أن سمات عامة الشعب تميل إلى الاختلاف اختلافاً أساسياً عن سمات جماعات النخبة السابقة ، وفي الحقيقة ، فمن المحتمل إلى حد كبير أن تكون الجماعة الثورية أقرب لعامة الشعب من النخبة السابقة ، ولا يستطيع الباحث أن يحدد هامشية جماعة النخبة الثانية بمقارنتها بجماعة النخبة السابقة ، إنما تحدد الهامشية فقط بالمقارنة بعامة الشعب .

وأكثر من ذلك ، فاذا نحن استدللنا على الهامشية بالاختلافات بين جماعة النخبة (أ) وجماعة النخبة (ب) فسنواجه مشكلة أخرى . اذا كانت الثورة تعرف في ضوء تغير البناء الاجتماعي ، يصبح صحيحاً ـ من حيث التعريف ـ أن تكون

جماعة النخبة الجديدة من نمط يختلف عن النخبة السابقة ، وعلى التحليل الأخير فإن هذا ما تعنيه الثورة ، فهل يمكن قيام ثورة دون وجود مثل هذه الأختلافات ؟ ، فالجماعة التي تطيح بجماعة أرستقراطية حاكمة ليس من المحتمل أن يكون لها نفس التكوين الاجتماعي ، رغم احتمال وجود قلة من بين أعضائها ينتمون إلى تكوين الجماعة السابقة لكنهم منشقون عنها .

ان مفهوم الهامشية حين طبق على جماعة النخبة لم يثبت نجاحاً خاصاً بالنسبة للحالات القليلة التي تناولها بالتحليل ، غير أن هذا لا يعني خطأ هذا المفهوم أو عدم جدواه . لكن المشكلة هي أنه لم يطبق تطبيقاً مقنعاً حتى الآن . فأولاً : فحين يختبر هذا المفهوم بالاشارة الى اختلاف النخبة الثورية الأصلية عن الجيل الثاني يفشل في أن يضع في اعتباره أن ما يبدو هامشية ليس سوى الاختلاف في المهارات بين الجماعات موضوع المقارنة . ثانياً : أن الاستدلال على الهامشية بمقارنة النخبة قبل الثورة بالنخبة الثورية يفترض أن جماعة النخبة قبل الثورة لم تكن هامشية ، لكن الحقيقة قد تكون أن الجماعة قبل الثورية هي التي يمكن أن تكون هامشية ، فالثورة قد تكون السبب في صعود جماعة أقل هامشية وأقرب إلى جماهير الشعب من جماعة النخبة السابقة . ثالثاً : إن أي جماعة نخبة تبدو « هامشية » إذا قورنت بالجماهير ، فثمة سمات خاصة تجعل من النخبة نخبة وتميزها عن الجماهير ، قد تتمثل في التعليم أو المهنة أو خبرات السفر ، لكن النخبة تختلف دائماً ، سواء كانت نخبة ثورية أو قبل ثورية او ليست ثورية على الاطلاق .

وأخيراً ، يبدو أن مفهوم الهامشية مشتق بصورة أساسية عن المحاولات الأولى لتفسير المصدر الذي جاء منه النازيون الأوائل ، فمعظم أدبيات هذه الفترة يشير الى أن أوائل المشاركين في هذه الحركة ـ من جماعة النخبة إلى الانصار ـ كانوا أساساً هؤلاء الأفراد الذين عجزوا عن التوافق مع الظروف الجديدة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الأولى ، لكن العجز عن التوافق او عن قبول جمهورية فيمار ليس هو الهامشية في ضوء خصائص الاطار الاجتماعي . كذلك فليس من الصحيح أن نفترض ان هؤلاء الذين يواجهون أعقد مشاكل التوافق مع الموقف الحياتي الجديد هم الهامشيون فقط .

حـــركـــة الـجـمـــاهـــيـــر :

إن المشكلة الأساسية في دراسة أصول ونمو حركة الجماهير أو الحركة الشمولية هي محاولة تحديد الجماعة أو الجماعات التي شاركت في هذه الحركات ، وتحديد أي العوامل التي تعد مسؤولة عن مشاركة الجماعات أو الأفراد فيها . وثمة وجهتان للنظر هنا : الأولى تمثل منظري مجتمع الجماهير ، وتعبر عنها هانا آرندت أفضل تعبير :

«يمكن قيام الحركات الشمولية حيث تكون لدى الجماهير - لسبب أو لآخر - رغبة في التنظيم السياسي . فالجماهير لا ترتبط معاً بوعي المصالح المشتركة ، وتفتقد هذا التحديد الطبقي الذي يتمثل في أهداف واضحة ومحددة ويمكن تحقيقها . وتعبير الجماهير هنا يستخدم فقط للدلالة على ناس أما لاحساسهم بأنهم مجرد أرقام ، أو للامبالاة ، أو لمزيج من السببين معاً لا ينتظمون في تنظيم يقوم على اشتراك في المصالح ، كحزب سياسي أو حكومة محلية أو تنظيم مهني أو نقابة عمالية . وهؤلاء موجودون بالامكان في كل مكان ،ويشكلون أغلبية هذه الجموع المحايدة ، ذات اللامبالاة السياسية ، التي لا تنضم أبداً لحزب سياسي ، ونادراً ما تختلف إلى صناديق الانتخاب . . [٤٦] » .

ويعبر كورنهاوزر أساساً عن نفس وجهة النظر : « أن الناس المتذررين يصبحون أميل للحركة ، وحيث أن الشمولية هي حركة شاملة ، فإن مجتمع الجماهير أكثر تعرضاً للحركات والنظم الشمولية . . [٤٧] » .

والاتجاه الذي-يعبر عنه منظر و مجتمع الجماهير هو : مع انهيار نظام الطبقة ، تختفي كذلك الولاءات التقليدية للأحزاب السياسية ، وتكون المفارقة في أن الأحزاب تميل إلى أن تصبح أكثر حدة وأكثر اعلاناً عن ارتباطها بالخطوط التي كانت ترتبط بها تقليدياً ، رغم حقيقة أن نظام الطبقات ينهار بالفعل . وتذكر آرندت في اشارة خاصة إلى ألمانيا :

« لقد خسروا - دون أن يعوا - أولئك الانصار المحايدين الذين لم يهتموا أبداً بالسياسة ، لأنهم كانوا يعتبرون أن الأحزاب موجودة للدفاع عن مصالحهم ،

وهكذا جاءت الاشارات الأولى لانهيار نظام الحزب القاري ، لا في تخلي أعضاء الحزب القدامى ، ولكن في الفشل في تجنيد أعضاء جدد من الجيل الأصغر ، وفقدان ذلك القبول الصامت ، وتأييد الجماهير غير المنظمة التي كشفت فجأة عن لا مبالاتها ، وانطلقت وراء كل فرصة متاحة كي تعطي اصواتها لتلك المعارضة الجديدة العنيفة . . (٤٨)».

في ١٩٢٨ حصل النازيون على ٨٠٠,٠٠٠ صوت ، وفي ١٩٣٠ ارتفعت الأصوات إلى ما يقرب من ٦,٥٠٠,٠٠٠ صوت ، وفي انتخابات ١٩٣٢ حصلوا على ما يقرب من ١٤,٠٠٠,٠٠٠ صوت ، وبالنسبة لمنظري مجتمع الجماهير فإن نسبة كبيرة من الأفراد الذين لم يكونوا يصوتون من قبل أصبحوا من أوائل أنصار النازيين : « إن جذرية جمهور الناخبين كان أساساً بين هؤلاء الذين لم يكونوا يشاركون في الانتخابات من قبل ، ويحتمل أن هؤلاء كانوا من بين مختلف الجماعات الاجتماعية (٤٩) » ، والمضمون الواضح لهذه العبارة أن أصحاب هذه الأصوات الجديدة أميل لأن يكونوا من هؤلاء الأفراد الذين استطاعوا ـ رغم انتمائهم لجماعات أو طبقات معينة ـ أن يمضوا دون ولائهم لجماعتهم أو طبقتهم ، ويصوتوا مع هذا التنظيم الذي يمثل حركة الجماهير . والنمط الوحيد الذي يمكنه أن يفعل هذا هو المتحرر من الولاء لجماعته أو طبقته ، إنه الفرد « المتذرر » .

وجهة النظر الأخرى لا ترى في مجتمع الجماهير أنه يستمد الدعم من أولئك الأعضاء المتذررين الذين كانوا منتمين لجماعات أو طبقات من قبل ، بل هي على العكس ترى أن ما حدث في ألمانيا لم يكن انهياراً للروابط الطبقية ، بل تدعيماً لهذه الروابط مع حركة الجماهير النازية التي لقيت معظم الدعم والتأييد من أعضاء الطبقة الوسطى في المجتمع ، الذين كانوا يصوتون من قبل لصالح جماعات مثل الأحزاب الليبرالية : وهكذا . . « فان الدعم الجماهيري الأساسي جاء . . . من الشرائح الوسطى في المجتمع . . (٥٠) » ، ويعبر جيجر عن وجهة النظر هذه تعبيراً قوياً ، فيرى أنها « طبقة تنكر في سخط أنها طبقة ، وتشن حرباً طبقية مريرة ضد فكرة وحقيقة الصراع الطبقي . . (٥١) » .

أما أسباب تحول الطبقة الوسطى نحو حركة الجماهير فقد أشار إليها لاسول منذ سنة ١٩٣٣ :

« من حيث أن الهتلرية هي رد فعل يائس ومندفع من جانب القطاعات الدنيا من الطبقة الوسطى ، فيمكن القول بأن هذه الحركة قد بدأت في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، فمن الناحية المادية ، ليس ضرورياً أن نفترض أن أصحاب المتاجر الصغيرة والمدرسين والقسس والمحامين والأطباء والمزارعين وأصحاب الحرف كانوا أسوأ حالاً في نهاية القرن مما كانوا عليه في منتصفه . ومن الناحية السيكولوجية فقد كان العمال من جانب والبورجوازية العليا من الجانب الآخر يحجبون دور الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى ، وكانت لنقاباتهم واتحاداتهم وأحزابهم السياسية مكانة الصدارة ، وأدى الافقار السيكولوجي للطبقة الوسطى الدنيا الى اشاعة القلق الانفعالي بين أفرادها ، مما اخصب الأرض أمام مختلف حركات الاحتجاج الجماهيري ، التي يمكن خلالها للطبقة الوسطى أن تحقق انتقامها . . [٥٢] » .

وحسب هذا الرأي فإن أفراد الطبقات الوسطى حين أحسوا أنهم مهددون من جانب الأكثر ثراء والأعلى مكانة من ناحية ، والأكثر فقراً والأدنى مكانة من الناحية الأخرى ، اندفعوا يضربون كلتا الجماعتين .

ومن الواضح ان الحالة الألمانية تمثل حالة خاصة ، لكن المفهومات التي تنطبق عليها يجب أن تكون صالحة للتطبيق في كل مكان . ويرى ليبست أن الحركة الجماهيرية ـ على العموم ـ يمكن أن تنشأ في أي نظام ، وأنها ستضم الأفراد من الطبقة التي تعاني اعظم قدر من التوترات مهما كانت الأسباب . . « والسؤال الذي تجب الاجابة عليه هو : اي الطبقات هي التي تتم « ازاحتها » أكثر من غيرها في كل بلد ؟ [٥٣] » ، وعند ليبست فان « مستوى متدنياً من الثقافة ، ودرجة عالية من افتقاد الأمن ، يدفعان الفرد إلى مواقف متطرفة في السياسة . . [٥٤] » ، إذن . . فليس كل أفراد طبقة معنية يسهمون في الحركة الجماهيرية أو يندفعون إليها ، وبالنسبة للحالة الألمانية ، فإن أنماطاً معينة من أفراد الطبقة الوسطى فقط هم الذين يمكن أن ينضموا للحركة النازية أو يصوتوا لصالحها ، وهم يمثلون « القطاعات الأكثر ميلاً إلى الاستبداد » من الطبقة الوسطى ، وهم غالباً ذوو أصول ترجع إلى

الريف أو المدن الصغيرة أكثر مما ترجع إلى أصول حضرية ، وهم على مستوى منخفض من التعليم إذا قارناهم ببقية أفراد الطبقة الوسطى ، وهم « يعملون عند أنفسهم » أو يملكون أعمالهم أكثر من كونهم عمالاً أو مهنيين ، وبالنسبة لهذه النقطة الأخيرة . فإن هؤلاء الذين يملكون أعمالهم ، هم - في ظاهر الأمر - أكثر عرضة للتأثر بالظروف الاقتصادية المتغيرة ، وهم بالتالي أكثر تخوفاً من الضغوط والتوترات التي تصاعدت في ألمانيا لدى مقارنتهم برفاقهم من الطبقة الوسطى الذين لا يملكون أعمالهم والذين حققوا مستوى تعليمياً افضل(٥٥)

ولحسن الحظ فإن هناك دراسات كثيرة متوفرة عن أنماط التصويت في الأنتخابات خاصة فيما يتعلق بصعود الحزب النازي ، غير أن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات ليست منسقة دائماً ، والمؤلفون الذين يتناولون نفس المعطيات بوسائل تحليل مختلفة يبدو أنهم يدعمون حجج مجتمع الجماهير وحركة الطبقة ، وإن كانت أغلب النتائج تميل إلى تدعيم التحليل الطبقي . ويمكن تقسيم هذه الدراسات إلى نمطين : يتناول الأول دراسة حالات من مناطق معينة في ألمانيا ، إما بالاشارة إلى التغير في اتجاهات التصويت ، أو بالفحص المفصل للتغيرات في كافة جوانب الحياة الاجتماعية في المنطقة موضوع البحث ، والنمط الآخر يركز على اتجاهات التصويت في ألمانيا على العموم دون إشارة خاصة الى نمط التغير الحادث في إقليم أو آخر ، وكما ذكرنا فإن الدراسات تميل إلى دعم التحليل الطبقي إذا استطاع الباحث تفسيرها بدرجة معقولة من الثقة والوضوح ، وتبقى بعض التناقضات الجديدة والهامة حول موضوع الطبقة يجب أن نتناولها .

فثمة دراستان مبكرتان عن السلوك الانتخابي في ألمانيا قبل النازية يبدو أنهما تؤيدان فكرة ليبست عن الأصول التي خرج منها هؤلاء الذين صوتوا لصالح النازي . فقد درس بولاك أربع انتخابات للرايخستاج وانتخابين للرئاسة كان هتلر مرشحاً فيهما ، وخرج بأدلة محدودة تشير إلى أن هؤلاء الأفراد المغتربين أو الهامشيين هم الذين يمكن اعتبارهم مسؤولين عن هذا التأييد الساحق الذي لقيه النازيون ، وحين تزايد الاضراب تزايداً كبيراً ،ربح النازيون في بعض المناطق وخسروا في بعضها الآخر(٥٦) ، ووجد بولاك أنه في الفترة من ١٩٣٠ إلى ١٩٣٣ : « أبدت كثير من

المناطق الحضرية الصناعية اهتماماً كبيراً بعملية الانتخاب أكثر مما أبدت المناطق الريفية ، في نفس الوقت كانت الأصوات في المدن الكبرى ـ كقاعدة ـ تتزايد ضد هتلر، في حين بدأت المناطق الريفية تبدي اهتماماً قوياً ومتزايداً به . .[٥٧]»، وتعني هذه النتيجة أن أصحاب الأصوات الجديدة كانوا على ولاء للروابط الطبقية كما كان اصحاب الأصوات السابقة . واذا افترض الباحث أن الشيوعيين ـ ممثلين في الحزب الشيوعي ـ كانوا ملتزمين بنجاح البروليتاريا أكثر مما هم ملتزمون بنجاح الحزب الاشتراكي الديموقراطي التقليدي ، فله أن يستنتج أن أصحاب الأصوات الجديدة يكشفون عن انتماءات طبقية اكثر من اصحاب الأصوات السابقة ، لكننا يجب أن نأخذ هذا التفسير ـ مثل غيره ـ بتحفظ ضروري ـ فكما يقول بولاك إن هذا التفسير السهل كان يصطدم في بعض الأقاليم بعوامل اخرى . . . خاصة ما يتعلق منها بالقضايا الدينية او مشاكل الحدود[٥٨] .

كذلك فان ازدياد التأييد للحزب الشيوعي لا يجب ان نعده دليلاً آخر على ازدياد التأييد لليسار، فالحزب الاشتراكي الديموقراطي ـ أو الاشتراكيون الرسميون ـ كانوا يؤيدون استمرار بقاء جمهورية فيمار التي كانوا مسؤولين عنها ، في حين طالب الحزب الشيوعي بجمهورية اشتراكية ، وهكذا . . فإن الصوت الذي يحصل عليه الحزب الشيوعي يمكن القول بأنه يهدف للأطاحة بالجمهورية لصالح البروليتاريا ، في حين أن تأييد الحزب الاشتراكي الديموقراطي يعني ـ على الأقل ـ توجهاً نحو بقاء الأمر الواقع كما هو ، وعلى الأكثر رغبة في مزيد من العدالة الاجتماعية داخل الأطار القائم .

ودرس هيبرل ارتفاع أصوات النازيين في اقليم واحد من أقاليم ألمانيا هو شولزويج ـ هولشتاين ، ولهذا الاقليم أهمية خاصة ، فقد كان تأييد النازيين فيه أكثر من أي اقليم آخر في ألمانيا ، ففيه ارتفعت الأصوات التي حصل عليها النازيون في انتخابات الرايخستاج من ٤٪ في انتخابات **١٩٢٨** إلى **٥١٪** في **١٩٣٢** ، وفي الجماعات الريفية حصل النازيون على ثلثي أصوات الناخبين تقريباً سنة **١٩٣٢** .
ويرى هيبرل في تحليله أن الحزب النازي حين بدأ في العشرينيات كان يتركز في المدن ، وكان يبدو أن انصاره ينتمون الى جمع الطبقات[٥٩] ، ولكن بعد فشل

« عصيان صالة البيرة » في نوفمبر ١٩٢٣ ، وسجن هتلر ، بدأ الدعم الحقيقي للنازيين في المناطق الريفية .

ويمثل اقليم شولزويج ـ هولشتاين تجربة معملية فريدة ، فهو يضم ـ في صورة مصغرة ـ كثيراً من العوامل التي تمكن رؤيتها في المانيا كلها بالعين المجردة ، ثم إنه من حيث هو اقليم على الحدود قد يكون أكثر استعداداً لتقبل الدعوة القومية القوية للنازية ، نظراً لحساسيته لتلك المشكلة نتيجة التخلي عن هذا الاقليم في نهاية الحرب العالمية الأولى ، فكل الأقاليم على الحدود ـ خاصة القريبة من بولندا ـ كانت تميل الى تأييد الحركة القومية على نحو أكثر حسماً وقوة من بقية أقاليم المانيا .

وقد حدد هيبرل ثلاث جماعات كبرى في الاقليم ، واعتبرها « القنوات الرئيسية للتيارات السياسية . .[٦٠] » . هذه الجماعات هي : (١) طبقة كبار ملاك الأراضي وأغنياء المزارعين والبورجوازية ، وهؤلاء أميل لأن يصوتوا لصالح المحافظين . (٢) الطبقة الوسطى حضرية وريفية ، وتضم صغار المزارعين وبعض العمال الزراعيين ، وهؤلاء تحولوا من تأييد الليبرالية إلى النازية . (٣) الطبقة العاملة حضرية وريفية ، وهذه كانت تميل الى تأييد الحزب الاشتراكي الديموقراطي ، ثم تحولت إلى تأييد الحزب الشيوعي . والافتراض الرئيسي عند هيبرل هو : « إن الطبقات التي كانت معرضة للتأثر بالنازية لم تكن نبلاء الريف ولا كبار الزارعين ولا البروليتاريا الريفية ، لكنها كانت أصحاب الملكيات الزراعية الصغيرة ، وهم المعادل الريفي للشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى أو البورجوازية الصغيرة التي تمثل العمود الفقري للحزب النازي في المدن . .[٦١] » .

وفي تحليل آلن لصعود النازيين في « تالبورج » تأكيد لصورة حركة الطبقة الوسطى نحو النازية ، وبقاء الطبقة العاملة على ولائها للحزب الاشتراكي الديموقراطي او الحزب الشيوعي ، ولا يشير آلن الى وجود حركة واعية من الطبقة الوسطى التي أدت الى نجاح النازية . لكن الأمر هو :

« إن الكساد الاقتصادي ـ أو على التحديد الخوف من استمرار آثاره ـ هو ما أسهم اسهاماً أساسياً في راديكالية شعب تالبورج ، ولم يكن هذا بسبب أن المدينة تأثرت تأثراً عميقاً بالكساد ، فالجماعة الوحيدة التي تأثرت تأثراً مباشراً هم العمال ،

فهم الذين فقدوا أعمالهم ، ووقفوا متعطلين على نواصي الطرقات ، وفي الطوابير ينتظرون إعانة الدولة للعاطلين ، وكان التناقض واضحاً في أن العمال ـ رغم هذا ـ ظلوا على تأييدهم للأمر الواقع كما هو ، في حين تحركت الطبقة الوسطى ـ على نحو هامشي في البداية نتيجة التقلص الاقتصادي فقط ـ باتجاه الثورة . .(٦٢) » .

وقد أوضح آلن باسهاب وجود مثل هذا الخوف بين أفراد الطبقة الوسطى ، واستنتج أن : « أكثر العوامل أهمية في انتصار النازية هو الانقسام في المدن على أسس طبقية . . (٦٣) » ، ووجد أن هناك نوعاً من « الترذيذ » بالنسبة للسكان ، لكن هذا لم يحدث إلا بعد صعود النازيين إلى السلطة ، فقد دمر النازيون عن عمد البنية الاجتماعية في المجتمع المحلي بالقضاء على النوادي الاجتماعية التي كانت « تعزز» الوعي الاجتماعي ، وابدلوها بالمنظمات النازية الأقدر على تحريك الناس نحو النازية .

وما يريد أن يوحي به آلن هو لون من القطيعة النقدية مع نظرية مجتمع الجماهير ، وهؤلاء الذين يفسرون صعود النازية بالاحالة الى ترذيذ الجماهير يمكنهم القول بأن هذه كانت ذروة عملية تاريخية طويلة لانهيار الطبقات ، وما يقوله آلن هو أن البناء الطبقي لم ينهر على الإطلاق، بل على العكس حدث نوع من الاستقطاب الطبقي ، فأيدت الطبقة الوسطى النازيين ووقفت الطبقة العاملة وراء الاشتراكيين ، ويزعم أنصار نظرية مجتمع الجماهير أن النازية وصلت الى السلطة نتيجة لترذيذ المجتمع ، في حين يرى آلن أن النازية قد جلبت معها هذا الترذيذ ، وعملت على استمراره لتسهيل حكمها (٦٤) .

حتى الآن . . يبدو أن الدليل يتراكم في اتجاه ان النازية حركة للطبقة الوسطى اكثر منها حركة تجتذب « الأفراد الساخطين واللامبالين بالسياسة من كل الطبقات . .(٦٥) » . وفي دراسة حديثة تحدى أوليسكر أفكار ليبست حين ذكر ان الوقت الحرج الذي حقق فيه النازيون اختراقهم الانتخابي الساحق كان انتخابات الرايخستاج لسنة ١٩٣٠ ، وهو يوافق على فكرة ليبست بأن النازيين قد أفادوا كثيراً من أفراد الطبقة الوسطى الساخطين في انتخابات ١٩٣٢ ، لكن الوسائل الاحصائية الأكثر تطوراً التي استخدمها أوليسكر أدت به لأن يستنتج : « إن الباحث لا يستطيع

ان يتفادى نتيجة حؤداها إن امتزاجا بين الأصوات الجديدة والقوميين المرتدين هو الذي أدى الى تحويل الحزب النازي الى حركة جماهيرية حقيقية في سبتمبر ١٩٣٠[٦٦] » ، ويدعم أوليسكر هذه النقطة بالاشارة الى انه في انتخابات ١٩٣٢ - حين توقفت الاضرابات بشكل أساسي - كان النازيون هم الذين عانوا من فقدان الاصوات أكثر من غيرهم ، ثم يقول إن تحليله لو طبق على اليسار لكشف نمو الحزب الشيوعي عن نمط مشابه للنمط النازي ، وهذه نقطة هامة لأنها تكشف مرة اخرى عن « جماهيرية آ السياسات المتطرفة - إذا كان هذا ما يمثله الشيوعيون والنازيون - أكثر مما تكشف عن « لا طبقية » هذه الحركا في مراحلها الأولى على الأقل .

وقد وجه النقد الى نتائج أوليسكر من ناحيتين : الأولى تتعلق بالمنهج الذي استخدمه ، وتشير إلى أنه لو استخدم تكنيكاً أكثر تطوراً ، فربما وصل لنتائج مماثلة لما وصل اليه ليبست ، [٦٧] الناحية الثانية تقدمه دراسة شيفيلي للتصويت في جمهورية فيمار ، فقد حاول شيفيلي ان يحدد قوة واستمرار التوحد بالحزب في المانيا فيمار ، وقد وجد أن « ثمة دليلاً على ان التوحد بالحزب بمعنى الارتباط الواعي والمستمر بالاحزاب لم يكن عاملاً هاماً في انتخابات فيمار . . [٦٨] » ، واذا لم يكن الولاء للحزب قوياً ، فيبدو أن الولاء للطبقة او للجماعة كان قوياً ، ويرى « ان التصويت في فيمار كان يعتمد على احساس الناخبين بالجماعة التي ينتمون اليها (بروليتارية او كاثوليكية او برجوازية بروتستانتية) ، وللحزب او الاحزاب السياسية الملائمة لتلك الجماعة . . [٦٩] » .

كذلك يرى شيفيلي أن الناخبين الذين لم تكن لهم ولاءات حزبية قوية انما كانت لهم ولاءات لجماعة من الجماعات ، وكان بوسعهم أن ينتقلوا من حزب لآخر في سياق تلك الجماعة أو الطبقة ، وهكذا فحين ينتقل ناخب من حزبه الأصلي إلى النازي فهو يفعل هذا دعماً لطبقته الخاصة لا تعبيراً عن انهيارها ، وبقدر ما يعني الناخبين الجدد فقد أسهم زيادة الاحزاب لا في تأييد النازيين فقط ، بل وأحزاب أخرى كذلك ، وتقف النتيجة التي يصل إليها شيفيلي على تعارض مباشر مع آرندت وكورنهاوزر اللذين يعتقدان - كما رأينا - أن النازيين قد استمدوا الدعم الأساسي من هؤلاء الأفراد المتذررين المتحررين من الارتباطات الطبقية ، واذا صحت نتيجة شيفيلي - ونتائج بولاك وهيبريل وآلن - فلن تكون « نظرية » مجتمع الجماهير سوى

فرض ثبت خطأه ، فيبدو أن الولاءات الطبقية قد أصبحت أقوى - لا أضعف - في هذه الفترة ، وكان النازيون والشيوعيون هم أكثر المستفيدين .

لكننا لا نستطيع أن نستبعد هذه النظرية على أساس التحليل الأنتخابي ، ففي ظاهر الأمر يبدو أن ثمة دليلاً قوياً على أن ما حدث في ألمانيا كان حركة طبقية لا جماهيرية ، لكن ما ينقصنا هو نوع الدليل الذي ينبئنا كيف كان الأفراد يفكرون ، فلا يستطيع الباحث أن يحدد أنماط السلوك الفردي أو الاتجاهات على أسس التحليل التجميعي ، ففي حين أن الأرقام التجميعية قد تشير إلى تحولات في كتل الناخبين ، فإن الباحث لا يستطيع أن يثق ثقة مطلقة بأن هذه الكتلة أو تلك صادرة عن الأصول التي يظنها صادرة عنها ، وهذا قيد مفروض على أي تحليل تجميعي ، فلو فرضنا أن ثمة أحزاباً ثلاثة : (أ) ، (ب) ، (ج) ، حصل كلٌ على ٣٣٪ من مجموع الأصوات في الانتخاب رقم (١) ، وفي الانتخاب رقم (٢) حصل الحزب (أ) على ٥٠٪ ، (ب) على ٣٣٪ ، (ج) على ١٧٪ فقط ، في هذه الحالة لا نستطيع الجزم بأن الزيادة في أصوات الحزب (أ) جاءت من أصوات الحزب (ج) ، فربما كان عدد كبير من أصوات الحزب (أ) جاءت من الحزب (ب) . في حين توزعت أصوات (ج) بين (أ) ، (ب) . وهكذا فان ما يبدو نمطاً بسيطاً للحركة قد يكون أكثر قابلية للتقلب اذا استخدمت وسائل اخرى - كالمقابلة الشخصية - في التحليل ، ونحن نفتقد مثل هذه التحليلات - لسوء الحظ - فيما يتعلق بألمانيا جمهورية فيمار ، وتبقى النتائج التي وصلنا إليها نتائج تقريبية غير مقطوع بصحتها .

خـــاتمـــة :

في حين أننا درسنا الافتراض الأساسي الذي تقوم عليه نظرية مجتمع الجماهير ، إلا أننا لم نناقش بعض أوجه ضعف الفكرة الجمعية عن الديموقراطية ، فقد بلغ مفهوم الديموقراطية الجمعية حداً من الانتشار جعل العلماء الاجتماعيين الذين درسوا داخل هذا الاطار يتقبلون الأفكار الأسياسية لهذا المفهوم دون مناقشة نقدية ، وقد وجه ميلز النقد إلى هذا الاتجاه ، وأشار إلى أنه بدل قبول مبادىء الديموقراطية الجمعية كشروط حقيقية في المجتمع ، على علماء الاجتماع أن « يمضوا لأبعد من مجرد سرد ، وتعداد الحقائق التي يمكن تصور وجودها ، ويحددوا اهمية كل منها ، وفهم

كيفية اتساقها معاً ، وكيف تشكل نموذجاً لما تريد أن تفهمه منهـا . . [٧٠] » ، فاذا كان الباحث يفترض دائماً تعدد الجماعات في المجتمع ، فقد يتجاهل مجالات تماسك القيادة ، لأنه ـ ببساطة ـ لا يتوقع وجود مثل هذا التماسك ، ثم . . إن هناك ميلاً الى تجاهل بعض جماعات الرفض المؤثرة التي لا يراها الباحث ولا الجمهور ، والتي قد تكون ـ بالفعل ـ هي مفتاح اتخاذ القرارات ، ولا شك في ان داهل ـ الذي ناقشنا من قبل نقده وتحديثه للجمعية من قبل ـ موضع نقد لفشله في التصدي لمسألة الفاعلين الاجتماعيين المؤثرين . . وان كانوا غير مرئيين [٧١] .

وكتاب ميلز ـ المقروء على نطاق واسع ـ يتناول الميل المتزايد نحو أن يصبح ما كان المجتمع الجمعي مجتمعاً تسيطر عليه نخبة أكثر تماسكا ـ وهو يقترب من داهل الى حد كبير ـ وان كان كل منهما يصل الى نتائج مختلفة ـ حين يرى أنه : « مع تغير الشروط التاريخية ، يتغير كذلك المضمون والنتائج السياسية لطريقة عمل السلطة . . [٧٢] » ، فحين يزداد تعقيد المجتمع ، فان أشكال العلاقات الاجتماعية التي كانت تميز هذا المجتمع في عهود أكثر بساطة قد تخلي الطريق لتنظيم جديد لا تعود فيه الجماعات متنافسة ، بل تسيطر فيه النخبة على الجماهير ، ولم يكن ميلز يوجه النقد الى منظري مجتمع الجماهير ـ بالضرورة ـ في هذا الصدد ، كان يؤكد فقط ان هذا النمط من الجمعية الذي افترضوا ازدهاره في الولايات المتحدة لم يعد حقيقة في المجتمعات الصناعية المتقدمة . فثمة عوامل في الحياة الحديثة ـ مثل وسائل الاتصال الجماهيري ـ تؤدي الى انهيار العلاقات الاجتماعية التقليدية .

وقد وجه جشفيلد النقد إلى فكرة الجمعية من موقف آخر ، فقال ان الجمعية ليست سوى شكل واحد من اشكال التنظيم الديموقراطي ، وقد لا يكون أفضل الأشكال لعديد من الأسباب ، فالمفكرون الجمعيون يميلون الى الاعتقاد بأن عضوية جماعة او تنظيم وسيط هي وظيفية بالنسبة للارتباط القومي ، وان عضوية هذه الجماعات تحقق الثبات او الاستقرار الاجتماعي . هذا الثبات لن يصبح متاحاً حين تنهار هذه الجماعات او التنظيمات . لكن جشفيلد يرى :

« انه ليس صحيحاً أن الارتباط بهذه الأبنية الوسيطة يكفل الارتباط بالمؤسسات والأبنية القومية الشاملة ، فكلما تغير المجتمع ، من المحتمل أن تتأثر الجماعات

الخاصة تأثراً عكسياً بالتغير الاقتصادي أو الاجتماعي ، كذلك ، فقد تنمي بعض الجماعات آمالاً واهدافاً جديدة، وفي كلتا الحالتين قد تحس بأن النظام السياسي القائم لم يعد يكفي كي تتوجه اليه بولائها. وتغير توازن القوى ـ على أي حال ـ ليس هو نفس ظاهرة انهيار بناء تجمعي ، او تشتيت طبقة ، أو انحسار الدعم عن جماعة ـ إنه حتى من المعقول أن يؤدي التهديد الخارجي لجماعة ما الى تقوية شعورها بالتضامن ، ويساعد على تطوير هوية الجماعة وتنظيمها . (٧٣) » .

وهكذا . . فحين تصاعدت اضطرابات العشرينيات والثلاثينيات في ألمانيا ، لم يكن ولاء افراد الشعب موجهاً للدولة او الوطن أساساً ، بل للجماعة الخاصة أو الطبقة التي ينتمي كل اليها ، حتى انهم حين كانوا يصوتون لصالح النازيين أو الشيوعيين بافتراض انهم متمسكون « بالمثل » الألمانية ، فهم كانوا يدعمون « المثل » المرتبطة بالطبقة اكثر من ارتباطها بالجماهير .

ويمضي جشفيلد الى القول بأن مجتمع الجماهير قد يكون وظيفياً من أجل احساس أعظم بالتضامن الاجتماعي والثبات في المجتمع لأنه « بقدر ما يخلق مجتمع الجماهير من خبرات متجانسة لدى الشعب ، تزيد امكانية الاجماع حول القضايا الهامة . . (٧٤) » . وقد سبق أن أشرنا إلى الفكرة المادية عن خط الجماهير ، وامكانية اتساع المشاركة السياسية في الصين، وهذا ما يوحي أن التنظيم الاجتماعي التصاعدي انما يتحقق من خلال المطالب والرغبات المشروعة للشعب ، واذا كانت الديموقراطية هي مشاركة الجماهير ، فإن الجمعية على هذا النحو لا تتفق والديموقراطية من حيث أنها تتدخل في نقل مطالب الشعب الى القادة .

ولسنا بحاجة لأن نمضي أبعد في هذه المناقشة ، لأن الهدف الأساسي كان أن نثبت هو أنه كما يبدأ الماركسيون بوجهة نظر خاصة للعالم ، قد تكون صحيحة أولا تكون ، كذلك يبدأ منظرو مجتمع الجماهير بمجموعة مترابطة من الافتراضات يعتبرونها صادقة وصحيحة ، غير أن هذه الافتراضات قد تكون قابلة للنقد ، وهي كذلك بالفعل ، إن الجمعية ليست هي الفلسفة الوحيدة للديموقراطية القائمة على المشاركة .

ولكن حتى لو تقبلنا الفكرة الجمعية عن المجتمع من حيث هي تحديد صحيح لكيفية استمرار ديموقراطية ثابتة ، فمن الصعب ـ كما أوضحنا ـ تبرير الزعم بأن انهيار الروابط بالجماعات أو الطبقات هو الذي يؤدي الى قيام الحركة الجماهيرية الثورية . بل إن الأمر على العكس ، فثمة أدلة عديدة وقوية على ان المثال الوحيد الذي يستخدمه منظرو مجتمع الجماهير لما يحدث حين تنهار الروابط بالجماعات ليس على هذا النحو على الاطلاق ، فالولاء للجماعة والطبقة قوي وتدعم حتى تطورت تلك الحركات عن هذه الأبنية « الوسيطة » التي بلغ من قوتها واستمرارها ان ذلك النظام الذي يبدو ديموقراطيا والذي سمح لها بالنمو لم يستطع البقاء ، والبناء الاجتماعي التقليدي الذي جعل النظام السياسي الديموقراطي على تلك الدرجة من الوهن قد تلاشي في الايام الأخيرة للعهد النازي .

الهوامش والمراجع :

(١) لمناقشة الحركة الجماهيرية الثورية انظر : روبرت توكر : « العقل السياسي السوفياتي » ، نيويورك ، ١٩٦٣ .

(٢) من بين أفضل الأعمال التي تناقش الشمولية : س . ج . فردريك و ز . ك . بريز زنسكي : « الديكتاتورية الشمولية والأوتوقراطية » ، كامبردج ، ماساشوستش ، ١٩٥٦ ، هانز بوشايم : « الحكم الشمولي ، طبيعته وخصائصه » ، ١٩٦٨ ، س . ج . فردريك (محرر) : « الشمولية » ، نيويورك ، ١٩٥٤ .

(٣) ارفنج لويس هوروتيز : « أسس علم الاجتماع السياسي » ، نيويورك ، ١٩٧٢ ، ص ٢٣٩ .

(٤) كان ماديسون من الشخصيات الهامة في المؤتمر الذي أعد مسودة دستور الولايات المتحدة ، بعدها شق لنفسه طريقاً سياسياً متميزاً ، فأصبح وزيراً ثم رئيساً للجمهورية ، وكان هاميلتون من المنادين بحكومة مركزية قوية ، وقد عمل اثناء رئاسة جورج واشنطن كأول وزير للخزانة ، وكان جاي أول كبير للقضاة في الولايات المتحدة ، لكن هذا ليس ما يذكر به ، فأهم أعماله هو تسوية منازعات عديدة مع بريطانيا العظمى كانت معلقة بعد معاهدة السلام بين بريطانيا والولايات المتحدة .

(٥) جيمس ماديسون : « الورقة الفيدرالية رقم (١٠) » عن : « الأوراق الفيدرالية » لالكسندر هاميلتون ، وجون جاي وجيمس ماديسون ، نيويورك ،١٩٤١ ، ص ٥٤ .

(٦) المرجع السابق ، ص ٥٥ .

(٧) المرجع السابق .

(٨) المرجع السابق .

(٩) المرجع السابق ، ص ٦١ .

(١٠) المرجع السابق .

(١١) جيمس ماديسون : « الورقة الفيدرالية رقم (٥١) » ، ص ٣٩٩ .

(١٢) المرجع السابق .

(١٣) المرجع السابق ، ص - ص ٣٣٩ - ٣٤٠ .

(١٤) الكسس دي توكيفيل : « الديموقراطية في أمريكا » ، تحرير واختصار ريتشارد د . هفنر ، نيويورك ، ١٩٥٦ ، ص ١١٥ .

(١٥) المرجع السابق ، ص ١٢١ .

(١٦) المرجع السابق ، ص ١٢٣ .

(١٧) المرجع السابق ، ص - ص ١٢٣ - ١٢٧ .

(١٨) روبرت . ا . داهل : « الديموقراطية الجمعية في الولايات المتحدة ، صراع واتفاق » ، شيكاغو ، ١٩٦٧ ، ص ٢٤ .

(١٩) روبرت داهل : « مقدمة لنظرية الديموقراطية » ، شيكاغو ، ١٩٥٦ ، طبعة فونيكس ، ١٩٦٣ ، ص ١٣٧ .

(٢٠) المرجع السابق .

(٢١) انظر الهامش رقم (٧) ، الفصل الثاني .

(٢٢) روبرت داهل : « مقدمة لنظرية الديموقراطية » ، ص ١٤٦ .

(٢٣) ا . ا . تشاتشيندر : « الشعوب شبه المستقلة » ، نيويورك ، ١٩٦٠ ، ص ١٤١ ، وانظر أيضاً : ت . ر . داي و هـ . زيجلر : « سخرية الديموقراطية » ، بلمونت ، كاليفورنيا ، ١٩٧٠ .

(٢٤) هانا آرندت : « أصول الشمولية » ، نيويورك ، ١٩٥٨ ، نشر للمرة الأولى في ١٩٥١ ، ص - ص ٣١٢ - ٣١٣ .

(٢٥) ويليام كورنها وزر : « سياسات مجتمع الجماهير » ، نيويورك ، ١٩٥٩ ، ص ٢٢ .

(٢٦) المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(٢٧) المرجع السابق ، ص ٤٣ .

(٢٨) المرجع السابق ، ص ٢٢ .

(٢٩) المرجع السابق .

(٣٠) آرندت : « أصول الشمولية » ، ص ٣١٧ .

(٣١) المرجع السابق .

(٣٢) تيودور آبل : « لماذا حركة هتلر ؟ . . . » عن : « الغضب والعنف والسياسة ، نظريات وأبحاث » ، تحرير : ايثو . ك . فيرابند و روزالين . ل . فيرابند و ت . د . جار ، انكلوود كليفس ، نيوجيرسي ، ١٩٧٢ ، ص ٢٨٤ .

(٣٣) كورنها وزر : « سياسات مجتمع الجماهير » ، ص ٤٣ .

(٣٤) المرجع السابق ، ص ١٨٢ .

(٣٥) لمناقشة العلاقة بين خصائص الاطار الاجتماعي والاتجاهات انظر : « لويس ايدينجر ودونالد سيرينج : « الاطار الاجتماعي في تحليل النخبة ، بحث منهجي » ، المجلة الأمريكية للعلوم السياسية ، (٦١) ، ١٩٦٧ ، ص - ص ٤٢٨ - ٤٤٥ .

(٣٦) ا . و . جرين : « اعادة اختبار مفهوم الفرد الهامشي » ، « القوى الاجتماعية ، ٢٦ ديسمبر ١٩٤٧ ، ص ١٦٧ .

(٣٧) انظر : « ميلتون جولدبرج : « تقييم لنظرية الفرد الهامشي » ، المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع ، (٦) ، ١٩٤١ ، ص - ص ٥٢ - ٥٨ .

(٣٨) تشارلس موسكوس : « من الملكية الى الشيوعية ، التحول الاجتماعي في النخبة الالبانية » ، عن : « التغير الاجتماعي في المناطق النامية » تحرير هربرت د . بارنجر وجورج بلانكشتن وريموند . و . ماك ، كامبردج ، ماسوشستس ، ١٩٦٣ ، ص ٢١٥ .

(٣٩) المرجع السابق ، ص ٢١٤ .

(٤٠) انظر : ا . س . كوهن : « النخبة السياسية الايرلندية » ، دبلن ، ١٩٧٢ .

(٤١) انظر :روبرت. س . نورث مع ايتيل دي سولا بول : « نخبة الكومنتانج والنخبة الشيوعية في الصين » ، عن : « جماعات النخبة الثورية في العالم » ، تحرير هارولد لاسول ودانييل ليرنر ، كامبردج ، ماسوشستس ، ١٩٦٦ ، ص - ص ٣١٩ - ٤٥٥ .

(٤٢) ويليام . ب . كواندت : « الثورة والقيادة السياسية ، الجزائر ١٩٥٤ - ١٩٦٨ » ، كامبردج ، ماسوشستس ، ١٩٦٩ ، ص ١٥٩ .

(٤٣) دانييل ليرنر مع ايثيل دي سولا بول وجورج .ك . تشوللر : « النخبة النازية » ، عن : « جماعات النخبة الثورية في العالم » ، ص ٢٨٨ .

(٤٤) المرجع السابق ، ص ٣٠٥ .

(٤٥) المرجع السابق .

(٤٦) آرندت : « أصول الشمولية » ، ص ٣١٥ .

(٤٧) كورنهاوزر : « سياسات مجتمع الجماهير » ، ص ٣٣ .

(٤٨) آرندت : « أصول الشمولية » ، ص ٣١٥ .

(٤٩) انظر : رينهارد بندكس : « التقسيم الاجتماعي والسلطة السياسية » عن : « الطبقة والمكانة والسلطة » ، تحرير : رينهارد بندكس و س . م . ليبست ، جنبكو ، ١٩٥٦ ، ص ٦٠٥ ، مقتبس عن : س . م . ليبست : « الانسان السياسي » ، لندن ، ١٩٦٩ ، نشر للمرة الأولى في ١٩٥٩ .

(٥٠) رادولف هيبرل : « من الديموقراطية الى النازية » ، باتون روج ، لويزيانا ، ١٩٤٥ ، ص ١٢١ .

(٥١) تيودور جيجر ، مقتبس عن : رالف داهرندورف : « المجتمع والديموقراطية في ألمانيا » ، جاردن سيتي ، نيوجيرسي ، ١٩٦٩ ، نشر للمرة الأولى في ١٩٦٧ ، ص ١١٧ .

(٥٢) هارولد لاسول : « سيكولوجية الهتلرية » ، الفصلية السياسية ، (٤) ، ١٩٣٣ ، ص - ص ٣٧٣ - ٣٧٤ ، مقتبس أيضاً عن : ليبست : « الانسان السياسي » ، ص - ص ١٣٥ - ١٣٦ ، ويقول ليبست أيضاً :

« ومن الجدير بالتعليق أيضاً ان الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى . التي اندفعت من السببية السياسية الى العمل السياسي استطاعت أيضاً أن تعد قيادتها الصليبية . فهتلر ، الرجل الذي صنع نفسه ، شبه المثقف ، ابن موظف الجمرك الصغير الذي يعمل في خدمة الهابسبورج ، يخز طبقته بمهاز غير مألوف من العداء السياسي ، وثمة جماعات اجتماعية أخرى - مثل هؤلاء الذين يتقاضون أجوراً - كانوا غالباً ما يخضعون لقيادة رجالٍ هم مرتدون اجتماعياً عن الطبقات الاجتماعية القديمة : بحيث أن هذا الاكتفاء الذاتي للبورجوازية يستثير اهتمامات جديرة بالاحترام . . . » ، ص - ص ٣٨٣ - ٣٨٤ .

(٥٣) س . م . ليبست : « الانسان السياسي » ، ص ١٣٩ .

(٥٤) المرجع السابق ، ص ١٤٠ .

(٥٥) المرجع السابق .

(٥٦) جيمس . ك . بولاك : « دراسة اقليمية للانتخابات الألمانية ، ١٩٣٠ - ١٩٣٣ » ، المجلة الأمريكية للعلوم السياسية ، (٣٨) ، ١٩٤٤ ، ص ٩٣ .

(٥٧) المرجع السابق ، ص ١٤٠ .

(٥٨) المرجع السابق .

(٥٩) هيبريل : « من الديموقراطية الى النازية » ، ص ١٠ .

(٦٠) المرجع السابق ، ص ٤١ .

(٦١) المرجع السابق ، ص ١١٢ .

(٦٢) ويليام شريدان آلن : « استيلاء النازيين على السلطة » ، ١٩٦٦ ، ص ٢٤ .

(٦٣) المرجع السابق ، ص ٢٧٤ .

(٦٤) تتبنى آرندت وجهة نظر مشابهة فيما يتعلق بصعود ستالين : « والوسائل التي استخدمها ستالين لتحويل ديكتاتورية الحزب الواحد في روسيا الى نظام شمولي ، وتحويل الأحزاب الشيوعية الثورية في كل أنحاء العالم الى حركات شمولية هي تذويب الخلافات ، والغاء الديموقراطية الداخلية في الحزب ، وتحويل الأحزاب الشيوعية القومية الى فروع للكومنترن توجهها موسكو . . . » ، هانا آرندت : « أصول الشمولية » ، ص ٣٧٩ ، وثمة تحليل هام لعمل آرندت قدمته مارجريت كانوڤان : « الفكر السياسي عند هانا ارندت » ، لندن ، ١٩٧٤ .

(٦٥) كارل أوليسكر : « من الذي صوت لهتلر ؟ نظرة جديدة الى الأساس الطبقي للنازية » ، الصحيفة الأمريكية لعلم الاجتماع ، (٧٤) ، ص ٦٣ .

(٦٦) المرجع السابق ، ص ٦٧ .

(٦٧) آلن شنايبرج : « نقد لبحث كارل أوليسكر : من الذي صوت لهتلر ؟ » ، الصحيفة الأمريكية لعلم الاجتماع ، (٧٤) ، ص - ص ٧٣٢ - ٧٣٥ .

(٦٨) و . فيليب شيفيلي : « ثبات أصوات الانتخاب والارتباط الحزبي في جمهورية ڤيمار » ، المجلة الأمريكية للعلوم السياسية ، (٦٦) ، ١٩٧٢ ، ص ١٢٢٠ .

(٦٩) المرجع السابق ، ص ١٢٢٢ .

(٧٠) س . رايت ميلز : « نخبة السلطة » ، لندن ، ١٩٥٦ ، ص ٢٤٥ .

(٧١) بيتر باشراش ومورتون باراتز : « وجهان للسلطة » ، المجلة الأمريكية للعلوم السياسية ، (٥٦) ، ديسمبر ١٩٦٢ ، ص - ص ٩٤٧ - ٩٥٢ ، و « القرارات ، وغير القرارات ، اطار تحليلي » ، المجلة الأمريكية للعلوم السياسية ، (٥٧) ، سبتمبر ١٩٦٣ ، ص - ص ٦٣٢ - ٦٤٢ .

(٧٢) ميلز ، « نخبة السلطة » ، ص ٢٦٥ .

(٧٣) جوزيف د . جشفيلد : « مجتمع الجماهير والسياسات المتطرفة » ، الصحيفة الامريكية لعلم الاجتماع ، (٢٧) ، (١) ١٩٦٢ ، ص ٢٦ .

(٧٤) المرجع السابق ، ص ٢٨ .

الفصل الثامن

المناهج السيكولوجية في الثورة

إن نظريات ونماذج الثورة التي ناقشناها حتى الآن يمكن أن تندرج تحت القائمة السوسيولوجية ، فكلٌ منها يركز اهتمامه على تلك العوامل في المجتمع التي يعتبرها مسؤولة عن احداث العملية الثورية ، حتى نظرية مجتمع الجماهير التي تهتم أساساً بعملية ترذيذ الفرد تبدأ بافتراض أن انهيار البنية الاجتماعية التقليدية هو ما يؤدي الى هذا الترذيذ ، وكل هذه المناهج ترى الفعل الثوري للفرد أو الجماعة داخل المجتمع كمتغير تابعٍ أو مشروط ، تفسره أو تحدده أو تسببه شروط اجتماعية عامة أو خاصة محددة ، وقد يختلف القول بأهمية عوامل اجتماعية بعينها من منظر لآخر ، لكن كل المنظرين يركزون على هذه العوامل مفترضين أن الفعل الثوري يصدر عن حدوث شروط مجتمعية .

وثمة فئة أخرى من النظريات والنماذج تهتم بالفرد ، وادراك هذا الفرد للموقف الاجتماعي ، أو التكوين الشخصي الخاص لفردٍ ما ، والذي يدفعه الى التمرد أو أن يكون ثورياً نشيطاً ، صحيح إن الأحداث الثورية لا تتم في الفراغ ، لكن المنظرين الذين ندرجهم في هذه الفئة لا يهتمون بالشروط الاجتماعية الفعلية السابقة على المواقف الثورية ، قدر اهتمامهم بادراك أفراد الشعب للموقف الاجتماعي ، وطريقة استجابتهم لهذا الموقف كما يدركونه .

والفئة العامة للمناهج السيكولوجية يمكن تقسيمها إلى أربع فئات فرعية : (١)

دراسات تتناول إطار الأفراد الثوريين ، (٢) النظريات التي تدور حول « كبت الغرائز » ، (٣) نظرية ارتفاع التوقعات ، (٤) نظرية الحرمان النسبي .

وتختلف دراسات الأفراد الثوريين اختلافاً ملحوظاً ، فتتراوح ما بين السير التاريخية والدراسات العميقة الطموح التي تعتمد منهج التحليل النفسي ، لكنها جميعاً ـ سواء كانت بسيطة او معقدة ـ انما تهتم بتفسير الأسباب التي تدفع الأفراد لأن يصبحوا قادة ثوريين ، من هنا فهي تختلف عن أي من النظريات الأخرى التي ناقشناها (عدا ذلك الجانب الذي يناقش مفهوم الهامشية) ، فكل تلك النظريات السابقة تهتم بسلوك الجماهير أكثر من اهتمامها بسلوك النخبة .

واذا فرغنا من مناقشة الشخصية الثورية ، علينا أن نعود أدراجنا لمشكلة سلوك الجماهير ، وأول الأعمال التي سنتناولها في هذه الفئة تدور حول ما يمكن أن نسميه « كبت الغرائز » وتمثله دراسة بيتريم سوروكين ، الذي كتب عمله الأساسي عن الثورة في العشرينيات .

الفئة الثانية من النظريات السيكولوجية التي تتناول سلوك الجماهير هي نظرية ارتفاع التوقعات ، وهي التي قال بها ـ أساساً ـ دي توكيفيل في دراسة للثورة الفرنسية ، ثم بعثها في الثلاثينيات عمل كرين برينتون ، وفي السنوات الأخيرة استخدمها جيمس دافيز في تحليله للثورة .

لكن أهم النظريات السيكولوجية في الثورة ـ الى حد كبير ـ هي نظرية الحرمان النسبي ، وهو منهج يعتبر تدجار أبرز القائلين به ، ويعتبر تطويراً وتعديلاً لنظرية ارتفاع التوقعات ، وهو أقرب لأن يكون نظرية في العنف الجماعي منه لنظرية في الثورة ، لكن اهتمامنا ـ على أي حال ـ حول ما اذا كان يستطيع هذا المنهج أن يقدم لنا أسباب انتفاضة شعبٍ ما ضد النظام القائم .

دراسات القادة الأفراد :

يذكر كونكويست أنه خلال سنوات حكم ستالين للاتحاد السوفييتي لم تكن العوامل الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بتلك الفترة هي المسؤولة عن الطريقة التي

كانت تحكم بها البلاد . . « بل على العكس ، كان العامل الأساسي هو الأفكار التي تدور برأس الحاكم ، وترغمه على العمل بطريقة غالباً ما تكون ضد الاتجاه الطبيعي لهذه القوى . . .[1] » ، ويرى ليفتون . في دراسة عن الثورة الثقافية في الصين ـ أن هذه الثورة كانت نتيجة تطور رغبة ماو الداخلية في الخلود ، الذي ان استحال بيولوجيا فلن يستحيل اذا ظلت آراؤه وأفكاره باقية بعد الثورة التي تحمل اسمه وطابعه ، وتعميماً للنموذج الصيني يرى ليفتون أن ، « الأعمال » الثورية للقائد كلها هامة ، وبالقدر الذي يراها فيه باقية ، يستطيع أن يصل الى تقبل فكرة موته الحتمي . . .[2] » ، وعلى هذا النحو فان الفترتين الأساسيتين من تاريخ الدولتين اللتين قادهما ستالين وماو لا تفسران في ضوء العوامل البيئية او الاجتماعية الخاصة بهما ، بل في ضوء التكوين السيكولوجي الخاص بالقائدين . واحتياجاتهما الداخلية المختلفة .

هذان التقديران للقائدين الثوريين هما جانب من وجهة نظر تلقى قبولاً واسعاً في علم السياسة ، وهي ترى : « أن السمات الشخصية للقادة ولهؤلاء الطامحين الى القيادة ـ وبقدر ارتباطها بنجاحاتهم واخفاقاتهم ، وبعلاقاتهم ببيئتهم الاجتماعية ، وقدراتهم على اتخاذ القرارات ـ تبدو جديرة باهتمام خاصٍ من جانب هؤلاء الذين يزعمون أن الصراع على السلطة من أجل وضع السياسة العامة هو الاهتمام الأول لعلم السياسة . .[3] » .

من هنا ، فإن أحدى الوسائل ـ ولعلها أكثرها أولية ـ لفهم كيف ولماذا تطورت سياسات معنية ،هي دراسة السمات والخصائص الشخصية للقادة الذين وضعوا هذه السياسات ، وتخصيص وجهة النظر هذه لدراسة الثورات ، بمعنى فهم أسباب اكتساب كل ثورة لخصائص بعينها ، انما يتحقق بدراسة العوامل التي تدفع قادة هذه الحركات الثورية ، وقد تكون هذه العوامل سمات شخصية خاصة تطورت منذ طفولتهم الأولى .

ومعظم الدراسات حول القادة الثوريين هي روايات وصفية للأحداث التي يمكن أن تكون قد أدت بهم الى الارتباط بحركة . . ـ او تأسيس حركة ـ هادفة للاطاحة بالنظام القائم ، وتتضمن هذه الدراسات افتراضاً بأن الأحداث التي

اختارها الباحث هي ـ بطريقة ما ـ جانب من الصورة المتكاملة التي تعين على تفسير نمط حياة هذا الفرد موضوع الدراسة . وتمتد هذه الدراسات لتشمل دراسة جماعات النخبة على العموم ، فكثير منها يهتم بدراسة الاطار الاجتماعي للقادة ، بافتراض أننا لو تفهمنا السمات المميزة لاطار جماعة من جماعات النخبة ، فسنكون قادرين على التنبؤ بأنماط اتجاهاتهم وسلوكهم ، ورغم أن وجهة النظر هذه لقيت نقداً عنيفاً في السنوات الأخيرة .[٤] ، إلا أن الاقتناع العام بأهمية الاطار الاجتماعي في التنبؤ بالاتجاهات لا يزال قائماً ،[٥] إن الأمر شبيه بما وجدنا في مناقشة مسألة الهامشية كتفسير للسلوك الثوري المحتمل ، فإن الادلة لم تكن مقنعة حين تخضع للتحليل الدقيق ، رغم هذا فلا زال علماء الاجتماع يتمسكون بمفهوم الهامشية فيما يتعلق بجماعات النخبة الثورية .[٦] .

وبالاضافة للسير « المنتظمة » للقادة الثوريين والسياسيين ، والتحليل الجماعي لتكوين النخبة ، هناك الدراسات الأكثر عمقاً ، والتي هي جزء من ـ أو تعتمد اعتماداً كبيراً على ـ علم النفس لتفسير أسباب مسلك القادة ، وقد تخصص هذه الدراسات لتفسير السلوك الذي قد يبدو غير معقول للملاحظ الذي لا يعرف تلك العوامل الشخصية الخاصة التي تفسر هذا السلوك ،[٧] وقد تكون محاولات لتفسير ميول الأفراد ليسلكوا على نحو معين بسبب خبرات حياتهم المبكرة ، وتحليل الطفولة إذن على درجة كبيرة من الأهمية في مثل هذا المنهج ذلك أن « كل راشد ، سواء كان تابعاً او قائداً ، واحداً من الجماهير أو عضواً من النخبة ، لا شك كان طفلاً في يوم من الأيام . .[٨] » ، وحين كان طفلاً فقد نمى « ضميره » أو « اعتماده على ذاته »[٩] الذي يتيح له التوافق مع المشاكل المختلفة التي يواجهها فيما بعد ، وكل مرحلة في تطوره مرحلة هامة ، وهو في كل أزمة يواجهها يستدعي جماع تطوره حتى ذلك الوقت ، وهكذا . . فان الطريقة التي يواجه بها مشكلة ما الآن إنما تعتمد على عديد من خبراته فيما مضى .

والسلوك الثوري ! حسب هذا المنهج ـ لا يحدث بالصدفة ، والشخص المعرض لمثل هذا السلوك ، والذي يبلغ مرتبة قيادة الحركة الثورية لا يمتلىء فجأة بالاحساس بالظلم في العالم حين يواجه الحرمان والجوع للمرة الأولى ، بل إن

ادراك هذه التعاسة يفجر استعداداً او نزوعاً موجوداً من قبل ، ودون النزوع فقد يبدي شيئاً من القلق - يزيد او ينقص - نحو شرور هذا العالم ، لكنه لن يتحول الى ثوري . والافتراض الأساس في مثل هذا التحليل هو :

« كلما قل ميل الشخص نحو التغير الاجتماعي الجذري والابدال الكامل للطبقة الحاكمة ، كلما قل احتمال أن يتصف بتلك السمات السيكولوجية للشخصية الثورية ، وكلما زاد استعداد الفرد لاستخدام الوسائل السلمية أو السياسية التقليدية المشروعة ، كلما قل احتمال ان يتصف بتلك الشخصية الثورية . . . [١٠] .

إذن فان السؤال : « لماذا يصبح الانسان ثورياً ؟ » تمكن الاجابة عليه فقط في ضوء تلك العوامل السيكولوجية الخاصة أو الخبرات التي تهيء الفرد للسلوك الثوري ، وللكشف عن هذه الامكانية سنفحص بعض الأحداث في حياة كل من لينين وهتلر التي يعتقد بعض كتاب سيرتيهما أنها أسهمت في اندفاعهما الثوري ، وبالاشارة لهذه العوامل نستطيع ان نقدر جدوى هذه المعلومات لنا .

وحسب كل الروايات ، فان طفولة لينين كانت طفولة نموذجية ، فقد نشأ في عائلة ميسورة الحال ، كانت تتألق بمستواها الثقافي الرفيع ، وكان أبوه مفتشاً في المدارس التحق بالجامعة حين لم يكن متاحاً لمن له مثل اطاره الخاص أن يلتحق بها ، وكان الأب - فيما يبدو - مؤيداً للنظام ، أو على الأقل لم تكن لديه تساؤلات حوله ، ولكن من المحتمل أنه تأثر - قرب نهاية حياته - ببعض التغيرات المقترحة في نظام التعليم [١١] ، غير أن البيئة العائلية ظلت سعيدة في ظل أبٍ مثقف وأم مخلصة ذكية ، وكل هذا يشير الى اطار مستقر وثابت ، وهذه الظروف - كما يقول واحد من كتاب سيرته - يجب أن توضع في الاعتبار « لأنها قد أسهمت في خلق طابع الثوري في المستقبل ، بثقته في نفسه ، وتوازنه الداخلي ، وامتلاء شخصيته وثرائها . . . [١٢] » .

وهناك - من البداية - اشارات الى قدر من التحفظ وضبط النفس من جانب لينين الشاب ، فهو لم يبدأ المشي - على سبيل المثال - قبل أن يبلغ الثالثة من عمره ، واذا تقبلنا التفسيرات السيكولوجية - بصرف النظر عن أي عوامل فسيولوجية قد تكون أعاقته عن المشي - فإن هذا التأخر في المشي قد يوحي بدرجة من افتقاد الثقة الأساسية

في العالم ، أو بقدر كبير من الحرص والحذر . . « غير أن افتقاد الثقة ـ بافتراض وجوده ـ لم يكن كبيراً بالقدر الذي يوهن رؤيته للواقع ، لكنه أدى الى ادراك معين لهذا الواقع كان له ـ في سياق السياسات الثورية ـ أهم النتائج . . .[١٤] » . وثمة تلميحات عديدة الى هذا الافتقاد للثقة وهذا الحرص والحذر في تناوله لقضايا مختلفة ـ ولكن هل نستطيع أن نعزو نمط الحزب الثوري الذي دعا اليه لينين ثم أقامه الى نظرته الحذرة التي انعكست في تأخره عن المشى . أم الى ادراكه النفاذ لواقع المجتمع الروسي ، الذي كان ميسوراً على البوليس السري فيه أن يتسلل الى التنظيمات السياسية ؟

على أي حال . يبدو أن هناك بعض الأحداث التي كان لها أثر عميق في حياته رغم اختلاف تفسيرها من مصدر لآخر . أول هذه الأحداث هو موت أبيه في ١٨٨٦ أي حين كان لينين في الخامسة عشرة ، واذا تقبلنا التفسير السيكولوجي فان موت الأب في هذه الفترة الفاصلة من حياته قد تكون له أبعد الآثار على نمط سلوكه في المستقبل . يقول اريكسون ـ فيما يتعلق بأهمية مركب أوديب عند مارتن لوثر ـ : « هذا التفاعل المتسم بالثنائية الوجدانية بين التنافس مع الأب والاعجاب به والخوف منه ، يلقى عبئاً ثقيلاً من الاحساس بالاثم والدونية على كل المبادرات التلقائية وكل الأخيلة . .[١٥] » ، وفي حين أن الأمر بالنسبة لحالة لوثر كان أكثر وضوحاً . فان القضية العامة هنا هو أن الذكر المراهق لا بد أن يمر بالمرحلة الأوديبية ، وبالنسبة لحالة لينين يمكن أن تتقدم هذه القضية أكثر . . . « فحين مات أبوه . . . اضطرب لينين تحت وطأة شعور طاغٍ بالاثم ، نتيجة انبعاث الصراع الأوديبي في فترة المراهقة ، ففي حين كان لينين غارقاً في اخراج مشاعره العدائية تجاه أبيه . . . مات فجأة هذا الأب . . . [١٦] » ، وهكذا . بقيت الصراعات الخاصة التي تعرض لها لينين دون حل .

الحادث الثاني الذي كان له أثر عميق في حياة لينين الشاب هو اعدام أخيه الأكبر الكسندر نتيجة اشتراكه في خطة لاغتيال القيصر ، وهذا حدث هام بشكل خاص في حياة لينين لأن من الصعوبة بمكان أن نعزل الحقيقة عن الأسطورة فيما يتعلق بالعلاقة بين الأخوين الغلامين ، وكيفية استجابة لينين لاعدام الكسندر .

ويرى أحد الباحثين أن موت الكسندر « لم يكن مجرد ضربة مروعة (للينين) **نظراً لوجود قدر كبير من الاهتمامات المشتركة بين الأخوين** ، لكنه أدى بالعائلة كلها لأن تصبح محط ادانة عامة وملاحقة بوليسية . .[١٧] » ، وهذه ملاحظة غريبة في الحقيقة ، لأن معظم المصادر تشير الى أنه كان ثمة قدر ضئيل من الاهتمامات المشتركة بين الأخوين ، وأن الكسندر لم يكن يقدر أخاه الأصغر تقديراً كبيراً[١٨] ، ثم إن الكسندر كان على معرفة بأعمال ماركس ، الا أنه فيما يبدو « لم تكن لديه فكرة واضحة عن كيفية التطبيق العملي لما يقرأ[١٩] » ، لكننا لا نجد دليلاً على أن الكسندر هو الذي قاد لينين ألى أعمال ماركس .

أسطورة ثانية تدور حول استجابة لينين لاعدام أخيه ، ولعل وصف تروتسكي لهذه الاستجابة أهم الأوصاف :

« إن الحكايات المخترعة ـ على عكس العملة ـ لا تبلى بالتداول لكنها تكبر وتتضخم ، ويحكي البلشفيكي القديم شلجونوف هذه الحكاية : « عندما تلقينا برقية اعدام الكسندر ، رفع فلاديمير ايليتش حاجبيه ثم قال : « طيب إذن ، علينا أن نبحث عن طريق اكثر جدوى » . كل قوانين السيكولوجيا الانسانية توطأ بالأقدام . ان فولوديا (لينين) لم يقع في لجة اليأس حين تلقى هذه الأبناء المفزعة ، ولم ييتئس لتلك الخسارة التي لا تعوض ، لكنه اكتفى برفع حاجبيه واعلان الحاجة الى « طريق أكثر جدوى . . . » ، فلمن وجهت هذه الكلمات ؟ إن الأم في بطرسبرج ، وآنا لا تزال في السجن ، واضح أن فلاديمير ألقى باكتشافاته التكتيكية الى ديمتريف الذي كان في الثالثة عشرة ، وماريا التي كانت في التاسعة . .[٢٠] » .

وقد ذكر ماريا أيضاً أن أخاه قد تصرف على نفس النحو الذي يرويه شيلوجوف ، لكن هذا يمكن اسقاطه من الأعتبار كذلك . وقيل أن موت الكسندر « قد أثر فيه تأثيراً بالغاً ، وزاد من اقناعه بلا جدوى الأعمال الارهابية التي يقوم بها أفراد ضد أشخاص ذوي مكانة عالية كسياسة لتحقيق تغييرات اجتماعية أساسية . لقد جعله يدرك بوضوح أكثر من ذي قبل أن السلطة ـ في أي نظام اجتماعي ـ تستقر بين أيدي الطبقة القوية اقتصادياً ، وأن حركة التحرر الحقيقية يجب أن تعمل ـ لا

على مهاجمة أفراد الطغاة بل على تنظيم العمال كطبقة لها هدف محدد هو الاستيلاء على السلطة الاقتصادية . .[٢١] » .

لكن هذه الرواية أيضاً موضع خلاف شديد ، فلا شك في أن لينين قد تأثر تأثراً بالغاً لاعدام شقيقه ، فموت أخ ـ تحت أي ظروف ـ لا بد أن يكون له وقع الصدمة على بقية أطفال العائلة ، وقد يكون لموت الكسندر ـ في هذه الظروف الخاصة ـ أكثر من وقع الصدمة ، فلم يكن محتملاً أن يعرف أحد من أفراد العائلة ـ عدا أخته الكبرى آنا ـ شيئاً عن اهتماماته الثورية ، وقد وصف دويتشر لينين في ذلك الوقت بأنه كان « صبياً مكتئباً ، يسحقه الألم ، ويحاول أن يطوي جوانحه على مشاعره . .[٢٢] » ، والمسافة كبيرة بين الأخ الذي يسحقه الألم والثوري الراديكالي ، واذا كان موت الكسندر قد أثار عند لينين رغبة في « تصفية الحساب » مع الأوتوقراطية . . . « فانه لم يكن يعرف كيف السبيل الى الانتقام[٢٣] » ، ويبدو أن تحوله الى الماركسية قد حدث بعد موت الكسندر ، ربما كنتيجة لموته ، لكنه لم يكن ـ على وجه التعيين ـ بتوجيه مباشر منه .

وتبقى مسألة وجود نزوع سيكولوجي خاص نحو الثورة قابلة للمناقشة . والقول بوجود مثل هذا النزوع قد يحتج بأن « موت الأب لم يكن كافياً كي يجعل لينين ثورياً ، وكذلك اعدام أخيه ، لكن الأثنين معاً قد خلقا عنده دافعاً قوياً نحو الثورة . . .[٢٤] » ، فقد عانى لينين ـ حسب وجهة النظر هذه ـ من مشاعر الاثم : الاثم نتيجة بقاء المركب الأوديبي دون حل ، والأثم نتيجة موت شقيق أكبر لم تكن الأمور بينهما على ما يرام ، وحين بدأ يدرس بعض الأعمال التي كان لها أثر على حياة الكسندر واستعداده للثورة ، تحرك لينين ـ بدوره ـ نحو الثورة . .[٢٥] .

وتقف ضد وجهة النظر هذه وجهة نظر أخرى ترى أنه ليس هناك دليل واحد على وجود « سوء توافق » نتيجة نشأة لينين الأولى :

« صحيح ان شنق أخيه الأكبر . . . حين كان فلاديمير في السادسة عشرة من عمره فقط ، كان حدثاً أثقل روحه المراهقة بالأحزان ، لكن هذا يرجع بالسؤال قليلاً الى الوراء : ما الذي جعل أخاه الكسندر متآمراً ؟ علينا أن نبحث في مكان

آخر ـ غير سوء التوافق في طفولة تعسة ـ عن القوى الدافعة التي دفعتهما الى كراهية بربرية النظام الاقطاعي والحكم المطلق ، واختيار الثورة أسلوباً في الحياة . . . [٢٦] » .

انما ذلك هو لينين الذكي الذي توصل الى كراهية ظلم نظام اوتوقراطي لشعب بائس ومتخلف .

واذا كان من الصعب تصنيف لينين ، فلعل تصنيف هتلر أن يكون أكثر صعوبة ، ذلك لأن هناك قدراً من الأساطير أكثر من المألوف يحيط الرجل الحقيقي ، كما انه ليس هناك تراث من كتاب سيرته المتعاطفين معه كل التعاطف ، فهتلر لا ينظر اليه الآن كرجل حكيم وقائد ثوري قاد بلاده الى التحرر ، لكن هذا لا يقلل منه كشخصية ثورية ، ولا يقلل من درجة الاهتمام به ، وثمة ثروة من المعلومات حوله ، ومعظمها يدعو الى الدهشة ، رغم هذا فمن الصعب أن تلتقط من هذه الوثائق سمات حياته التي ترتبط بالاتجاه الذي مضى فيه بالفعل .

ويحس المرء إغراء بالغ القوة في أن ينسب الى هتلر كل سمات سوء التوافق السيكولوجي كتفسير لرغبته الملحة في القيادة ، ولا شك في ان كتابه يقدم لنا صورة شخص عاش طفولة صعبة ، في صدام دائم مع أبيه ، الشخصية الرئيسية في البيت . كان هتلر يريد أن يكون فناناً ، في حين أن أباه كان يريد له أن يلحق بسلك العاملين في الوظائف المدنية . لهذا لم ينقطع الشجار بينهما : « واصبح الرجل العجوز محروراً ، وبقدر ما كنت احبه ، اصبحت محروراً كذلك ، لقد حال ابي بيني وبين ذرة امل واحدة في ان ادرس الفن . . [٢٧] »

لكن اباه مات حين كان هتلر في الثالثة عشرة وانزاح عنه الضغط للالتحاق بسلك الوظائف المدنية ، وبعد موت ابيه أعالته أمه التي كان يكن لها حباً خاصاً ، وأخيراً سمحت له بأن يهجر المدرسة التي كانت تعده للوظيفة ، فوضع الخطط للالتحاق بأكاديمية الفن في فيينا ، لكنه وصف بأنه واهم ومتسكع وموهبته الفنية الحقيقية لا تكاد تذكر[٢٨] ، وهو يقول عن الفترة التي انقضت بين هجره للمدرسة وموت أمه إنها كانت « اسعد أيام حياتي . . . [٢٩] » ، وجاء موت امه ضربة قاصمة له : « لقد كنت أحترم أبي ، لكن أمي هي من أحببت . . [٣٠] » ، هذا النمط من

الوصف الذاتي يتيح لعلماء النفس نجاحاً ميسوراً وغير متوقع ، لكن اريكسون يوصي بالحذر :

« مثل هذا التزامن ـ الذي يبدو ساذجاً ـ بين الموضوعات يسلم نفسه بسهولة ـ بل بسهولة بالغة ـ لتفسير المحللين للفصل الأول من « كفاحي » بأنه اعتراف لا ارادي من هتلر بمركبه الأوديبي ، وقد يوحي هذا التفسير بأنه في حالة هتلر اتخذ حب الأم الشابة وكراهية الأب العجوز شكلاً عنيفاً ، وأن هذا الصراع هو الذي أدى به الى الحب والكره ، وأرغمه على انقاذ شعوب وتدمير شعوب لأنها « تقف بدل » الأم او الأب . وثمة مقالات في أدبيات التحليل النفسي تقوم على مثل هذه العلية البسيطة ، غير أنه من الوضح أن الأمر يتطلب أكثر من مركب فردي أو عقدة فردية لخلق ثوري ناجح ، إن المركب لا يفعل شيئاً سوى أنه يخلق الحماس الأولى أو التوهج الأولى ، أما اذا كان قوياً فسيؤدي الى شل الثوري لا الى حفزه ودفعه . . .[٣١] » .

وهناك أساطير أخرى حول إطار هتلر ، نشير الى اثنتين منها لأنهما وردتا في مراجع مشهورة عن سيرته . الأولى تقول ان اهتمام هتلر البالغ بالأمراض التناسلية في « كفاحي » إنما يرجع لحقيقة أنه كان مصاباً بالزهرى ، واذا صح هذا . . « فإن أعراض هتلر التي اتضحت فيما بعد . السيكولوجية منها والجسدية ـ انما هي أعراض رجل يعاني من الزهري في المرحلة الثالثة . .[٣٢] » ، الاحتمال الثاني هو أن هتلر كان عنيناً، أو على الأقل « عاجزاً عن ممارسة المضاجعة الجنسية السوية . .[٣٣] » ، واذا صح أن هتلر كان يعاني من مشاكل جنسية ، فان معظم أنماط سلوكه يمكن تفسيرها بالاحباط الخاص الذي كان يشعر به .

لكن الدراسات الحديثة قد أثبتت أن أياً من هذين الافتراضين لا يمكن تأكيده ، بل على العكس ، لم يعان هتلر من أمراض تناسلية ، كما كان قادراً ـ فيما يبدو ـ على الاستمتاع بعلاقات منتظمة مع النساء ، وليس هناك دليل قوي يساعد على رفض هذه النتائج[٣٤] . هكذا . . فاذا شاء الباحث ان يبحث عن الأصول السيكولوجية لأنماط هتلر السلوكية ، فان خبرات الطفولة يمكن أن تقدم له موجهات عديدة ، مع مراعاة الحذر الذي ينصح به اريكسون من أن يندفع الباحث ـ دون ترو طويل ـ الى

هذه التفسيرات ، كذلك فان الملاحظات التي تدور حول حياة هتلر الخاصة محتملة الخطأ ، وهي بالتالي مستبعدة كعوامل تفسير محتملة لسلوكه .

وقد حاول ولفنشتين بناء نموذج للسلوك الثوري يضم عديداً من العوامل التي ناقشناها : أولاً : هناك علاقة حب وكره موجهة نحو الأب ، ذلك أن الأب يقدم - على نحو من الأنحاء - النموذج الذكري الذي يصوغ الابن نفسه على غرارة ، لكنه أيضاً رمز من رموز السلطة . . . «ويمتلك أهم موضوع لحب الفرد في أول حياته . . أي الأم .(٣٥) » ، وفي حين أن المركب الأوديبي موجود عند كل الأطفال ، الا أنه أقوى لدى البراعم الثورية عنه لدى غيرها ، وبسبب موت الأب يظل الصراع دون حل ، « ويحاول الثوري تحويل الصراع من **صراع داخلي** الى **صراع خارجي** ، من صراع داخل نفسه الى صراع بينه وبين الآخرين . . .(٣٦) » ، ورغم أن هذه نقطة بداية فقط ، فان ما يريد ولفنشتين أن يؤكده هو أن الصراع ضد صورة الأب يتحول أخيراً الى الدولة ، وتكتسب الدولة بالتالي - من حيث هي الرمز الجديد للسلطة - كل عداء الثوري . ويرى ولفنشتين أن كل الثوريين الذين تناولهم . . « توصل كلٌ منهم الى الوسائل التي تتيح له أن يعبر عن كراهيته للسلطة دون أن يتعرض لمشاعر الاثم التي تضعف منها ، فكلما زاد مستوى فعل الشعور بالاثم ، كلما قلت درجة عنف معارضة الثوري للسلطة . . .(٣٧) » ، بمعنى أن الفرد إذا أحس بالاثم نتيجة عدوانه ، فسيعجز عن تحويل كراهيته لرموز السلطة الى نشاط فعالٍ ضد الدولة .

مثل هذه التفسيرات السيكولوجية التي توضح لماذا يصبح الأفراد ثوريين شائعة جداً ، لكنها تثير العديد من المشاكل ، وأول هذه المشاكل أن ما يؤخذ على أنه حقائق مسلم بها ، ليس في الغالب سوى أساطير ، وقد رأينا ذلك الخلاف الواضح بين كتاب سيرة لينين فيما يتعلق بأثر الأحداث المختلفة على حياته والاتجاه الذي سار فيه ، فعلاقة لينين بأخيه لم تحدد ، وهو لم يكد يشير اليه بكلمة واحدة . .(٣٨) ، كذلك فمن الصعب أن نحدد بدقة ماذا تعلم لينين من أخيه عن الثورة ، في حين تشير الأدلة الى أنه تعلم القليل - ان كان قد تعلم شيئاً - من الكسندر أثناء حياته ، وهتلر أيضاً محاط بالأساطير ، ومعظمها ذاتية المنشأ ، فابتهاجه لأن العناية الآلهية قد

جعلته يولد في النمسا كي يؤكد وحدة الشعب الألماني قد لا يكون سوى محاولة لتبرير حقيقة أنه لم يولد ألمانياً خالصاً ، وعلاقته بأمه وأبيه غير واضحة ، وان كان يبدو أنه كان أقرب الى أمه منه الى أبيه ، حتى تلك الفترة التي قضاها في فيينا ـ والتي يحتمل ان كان لها أكبر الأثر في تكوينه ـ لا تتميز بمعالم واضحة لما حدث له .

في الحقيقة ، إنه من الصعب ـ إن لم يكن من المستحيل ـ أن نرسم صورة سيكولوجية واضحة ومقنعة لفرد ما بناء على مثل هذه الأسانيد المهلهلة ، وحين تتوفر أدلة أقوى فقد تكون الحالة أفضل ، لكن معظم ما نعرفه عن الحياة المبكرة لمثل هؤلاء الثوريين يعتمد على ذكريات أناس هم أميل لأن يزينوا الصورة التي رسموها للقائد الثوري ، في محاولة لأن يجعلوا منه أكثر جاذبية أو ـ كما هو الأمر بالنسبة لهتلر على وجه الخصوص ـ أقل جاذبية ، وحتى لو تقبل الباحث قواعد المنهج السيكولوجي او منهج التحليل النفسي فلا شك في أن المعلومات التي نحصل عليها عن طريق المعارف لا تغني عن المعلومات الأوثق التي يمكن الحصول عليها من المصدر الأصلي .

وثمة مشكلة أخرى على جانب من الأهمية . فيجب أن يكون مفهوماً بوضوح أن الفرد أو الشخصية الثورية لا يعمل في فراغ ، بعبارة أخرى : ان أي نظرية تدعى أنها تفسر السلوك الثوري لقادة هذه الحركات انما هي نظرية مشروطة ، مرتبطة بالموقف الخاص القائم ـ أو كما يقول جيبس : « ليست هناك قيادة في عزلة وفراغ ، ان القيادة ـ على وجه التحديد ـ سمة لموقف الجماعة . وليس هناك قائد دون اتباع ، وقد يكون أحد الأفراد على مستوى ثقافي رفيع ، وقد تكون الحلول التي يقدمها لمشكلات الجماعة حلولاً ممتازة ، لكنه لن يكون قائداً إلا إذا تم التواصل مع هذه الحلول ، وإلا اذا ارتبط به أناس آخرون فأصبحوا معبرين أفكاره[٣٩] » ، ونحن لسنا على يقين ماذا يمكن أن يحدث للفرد صاحب النزوع الثوري إذا لم يجد نفسه في موقف ثوري ، هل يسطو على البنوك ؟ هل يتحول الى شاذ غريب الأطوار ؟ هل يحاضر في الجامعة ؟ ، ثم . . . ماذا يحدث لهؤلاء الذين لهم اطار يشابه اطار القادة الثوريين لكنهم لم يصبحوا أبداً قادة ولا ثوريين ؟ إن الاجابة البسيطة هي أننا لا نعرف ، ونحن لا نستطيع أن نفسر لماذا أصبح لينين أو هتلر قائداً

ثورياً ، ولم يكن شخصاً آخر ؟ نحن لا نعرف عنه شيئاً ، لكنه قد يكون مشاركاً لأيهما في كل - أو معظم - سمات الأطار نفسه .

ويقترح كيلفن حلاً لمسألة الأهمية النسبية للمواقف في مواجهة أهمية الشخصية ، يضع كيلفن افتراضين : ، « كلما زادت درجة تحديد الموقف ومشاكله ، كلما زاد أثر هدا الموقف ، بمشاكله واحتياجاته ، في تعيين الفرد الذي سيتولى القيادة ، وعلى العكس ، فكلما قل بناء الموقف وتحديده وقلت امكانية التنبؤ باحتياجاته ، كلما زاد الدور الذي تلعبه شخصية الفرد القائد . .[٤٠] » .

ومضمون هذين الافتراضين هو أن الموقف الثوري الذي توجد في سياقه شخصية القائد هو صاحب الأثر الفعال في تحديد المسار الذي تتخذه الثورة ، غير أن فهمنا للشخصية الثورية ومكوناتها لا يتيح لنا أن نفسر لماذا يصبح هؤلاء الأفراد بذواتهم هم الثوريون .

كبت الغرائز :

تعد فترة العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن فترة خصبة للمهتمين بدراسة الثورات ، بسبب التوتر الدائم الذي ميز ما بعد الحرب العالمية الأولى كنتيجة مباشرة لنجاح الثورة الروسية في القضاء على الأوتوقراطية القديمة واقامة نظام جديد ، وصعود الحركات القومية والفاشية في كثير من دول أوروبا . وكان بين قادة عديد من البلدان خوف من هجمات محتملة - على النمط البلشفي - توجه ضد نظمهم في محاولة لاحتذاء التجربة الروسية ، وسواء كانت هذه « الهجمات » ، واقعية او متخيلة ، فان الأحزاب الشيوعية لم تنجح خلال العشرين سنة التالية ، وبدأ القادة يتقبلون - إن لم نقل يستمتعون - بامكانيات « بناء الاشتراكية في بلد واحد . . » .

وكما تركز معظم الدراسات المعاصرة عن الثورة على ثورات الصين والجزائر وكوبا ، أي على كل الأحداث التي لها علاقة بالمواقف السياسية المعاصرة ، فقد كان على كتاب العشرينيات والثلاثينيات ان يستكشفوا أبعاد الثورة الروسية التي كانت تقدم نفسها - بعد كل شيء - على أنها رائدة الثورة العالمية القادمة . وكانت

الاستجابة للثورة الروسية مزيجاً مختلطاً : فقد رحب الكثيرون بوعودها ، لكنهم ظلوا متخوفين من عواقبها ، ومن بين منظري المجتمع الكبار ، لن نجد ـ بهذا الصدد ـ أهم من بتريم سوروكين . عالم الاجتماع الروسي الذي هجر بلاده عقب الثورة ، وفي حين أن كثيرين كتبوا كتباً هامة عن العملية الثورية ،[41] ، إلا أن أياً منهم لم يكن له مثل تأثير سوروكين في مجال علم الاجتماع ، ومن الطبيعي اذن أن نركز حديثنا عن عمله في هذا القسم .

وثمة نقطتان يجب تأكيدهما في تحليل سوروكين للثورة : الأولى أنه كان عالم اجتماع ـ في نظرته للثورة ـ أكثر من عالم نفس ، فهو يعتبر التغير الاجتماعي ظاهرة عادية وسوية في المجتمع ، ويرى في كتابه « أن أهم جوانب النظام الاجتماعي هي **المعايير الخفيضة او المتدنية**[42] » التي تتحكم في السلوك ، وحين تصبح هذه غير كافية ، يزداد احتمال حدوث الثورة ، وهو يرى ان الثورة « تغير مفاجىء وسريع وعنيف للقانون الرسمي البالي في الجماعة ، أو لمؤسسات ونظام القيم التي تمثلها . .[43] » ، ومثل هذه العملية تتضمن ضرورة انتهاك « القانون الرسمي » لاحداث التغيير ، و « ايقاعاً أكثر سرعة[44] » من ايقاع التغير العادي ، وهجوماً واسع النطاق على معظم القواعد التي تتحكم في السلوك ، كذلك فهي تتضمن مشاركة واسعة من الجماهير ، ودرجة من العنف سواء كان شاملاً أو محدوداً ، والسبب الأساسي للثورة هو نظام القيم الذي لم يعد نظاماً متكاملاً ، واذا حدث هذا فقد يتطور الموقف الثوري ، لكن عدم التكامل ـ عند سوروكين ـ هو السبب « الضروري » للثورة .

وقد أدرجنا تحليل سوروكين للثورة في فئة المناهج السيكولوجية نظراً لاهتمامه الخاص بتأثير عوامل اجتماعية معينة على سيكولوجية الفرد ، وكيف تؤثر سيكولوجية الفرد ـ بدورها ـ على اعادة قيام الضوابط الاجتماعية على الجماعة .

النقطة الثانية التي يجب وضعها في الاعتبار هي التحيز الواضح في عمل سوروكين ، وقد علق على هذا أحد الباحثين بقوله : « ان سوروكين قد تصدى لمشاكل العصر الأساسية دون أن يصرفه عن وجهته ذلك الطقس الشائع « للموضوعية »[45] » وهذا وصف صحيح وان كان دون الحقيقة ، فقد كان

سوروكين يعتقد ان الثورات غير ضرورية ويمكن تجنبها ، بل وكان يعتقد ايضاً ان الثورات تنتهي الى درجة من الظلم أعتى من تلك التي سببت قيامها ، وفي فهم أسباب هذا يكمن الجانب السيكولوجي في عمل سوروكين .

وفي بداية كتابه يرى سوروكين أنه يمكن النظر الى الثورات من إحدى زاويتين : الأولى تهتم أساساً بانتقال السلطة ، وبما اذا كان هذا الانتقال قد تم عن طريق العنف او اللاعنف ، والثانية ترى الثورة من حيث هي عملية متصلة تتم خلالها تغيرات كثيرة ، وعمل سوروكين ينتمي لهذه الفئة الثانية .

ويرى سوروكين كذلك ان للانسان جانبين : الأول طابعه الفردي ، هذه الامكانيات الفردية قد تميل به الى الحب او الكره ، الى السلم أو العنف ، أو الى حشد متناقض من الحالات الوجدانية ، وأساساً : «فان كم وكيف دوافع الانسان وردود أفعاله تميل لأن تجعله . فردياً - أشبه شيء بقنبلة محشوة بألوان من الميول والقوى ، قابلة للانفجار ، وعلى أن تقدم لنا صورة عالم مضطرب شديد الاضطراب . . .[٤٦] » ، والجانب الثاني للانسان هو وجوده الاجتماعي أو كينونته الاجتماعية . النابعة عن حقيقة أنه يعيش في مجتمع مع أفراد آخرين ، فهو ليس كائناً منفرداً بأية حال .

وقد أدت ثلاثة عوامل بالانسان الى حالته « السوية » أو الاجتماعية الراهنة : الأول هو تطور ما يسميه سوروكين « التدريب التاريخي القاسي [٤٧] » ، الذي أعانه على أن يوازن بين مختلف غرائزه ودوافعه ، واخضاع هذه الغرائز والدوافع لنوع من « الاتساق » مع البيئة . والثاني هو أن الضبط الاجتماعي قد تطور خلال نحو تقليدي طويل للقوانين والأعراف والمعتنقات الدينية وما إليها ، مما أدى الى ترويض الوحش الضاري الذي لم يعد يعيش في الغابة . والثالث هو أن الانسان استطاع أن يجد متنفسات لا تجاهاته وميوله العدوانية بدل قتل أقرب جيرانه او سرقة ما ليس له ، وذلك عن طريق المباريات الرياضية وغيرها من أشكال التنافس [٤٨] .

ويمكن تعريف الفترة الثورية - على العموم - بأنها تلك التي تنزاح فيها القشرة الاجتماعية او الطلاء الاجتماعي عن الجماهير ، ويندفع الوحش الضاري الكامن الى الانطلاق ، ويشير سوروكين الى تقلص أنماط السلوك المعتادة بالردة الى

« المستوى البيولوجي لسلوك الجماهير » ، وحسب رأيه فحين تتراخى تلك القوى الكابحة المتمثلة في العادات الدينية والأخلاقية والقانونية والتي يبدو أن الثورة تتحيز ضدها فإن الاستجابات الموروثة المنعكسة تستعيد كل حريتها[٤٩] ، أما حين تعود قوى الضبط الى الظهور في أي شكل من الأشكال - وهو ما لا بد أن يحدث أخيراً - فيمكن القول بأن الثورة قد انتهت ، وأن الحياة عاودت مسيرتها « السوية » .

وقد كان موقف سوروكين نحو العملية الثورية يتسم بالتناقض الوجداني الى حد مدهش ، فقد أشار الى أن الثورة يمكن اعتبارها لوناً من « الشذوذ او الانحراف »، وأن الفترة الثورية تخلف عدداً من التغيرات في نمط حياة الفرد ، فتنشأ أنماط جديدة من الحديث ، يدل عليها استخدام ألفاظ وعبارات جديدة لم تكن تستخدم في الفترة السابقة على الثورة ويبرز رفض احترام الملكية الفردية في المجتمع رفضاً مطلقاً ، ويستخدم هؤلاء الواقفون في أسفل سلم الملكية والمجتمع العبارات والكلمات الثورية ليخفوا « جشعهم الحيواني »[٥٠] ، ورغبتهم في السطو على ملكية الآخرين ، وهو يلاحظ كذلك تغيراً في نمط السلوك الجنسي ، يتمثل في انهيار نمط الحياة الأسرية « السوية » ، وارتفاع نسبة الطلاق ، والانحرافات الجنسية العامة والانحلال ، ويصبح الناس عازفين عن العمل وانتاج ما يحتاجه المجتمع من أجل البقاء ، وتتداعى علاقات السلطة التي قامت عبر الأجيال ، « وتمجد كل ألوان الانحرافات الأخلاقية[٥١] » ، في معظم الأعمال التي تدور حول الثورة . وهذا كله يمثل - في النهاية - ازاحة للعوامل التي « تتوسط » بين الانسان وبيئته ، وبالتالي :

« فإن المجتمع الثوري - الى حد معين - يصاب بفقدان الذاكرة ، فلا يعود قادراً على « التذكر والاستعادة » ، انه فجأة ينسى تقاليده ومعتقداته وأفكاره وينقطع تماماً عن ماضيه . إن كل ذاكرة التاريخ ، وكل المتاع العقلي للماضي ، ينقطع كما لو مسته عصا سحرية ، وينسى المجتمع كذلك ملامحه واسمه (مثال : ان الاسم الجديد لروسيا « اتحاد الجمهوريات الاشتراكية » يسقط كلمة روسيا تماماً) ، وتقاليده القومية وتراثه وسماته التاريخية . . .[٥٢] » .

ولكن سوروكين حين كان يبدي هذا الازدراء الواضح للثورة ، فقد كان حساساً - بشكل خاص - تجاه العوامل التي تؤدي لحدوث العملية الثورية ، وقد

رأينا أنه يرى سبب الثورة ـ مثل جونسون ـ كامناً في عجز القيم عن التوافق مع البيئة ، هذا التأكيد المتزايد « لعلاقة » القيم بالبيئة يفجره على الدوام « تزايد كبت الغرائز الأساسية لأغلبية أفراد المجتمع ، واستحالة تحقيق الحد الأدنى الضروري من الاشباع لتلك الغرائز . . .[٥٣] » .

ويحدد سوروكين ست أنماط للكبت الذي قد يؤدي الى الثورة : (١) كبت غرائز التغذية (الجوع) ، (٢) كبت غريزة الملكية (هل يمكن أن يعترف الماركسيون بمثل هذه (الغريزة » ؟) ، (٣) كبت غريزة المحافظة على الذات . (٤) كبت الغريزة الجنسية ، (٥) كبت الدافع نحو الحرية ، (٦) كبت غريزة التعبير عن النفس ولهذا « الكبت » الأخير أهمية خاصة ، بافتراض أن احدى سبل جماعة النخبة للسيطرة على الثورة هي ضم قادتها المحتملين الى النخبة ، فاذا كانت النخبة على جانب من « التفتح » فسيحس هؤلاء الذين لديهم امكانيات القيادة أنهم لا ينكرون حقهم في الدخول الى تلك الجماعة .

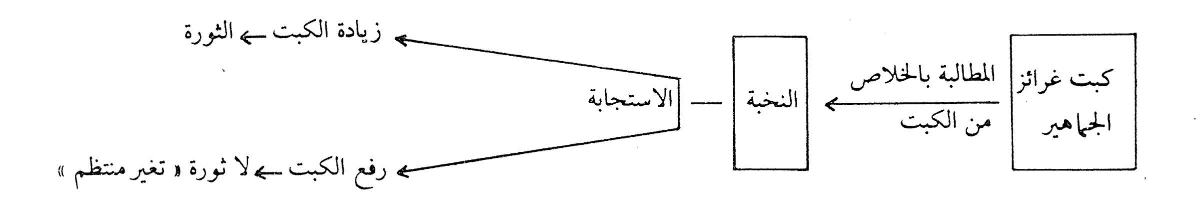
ولسنا بحاجة الى التعليق على الصدق الامبريقي لمثل تلك « الدوافع » الأساسية ، فليس هناك اجماع في العلوم الاجتماعية فيما يتعلق بمعنى « الغرائز » و « الدوافع » وحقيقة وجودها كظواهر ، أما حين كان سوروكين يكتب كتابه فقد كانت تلك « نظريات » شائعة ، السبب المباشر للثورة إذن هو كبت هذه الغرائز (انظر الشكل) ، وقد تحدث الثورة نتيجة كبت واحدة أو أكثر من الغرائز ، لكنها ـ على العموم ـ تتبع كبت الغرائز جميعاً .

حتى هنا يمكننا اعتبار سوروكين سلفاً لمنظرين مثل جونسون ، لكنه حين يبدأ مناقشة الفترة الزمنية للثورة نفسها ـ والتي تنقسم عنده الى مرحلتين ـ فهو ينفصل عن هذه الجماعة . المرحلة الأولى تستغرق الفترة التي ينهار فيها النظام القديم ، ليبدأ عهد الفوضى والانطلاق . والمرحلة الثانية هي فترة الثورة المضادة التي يتم فيها استعادة النظام .

وحين يتم القضاء على النظام القديم تنتاب الشعب حالة من الخفة والفرح العارم ، فالجماعة التي تفرض القوانين الكريهة ، وتسمح بكبت الغرائز قد ذهبت

لغير رجعة ، وتبدأ فترة قصيرة من التفاؤل حول « المستقبل وآمال الانسان . . » ، لكن هذا الوهم سرعان ما تبدده حقيقة الموقف ، ودون نظام اجتماعي يزداد الموقف تدهوراً بدل أن يتحسن ، فترتفع نسبة الموتى ، ويعاني الشعب أكثر مما عانى في الماضي ، وبالاضافة لسوء الموقف بوجه عام ، فإن الشعب يجهد نتيجة الحماس والتسيب في الفترة الأولى ، « فالاسراف الأحمق في تبديد الطاقات خلال الفترة الأولى من الثورة . لا بد أن ينتج الافلاس السريع في احتياطي الطاقة عند الكائن الانساني . .(٥٤) » ، وبسبب اجتماع استمرار كبت الغرائز واجهاد الفرد ، تسارع الجماعات الى اعادة النظام في المجتمع من جديد ، وخلال هذه الفترة الثانية ، تحدث عملية اعادة للبناء ، « اعادة للتكامل ، وللتنشئة الاجتماعية ، ولتماسك العمليات الفيزيقية لبناء ذوات الأفراد . . .(٥٥) » .

« أسباب بداية العملية الثورية » .



غير أن العودة الى النظام تتضمن دائماً عودة الى نظام كبتٍ أقوى مما كان من قبل ، فالمؤسسات القديمة لم تتطور بطريق الصدفة ، فالمجتمع - من حيث هو كذلك - « هو نتيجة قرون من توافق الانسانية مع بيئتها ، وتوافق أعضائه أحدهما مع الآخرين . إنه حصاد قرون من الجهد والعناء والخبرات ومحاولة تحقيق أفضل شكل ممكن للتنظيم والحياة . . .(٥٦) » ، وما دام كل هذا قد تهاوى ، فلا بد أن عملية إعادة البناء ستكون عملية شاقة ، وستوجد الطبيعة الكبتية في النظام الجديد لأنه حل محل « قشرة » أصيلة من الحضارة .

وأخيراً . . . يعترف سوروكين على نحو ضمني بتناقضه الوجداني فقد تكون النظم سيئة ، لكن الثورات - فيما يرى - أسوأ ، « ذلك أن ما يضحى به من الأرواح الانسانية ، ومن الآلام ، والقيم الثقافية ، يبلغ حداً يبدو معه أن التغير عن

طريق التطور المنتظم أفضل من كل ناحية »[٥٧] .

وقد يصدم منهج سوروكين في الثورة القارىء لسذاجته في أكثر من جانب ، ولو كان قد استبدل طبيعته الحادة في كتابه الأساس حول الموضوع لبقيت النتيجة هي هي : ان الثورات شيء مقيت ، لكن المهم عند سوروكين هو تحليله لمراحل العملية الثورية ، وتركيزه على الفترة التي تعقب انهيار النظام القديم ، و« الحاجة » السيكولوجية عند أفراد المجتمع لاستعادة النظام هي فكرة لم يسبق تناولها على نطاق واسع في أدبيات الثورة ، وهي قضية سنعود لمناقشتها في الفصل الختامي من الكتاب .

نظرية ارتفاع التوقعات :

اليوم يبدو القول بأن الثورات لا تبدأ حين يكون أفراد المجتمع في حالة جزر شديد بعض الحكمة التقليدية . فمن المؤكد ان الناس الذين أرغموا على تحمل مواقف حياتية بالغة القسوة هم أكثر من أولئك الذين هبوا للقضاء على ما يعتبرونه ظلماً واقعاً عليهم . فقد ظل الناس يعيشون ظروفاً قاسية قروناً عديدة ، وكان معظمهم قانعاً بمصيره المشترك ـ تؤكد ذلك على الأقل ، الثورات القليلة التي حدثت ـ تاركين لفئة محدودة منهم تحقيق الأهداف الثورية . ونظرية ارتفاع التوقعات تشير الى أحد أسباب هذا النقص في الحماس الثوري ، وهي ـ كما تفسر الآن ـ تقوم على فكرة « ان الثورات أميل الى الحدوث حين تنقضي فترة طويلة من التطور الموضوعي اقتصادياً واجتماعياً ، ثم تعقبها فترة قصيرة من الهبوط الحاد . .[٥٨] » ، و« أب » هذه النظرية هو دي توكيفيل الذي ناقشنا من قبل إضافته لفهم الجمعية الديموقراطية ، غير أن « نظرية » دي توكيفيل تختلف بعض الاختلاف عن القضية التي ذكرناها ، ويمكننا القول بأن هناك نظريتين لارتفاع التوقعات : الأولى قدمها دي توكيفيل وبرينتون ، والثانية ـ وهي تعديل للأولى ـ قدمها دافيز ، وأخيراً تانتر وميدلارسكي .

وقد نبتت بذور نظرية ارتفاع التوقعات من تحليل دي توكيفيل لكيف ولماذا حدثت الثورة الفرنسية ، وأكثر جوانب هذه الثورة مدعاة للحيرة هي أنها حدثت في وقت لم يكن المواطنون الفرنسيون يعانون فيه من اقتصاد راكدٍ أو ضعيف ، ولا كان

القهر السياسي طاغياً على نحوخاص . واذا كان ثمة شيء فهو أن النظام كان يتقدم ـ خلال الجزء الأخير من القرن الثامن عشر ـ نحو اضعاف أنماط الضوابط السياسية التي كانت تمارس من قبل ، ومما يؤكد هذه الحقيقة ـ والحقيقة السابقة الخاصة بالشروط الاقتصادية العامة ـ « فان تلك المناطق من فرنسا التي كان تحسن مستوى المعيشة فيها ملحوظاً أكثر من غيرها . كانت هي المراكز الرئيسة للحركة الثورية . . .[٥٩] » .

ورغم أن الجزء الأول من القرن الثامن عشر كان راكداً فيما يتعلق بالنمو العام . . « إلا أن هناك تغيراً قد حدث قبل ثلاثين أو اربعين عاماً من الثورة . .[٦٠] » ، فالموقف الاقتصادي قد حقق « وثبة » بحيث أصبح الناس غير قانعين بنصيبهم ، بل صمموا على تحسين حالتهم ، ومع تطور وتقدم مستوى المعيشة أصبح الفرنسيون على درجة من التشابه أكثر مما كان من قبل ، وأصبحت الحياة توجه من باريس ، وبالتالي إذا حدث فيها انفجار لا بد أن يسمع دويه في كل انحاء فرنسا ، ومنها الى كل مكان في العالم الغربي من هنا جاء تفسير الثورات بأنها نتاج العصور الحديثة بسبب اتساع مدى شبكات التواصل والولاء لفكرة محورية عن الوطن[٦١] .

وما كان ملحوظاً أكثر من غيره فيما يتعلق بهذا الرخاء على نطاق واسع هو استمرار بقاء بعض القوانين والتقاليد العتيقة التي كان يمكن لها أن تعوق التطور الاقتصادي العام ، فقد كان جهاز الدولة عاجزاً ومتخلفاً ، لكن دي توكيفيل يرى أن هذا الجهاز استطاع أن يبقى حتى ذلك الحين لأنه كان يحقق وظيفتين أساسيتين : الأولى ان الحكومة كانت قد كفت عن ممارسة الحكم المطلق ، ولكن ظلت لها القدرة على السيطرة على النظام من خلال الدولة ، والثانية « هي أن الأمة كان بها طبقة عليا هي أكثر الطبقات المشابهة لها في ذلك العصر رهافة حس واستنارة عقل ، ونظام اجتماعي يتيح لكل فرد في ظله أن يصبح ثرياً إذا عمل على ذلك ، وأبقى ثروته التي حققها مصونة . .[٦٢] » ، ولكن رغم الرخاء المتزايد وميل الحكومة نحو تخفيف الضوابط إلا أن الشعب لم يكن راضياً أو قانعاً ، بل كان عداؤه للنظام يتزايد لأنه كان يراه نظاماً عتيقاً ومتخلفاً ، وبدا واضحاً ان الثورة قادمة . من هنا خرج دي توكيفيل بهذه النظرية .

« إن الثورات لا تنفجر حين تمضي الأمور من سيء إلى أسوأ ، بل على العكس ، انها تحدث حين يعتاد الناس زمناً طويلاً على الحياة في ظل نظام مستبد دون احتجاج ، وفجأة يجدون الحكومة ترخي قبضتها ، فيسارعون الى رفع السلاح ضدها ، من هنا . . . فان النظام الاجتماعي الذي تطيح به الثورة عادة ما يكون أفضل من هذا الذي يعقبها على الفور ، وتدلنا التجربة على أن أكثر اللحظات المحفوفة بالخطر بالنسبة لحكومة سيئة ، انما تأتي حين تحاول اصلاح أساليبها ـ فنظام الحكم البارع فقط هو الذي يتيح للملك أن ينقذ عرشه اذا شاء ـ بعد فترة طويلة من الحكم الطاغي المطلق ـ أن يحسن أحوال رعيته ، فالشعب الذي تحمل طويلاً دون أن يخايله أمل في عدلٍ أو انصاف ، لن يطيق مظلمة واحدة إذا خطر له أن بمقدوره الخلاص منها . (٦٣) » .

فحين تتحسن شروط الحياة ، يتوقع الناس أن تستمر في التحسن ، فاذا أحسوا بأنها في سبيلها الى الى الانهيار ، أو أن هناك حكومة عنيدة أو غير قادرة يمكن أن تعوق استمرار التحسن ، فسيسارعون الى العمل على الاطاحة بهذه العقبة في سبيل التقدم ، واذا كانت الحكومة هي العقبة ، فلتسقط الحكومة .

وفي حين أن دي توكيفيل كان يحاول الوصول الى « قانون عام » عن حدوث الثورات مستخدماً الثورة الفرنسية كنموذج ، إلا أن « النظرية » بحاجة لنماذج متعددة ، وكثيرة لو أمكن ، لتأكيدها ، وهذا ما قام به باحثون آخرون تناولوا نفس المشكلة فيما بعد . فقام كرين برينتون ـ على سبيل المثال ـ بتحليل أربع ثورات : الأمريكية والفرنسية والروسية والانجليزية ، ووجد أن الثورات جميعاً « لا تحدث في مجتمعات ذات اقتصاد منهار ، بل هي ـ على العكس ـ تحدث في مجتمعات متقدمة من حيث اقتصادها . . . (٦٤) » ، ولم يغفل برينتون عن أن جماعات كثيرة داخل هذه المجتمعات كانت تعيش في فقرٍ مدقع ، ولكن المراحل الأولى والجيل الأول من الثورة لم تكن تنظر الى هؤلاء الذين يعيشون في الفقر والبؤس على أنهم عوامل هامة الى حد كبير ، وقد لاحظ أنه ـ بالنسبة للحالتين الفرنسية والروسية ـ كانت ثمة فترات من القحط والمجاعة تؤدي الى اضطرابات . لكنها لم تؤد أبداً الى ثورات . فيما عدا الفترات التي يهتم بها اهتماماً خاصاً ، وقد حدثت الثورات أساساً « بسبب

شعور بعض الجماعات الهامة بأن فرصها في التقدم في هذا العالم انما تقف في وجهها تنظيمات سياسية . . [٦٥] » .

وبرينتون لا يؤكد أن هذا هو السبب الوحيد للثورة ، لأن هناك عوامل أخرى يمكن أن تسهم في حدوثها ويجب ان توضع في الأعتبار . كذلك فان برينتون كان متردداً في الزعم بأن نتائجه يمكن ان تكون نظرية شاملة في الثورة لأنه اقتصر فقط على دراسة أربع ثورات كبرى . رغم ذلك فان نتائجه ـ نظراً لمعقوليتها فيما يتعلق بارتفاع التوقعات ـ يمكن أن تعد نظرية عن سبب حدوث الثورات .

وقد أضاف ديفيز أيضاً الى فهمنا لهذه النظرية الخاصة ، في حين أننا لو تحرينا الدقة فسنجد أن ديفيز كان يناقش العوامل التي تؤدي لحدوث انتفاضة ، في حين أن اهتمام برينتون كان مركزاً حول الأحداث التي تؤدي الى تفجير عملية ثورية . ويرى ديفيز أن الناس حين يكونون في أتعس حالات وجودهم وأشدها فقراً . فهم لا يميلون الى القيام بالثورة ، « فالفقر الدائم أبعد ما يكون عن دفع الناس الى الثورة ، بل انه يدفع الأفراد لأن يهتم كل بأمنه الخاص أو أمن عائلته ، وفي أفضل الأحوال الى محاولة التكيف ، وفي أسوئها الى اليأس الشامل . . . [٦٦] » ، وهو يضرب الأمثلة بالدراسات العديدة حول حياة الناس في معسكرات الاعتقال والاعدام في الحرب العالمية الثانية ، وسلوكهم المستسلم حين يواجهون احتمال الموت .

والصيغة التي يقدمها ديفيز تعرف « بمنحنى J » ، بالنظر الى شكل الخط الذي يتخذه « اشباع الحاجة الواقعية » ، فخلال فترة ارتفاع التوقعات ، يميل خط الاشباع **المتوقع** للرغبة الى الارتفاع ، ويمضي موازياً لهذا الخط ، وعلى صلة وثيقة به خط الاشباع **الواقعي** للرغبة ، وطالما أن الناس يجدون قدراً معقولاً مما يتوقعون وجوده ، فليس محتملاً أن يقوموا بالثورة ، ولكن اذا بدأ خط الاشباع الواقعي في الهبوط ، على حين ظل خط الاشباع المتوقع في ارتفاع ، تبدأ الهوة في الاتساع بين الأثنين ، وحين تصبح الهوة « بين ما يريده الناس وما يحصلون عليه [٦٧] » لا يمكن احتمالها ، فسيهب الناس للقضاء على ما يتصورونه عقبة في سبيل ما يريدون الحصول عليه .

وقد اتفق تانتر وميدلارسكي - على وجه العموم - مع النتائج التي وصل اليها ديفيز ،لكنهما حاولا تعديل النظرية وتهذيبها بقولهما ان هناك أنماطاً مختلفة للثورة من ثورة القصر الى ثورة الجماهير ، وتختلف هذه الثورات من حيث درجة مشاركة الجماهير ، والفترة الزمنية التي تستغرقها ، ومستوى العنف ، ونوايا القائمين بها ، وهما يقولان بأن « الثورة تحدث - على وجه العموم - بعد فترة من عدم الاستقرار . . . والشكل الذي تتخذه يعتمد على درجة عدم الاستقرار السياسي الذي كان قائماً قبل حدوثها . . .(٦٩) » ، والقول بأن الثورة تحدث بعد فترة من عدم الاستقرار لا يمثل اضافة هامة الى الفهم العام للموضوع ، لكن المهم فيما يقولان به هو تعديل لفكرة ديفيز بمعنى أنه كلما اتسعت الهوة بين الاشباع المتوقع والاشباع الواقعي كلما اتسع نطاق الثورة (٧٠) .

وفي الحقيقة فإن ديفيز - والعمل الأخير لتانتر وميدلارسكي انما يعملون جميعاً على تعديل نتائج دي توكيفيل وبرينتون . فالافتراض الأول كان يقول بأن الثورات محتملة الحدوث بعد فترة طويلة ومتصلة من النمو ، أما عند ديفيز وتانتر وميدلارسكي فان الثورات محتملة الحدوث بعد فترة طويلة ومتصلة من النمو يعقبها هبوط حاد في ثروات نظام معن . وكلا الفرضين يختلف عن فرض سوروكين ، من حيث انه وفقاً للقول « بكبت الغرائز » يمكن افتراض ان الناس تندفع الى الثورة حين تحس بأنها لا تستطيع احتمال مزيد من الكبت ، لا لأن مستوى حياتها قد ارتفع خلال فترة طويلة ، من هنا يطرح السؤال عما اذا كان يمكن تأكيد إحدى هذه النظريات ونفي الأخريات .

وثمة مشكلات عديدة تثيرها أي من نظريات ارتفاع التوقعات . أولى هذه المشكلات وأوضحها تتعلق بكلتا المجموعتين من النظريات السيكولوجية وهو اعتمادها على بيانات تجميعية لتفسير سلوك فردي واستجابات فردية ، وهذه مشكلة سنتناولها في القسم التالي .

المشكلة الثانية هي ان ديفيز وتانتر وميدلارسكي يحيلون احالات تثير التساؤل الى الفهم الماركسي للثورة ، فيزعمون أن نظرياتهم هي تعديل او تصحيح لبعض الافتراضات الماركسية الأساسية ، غير أن القراءة المدققة لأعمالهم تخرج بنتائج مختلفة

تؤكد أنهم إما أساءوا قراءة ما كتبه ماركس او أساؤ وا فهمه . فديفيز يقـول ـ على سبيل المثال ـ : « ان الثورات بحاجة الى فترة من ارتفاع التوقعات تتلوها فترة تحبط فيها هذه التوقعات ، وهذا يعدل من الفكرة الماركسية القائلة بأن الثورات تحدث بعـد فتـرة من تراجـع التقـدم . . .[٧١] » ، ويقـول تانتـر وميدلارسـكي : « إن الماركسي . . . . يعتقد أن الثورة نتاج قوى تاريخية لا يمكن مقاومتها ، تبلغ ذروتها في الصراع بين البورجوازية والبروليتاريا . . .[٧٢] » ، والمطعن في هذين العملين هو أن ماركس كان مخطئاً ما دامت الثورات لا تحدث حين تزداد طبقة من الناس بؤساً وتعاسة .

وما فعله هؤلاء المنظرون ـ على أي حال ـ هو افتراض أن الثورة التي تؤدي الى سيطرة البروليتاريا انما هي النموذج الأولي للثورة التي أدت لسيطرة البورجوازية ، من حيث أن نمط الثورة التي اشاروا اليها يبدو أنها ما عناه ماركس بالانتقـال من الاقطاع الى الـرأسمالية ، لكن ماركس ـ كما رأينـا ـ كان يعتبـر البورجـوازية ـ في ذاتها ـ طبقة ثورية بدأت تطورها في المجتمع الاقطاعي وتحولت أخيراً الى العصر الرأسمالي ، ولأنها بدأت كطبقة تحت سيطرة سادة الاقطاع ، فقد نجحت أخيراً في القضاء على الطبقة الحاكمة او المسيطرة ، وقد قضت البورجوازية على سادة الاقطاع لأنهم كانوا يقفون عقبة في سبيل التقدم ، وباستخدام أنماط الأمثلة او الحالات التي استخدمها منظرو نظـرية ارتفـاع التوقعـات يبـدو أنهـم لم يستطيعـوا أن ينقـدوا ماركس ، بل انهم ـ على العكس ـ قد دعموا فكرته عن الميل الثوري للبورجوازية عن طريق ما يبدو سوء فهم للفكرة الماركسية عن الثورة ، انهم ـ في الحقيقة ـ قد فشلوا في فهم هذه الفكرة . لكن هذا لا يعني أن نظرية ارتفاع التوقعات نظرية غير صحيحة ، لكنه يعني خطأ تفسير هؤلاء المنظـرين للفكرة الماركسية عن الثورة ، ومن ثم يسقط زعمهم بأنهم يقدمون نظرية بديلة للماركسية .

غير أن النقص في هذه النظرية يكمن في عجزها عن تحـديد تلك الهـوة غـير المحتملة بين الاشباع المتوقع والاشباع الواقعـي للحاجـة ، ففـي حـين بذل تانتـر وميدلارسكي الجهد كي يشرحا أنه كلما اتسعت هذه الهوة ، كلما مالت الثورة ـ أكثر وأكثر ـ الى العنف والشمول . إلا أننا بقينا لانفهم لماذا تستطيع بعض المجتمعات

تحمل هوة واسعة بين الاشباع المتوقع والواقعي ولا يستطيع بعضهـا الآخـر . هل يعتمد هذا على حجم القوات المسلحة واستعداداتها ؟ لقدرجعنا مرة اخرى لسوء الحظ الى الحشو الذي لا يضيف جديداً : ان الثورة كانت بالغة العنف لأن الهوة بين الاشباع المتوقع والواقعي كانت بالغة الاتساع ، ونحن نعلم أنها كانت بالغة الاتساع لأن الثورة كانت بالغة العنف .

لكن منحنى (J) على وجه الخصوص ، ونظرية ارتفاع التوقعات على العموم ليست بلا أهمية ، ورغم هذا الفقر ـ وسيتلوه الكثير ـ إلا أن المنظرين يستطيعون أن يجدوا شيئاً من التماثل بين المجتمعات التي تمر بفترة ارتفـاع التوقعـات . لكننـا لا نستطيع ان نستنتج من هذا « شعورا » عاماً بين الشعوب في تلك البلاد التي تعاني من الاحباط أو التعاسة للتطور المعاق ، « لـكن منحنـى (J) عن الاشبـاع الفعلي للحاجات يظل أداة تحليلية طيبة يجب ان يضعهـا المؤرخـون في اعتبارهـم حـين يدرسون الانتفاضات الاجتماعية العنيفة في الماضي .(٧٣) » .

نظـــرية الحرمــــان النســـبي :

وثمة نظرية أكثر حداثة بين النظريات السيكولـوجية عن الثـورة هي نظـرية الحرمان النسبي التي لقيت قبولاً واسعاً في أعقاب الاضطرابات الداخلية التي سادت الولايات المتحدة خلال منتصف ونهاية الستينيات ، ولهذه النظريـة أهمية خاصة بالنسبة لنا ، لأنها قد « أثبتت » ـ فيما يبـدو ـ عن طريق تطبيق عديد من الوسائـل الامبريقية على مدى كامل من المؤشرات المجتمعـة عن الأداء الاقتصـادي والتغير الاجتماعي ، وقد صمم باحثون مثل جار والزوجـين فيرانبرس ونيسفولـد نماذج مدروسة وبارعة للثبات الاجتماعي والجيشان الاجتماعي من أجل إثبات صحة هذه النظرية ، ورغم امتياز هذا العمل ـ وللتناقض ، ربما بسبب حجمه فقط ـ فان أسئلة كثيرة تثور حول صحة النظرية والمؤشرات الخاصة التي استخدمت لاثباتها ، ومن البداية نذكر أن النقد الموجه لهذه النظرية يمكن أن يوجه أيضاً لنظرية منحنى (J) التي أشرنا إليها ، لأن نظرية الحرمان النسبي تشمل منحنى (J) ، فليس هذا الأخير سوى مثال واحدٍ للحرمان النسبي في المجتمع .

وثمة صعوبة بالغة في الاحاطة بحجم العمل المتعلق بنظرية الحرمان النسبي ، اننا نستطيع فقط أن نورد النظرية على نحو مختصر ، ثم نثبت أهم أوجه النقد التي توجه لافتراضاتها الأساسية ونتائجها ، لكننا يجب أن ننبه الى انضخامة العمل لا ترتبط ارتباطاً طيباً باسهامه في زيادة فهمنا لأسباب حدوث الثورة ، وسنرى أن كل هذه الجهود الهائلة لم تؤد إلا الى حصاد نظري ذي أهمية محدودة .

ويمكن توجيه النقد الى نتائج هؤلاء الباحثين على مستويات عدة ، فالعالم الاجتماعي المحترف ـ على سبيل المثال ـ سيجد صعوبة بالغة في قبول بعض المؤشرات الاجرائية والوسائل الاحصائية التي استخدمها المنظرون الأساسيون لهذه النظرية . أما دارس الثورة الذي تكون ألفته بهذه المناهج أقل ، فسيتهم أكثر بتلك المشاكل ذات الطبيعة العامة . هل تحقق هذه النظرية كل المتطلبات الضرورية لنظرية صحيحة ؟ ، إن هذا السؤال ذو أهمية بالنسبة للعالم الاجتماعي كذلك ، وبالنسبة لكل ما يحتمل قوله عن تفاهة النظرية ، فهل تقدم لنا هذه النظرية الشيء الكثير ؟

يقدم لنا جار التعريف المعياري للحرمان النسبي :

« ان الشرط الضروري السابق على الصراع المدني العنيف هو الحرمان النسبي ، ويمكن تعريفه بأنه ادراك القوى العاملة في المجتمع بعدم التقارب بين **توقعات القيمة** من جانب ، وما يبدو أن البيئة تتيحه من **امكانيات القيمة** من الجانب الآخر ، وتوقعات القيمة تعني تلك الأشياء وشروط الحياة التي يعتقد الناس أنهم يستحقونها عن جدارة ، أما مراجع امكانيات القيمة ففي البيئة الطبيعية والاجتماعية ، انها الشروط التي تحدد إدراك الناس للفرص المتاحة أمامهم كي يحتفظوا بتلك القيم ، أو يحصلوا على تلك القيم ، التي يعتقدون أنهم يستحقونها على نحو مشروع . .[٧٤] » .

ويصدر هذا التعريف عن افتراض علاقة الاحباط والعدوان ، بمعنى « ان حدوث السلوك العنيف يفترض دائماً وجود الاحباط ، والعكس صحيح ، فوجود الاحباط يؤدي دائماً الى شكل من أشكال العدوان[٧٥] » ، وعن هذا الافتراض ينبع افتراض آخر هام هو أنه كلما زادت درجة الاحباط كلما مالت الاستجابة لأن تكون

أكثر عنفاً ، وترتبط هذه النقطة مباشرة بتعديل منحنى (J) الذي قدمه تانتر وميدلارسكي ، كما ترتبط كذلك بالنظرية العامة للحرمان النسبي ، وهكذا . . . « فكما أن الناس يميلون الى أن يسلكوا على نحو عدواني إذا واجهوا الاحباط ، فإن « أحداث العنف المدني تفترض احتمال حرمان نسبي لأعداد كبيره من الأفراد في المجتمع ، وكلما اشتدت قسوة الحرمان النسبي ، كلما تزايدت امكانية اشتداد العنف المدني .(٧٦) » .

وعلى وجه الدقة ، فان نظرية الحرمان النسبي ليست نظرية في الثورة ، بل هي نظرية أميل لأن تفسر الصراع المدني أو العنف ، ويرى جار « أن الثورات ليست سوى شكل من الأشكال غير العادية والمتعددة للصراع . .(٧٧) » ، وما يقوله جار هنا شبيه بما ذكره جونسون من قبل ، فالثورة ليست سوى شكل من أشكال الصراع ، وعند جار ـ كما هو بالنسبة لمنظرين آخرين من منظري الحرمان النسبي ـ فان نفس العوامل التي تكون موجودة في الثورة قد تكون موجودة في غريها من أشكال الصراع الاجتماعي .

وقد استخدم جار نتائج أبحاث رايموند وتانتر(٧٨) كي يقيم تقسيمه الثلاثي للصراع المدني ، والفئات الثلاثة هي : الاضطراب والمؤامرة والحرب الداخلية ، فالاضطراب هو أكثر اشكال الهبات والتمردات تلقائية ، وهو يشمل أحداثاً مثل الاضطرابات والشغب والمظاهرات ،والمؤ امرة تعني الانشطة المنظمة مثل الانقلابات او الاغتيالات او «حرب العصابات محدودة النطاق. . »(٧٩). أما الحرب الداخلية التي يمكن أن تشمل الثورة (رغم ان المؤامرة قد تكون ـ على وجه اليقين ـ جزءاً من ثورة) فتعني « صراعاً اجتماعياً مركزاً ومنظماً وعلى نطاق واسع ، تصحبه دائماً أحداث عنف شاملة ، بما فيها الارهاب الشامل وحرب العصابات والحروب الأهلية والحروب الخاصة والتمرد واسع النطاق . . .(٨٠) » ، ولتحديد حجم الصراع المدني يشير جار الى أنه من الضروري فحص ملامح ثلاثة في الصراع . أولاً : مدى الصراع أو انتشاره أو كم الناس المشاركين فيه ، ثانياً : الفترة التي استغرقها الصراع ، ثالثاً : إن الباحث يجب أن يضع في أعتباره شدة الصراع في ضوء ضحاياه من الأرواح .

ولا حاجة بنا الى تعليق مستفيض حول الصعوبات الواضحة في استخدام مثل هذه المؤشرات . فاحصاءات الجثث التي تحدد الخسائر الكلية واحصاء عدد الأفراد المشاركين بنشاط في موقف العنف تثبت دائماً عدم دقتها . لكن الباحثين واعون لهذه الصعوبات ، وما هو مهم هنا بوجه خاص ان السؤال الذي تمت الاجابة عليه لم يكن هو السؤال الذي يجب ان يطرح ، فهو لم يتضمن السؤال : « لماذا يتمرد الناس؟» او حتى «ما أسباب الصراع المدني؟»» ، إن جار ـ وهو اهم منظري الحرمان النسبي ـ مهتم في الحقيقة بشرح مدى اتساع الصراع المدني ، أي العوامل التي تفسر اتساع هذا المدى . ومن ثم . . . فان جهده الاجرائي يختلف اختلافاً واسعاً عن المشكلة التصورية الأساسية .

وتحديد مدى الصراع المدني أو العنف عن طريق المؤشرات التي استخدمها جار ، ليس هو محاولة قياس ، أو التنبؤ بمدى التغير الذي يمكن ان يحدث ، وفي الحقيقة ، فان الموقف الاجتماعي قد يتضمن « قدراً كبيراً من العنف ثم لا يسفر إلا عن تغير محدود في المجتمع ، ثم إن خسائر العنف الشامل قد تكون مرتفعة بالفعل ، وقد أشار جار وجراهام الى أن استيلاء البلشفيك على السلطة قد أخرج روسيا من الحرب (التي يعتبرانها ، « الظلم الأساسي المباشر » على الشعب الروسي) ، لكن المقابل كان باهظاً شمل أشياء مثل « الحرب الأهلية والمجاعة والسيطرة السياسية الشمولية . .[٨١] » ، وبالطبع يمكن القول بأن المقابل نسبي كما أن الحرمان نسبي ، وليس في وسع العلوم الاجتماعية ـ حتى الآن ـ أن تحدد قيمة المقابل الذي قدمه الشعب الروسي لأعمال الحكومة المؤقتة التي لا تشمل ايقاف الحرب ، ويمكن القول إنه بالنسبة للشعب الروسي في ذلك الوقت كان ايقاف الحرب « يستأهل » الصعوبات التي فرضها النظام الجديد ، هذه الكراهية البادية للعنف يمكن أن تكون دليلاً على نفس النمط من التحيز في مدرسة الحرمان النسبي كما هو موجود في المدرستين الوظيفية ومجتمع الجماهير .

واذا فهمنا التعريف الأساسي لمتغير مدى الصراع المدني ، فان مناقشة بعض المؤشرات الأجرائية مفيدة كي يتضح الخلل البادىء في هذا العمل ، فان جار يشير الى أن الحرمان النسبي هو سبب العنف المدني ، وقد تتدخل عوامل أخرى في هذه

الصيغة مثل الشرعية والسهولة الاجتماعية والبنائية .

وهناك قدر من القلق والتشويش في تعريف الحرمان . جار ـ في أحد أعماله على سبيل المثال ـ يفرق بين الحرمان الدائم والحرمان لفترة قصيرة ، ويعتبر الفرق مسؤولاً عن اتساع مدى العنف المدني ، ووسائل تحديد هذا الفرق مستمدة من مؤشرات تجميعية تستخدم في معظم أبحاث العلوم الاجتماعية . والمؤشرات الدالة على الحرمان طويل الأجل هي : « (١) التفرقة الاقتصادية ، (٢) التفرقة السياسية ، (٣) محاولات الانفصال الكامنة « التي تحاول تثبيت دلالة الانفصال على أسس اقليمية أو عنصرية . .[٨٢] » ، (٤) اعتماد الدولة المعنية على رأس المال الأجنبي ، (٥) الانشقاقات الدينية ، (٦) نقص الفرص التعليمية . أما المؤشرات الدالة على الحرمان قصير الأجل فهي : (١) الاتجاهات قصيرة الأجل في قيم التجارة ، ١٩٥٧ ـ ١٩٦٠ لدى مقارنتها بـ ١٩٥٠ ـ ١٩٥٧ ، (٢) نفس الشيء بالنسبة لـ ١٩٦٠ ـ ١٩٦٣ لدى مقارنتها بـ ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠ ، (٣) التضخم في الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٦٣ لدى مقارنتها بالفترة من ١٩٥٨ الى ١٩٦١ ، (٤) مقارنة نسبة النمو الاقتصادي العام في الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٣ بسنوات الخمسينيات ، (٥) مؤشر لشروط اقتصادية « معاكسة » في الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٣ والتي تشمل عوامل مثل « فشل انتاج المحاصيل الزراعية ، البطالة ، . . . الخ » كذلك « القيود الجديدة على المشاركة السياسية وتمثيل الجماهير في النظام . .[٨٣] » .

وقد أشرنا الى هذا كله كي نتبين مدى العوامل التي يستخدمها جار في تحليله ، ويشمل كل من المتغيرات التصورية العامة الأخرى مثل الشرعية والسهولة الثقافية والاجتماعية مؤشرات مماثلة ، ويمكن نقد هذه المؤشرات على أساس ما تتضمنه ، فمؤشر الشرعية ـ على سبيل المثال ـ هو مجموع درجات « الطابع » و « الاستمرار » ، والطابع يعني أصل المؤسسات السياسية القومية ، ويتطلب الحكم على طبيعة هذا الأصل ، والاصلاحات التي عدلت منه ، والاستمرار يعني « عدد الأجيال التي ظل النظام مستمراً عبرها حتى الستينات دون اصلاح جوهري مفاجىء . .[٨٤] » ، وهو لا يقدم لنا تعريفات لأيٍ من التعبيرات « اصلاح » أو « جوهري » أو « مفاجيء » ، لهذا يصعب أن نعلق على جدوى مثل هذه المؤشرات ، وما الذي

تفسره بالفعل ، كذلك فإن استخدام جار للوسائل الاحصائية في التعامل مع المقاييس التي صممها تثير التساؤلات على أقل تقدير[٨٥] .

لكن هذه التساؤلات - كما أشرنا من قبل - تعني عالم الاجتماع أكثر مما تعني دارس الثورة الذي قد لا تكون له ألفة بالمتطلبات الأساسية لتصميم البحث الاجتماعي ، لكن المهم هنا هو مشكلة استنباط ميول سلوكية فردية - كالرغبة في المشاركة في أحداث العنف . من بيانات قائمة على التجميع . واذا كان الحرمان النسبي مفهوماً سيكولوجياً فهل يمكن استخدام مؤشر مثل « التوازن التجاري المعاكس » للاشارة الى مثل هذا الحرمان ؟ إن الأمر كما يقول موللر :

« إن تطوير نظام اجرائي يعتمد على مؤشرات ضخمة ليس اكثر الوسائل ملاءمة للبدء في اختبار نظرية تم الوصول الى مفهوماتها العامة على أساس الخصائص السيكولوجية للأفراد ، وحتى لو كانت هذه المؤشرات الضخمة تتيح استنتاجات صحيحة ومعقولة عن المتغيرات السيكولوجية التي يفترض أنها تؤثر في العنف السياسي ، فان الاختبارات القائمة على هذه المؤشرات الضخمة قد تكون اكثر فائدة في تأكيد النظرية بعد فحص القضايا النظرية فحصاً تحليلياً دقيقاً ، بحيث يمكن فهم ديناميات سلوك الأفراد فهماً شاملا . .[٨٦] » .

وقدم موللر أيضاً نظريته في فهم العنف السياسي ، والتي تعتمد أساساً على مفهوم الشرعية .

لكن النقطة التي يشير اليها موللر فيما سبق نقطة هامة ، وهي - على وجه اليقين - ليست مريحة بالنسبة لجار . وفي الحقيقة لقد حاول جار أن يتناول المشكلة فكتب : « إن من غير المشكوك فيه هو ضرورة اختبار كل الفروض - بما فيها الفروض السيكولوجية - بعديد من الوسائل ، فمثلاً لتحديد الجماعات التي يستنتج أنها محرومة وهي الأميل للمشاركة في الصراع ، يمكن سؤال هؤلاء الذين على درجة عالية من الاحباط عما إذا كانوا قد أسهموا - أو يمكن ان يسهموا - في أحداث عنف جماعي . .[٨٧] » ، وفي حين أن تعبير « الذين على درجة عالية من الاحباط » قد يضع في وجه الباحث الاجتماعي عديداً من المشاكل ، فإن فكرة المسح على نطاق واسع

والتي تشمل كل بلاد العالم ليس هدفاً ممكن التحقيق ، حتى إذا تم التغلب على مشكلة المقارنة بين أرقام البلاد المختلفة . وفي ضوء غياب مثل هذه الأبحاث ، فان نتائج جار هي أفضل ما لدينا ، و « أفضل ما لدينا » هذه قد لا تصل بنا الى نفس النتائج التي وصل اليها جار فيما يتعلق بالحرمان النسبي .

وليست هذه بالمشكلة الهينة، وقد حاول الزوجان فيرانبد ونسقولد التصدي لها ، لكنهم بدل أن يناقشوا الحرمان النسبي ، استخدموا مفهوم الاحباط ، العدوان ، لكنهم رفعوه الى مستوى الجماعة ، وناقشوا « الاحباط النظامي » ، وهذا يعني :

« (١) . . . أن الاحباط يتدخل في تحقيق ، والمحافظة على الأهداف الاجتماعية والطموحات والقيم . (٢) . . أن الأحباط يعانيه أفراد تجمعات اجتماعية في نفس الوقت فهو يعقد النظم الاجتماعية ، (٣) . . أن الاحباط أو المعاناة يدخل الى الأبنية والعمليات الأجتماعية . . [٨٨] » .

وللكشف عن آثار الاحباط النظامي قاموا بفحص مدى كامل المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تفسر العنف (وهو « تعريف » الاحباط النظامي ،) في المجتمع ، وأدت بهم أبحاثهم الى القول بأن البلاد التي تمضي سريعة في طريق « التحديث » هي المعرضة للعنف أكثر من غيرها (رغم أن هذا لا يتفق مع كل المتغيرات) ، حتى إذا بلغ « عتبة » معينة من التحديث تلاشى العنف ، وهم يرون أن ثمة متغيرات معينة تعتبر أفضل مؤشرات للعنف ، وأشاروا الى أن السبب المحتمل للدرجة العالية من العنف في الولايات المتحدة هو التطور النسبي الذي حققته ثقافات داخلية مختلفة ، خاصة بين جماعات السود .

وبالاضافة للمشكلات المجسدة التي أشرنا اليها ، فان فكرة « الاحباط المنظم » كما تتحقق اجرائياً في ضوء مستويات العنف هي فكرة هامة ، لكن من الصعب تقبلها ، فهل من المجدى ان نتحدث عن « احباط منظم » أم أن هذا سيطرح نفس المشكلة التي تطرحها مفهومات مثل « الأهداف المجتمعية » ، او المفهوم البنائي ـ الوظيفي ـ للهدف الأساسي في نظام ذاتي الدفاع ؟

لقد أثرنا عديداً من الأسئلة حول نظرية الحرمان النسبي يمكن أن نكررها بسرعة : أولاً انها ليست - في حقيقة الأمر - نظرية عن الثورة ، ومن المشكوك فيه صحة الافتراض بأن نفس المدى من العوامل هو المسؤ ول عن كل أشكال الصراع المدني ، وحتى نعرف المزيد ، فسيظل هذا سؤ الا امبريقياً . ثانياً : إن كثيراً من المؤ شرات لمفهومات مثل الحرمان الدائم والحرمان قصير الأجل ، والشرعية هي مؤ شرات مشكوك فيها الى حد كبير ، ثالثاً : - ونحن نشير هنا الى عمل جار بوجه خاص - ان الوسائل المنهجية التي يستخدمها تثير تساؤ لات عديدة إذا وضعنا في الاعتبار طبيعة المؤ شرات التي صممها . رابعاً : إن المؤ شرات الضخمة او القائمة على التجميع ناقصة حين نستنبط منها انماطاً سلوكية فردية .

وأخيراً . . . فان هناك كماً هائلاً من الأعمال لا يقول لنا سوى أقل القليل : حين يشعر الناس بأنهم لا يحصلون على ما يعتقدون أنهم يستحقونه فانهم يميلون الى الثورة ، ولا تستطيع « النظرية » أن تقيم علاقة « اذا — إذن » لأن المنظرين عجزوا عن تحديد النقطة التي يحس الناس عندها بأنهم « لم يعودوا يحتملون المزيد » ، وهم يقولون انه كلما ازداد « احباط » الناس كلما ازداد العنف المحتمل في استجابتهم ، لكننا لا زلنا عاجزين عن تحديد « نقطة الانفجار » ، ولماذا تختلف هذه النقطة من مجتمع الى مجتمع .

خـــــاتمـــة :

بمعنى من المعاني ، يمكن القول بأن النظريات والنماذج السيكولوجية في الثورة هي الوجه الآخر من العملة بالنسبة للنظريات السوسيولوجية ، فهي تحاول أن تفسر لماذا يستجيب الناس على نحو معين لظروف وشروط مجتمعية معينة ، فدون ان تحدث بعض التغييرات في المجتمع حين يكون مطلوباً حدوثها - فلتكن في البيئة او نظام القيم - فإن الناس تميل الى العمل على نحو ثوري أو « عنيف » ، وحتى النظريات التي تركز اهتمامها حول الفرد القائد الثوري لا بد أن تتطرق لفكرة ان هذا الفرد انما يعمل في سياق مجتمعه ، واذا صحت نظريات الشخصية الثورية ، فلا شك في أن هناك العديد من أمثال لينين وماو الذين نضجوا في مجتمعات غير ثورية قد

يكونون شواذاً تعساء ، أو ساخطين ، أو مجرمين ، أو منحرفين اجتماعياً ، أو طلبة و أكاديميين ، أو رؤساء مجالس ادارات شركات كبيرة وربما ناجحة . إذا لم يكن ثمة موقف ثوري ، فليس ثمة قائد ثوري .

أما المناهج السيكولوجية التي تتناول الجماهير فتبدو على خلاف شديد بعضها مع البعض ، فسوروكين يرى أن الناس تثور حين يعتقدون انهم تعساء ، وخلال الفترة الثورية يتعلمون أنهم لم يكونوا تعساء بالدرجة التي تصوروها ، وحين يصلون الى هذا الكشف يعملون على اعادة النظام من أجل انقاص البؤس الذي جلبوه لأنفسهم ، وعند منظرين آخرين فان الأزمات تحدث حين تصبح آمال الناس ـ لسببٍ من الأسباب ـ أعظم من المكافأة الفعلية التي يحصلون عليها ، وهنا سيلجأون الى العنف لتحسين حالتهم إذا أدركوا ان العنف هو الأداة لتحقيق أهدافهم .

وتتضمن هذه النظريات نفس الافتراض الكامن في النظرية الوظيفية ونظرية مجتمع الجماهير ، وهو أن الثورات يمكن تفاديها ، فاذا تم اشباع رغبات الناس خمدت مطالب التغيير ، واذا كان « الدافع » الى التمرد نابعاً عن الشعور بأن الحكومة تنكر على الفرد « أشياء ذات قيمة » ، فان إدراك ان السلطات تعمل من أجل حل مشاكل معنية ، أو رفع قيود معينة ، يمكن أن يحرر هذا الدافع بافتراض أن رغبات الفرد أصبحت مشبعة بالفعل أو في إدراكه هو لهذا الاشباع .

الهوامش والمراجع :

(١) روبرت كونكويست : « الفزع الأكبر : حركة التطهير الستالينية في الثلاثينيات » ، ميدل سكس ، ١٩٧١ ، نشر للمرة الأولى في ١٩٦٨ ، ص ـ ص ٩٧ ـ ٩٨ .

(٢)د . ج . ليفتون : «الخلود الثوري » ماوتسي تونج والثورة الثقافية الصينية » ، هارموند سورث ، ميدل سكس ، ١٩٧٠ ، نشر للمرة الأولى في ١٩٦٨ ، ص ٢٢ .

(٣) لويس . ج . ايدينجر : « علم السياسة والسيرة السياسية : تأملات في دراسة القيادة » ، (١) ، صحيفة السياسة ؛ (٢٦) ، ١٩٦٤ ، ص ٤٢٣ .

(٤) انظر : لويس ـ ج . ايدينجر ودونالد سيرنج : « الاطار الاجتماعي في تحليل النخبة : بحث منهجي » ، المجلة الامريكية للعلوم السياسية (٥٦) ، ١٩٦٧ ، ص ـ ص ٤٢٨ ـ ٤٤٥ ودونالد سيرنج : « الدراسة المقارنة

للتنشئة الاجتماعية لجماعات النخبة . . » ، دراسات سياسية مقارنة ، (١) ، ١٩٦٩ ، ص - ص ٤٧١ - ٥٠٠ .

(٥) انظر على سبيل المثال : ويليام كواندت : « الدراسة المقارنة لجماعات النخبة السياسية » ، أبحاث في السياسة المقارنة ، تحرير هاري ايكشتين وتيد روبرت جار (١) ، ١٩٧٠ ، ص - ص ١٧٩ - ٢٤٢ .

(٦) في بحثي الخاص وجدت أن مفهوم الهامشية لم يكن مفيداً بشكل خاص في تفسير تطور النخبة الثورية في ايرلندا ، انظر : س.أ . كوهن : « النخبة السياسية الايرلندية » ، دبلن ، ١٩٧٢ ، خاصة ص - ص ٤٤ - ٤٩ .

(٧) لويس . ج . ايدينجر : « كيرت شوماشر : دراسة في الشخصية والسلوك السياسي » ، ستانفورد ، ١٩٦٥ .

(٨) اريك . هـ. اريكسون : « الطفولة والمجتمع » ، هارموند سورت ، ميدل سكس ، ١٩٦٥ ، نشر للمرة الأولى في ١٩٥٠ ، ص ٣٩٤ .

(٩) المرجع السابق ، ص ٣٩٥

(١٠) أ. فيكتور ولفنشتين : « الشخصية الثورية : لينين وتروتسكي وغاندي » ، برينستون ، نيوجيرسي ، ١٩٦٧ ! ص ٢١ .

(١١) برترام.د. وولف : « ثلاثة صنعوا ثورة » ، هارموند سورت ، ميدل سكس ، ١٩٦٦ ، نشر للمرة الأولى في ١٩٤٨ ، ص - ص ٦١ - ٦٥ .

(١٢) ايزاك دويتشر : « طفولة لينين » ، لندن ، ١٩٧٠ ، ص ٢٦ . وهناك كتب كثيرة تصلح مقدمة لدراسة لينين ، وربما كان اكثرها أهمية وفائدة هو كتاب ليون تروتسكي : « لينين الشاب » ، وترجمه إلى الانكليزية ماكس ايستمان ، نشره للمرة الأولى نيوتن آبوت ، ديفون ، وأعيد طبعه في ١٩٧٢ ، كذلك من الكتب المفيدة كتاب آدم . ب . أولام : « لينين والبلاشفة » لندن ، ١٩٦٩ ، نشر للمرة الأولى في ١٩٦٥ .

(١٣) انظر : اريكسون ، «الطفولة والمجتمع» ، ص - ص ٢٣٩ - ٢٦٨ .

(١٤) ولفنشتين: « الشخصية الثورية » لينين وتروتسكي وغاندي . . » ، ص ٤١ .

(١٥) اريك اريكسون : « لوثر الشاب : دراسة في التحليل النفسي والتاريخ » ، نيويورك ، ١٩٥٨ ، ص ١٢٣ .

(١٦) ولفنشتين : « الشخصية الثورية » ادنبره ، ١٩٣٤ ، ص ١٧ - والخطوط تحت الكلمات من عندي .

(١٨) لويس فيشر : « حياة لينين » ، لندن ، ١٩٦٥ ، ص - ص ١١ - ١٢ .

(١٩) تروتسكي : « لينين الشاب » ، ص ١١٤ .

(٢٠) المرجع السابق ، ص ١١٨ .

(٢١) ماكستون : « لينين » ، ص - ص ١٨ - ١٩ .

(٢٢) دويتشر : « طفولة لينين » ، ص ٦٥ .

(٢٣) تروتسكي : « لينين الشاب » ، ص ١١٩ .

(٢٤) ولفنشتين : « الشخصية الثورية : لينين وتروتسكي وغاندي » ، ص ٩٨ .

(٢٥) المرجع السابق ، ص ـ ص ١٠٣ ـ ١٢٤ .

(٢٦) ولف : « ثلاثة صنعوا ثورة » ، ٥٦ .

(٢٧) ادولف هتلر : « كفاحي » ، ترجمه إلى الانكليزية رالف مانهايم ، بوسطن ، ١٩٤٣ ، ص ١٠ .

(٢٨) آلن بالوك : « هتلر : دراسة في الاستبداد » هارموند سورت ، ميدل سكس ، ١٩٦٢ ، نشر للمرة الأولى في ١٩٥٢ ، ص ٣٠ .

(٢٩) هتلر : « كفاحي » ، ص ١٨ .

(٣٠) المرجع السابق .

(٣١) اريكسون : « الطفولة والمجتمع » ، ص ٣٢٠ .

(٣٢) بالوك : « هتلر : دراسة في الاستبداد » ، ص ٣٩٢ .

(٣٣) المرجع السابق .

(٣٤) انظر : فيرنر ماسر : « هتلر » ، ترجمه الى الانجليزية بيتر وبتي روس ، لندن ، ١٩٧٣ .

(٣٥) ولفنشتين : « الشخصية الثورية : لينين وتروسكي وغاندي » ، ص ١٩٦٧ .

(٣٦) المرجع السابق ، ص ١٦٨ .

(٣٧) المرجع السابق ، ص ٢٣٨ .

(٣٨) دويتشر : « طفولة لينين » ، ص ٦٧ .

(٣٩) س. أ. جب : « مبادىء وسمات القيادة » ، عن : « القيادة » ، تحرير س. أ. جب ، هارموند سورت ، ميدل سكس ، ١٩٦٩ ، ص ٢١٠ .

(٤٠) بيتر كيلفن « أسس السلوك الاجتماعي : منهج يقوم على النظام والقيمة » ، لندن ، ١٩٧٠ ، ص ٤٢ .

(٤١) انظر على سبيل المثال : لايفورد . ب. ادوارد : « التاريخ الطبيعي للثورة » ، نيويورك ، ١٩٦٥ ، نشر للمرة الأولى في ١٩٢٧ ، جورج سوير بتي : « عملية الثورة » ، نيويورك ، ١٩٧١ ، نشر للمرة الأولى في ١٩٣٨ ، كرين برنيتون : « تشريح الثورة » ، نيويورك ، ١٩٦٠ ، نشر للمرة الأولى في ١٩٣٨ .

(٤٢) تشارلس . ب . لوميس : « التغير الاجتماعي والنظم الاجتماعية » : عن : « النظرية السوسيولوجية ، القيم والتغير الاجتماعي ـ الثقافي ، مقالات في ذكرى بيتريم سوروكين » ، تحرير ادوارد . أ . يتراكيان ، نيويورك . ١٩٦٣ ـ ص ٢١٢ .

(٤٣) بيتريم سوروكين : « المجتمع والثقافة والشخصية » ، نيويورك ١٩٦٩ ، نشر للمرة الأولى في ١٩٤٧ ، ص ٤٨١ .

(٤٤) المرجع السابق .

(٤٥) آرثر . ك . ديفيز : « دروس من سوروكين » ، عن : « النظرية السوسيولوجية ، القيم والتغير الاجتماعي ـ

الثقافي . . . الخ » ، ص ٥ ، وانظر أيضاً لايفورد ادوارد : « التاريخ الطبيعي للثورة » ، ص ١٣٠ .

(٤٦) بيتريم سوروكين : « سوسيولوجية ثورة » ، نيويورك ، ١٩٦٧ ، نشر للمرة الأولى في ١٩٢٥ ، ص ٢٢ .

(٤٧) المرجع السابق .

(٤٨) المرجع السابق .

(٤٩) المرجع السابق ، ص ٣٥ .

(٥٠) المرجع السابق ، ص ٨٠ .

(٥١) المرجع السابق ، ص ١٤٩ .

(٥٢) المرجع السابق ، ص - ص ١٧٩ - ١٨٠ .

(٥٣) المرجع السابق ، ص ٣٦٧ .

(٥٤) المرجع السابق ، ص - ص ٤٠٩ . ٤١٠ .

(٥٥) سوروكين : « المجتمع والثقافة والشخصية » ص ٤٩٠ .

(٥٦) سوروكين : « سوسيولوجية ثورة » ، ص ٤١١ .

(٥٧) سوروكين : « المجتمع والثقافة والشخصية » ، ص ٤٩٥ .

(٥٨) جيمس . س . ديفيز : « نحو نظرية في الثورة » ، المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع ، (٢٧) ، ١٩٦٢ ، ص ٦ .

(٥٩) الكسيس دي توكيفيل : « النظام القديم والثورة الفرنسية » ، ترجمه الى الانجليزية ستيورات جيلبرت ، لندن ، ١٩٦٦ ، ص ١٩٥ .

(٦٠) المرجع السابق ، ص ١٩٠ .

(٦١) انظر : هانا آرندت : « في الثورة » ، نيويورك ، ١٩٦٥ .

(٦٢) دي توكيفيل : « النظام القديم والثورة الفرنسية » ، ص ١٩٤ .

(٦٣) المرجع السابق ، ص ١٩٦ .

(٦٤) برينتون : « تشريح الثورة » ، ص ٣٣ .

(٦٥) المرجع السابق ، ص ٣٥ .

(٦٦) ديفيز : « نحو نظرية في الثورة » ، ص ٧ .

(٦٧) المرجع السابق ، ص ٦ .

(٦٨) رايموند تانتر ومانوس ميدلارسكي : « نظرية في الثورة » ، صحيفة حل الصراع ، (١١) ، ص ٢٦٥

(٦٩) المرجع السابق ، ص ٢٦٩ .

(٧٠) المرجع السابق ، ٢٧١ .

(٧١) ديفيز : « نحو نظرية في الثورة » ، ١٧ .

(٧٢) تانتر وميدلارسكي : « نظرية في الثورة » ، ص ٢٦٥ .

(٧٣) لوراتس ستون : « أسباب الثورة الانجليزية : ١٥٢٩ - ١٦٤٢ » ، لندن ، ١٩٧٢ ، ص ١٦ .

(٧٤) تد روبرت جار : « العوامل السيكولوجية في العنف المدني » ، السياسة الدولية ، (٢٠) ، ١٩٦٧ - ١٩٦٨ ، ص - ص ٢٥٢ - ٢٥٣ ، وانظر أيضاً : جار : « لماذا يتمرد الناس ؟ » ، برنيستون ، نيوجيرسي ، ١٩٧٠ ، ص ٢٤ .

(٧٥) جون دولارد ، ليونارد دوب ، نيل . ف. ميللر ، أو . هـ . مورر وروبرت سيرس : « الاحباط والعدوان » ، نيو هيفن ، ١٩٣٩ ، ص ١ .

(٧٦) جار : «العوامل السيكولوجية في العنف المدني » ص ٢٥٤ .

(٧٧) المرجع السابق ، ص ٢٤٦ .

(٧٨) رايموند تانتر : « أبعاد سلوك الصراع داخل الدول وبينها - ١٩٥٨ - ١٩٦٠ » ود. ج. روميل : « أبعاد سلوك الصراع داخل الدول - ١٩٤٦ - ١٩٥٩ » ، صحيفة حل الصراع ، (١٠) ، ١٩٦٦ ، ص - ص ٤١ - ٧٣ .

(٧٩) تيد روبرت جار : « نموذج سببي للصراع المدني : تحليل مقارن يستخدم مؤشرات جديدة » ، الصحيفة الأمريكية للعلوم السياسية ، (٦٢) ، ١٩٦٨ ، ص ١١٠٧ .

(٨٠) المرجع السابق .

(٨١) هيج ديفيز جراهام وتيد روبرت جار : «خاتمة » ، عن : « تاريخ العنف في أمريكا : منظور تاريخي مقارن » ، تحرير جراهام وديفيز ، نيويورك ، ١٩٦٩ ، ص ٨١٢ .

(٨٢) جار : « نموذج سببي للصراع المدني » ، ص ١١١٠ .

(٨٣) المرجع السابق ، ص ١١١١ .

(٨٤) المرجع السابق ، ص ١١١٥ .

(٨٥) لمناقشة الاجراءات الضرورية لاستخدام تحليل التراجع والارتباط انظر : هيوبرت . م. بلالوك : « الاحصاء الاجتماعي » نيويورك ، ١٩٦٠ ، الفصول (٢) ، (١٧) ، (١٨) .

(٨٦) ادوارد . ن. موللر : « اختبار نظرية جزئية عن امكانية العنف السياسي » ، المجلة الأمريكية للعلوم السياسية ، (٦٦) ، ١٩٧٢ ، ص ٩٢٩ .

(٨٧) جار : « نموذج سببي للصراع المدني » ، ص ١١٢٣ .

(٨٨) ايفو . ك . فيرانبد ، روزالين . ل. فيرانبد ، بيتي . أ. نيسفولد : « التغير الاجتماعي والعنف السياسي : أنماط قومية متعارضة » ، عن : جراهام وجار (محرران) : « تاريخ العنف في أمريكا : منظور تاريخي مقارن » ، ص ٦٣٥ .

الفصل التاسع

خاتمة

ما لم تكن ماركسياً ، يمكنك القول بأن النظرية التعريفية للثورة لم تكتب بعد ، وقد نستطيع أن نصف المادة التي تناولت هذا الموضوع بالثراء ، غير أنه ثراء يرتبط بالتحليل المسهب لثورات بعينها كالثورة الفرنسية أو الأمريكية أو الروسية أو الصينية ، أكثر مما يرتبط بالسمات العامة التي تكمن وراء كل هذه الثورات . ولسوء الحظ فان السمة العامة التي يمكن أن نلحظها في معظم التحليل النظري للثورات هي هشاشتها وتماهتها ، وفي النهاية تقول لنا كل هذه النظريات إن الناس حين يزيد بهم الغضب فانهم يميلون الى التمرد ، لكنها تتركنا دون يقين حول ما يدفع الناس إلى الغضب ، ولماذا تتمرد بعض الجماعات بحد أدنى من الاستثارة كما فعل سكان المستعمرات في الثورة الأمريكية ، في حين تستطيع جماعات أخرى أن تتحمل درجة كبيرة من الظلم والتعاسة دون أن تبادر إلى فعل ثوري ، كما حدث في المجتمع الروسي في الفترة التالية على تحرير الأقنان في ١٨٦١ ، وباستثناء التراث المارسكي ، فإن هذه النظريات تميل إلى أن تدفع القارىء إلى الاحساس بأن عملية قراءة هذه النظريات ودراستها لم تكن تستأهل كل هذا العناء .

فالتراث الماركسي هو الأكثر قدرة على الاقناع نظراً لمنطقه المتماسك في المنهج الذي يبدأ بافتراض أن الثورة نتيجة حتمية لقوى اجتماعية معينة ، وبالتالي ، فحين تنشأ الحركات الثورية لا يندهش لها الماركسي ، ومع ذلك ـ وكما أوضحنا في الفصلين الرابع والخامس ـ تبقى الأسئلة المزعجة المتعلقة بالتنبؤات والتوقعات الخاطئة ،

والهبة المنتظرة للعمال في المجتمعات الصناعية المتقدمة لا زالت تبدو بعيدة الاحتمال رغم تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في تلك المجتمعات .

ويبدو النموذج الوظيفي الذي درسناه مثيراً للمشكلات منذ البداية لعجزه عن تحديد ما هي الثورة ، واستقر في النهاية على تعريف ضمني للثورة بأنها هبة عنيفة قد تتضمن ـ أولا تتضمن ـ تغييراً اجتماعياً ، ويبدو أن السبب في حدوثها هو عجز القيم عن تفسير البيئة (أو العكس) ، مضافاً الى النخبة غير الراغبة او غير القادرة على الاستجابة لمطالب التغير ، هل لنا أن نفترض بأن بقية المجتمعات « تؤدي وظائفها » على نحو سليم بديل عدم حدوث مثل هذه الانتفاضات فيها ؟ تبدو الاجابة بالايجاب ، ضمناً لا صراحة ، والقول بأن الثورة تحدث لأن شيئاً (غير محدد) قد أدى الى انفصام التزامن بين القيم والبيئة وأن النخبة السياسية لا تستطيع التوافق مع الضغوط الجديدة ليس بالقول الجسور ، وهو لا يشكل نموذجاً بالنظر لعجزه عن إقامة علاقة سببية او علية .

ويقدم لنا منظرو مجتمع الجماهير مادة أكثر أهمية من الوظيفيين ، لأن جهودهم تتركز حول تحليل حالة واحدة هي صعود النازية ، وربما حالتين إذا أضفنا تعاظم سلطة ستالين في الاتحاد السوفياتي ، لكن طريقة وصول هؤلاء المنظرين الى استنتاجاتهم ـ خاصة فيما يتعلق بألمانيا ـ شيء يشبه الخرافة او الأسطورة، وفي الحقيقة يبدو أن كل الدلائل تشير الى أن صعود النازيين الى السلطة كان نتيجة استقطاب حاد في الروابط الطبقية ، لا نتيجة انهيار التكوين الطبقي التقليدي . صحيح ان القادة الطبقيين القدامي قد أزاحتهم الأحداث التي وقعت ما بين ١٩١٩ و١٩٣٣ بعيداً عن مواقعهم ، ولكن حل محلهم قادة من تجمعات طبقية أيضاً ، أما أن النازيين ـ وربما ستالين ـ قد نجحوا في « جمهرة » المجتمعات التي حكموها بعد أن أحكموا قبضتهم عليها ، فتلك قضية لا تعنينا هنا ، ما يعنينا هو أن مجتمع الجماهير لا يبدو أنه كان سابقاً على قيام حركة جماهيرية ، بل لعلها كانت نتيجة جمعية عنيفة أطاحت بكل قواعد اللعبة .

والمناهج السيكولوجية أيضاً تثير العديد من المشاكل ، ونحن نستطيع أن نستبعد صياغة سوروكين الآن ، على أساس امبريقي ، لأن قضية كبت الغرائز لم تعد

قضية جذابة كما كانت ، كذلك فإن مزاعم سوروكين الذاتية - والتي تفتقد الموضوعية - لا تضيف الكثير الى غموضه وعدم تحديده ، لكن مناهج ارتفاع التوقعات ومنحنى (J) والحرمان النسبي لا يمكن استبعادها بمثل هذه السهولة ، ونظراً لحجم العمل الهائل الذي تم لاذاعة هذه المناهج ونشرها ، فلا بد من قدر كبير من العناية بتحليل ما تقول هذه المناهج في ظاهر الأمر ، غير ان ثمة خطأ مشتركاً في كل هذه التحليلات - لعله يتضح في عمل جار أكثر ما يتضح - هو ان الباحث لا يستطيع أن يستنبط الشعور بالحرمان - وهو متغير سيكولوجي - من مؤشرات قائمة على أرقام تجميعية ، والقول بأن التوازن التجاري القومي المعاكس هو جانب مشروع لمؤشر عن الحرمان قصير المدى هو قول مشكوك في صحته على أقل تقدير ، ومن المعترف به صعوبة وضع مؤشر يمكن استخدامه في تحليل قومي متعارض على النحو الذي حاوله جار ، كذلك فإن مؤشراته لا تقيس بالفعل شعور الحرمان الذي قد يعانيه الفرد .

وإذا نظرنا في منهج منحنى (J) فمن المشكوك فيه امكان رسم خطي الاشباع المتوقع والواقعي للرغبة من المعلومات المتاحة ، كذلك فاذا نحن طلبنا الى عشرين طالباً ان يطبقوا منحنى (J) على الثورة الروسية ، فمن غير المحتمل ان يصل اثنان منهم الى نفس الوصف حتى من وجهة نظر اختيار تاريخ البداية ، ما لم يكن هذا التاريخ محدداً من قبل .

وثمة نقد أبعد من هذا كله ، وهو ان جميع نظريات ونماذج الثورة - عدا التراث الماركسي - لا تهتم - على التحليل الأخير - بقضية التغير الاجتماعي ، بل هي تركز اهتمامها الأساسي على مشكلة : لماذا تستخدم الجماهير وسائل العنف في مواجهة النخبة السياسية ، وقد تكون هذه - في ذاتها - مشكلة هامة ، لكنها ليست نفس السؤال : « لماذا تحدث الثورات ؟ » ، وأخيراً . . فانها حتى لا تقدم اجابات مقنعة عن السؤال الذي يدور حول اللجوء الى العنف .

ولا شك في أن المناهج السيكولوجية التي تدور حول القادة الثوريين تقدم

دراسات شيقة ، حتى لو لم يكن هناك سبب آخر سوى أن الهالة التي تحيط بهؤلاء القادة لها سحرها الخاص عند دارسي الثورة ، لكنها تتركنا بحصاد نظري قليل ، ما دمنا نعرف أن هناك قدراً ضئيلاً من الحقيقة في نسبة سمات معينة للقائد الثوري ، وثمة افراد لا حصر لهم قد تكون لهم نفس خصائص القادة الثوريين ، لكنهم لا يصبحون قادة ولا ثوريين ، وبالاضافة لذلك ، فنحن نعرف أنه ما لم يكن هناك « موقف ثوري » فان وجود فرد ذي شخصية ثورية ـ لو صح هذا الوصف ـ لن نكون له نتائج ذات بال .

وقد يكون التراث الماركسي ـ إذا نحن أخذناه بمعناه الفضفاض أي من حيث هو نموذج للثورة ـ أكثر النظريات التي ناقشناها عن الثورة أهمية وفائدة ، واذا استخدمنا مفهوم « الطبقة » بالمعنى التصوري الواسع لا بالمعنى الاجرائي المحدود الذي يحدد طبقة بعينها كالبروليتاريا او البورجوازية ، يمكننا القول بأن الثورة هي نتيجة اغتراب طبقة معينة يؤدي بها لأن تعي انها موضع استغلال ، وهي من ثم تعارض الجماعة التي توقع بها هذا الاستغلال ، لكننا لا زلنا نفتقد ذلك العامل السيكولوجي المراوغ الذي يعيننا على فهم الاجابة عن السؤال : لماذا يحس الناس بالظلم ؟ ثم ما هو اكثر غموضاً : لماذا لا يحسون أحياناً بهذا الظلم رغم أن المراقب يستطيع ان يدرك بسهولة انهم معرضون لظلم فادح ؟ ، صحيح ان القوى الاجتماعية هي التي تحدد الطريقة التي يتخذها الناس في سلوكهم ، لكن ما لا يزال غير محدد هو كيفية تحول هذه القوى الى الفعل .

كذلك يمضي المنهج الماركسي أبعد من سواه من النظريات والنماذج في تحديد ما تشمله الثورة ، فقد رأينا أن المناهج الأخرى لا تركز اهتمامها حول قضية التغير الاجتماعي ، ولكن حول : لماذا تلجأ جماعة معينة في المجتمع الى الانتفاض ضد النظام القائم ، هذا الانتفاض إذن هو المتغير المشروط أو المعتمد ، ويجب البحث عن أسباب أخرى تفسره غير التغير الاجتماعي .

وقد ذهبت جماعة من الدارسين ـ كما رأينا من قبل ـ الى القول بأن الاطاحة العنيفة او غير المشروعة بالحكومة يجب اعتبارها ثورة ، قد تأخذ ـ في رأيهم ـ شكل

تغير سياسي بسيط ، وعند هؤلاء المنظرين فان أسباب الهبات هي أكثر العوامل اتصالاً بالموضوع ، غير أن حدوث اي نمط آخر من أنماط التغير يظل أمراً غير معروف ، وفي الحقيقة . قد أثبتت الأبحاث أنه في حالة الانقلابات العسكرية - وهي تعتبر ثوراتٍ عند هؤلاء الدارسين - أن درجة التغير في المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية و الاقتصادية والعسكرية لا يمكن التفريق بينها في النظم العسكرية أو المدنية [1] ، وهذا يعني أن التغير الاجتماعي الجذري ليس بالضرورة وظيفة مصاحبة للاطاحة بالحكومة القائمة عن طريق العنف ، لكنه قد يكون نتيجة عوامل لا يمكن اعتبارها مسؤولة عن القيود السياسية الموجودة في مجتمع معين ، أو قد تكون تأكيداً لتميز سوروكين الخاص (والذي يشاركه فيه بالفعل كل المنظرين غير الماركسيين) من أن الثورات لا تفعل شيئاً سوى الازاحة المؤقتة لقشرة المدنية من وجه مجتمع ما ، من هنا تطرح تلك القضية المشبوهة وهي أن التغير لا بد أن يأتي بصرف النظر عن جدة الشكل السياسي او عدم جدته ، وبالتالي . . فلماذا يزعج الانسان نفسه اذا كانت النتيجة النهائية حتما هي نفس النتيجة ؟

هل يعني هذا أنه لا جدوى من محاولة دراسة الثورة كنمط متميز من أنماط التغير الاجتماعي ؟ ، فلنتوقف - مؤقتاً - عن محاولة تقديم إجابة لهذا السؤال ، ونرى ما يتضمنه ، اذا كنا نفترض أن الثورة - ببساطة - هي الاطاحة العنيفة بالحكومة ، فلسنا بحاجة لأن نمضي في المناقشة ابعد من ذلك ، فالسؤال حول التغير الاجتماعي يصبح غير وارد ، من حيث ان الثورة لا تدرك من حيث هي تغير اجتماعي ، وفي الحقيقة فان الثورة قد تحدث دون اي تغير اجتماعي خاصة اذا كان القادة الجدد من نفس التكوين الاجتماعي للقادة القدامى .

والشيء الذي يختلف فيه التراث الماركسي اختلافاً جوهرياً هو نظرته الى الثورة لا من حيث هي اطاحة عنيفة بالحكومة ، بل من حيث هي اقامة مجتمع « جديد » ، بعبارة اخرى . . من حيث ما يحدث بعد الاطاحة بالحكومة السابقة او الجماعة الحاكمة السابقة ، وليس الماركسيون وحدهم هم الذين يتبنون هذا الرأي ، فكما رأينا اشارت هانا آرندت الى أن أكثر جوانب الثورة اهمية وجدارة بالاهتمام ليس الاطاحة العنيفة بالنظام ، بل ما يحدث بعد هذا الحدث ، وعند آرندت فان المشكلة

المرتبطة بهذا هي ما اذا كان يتبع هذا « وضع أسس الحرية » ، لكن هذا ليس موضع اهتمامنا الآن لأنه يثير من الأسئلة اكثر مما يقدم من الاجابات ، خاصة فيما يتعلق بمعنى « الحرية » ومع ذلك فالثورة ينظر اليها من حيث هي عملية لا حدث .

كذلك فقد اهتم برينتون بما يحدث بعد استيلاء النخبة الجديدة على السلطة ، وقد قسم الثورة الى مراحل ، واعتبر أن أهم تلك المراحل هي التي تعقب تدمير النظام القديم ، لكنه كان حذراً كمؤرخ وباحث اجتماعي ، فأشار الى أن « التشابهات » التي وجدها في الثورات الأربع الكبرى التي تناولها قد تكون أقل مما يكفي لتعميمها والوصول الى هذا النمط من « النظرية » التي يحتاجها علماء الاجتماع ويريدونها ، وكان يعي أنه أثار عدداً من المشكلات الهامة . . « أكدت الحاجة الى تناول اكثر دقة وصرامة ، وهي تتحدى أولئك الذين يعتبرونها ناقصة او غير مقنعة لأن يقدموا عملاً أفضل[٢] . . » وقال ان على الباحث ان يعين « الحقائق » ، وباستخدام هذه الحقائق يمكنه أن يختبر النتائج التي وصل اليها برينتون في ضوء النتائج الأخيرة . . « فان ما وصلنا اليه أولاً على انه تقريبي سيمهد الطريق أمام « تقريب » جديد ، وليس هناك عالم يطالب بأكثر من هذا[٣] . . » .

وحين نعود الى عمل برينتون ، فسنرى ان الثراء الثقافي لتراث ماركس ، ولصيغة آرندت حول ما هي الثورة (حتى لو رفضنا فكرة آرندت عن مجتمع الجماهير) يتفوق تفوقاً واضحاً على المحاولات الأكثر حداثة « لتفسير » الثورة ، وحين نقول هذا فاننا نؤكد من جديد ضرورة النظر الى الثورة ، من حيث هي عملية لا تنتهي بالخلاص من الحكومة عن طريق العنف ، بل باقامة حكومة جديدة ، اما عن طريق احتكار وسائل القسر والارغام او عن طريق التأييد الشعبي الجارف ، أو عن طريق المزج بينهما وهو الأرجح ، وهذا يعني منهجاً مختلفاً في تناول الموضوع عن المناهج التي اتخذها معظم المنظرين الذين ناقشنا اعمالهم ، ويعني ـ قبل كل شيء ـ أن الافتراضات التجريبية الحذرة منذ البداية هي التي تتيح تحليل « المواقف الثورية » دون افكار كثيرة مسبقة حول ما تتضمنه تلك المواقف ، وبطبيعة الحال فربما واجهنا هذا الموقف المتناقض (متناقض بسبب ما ذكرناه فوراً عن دلالة الاطاحة العنيفة بالحكومة كمؤشر للثورة) وهو ان الطريقة التي يمكن ان نحدد بها موقفاً ثورياً

هو احتمال ان النظام القائم لا يمكنه الاستمرار ، غير ان النقطة الهامة هنا تتمثل في ان الاطاحة بالحكومة عن طريق العنف ليست هي المتغير المشروط الذي يفسره ما سبقه من احداث بل ان الاطاحة بالحكومة او تغييرها يصبح عاملاً تفسيريا لما سيحدث بعد تغير النخبة ، ومن ثم . . فان شكل التغير في النخبة (اذا حدث) ومدى شمول الحركة السابقة عليه ، يمكن ان يساعدا على تفسير مضمون النظام التالي وبعض المشاكل التي يمكن ان يواجهها والاسلوب الخاص الذي سينتهجه للعمل في المستقبل .

وليس هذا بالمنهج الجديد ، ولم يكن غير معروف حين كتب برينتون كتابه الأساسي ، لكنه يتضمن طريقة مختلفة في النظر الى ما يعقب الاستيلاء على السلطة أكثر مما قدمت دراسات كثيرة اكثر حداثة حول الموضوع [٤] ، ولننظر في مثال واحد لنمط التحليل المطلوب : وضع كاوتسكي افتراض انه « في البلاد المتخلفة على وجه العموم ، هناك رابطة ما بين التصنيع من ناحية ، وابدال القيادة الثورية العاملة على التحديث بالادارة العاملة على التحديث من الناحية الأخرى . . [٥] » ، وفي هذا الافتراض عدة جوانب جديرة بالمناقشة مثل معنى « التخلف » ، ولكن . . فلننح هذا جانباً ، فما يعنينا هو مشكلة ابدال القادة الثوريين بالمديرين ، وقد ورد ضمناً في افتراض كاوتسكي ان هذا قد يكون نتيجة حتمية للاطاحة بالحكومة القديمة ، وحسب هذا الرأى ، فان الثوريين قد يعوقون التغير الاجتماعي بدل ان يدفعوه ما داموا قد حققوا الاستيلاء على السلطة ، نظراً لعجزهم عن التعامل مع أنماط المشاكل التي يمكن أن تقوم في النظام الجديد ، وقد سبق ان المحنا الى هذه الامكانية في الفصل السابع ونحن نناقش التفسيرات المختلفة لمفهوم الهامشية ، والنقطة الأساسية هي ان الأفراد الذين تمرسوا بالاطاحة بالحكومات قد لا يكونون ـ بالضرورة ـ متمرسين بانشاء المصانع ودفع عجلة التنمية الصناعية والتكنولوجية ، اي بتناول الأنماط الجديدة من المشكلات التي يحتمل ان يواجهوها .

ستالين ـ على سبيل المثال ـ يوصف دائماً بأنه حاكم مستبد ، كان يتربع على قمة نظام شمولي حجبت فيه كل أشكال الحرية [٦] ، وقد ينظر الى فترة حملات التطهير التي استمرت من ١٩٣٤ الى ١٩٣٨ على انها تصرفات حاكم فرد صمم على ان يحوز

في قبضته « السيطرة الكاملة » على المجتمع بابعاد اي معارضة محتملة لحكمه ، وبصرف النظر عن تبرير تجاوزات الفترة الستالينية ، او عدم تبريرها ، فلا شك في ان ستالين يمكن النظر اليه من حيث هو « مدير » عمل على تحديث الاتحاد السوفياتي عن طريق عملية تصنيع متواصلة ، وكما أشرنا من قبل فقد نتج عن استيلاء البلاشفة على السلطة وما عقبه من حرب اهلية اضعاف الطبقة العاملة مما ارغم الحزب البلشفي على ان يلعب دور الوصاية(٧) ، ولضمان التطور الصناعي ، كان على ستالين ان يستبعد العناصر الثورية القديمة الذين لم تكن لديهم مهارات في الادارة ، وابدالهم بأفراد يمكن الاطمئنان اليهم سياسياً من جانب ، ويملكون ـ من الجانب الآخر ـ القدرات الضرورية لقيادة التحول التكنولوجي في المجتمع السوفياتي ، وكان البلاشفة القدامى ـ في رأي ستالين ـ عاجزين عن دفع المجتمع الى مستوى ممتاز من الكفاءة الصناعية .

ويقدم لنا المجتمع الصيني مثالاً آخر للموقف الذي يلي الاستيلاء على السلطة ، ففي قلب تفسير ماو للفكرة الصينية عن الثورة مسألة الثورة الدائمة ، التي تختلف بعض الشيء عن وجهة نظر لينين وتروتسكي ، وقد رأينا في الفصل الخامس ان الدافع وراء خط الجماهير هو اشراك الجماهير في عملية اتخاذ القرارات ، وخط الجماهير ـ أكثر من أي شيء آخر ـ هو الذي يبقي القيادة على وعي دائم « بمشاعر الناس » ، وعن طريق حملات التصحيح المستمرة يستطيع هؤلاء الذين حادوا عن المسيرة الثورية ان يعودوا اليها اذا مارسوا عملية النقد الذاتي(٨) .

وعند ماو ، فربما كانت أكثر الاتجاهات التي تصيب القيادة خطورة هي البيروقراطية ، أي قيام تنظيم ثابت عصي على التغيير ، وبدلاً من العمل على استمرار العملية الثورية ، سيميل البيروقراطيون الجدد الى العمل على حماية البيروقراطية ذاتها ، وأكثر من ذلك ، فالبيروقراطيون كذلك أميل لأن يؤكدوا أهمية عمل الأشياء بطريقة تبدو على نقيض الرغبات المشتركة للقادة والجماهير لأن المديرين قد يرون انفسهم أكثر كفاءة للتعامل مع مشاكل معينة (٩) ، وعند الثوري فان المسألة الاجتماعية اكثر أهمية من حل مشكلة ما ، مثل الوصول الى اقل الوسائل تكلفه لأداء عمل ما .

وقد كانت الثورة البروليتارية الثقافية الكبرى ـ أهم حملات التصحيح في أواخر الستينيات ـ نوعاً من « كشف الأوراق » بين بيروطراطيي الحزب ، او المنتفعين به يقودهم ليو شاوشي من جانب ، والثوريين يقودهم ماو تسي تونج من الجانب الآخر ، ولن نستطيع ان ندخل في جدلٍ حول نتائج الثورة الثقافية هنا ، فثمة وجهات نظر متعارضة حولها ، حول اي الجانبين كان اكثر واقعية فيما يتعلق بطريق التطور الاقتصادي في الصين (١٠) ، لكن الذي لا خلاف حوله هو أن إحدى الجماعتين ـ بيروطراطيي الحزب ـ كانت ترى ان التطور الاقتصادي المنتظم في الصين لا يمكن تحقيقه الا عن طريق سيطرة الحزب وقبضته القوية ، في حين ان الجماعة الأخرى كانت مؤمنة بعقيدة أن « القوى الجماعية للفلاحين ـ التي يمكن استثارتها عن طريق التعليم والتثقيف ، لا عن طريق التسلط السياسي للحزب ـ يمكنها أن تنتصر على الاتجاهات الفردية والرغبة في التملك (أن يصبحوا مثل الكولاك) ، وان تجعل من الكوميونة المثالية أمراً واقعاً . . (١١) » ، قد يسير التطور الصناعي بايقاع ابطأ ، لكن « النقاء الثوري » سيظل دائماً .

لكن السؤال هنا يتعلق بالفترة التي يمكن أن يبقى فيها هذا الحماس الثوري على توهجه وتأججه ،فهل سيستطيع الماويون أن يحولوا دون البيروقراطيين ـ ويحتمل أنهم لا يرون سوى سبيل واحد الى التحديث ـ والاستيلاء على السلطة ؟ ، في الحقيقة اذا كانت هناك عملية « عادية » لما بعد السلطة ، فمن المحتمل ان يختفي الثوريون أخيراً ، ويحل المديرون محلهم ، وبطبيعة الحال ـ وبأكثر الكلمات فظاظة ـ فان الزمن يرعى الجميع ، وحتى الثوريون القدامى لا بد يوماً سيموتون ، ورغم وجود مئات الآلاف من الشباب ـ والطلاب بوجه خاص ـ شاركوا في الثورة الثقافية الى جانب الماويين ، وهؤلاء الذين يعتقدون بأن المديرين يجب أن ينتصروا أخيراً في هذا الصراع ، يقولون بأن الشباب لم يشاركوا في المراحل التأسيسية للثورة والاستيلاء على السلطة ، وبالتالي فهم لا يستطيعون ان يفهموا تماماً سبب هذا الاشتعال الثوري . ولا شك في ان ما وكان واعياً بهذه المشكلة ، وقد اعقبت برامج التصحيح عملية تجنيد كثيفة في صفوف الحزب ، من هنا فان برامج التصحيح تعتبر اساسية من اجل استمرار الحركة الثورية(١٢) .

أما مسألة الاحتفاظ بهذا الحماس الثوري فلا يمكن القطع فيها باجابة في الوقت الحاضر ، غير ان العداء الفعال الموجه ضد البيروقراطية واستبعاد دور « المديرين » في الانتاج قد يحول دون التطور الصناعي ، وهو امر يعلق عليه قادة مجتمعات اخرى اهمية كبرى ، والمدى الذي سيظل الثوريون فيه ممسكين بدفة السلطة يعتمد أخيراً على الأهداف التي تكون لدى القادة ، فالولاء « للتراث » الثوري في حالة الصين قد يعني الولاء للأمر الواقع كما هو ، وقد يكون التحديث الذي يقوده المديرون عن طريق التنمية الصناعية هو التغير الاجتماعي الجذري .

ولا يقتصر الصدام بين « الثوريين » و« دعاة التحديث » على المجتمعين الروسي والصيني فقط ، بل يمكن ان يبدو كنتيجة محتملة للفترة الثورية في بلاد متفاوتة مثل ايرلندا وألمانيا النازية ـ خاصة في الفترة من ١٩٣٣ الى ١٩٣٨ ـ والجزائر وكوبا ، وأياً ما تكون نتائج هذا الصدام فيجب أن يكون واضحاً ان الثورة ـ من حيث هي مرادف للتغير الاجتماعي ـ لا تنتهي باستيلاء جماعة جديدة على السلطة ، بل ربما كانت أكثر مراحل الثورة اهمية هي التي تبدأ بالاستيلاء على السلطة .

ويبقى أحد السؤالين الأساسيين بغير جواب ، فبالنسبة للسؤال :« هل الاطاحة بالحكومة عن طريق العنف هو التغير الاجتماعي الجذري ؟ » ، كانت إجابتنا بالنفي ، فليس هناك دليل قوي يشير الى ان مثل هذا الحدث يؤدي الى درجة من التغير الاجتماعي أكبر مما تؤدي إليه العمليات الاجتماعية « العادية أو السوية » ، وهذا لا يعني أن لجوء الجماهير أو الجماعات داخل المجتمع الى العنف أمر غير مبرر ، فمن الواضح ان الأمر ليس على هذا النحو ، لأن فعل التمرد من جانب جماعة في المجتمع يعني أن ثمة ظلماً واقعاً على أفراد هذه الجماعة ، وبالنسبة لهم ، فان هذا الظلم تبرير كاف للتمرد ، ثم ان امكانية التغير الاجتماعي الجذري قد يعززها الخلاص من الجماعة الحاكمة في الدولة ، خاصة اذا كانت هذه الجماعة تقف دون التطور الاقتصادي والتغيرات في البيئة الاجتماعية ، غير ان المفارقة كامنة في ان التغير الناتج عن الاطاحة بالجماعة قد يكون مشروطاً بارادة هؤلاء الذين حققوا هذه الاطاحة : إما أن يتوقفوا بعد الاستيلاء على السلطة ، أو يتيحوا لهؤلاء الذين يملكون المهارات الأساسية أن يقوموا بأدوارهم .

السؤال الثاني هو الذي طرحناه من قبل : الى اي حد يفيدنا مفهوم الثورة إذا وضعنا في الاعتبار كل المشكلات التي عرضنا لها في هذا الكتاب ؟ ، لا شك في ان معظم التصورات عن الثورة التي ناقشناها لمعظم المنظرين لا تفيدنا ـ بشكل خاص ـ في فهم أسباب حدوث التغير الاجتماعي ، أو اسباب انتفاضة الشعب ، وربما كنا بحاجة لأن نقلل من اهتمامنا بالجوانب السياسية ، اننا في انبهارنا بالحركات الثورية ، وفي ميلنا ـ نصفه اعتقاد ونصفه رغبة ـ لأن يتولى الانسان صنع تاريخه ومصيره ، قد نسينا عوامل اخرى قد « تثور » المجتمعات ، مثل مواقع احتياطي البترول الضخم ، او مخزون العالم من النحاس او النيترات ، وقد تكون مثل هذه العوامل ـ في المستقبل ـ هي اهم العوامل التي يجب وضعها في الاعتبار إذا شئنا أن نفهم أسباب التغير الجذري في المجتمعات . إن التغير السياسي ليس سوى تفسير واحد محتمل للتغير الاجتماعي الجذري .

ولا يعني هذا أن التغير السياسي الذي يتسم بالعنف قد فقد أهميته ، لأن هناك وجوهاً كثيرة لهذا التغير جديرة بالدراسة ، لكن السؤال حول ما إذا كان التغير الاجتماعي الجذري يتبع انتفاضة عنيفة سؤال امبريقي ، وعلى علماء الاجتماع ان يحاولوا استكشاف أبعاده . لكن ما لا يجب ان يفترضوه هو ان التغير السياسي المتسم بالعنف لا بد ان يؤدي ـ حتماً وبالضرورة ـ الى تغير اجتماعي جذري ، او ان تكون الازاحة العنيفة والمفاجئة للنخبة السياسية الحاكمة مرادفة للتغير الثوري او الاشارة الوحيدة الى حدوثه .

الهوامش والمراجع :

(١) هناك اختلاف ملحوظ بين الاعمال التي تدور حول النظم العسكرية ، ولتحليل أوجه الاتفاق والاختلاف بين النظم المدنية والعسكرية انظر : د.د. ماك كينلي وأ.س. كوهن : « تحليل مقارن للأداء السياسي والاقتصادي في النظم العسكرية والمدنية ، دراسة قوميات متعارضة . . » ، السياسات المقارنة ، يصدر قريباً .

(٢) كرين برينتون : « تشريح الثورة » ، نيويورك ، ١٩٥٧ ، نشر للمرة الأولى في ١٩٣٨ ، ص ٢٧٥ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) انظر : بارنجتون موور : « الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديموقراطية » ، ورالف داهرندورف :

«المجتمع والديموقراطية في ألمانيا» - وهما مرجعان أشرنا اليهما فيما سبق - وهما نموذجان لنمط الدراسات الذي يهتم بعملية التغير الثوري دون النظر الى الاستيلاء على السلطة .

(٥) جون . هـ. كاوتسكي : «جماعات النخبة الثورية والادارية في نظم التحديث» ، السياسات المقارنة ، (١) ، ١٩٦٩ ، ص ٤٤١ .

(٦) انظر بوجه خاص : روبرت كونكويست : «الفزع الاكبر» ، هارموند سورت ، ميدل سكس، ١٩٦٨.

(٧)انظر الفصل الثاني .

(٨)كمقدمة لحملات التصحيح انظر : ستيورات شرام : «ماو - تسي - تونج» ، هارموند سورت ، ١٩٦٦ ، ج.و. لويس : «القيادة في الصين الشيوعية» ، اتياكا ، نيويورك ، ١٩٦٣ ، واهم الاعمال عن الصين المعاصرة هو : فرانز شورمان : «الايديولوجية والتنظيم في الصين الشيوعية» ، بيركلي ، ١٩٧٠ ، نشر للمرة الأولى في ١٩٦٦ .

(٩)شورمان : «الايديولوجية والتنظيم في الصين الشيوعية ، ص - ص ٧٠ - ٧٥ .

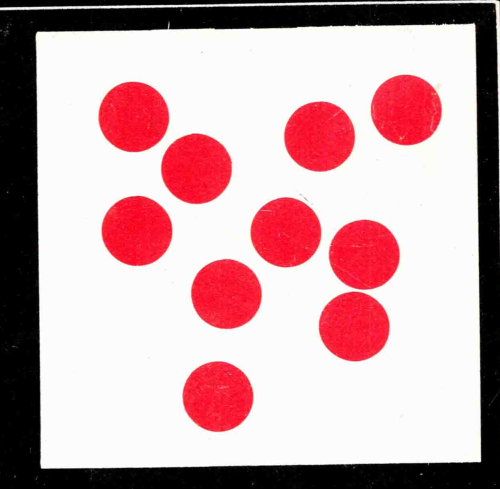
(١٠) تناول شورمان مسألة الثورة الثقافية بالتفصيل في ملحق لكتابه ص - ص ٥٠١ - ٥٩٢ ، وانظر أيضاً دراسة جوان روبنسون المتعاطفة : «الثورة الثقافية في الصين» ، هارموند سورت ، ميدل سكس ، ودراسة تاي - سونج - آن غير المتعاطفة : «ماو - تسي - تونج والثورة الثقافية الصينية» ، هارموند سورت ، ميدل سكس ، ١٩٦٨ .

(١١) شورمان : الايديولوجية والتنظيم في الصين الشيوعية» ، ص ٥٤٤ .

(١٢) انظر : شرام «ماو - تسي - تونج» وليفتون : «الخلود الثوري» ، مرجعان سبقت الاشارة اليهما .

فهرست

رسم الغلاف : حلمي التوني



مقدمة في نظريات الثورة

يهدف هذا الكتاب الى تقديم تحليل نقدي لعدد من نظريات الثورة ونماذجها، ويحاول المؤلف أن يسبر غور أعمال عدد من المنظرين الرئيسيين معاً، كما يحاول تحديد مدى الخلاف بينهم وأسباب هذا الخلاف، وتطوير «مقياس» يحدد لنا مدى اقترابنا من فهم الثورة عن طريق هذه النظريات، وليست هذه دراسة مفصلة بأي حال، فهي لا تشير الى كثيرين من منظري العنف والثورة، لكننا سنعمل على ان نقدم أهم الأعمال الممثلة لمنظري المدارس المختلفة التي سنعرض لها.

وأولى المشاكل التي ستواجهنا هي مشكلة تحديد ما هي الثورة، هذا السؤال الذي يبدو بسيطاً، إلا أنه سيزداد تعقيداً حين نستعرض التعريفات المقترحة. ورغم أن الانزلاق إلى منزلق التعريفات ليس مهمة شائقة، الا انه نقطة انطلاق ضرورية لتحليل اي من نظريات الثورة ونماذجها كما أنه احدى النتائج المثيرة التي يسفر عنها فحص التعريفات، وهي أن معظم النظريات لا تدور حول الثورة. فعلام تدور إذن!!.

المؤسسة العربية للدراسات والنشر
بناية برج الكارلتون ـ ساقية الجنزير
ت: ٣١٢١٥٦ ـ برقياً «موكيالي» بيروت
ص . ب . ١١/٥٤٦٠ بيروت

الثمن ١٢ ل.ل.